مُداخلات لغويّة (٤)

مقالٌ وكتبٌ ورجال

أَلَّفَهُ
أَبُو أَوْس إِبْرَاهِيم الشَّمْسَان

رَاجَعَهُ قَدَّمَهُ
أ. عَلِي بن سُلَيمان البَارِقِيّ

الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م

مُداخَلات لُغَوِيَّة (٤)

مقالٌ وكتبٌ ورجال

أَلَّفَهُ

أَبُو أَوْس إِبْرَاهِيم الشَّمْسَان

رَاجَعَهُ قَدَّمَهُ

أ. عَلِي بن سُلَيمان البَارِقِيّ

الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشمسان ، ابراهيم بن سليمان بن رشيد

مداخلات لغوية (٤): مقال وكتب ورجال. / ابراهيم بن سليمان بن رشيد الشمسان .- الرياض ، ١٤٤٢ هـ

٣٣٢ ص ؛ .. سم

ردمك: ٦-٥٥٥٥-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغـــة العربية - مقاولات ومحاضـــرات ٢- المقالات العربية - السعودية أ. العنوان

ديوي ٤١٠ ١٤٤٢/٩٥٣

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٩٥٣

ردمك: ٦-٥٥٥٥-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م

صمّمــت الغــلاف: بــدور بنت إبــراهيم الشمســـان

خطوط الغلاف هدية من الخطاط المبدع: مختار شقدار

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ﴾

إهـداء

إلى ابني الحبيب بدر

بنيت حياتك بعزيمة مجتهد وكفاح مثابر
دليلك عقل واع وذهن يترقب كل جديـد
روّيت القلب بصـادق ودّ فجنيت الحـبّ

المحتويات

فصل الكتب

فصل الرجال

تقديم

أ.علي بن سليمان البارقي

شرفني أستاذي أبو أوس إبراهيم بن سليمان الشمسان بطلب التقديم لهذا الكتاب فلم أجد بدا من الامتثال لطلبه الذي أعده أمرا من ذي فضل وقدر؛ فله علينا أياد بيضاء نعجز عن الوفاء ببعضها. وقد أغاثني ابن عمي الشاعر درويش البارقي بثلاثة أبيات في حق أستاذي تشف عما تحتها:

يا سيبويه العصر حبري ينزوي

خجلا ويرعف بي على استحياء

قدمتني لما أذنت لأنجمي

أن تستنير بشمسك الغراء

فلتهنَ يا (شمسان) كل عظيمة

جلَّت عن الحكماء والعلماء

منذ أن عرفته جبلا في العلم والفهم والتواضع ولين الجانب لم أر منه غير دماثة الخلق وحسن التعامل، رأيته مصادفة في أحد الأيام يدل طالبا مستجدا لموقع محاضرته ويصطحبه إلى شاشة العرض لينظر في جدوله

بطيب خاطر ورحابة صدر. ووقفت خلفه ذات مرة وهو يتحدث مع أحد الأساتذة قائلا: "طلب مني أبنائي أن نحضر في هذه القاعة لكذا وكذا" فكان يعد الطلاب جميعا أبناء له كبيرهم وصغيرهم. وهو فوق ما ذكرت ودود لطيف يدخل السرور على من يقابله. في يوم من الأيام حضرت مبكرا للقاعة ووجدته قد سبقني وهيأ جهاز العرض ثم مكثنا قليلا وحضر أحد الأساتذة واتضح أن القاعة قد تغيرت إلى مكان آخر فنظر إليَّ وتمثل بعفوية بلهجته الجميلة: (صخَّنا الما وطار الديك).

لقد آثرت الحديث عن هذه الجزئية من شخصية أستاذي لعلمي أنه لا أحد ينكر فضله ومكانته العلمية فهو أشهر من نار على علم يكفي أن يعلم أنه قد أمضى أستاذا للنحو والصرف في قسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود أثناء الخدمة وبعدها ما يقارب خمسة عقود!! فضلا عن الكتب المنشورة والندوات والمحاضرات والبحوث وفتاوى مجمع اللغة ومناقشة الرسائل العلمية. وما زال في همة ونشاط وبذل وبحث دائم لخدمة العربية.

ومما يميز شيخنا تفرده بآراء نحوية وصرفية لا تكاد تجدها عند غيره من العلماء هي حصيلة استيعاب كامل

للتراث واطلاع على المفيد من العلوم الحديثة دون ميل أو شطط.

وفيه خصلة فريدة في دروسه يعطي الطالب مساحة واسعة لتبيين رأيه ويدعمه ويحفزه ويناقشه مناقشة الند للند وليس مناقشة الأستاذ للطالب بل ويدون ما يراه جديرا بالتدوين مظهرا الاهتمام بالرأي والفكرة.

وبعد فسيرة الأستاذ لا يمكن حصرها والإلمام بجوانبها في هذا التقديم اليسير، ولذا سأدخل في موضوع هذا الكتاب الذي يأتي رابعا ضمن سلسلة كتب المراجعات والذي يضم في أثنائه صنوفا من المسائل العلمية في النحو والصرف واللغة كزاد للمتخصصين، ويضم قراءات نقدية لعدد من الكتب المتخصصة في اللغة وغيرها تفتح مغاليقها وتبين عن مكنونها، كما يضم مقالات رصينة عن اللغة والهُوية ومرحلة نشأتها والعلاقة مع العامي والحديث عن الأمن اللغوي والترجمة والتعريب، وختم الكتاب بمشاهد وخواطر تفيض رقة وعذوبة عن رجال علم ربطت أستاذنا بهم الأيام وفرقته عن بعضهم مخلفة في نفسه جروحا لا

تندمل ظهرت آثارها بين السطور ومن هؤلاء أستاذه أ.د.محمود فهمي حجازي رحمه الله.

لا أريد أن أثقل على القارئ بالتقديم المفضي إلى الملل ولا أن أحول بينه وبين الرحيق والعسل، سأكتفي بما ذكرت راجيا له رحلة سعيدة في هذا البستان الظليل المثمر فإلى قراءة ماتعة مفيدة.

ولا يفوتني قبل الختام أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي على هذه الثقة الغالية التي منحني إياها وهي فوق ما أستحق. داعيا له بالصحة والسلامة والتوفيق.

مُقَدِّمَة

هذا الكتاب هو الحلقة الرابعة من حلقات المداخلات اللغوية التي توالي نشرها لي صحيفة الجزيرة الصفحة الثقافية سميته (مقال وكتب ورجال)، ويتضح من اسم الكتاب فصوله الثلاثة، فصل المقال وفصل الكتب وفصل الرجال.

والمقال هو المصدر الميمي للفعل (قال) الذي من مصادره القول والقيل والقال، والمقال أيضًا اسم مكان أو زمان، والمقال الرأي، يقال هذه مسألة لا مقال فيها، أي حسم أمرها. وقصدت به هنا جملة المعالجة اللغوية لألفاظ وتراكيب وأحكام وقضايا في شؤون اللغة عامة، ولذلك قسمت فصل المقال هذا ثلاثة أقسام:

أولًا: مقال في الألفاظ والتراكيب.

ثانيًا:مقال في الأحكام اللغوية.

ثالثًا: مقال في شؤون اللغة.

وأما ترتيب الموضوعات في هذه الأقسام فكان هجائيًّا. وبهذا الترتيب جاءت موضوعات الفصلين الثاني وهو فصل الكتب والفصل الثالث وهو فصل الرجال.

أدخلت في فصل الرجال موضوعات لم تنشر في صحيفة الجزيرة بل في صحيفة مركز حمد الجاسر الثقافي وجعلتها في هذا الكتاب لموافقتها منهجه وطريقته ولأنها قليلة لا يمكن أن تستقل في كتاب.

لم أجعل لهذا الكتاب قائمة بالمصادر والمراجع اكتفاءًا بما أثبته في حواشي كل موضوع، لأن الموضوعات مستقلة بمصادرها ومراجعها. واهتممت بذكر بيانات الكتب النادرة وأما الكتب المشهورة التي كان طريقها المكتبة الشاملة فلم أفصل في بياناتها.

حاولت واجتهدت متوخيًا وجه الصواب طامعًا أن يجد القارئ ما يفيد، وأن يعود إليّ بهبات من تسديده وإبداء رأيه، والله ولي التوفيق.

كتبه

أبوأوس إبراهيم الشمسان

فصل المقال

أولًا: مقال في الألفاظ والتراكيب

ثانيًا: مقال في الأحكام اللغوية

ثالثًا: مقال في شؤون اللغة

أولًا: مقال في الألفاظ والتراكيب

الأحرى في تصغير كُمّثْرى

قال المعري "ولا يحسُن بساكن الجِنان إن يصيب من ثمارها في الخلود، وهو لا يعرف حقائق تسميتها، ولعل في الفردوس قومًا لا يدرون أحروف الكُمَّثْرى كلَّها أصلية أم بعضَها زائد، ولو قيل لهم ما وزن كُمّثْرَى على مذهب أهل التصريف لم يعلموا، ووزنه فُعَّلَّى، وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويهِ له نظيرًا، وإذا صحّ قولهم للواحدة كُمَّثْراة فألف كُمَّثْرَى ليست للتأنيث، وزعم بعض أهل اللغة[1] أنَّ الكَمْثَرَةَ تَداخُلُ الشيءِ بعضِه في بعض، فإن صحّ هذا فمنه اشتقاق الكُمّثْرى"[2].

وهم في شكّ من الألف منه، إذ يذهب ابن سيده إلى أنها للتأنيث، قال "والكُمَّثْرَى: هَذَا الَّذِي تسميه الْعَامَّة: الإجّاص، مؤنث لَا ينْصَرف، قَالَ ابْن ميادة:

أكُمَّثْرَى تزيد الحَلْقَ ضِيقًا ... أحَبُّ إِلَيْك أم تِينٌ نضيجُ"[3]

غير أن المشهور صرفه، وأنّ ألفه ليست للتأنيث كما جاء في نص أبي العلاء، قال ابن يعيش عن أنواع الألف المقصورة "وأمّا الثالث فهو إلحاقُها لغير تأنيثٍ ولا إلحاقٍ[4]، نحو: (قَبَعْثَرًى)، و(كُمَّثْرًى)، فهذه الألف ليست للتأنيث لأنّها منوّنة، ولا للإلحاق؛

---

(١)ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢: ١١٣١.

(٢)أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة، ص: ٢٤٧.

(٣)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٧: ١٦٨.

(٤)ألف التأنيث مثل (حبلى)، وألف الإلحاق مثل (أرطى).

لأنّه ليس لنا أصل سُداسيٌّ، فيُلْحَقَ (قَبَعْثَرَى) به[١]، فكان زائدًا لتكثير الكلمة"[٢]. ثم يبين لأيّ شيء هذه الألف المزيدة، قال "وإذا لم تكن للتأنيث، ولا للإلحاق، كانت زائدة لتكثير الكلمة، وإتمام بنائها. وهذا معنى قوله: (لإنافتها على الغاية)[٣]، يريد أن (قَبَعْثَرَى)، و(كُمَّثْرَى) الألفُ فيهما سادسة، وغايةُ ما يكون عليه الأسماءُ الأصولُ خمسةُ أحرف، فلم يكن في الأصول ما هو على هذه العدّة، فيُلْحَقَ به، فهي إذًا كألف (كتاب) و(حِمار) للتكثير، فاعرفه"[٤].

وأما تصغير هذا اللفظ فنجد في كتب اللغة ما يخالف القاعدة المعهودة، وهي أن التصغير للثلاثي أو الرباعي، فإن زاد على الرباعي رُدّ إليه بحذف أصل أو زائد، ويعدد ابن سيده لنا أوجه تصغير (الكُمَّثْراة)، فالأول " كُمَيْثِرة فتحذف فِي تصغيرها إِحْدَى الميمين وَالْألف"[٥]، وهذا الوجه موافق للقاعدة التي أشرنا إليها فقد ردّ الاسم السداسي الأحرف إلى أربعة بحذف ميم وألف زائدين، وجاءت ياء التصغير في موضعها بعد ثاني أحرف الاسم حسب صيغة التصغير (فُعَيْعِل)، والوجه الثاني "كُمَّيْثِرْيَة فتبنيه على قَوْلهم فِي الْجمع كُمَّثْرِيَات فَلَا تحذف شَيْئًا"[٦]. ونرى كيف جاءت ياء التصغير بعد ثلاثة أحرف، وَالْوَجْه الثَّالِث: "كُمَّيِّثِراة"[٧]. وقال "واحدته: كُمَّثراة، وتصغيرها: كُمَيْمِثْرة. وَحكى ثَعْلَب فِي تَصْغِير

---

(١)ومثله (كمثرَى).
(٢)ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٣٨٣.
(٣)الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص٥٠٢.
(٤)ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٣٢٤.
(٥)ابن سيده، المخصص، ٥: ١٩٢.
(٦)ابن سيده، المخصص، ٥: ١٩٢.
(٧)ابن سيده، المخصص، ٥: ١٩٢.

الْوَاحِدَة: كُمَيْمِثْراة، والأقيس: كُمَيْمِثْرَة، كَمَا قدمنَا"[١]. والوجهان مخالفان للقاعدة المشهورة فمن عجب وصف أحدهما بأنه الأقيس.

وأما ابن مالك فلم يقبل ما خالف القاعدة، فقال:

وحائدٌ عن القياس كلُّ ما ... خالف في البابين حكمًا رُسِما

قال الشاطبي "ومن هذا يفهم أنه لم يرتضِ مذهب الكوفيين في التصغير والتكسير حيث أجازوا التكميل في ... (كمثرى): كُمَيثرية، كُمَيثرى"[٢].

فتصغير الكُمَّثْرى، إذن، الكُمَيْثِر، وتصغير الكُمَّثْراة الكُمَيْثِرة، على صيغة فُعَيْعِل، ويجوز الكُمَيْثِير، والكُمَيْثِيرة، بمطل الكسرة على صيغة فُعَيْعيل.

---

(١)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٧: ١٦٨.

(٢)الشاطبي، شرح ألفية ابن مالك، ٧: ٢٩٦.

بل لا تقل عضوة[١]

جزم مصطفى جواد بصحة تأنيث (عضو) فقال "قل: فلانة عضوة. ولا تقل: عضو. والسبب في ذلك أن (العضو) نقل من الاسمية إلى الوصفية"[٢]، ويرد إلى الذهن النعت بالمصدر الذي يلتزم لفظه، فيقال: رجل عدل، وامرأة عدل، ألم ينقل من المصدرية إلى الوصفية؟

واحتج فقال "كما قيل في الشِّلْو وهو العضو (شِلْوة) وفي الثَّبَج وهو الوسط (ثَبَجَة)"[٣]، ثم استشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم "لأبيّ بن كعب وقد أعطاه الطفيل بن عمرو الدوسي قوسًا جزاءًا على إقرائه القرآن (تقلدها شِلْوة من جهنم)"[٤]. وهذا القول له رواية أخرى في النهاية في غريب الحديث والأثر، قال "وَيُرْوَى (شِلْوًا مِنْ جَهَنَّمَ) أَيْ قِطْعةً مِنْهَا"[٥]. ومع ذلك فشلوة ليست بتأنيث لشلو بل هو اسم رديف ختم بتاء التأنيث، وهو وإن نعت به يظل اسمًا مثل العضو، كما أن العدل نعت به؛ ولكن لم يغير عن مصدريته، أي هو من حيث التصنيف الصرفي مصدر،

---

(١)وجدت بعد انتهائي من تحرير هذا المقال تعقيبًا على المسألة كتبه صبحي البصام في كتابه الاستدراك على قل ولا تقل بعنوان (فلانة عضو أفضل من فلانة عضوة)، ص٤٠. حاول بيان أن جوادًا ما أراد المنع بل بيان أن (عضوة) هي اللفظ المختار في هذا العصر، ولكنه يخالف صاحبه كما نخالفه، ونحن نلتقي في أشياء ونختلف في أشياء.

(٢)مصطفى جواد، قل ولا تقل، ١: ٨٢.

(٣)مصطفى جواد، قل ولا تقل، ١: ٨٢.

(٤)مصطفى جواد، قل ولا تقل، ١: ٨٢.

(٥)ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢: ٤٩٨.

وشلو وشلوة اسمان لا وصفان، فاللفظ له تصنيف صرفي وآخر نحوي، ولذلك يفرق المدققون بين النعت والوصف؛ فالنعت وظيفة نحوية والوصف تصنيف صرفي، ولذلك يمكن –عندي- أن ينعت المذكر بالنعت (شلوة) فيقال هذا فارس شلوة من نار، وتقول: إنما هزمهم هذا الفارس الشلوة من النار، لأنك تقول: الفارس القطعة من النار.

وأما قوله "نقل من الاسمية إلى الوصفية" فهو قول تردد في بعض كتب شرح الأحاديث منها الفائق للزمخشري[١] والنهاية لابن الأثير[٢] والمعلم بفوائد مسلم للتميمي المازري[٣]، ومنهم أخذ الصغاني في معجمه التكملة[٤]، وقد بينت أن النقل نحوي لا صرفي فلا أثر له على التصنيف الصرفي؛ فليس الشلوة مؤنث الشلو. ثم احتج بقول الشريف الرضي في المجازات النبوية "وإنما قال شلوة ولم يقل شلوًا لأنه حمل على معنى القوس وهي مؤنثة، والشلو: العضو"[٥]. وليس يفهم من قوله هذا أنها صارت وصفًا مؤنثًا يقابله وصف مذكر. ومثل هذا يقال في النص الآخر الذي استشهد به فقال "وجاء في كتاب النبي (ص) لوائل بن حجر الحضرمي (وأعطوا [هكذا والصواب: أنطوا] الثبجة)، قال مجد الدين بن الأثير في النهاية "أي أعطوا الوسط في الصدقة لا من خيار المال ولا من رُذالته، وألحقها

(١)الزمخشري، الفائق، ١: ١٨.
(٢)ابن الأثير، النهاية، ١: ٢٠٦.
(٣)التميمي المازري، المعلم بفوائد مسلم، ٣: ٤٠٩.
(٤)الصغاني، التكملة، ١: ٤٠٦.
(٥)الشريف الرضي، المجازات النبوية، ص٢٤.

هاء التأنيث لانتقالها من الاسمية إلى الوصفية)[1]". وليس الأمر كما ذهب إليه؛ فلم تنتقل الشجة بالتاء من اسمية إلى وصفية.

وختم بقوله "ثم أتى العرب يتساهلون في التأنيث، قال الجوهري في الصحاح (الكوكب: النجم يقال كوكب وكوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجوز وعجوزة) ثم ذكر أنهم قالوا منزل ومنزلة، وعلى هذا يجب أن يقال للممثلة البارعة أي الحاكية الماهرة (كوكبة) لا كوكب". وليس مذهب العرب هذا من تساهلهم في التأنيث بل من اتساع لغتهم، فقد وضعوا اسمًا مذكرًا واسمًا مؤنثًا؛ لأن من الكواكب ما هو مذكر ومنها ما هو مؤنث، وكل هذه الألفاظ أسماء لا صفات، فقولهم كوكب وكوكبة ليس كقولهم قادم وقادمة، وليس من بأس عندي إن نعت بكوكبة أن تنعت الأنثى أو الذكر، فلا فرق أن تقول: هذا الرجل كوكبة في عالم الصناعة كما تقول هذا الرجل كوكب في عالم الصناعة، ولك أن تقول أم كلثوم كوكب الشرق أو أم كلثوم كوكبة الشرق.

وكل هذه الأسماء المؤنثة المسموعة عن العرب تستعمل ولا يقاس عليها، ولذلك ليس مقبولًا أن نقول (عضوة)؛ إذ لم نجدهم استعملوا ذلك اسمًا، وإن نفعل ذلك يلزمنا ما لا نريده، فنحن نقول اليوم: (هو ساعده الأيمن) فهل نقول: هي ساعدته اليمنى؟!، ونقول: هو ركن من أركان المجتمع، فهل نقول: هي ركنة؟!، ونقول: الأب أساس الأسرة، فهل نقول: الأم أساسة الأسرة؟!، وكيف ساغ أن ننعت الذكر بلفظ مؤنث، فنقول: هو ذراعه اليمنى، ونقول: هو الراوي لكثير من الأخبار، وهو الراوية لكثير من الأخبار فليس الراوية مؤنثًا للراوي، فليس الغرض من التاء

(١)ابن الأثير، النهاية، ١: ٢٠٦. والنص في النهاية (أنطوا الشجة).

الفصل بين مذكر ومؤنث بل المبالغة في الرواية، ومثله علّام وعلّامة، فالرجل علام وعلامة. وأما الصفات المذكر لفظها مثل صبور وعجوز وجريح ونحوها فهي مشتركة ينعت بها الذكر كما تنعت بها الأنثى بشرط قرينة دالة على التأنيث فإن تخلفت العلامة صير إلى إلحاق التاء[١]، فقيل: صبورة وعجوزة[٢] وجريحة.

ولعل الذي أحدث اللبس قديمًا وحديثًا هو غياب الفرق بين الوصف الصرفي والنعت النحوي.

أنتهي إلى أنه لا مساغ عندي لاستعمال (عضوة) بله الإلزام بها حسب جواد ومن تابعه بعد ذلك.

---

(١)ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٣٧٥.

(٢)ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص ٥٥٩. جاء فيه استعمال (عجوزة) للمذكر فهو هنا ليس تأنيث عجوز بمعنى أن التاء ليست للتفريق بين مؤنث ومذكر، بل للمبالغة في الوصف، قال "ويقال: عجوزة، وأنشد أبو الفتح في الخطيب [كتاب لابن جني]:

وقد زعم النسوان أني عجوزة ... مشنحة الأعضاء أو شارف خصي"

بين (الْحَلْقَةِ) وَ(الْحَلَقَةِ)

هذا موضوع عالجه أستاذنا محمد بن يعقوب التركستاني في كتابه (فروق لغوية مغفول عنها في فصحانا المعاصرة)، فبين أن اللفظ بسكون اللام (حلْقة) ويجوز فتح اللام (حلَقة)، والتسكين أعلى[١].

ويفهم من كلام سيبويه أن الجمع (حَلَق) وأن المفرد المفترض منه (حَلَقَة)، أي إن (حَلَقًا) اسم جنس جمعي[٢]، ولكنهم استعملوا (حلْقة) مخفّفًا من (حَلَقَة)، قال سيبويه "وقد قالوا: حَلَقٌ وفَلَكٌ، ثمَّ قالوا: حَلْقَةٌ وفَلْكَةٌ، فخفَّفوا الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيَّروا المعنى، كما فعلوا ذلك في الإضافة. وهذا قليلٌ"[٣]. واحتج لذلك سيبويه بقوله "ومثل ذلك: حلْقةٌ وحلَقٌ، وفلْكةٌ وفلَكٌ، فلو كانت كسّرت على[٤] حلقةٍ كما كسّروا ظُلْمةً على ظُلَمٍ لم يذكّروه، فليس فَعَلٌ مما يكسر عليه فَعْلةٌ. ومثله فيما حدّثنا أبو الخطاب نَشْفةٌ ونَشَفٌ، وهو الحجر الذي يتدلك به"[٥]، وقوله "وهذا قليل" هو ما عبر عنه السيرافي بالشذوذ، قال "قال أبو سعيد: قولهم (حَلَق) و(فَلَك) في الجمع وفي الواحد (حَلْقة) و(فَلْكة) من الشاذ وشبه سيبويه شذوذه بما يغير في الإضافة وهي النسب"[٦]، وحكى المفرد (حَلَقَة)، قال "وزعم يونُس عن أبي عَمرٍو، أنَّهم يقولون: حَلَقَةٌ"[٧].

---

(١)التركستاني، فروق لغوية مغفول عنها، ١: ٤٩٦.
(٢)الزبيدي، تاج العروس، ١٠: ٢٣٧.
(٣)سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٨٣.
(٤)سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٢٥.
(٥)هكذا في نشرة أوربا وبولاق وهارون، ولعله (عليه).
(٦)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤: ٣١٤.
(٧)سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٨٤.

قال ابن سيده "فعلى هَذِه الْحِكَايَة حَلَقٌ جمع حلَقةٍ، وَلَيْسَ حِينَئِذٍ اسْم جمع، كَمَا كَانَ ذَلِك فِي حلَقٍ الَّذِي هُوَ اسْم لجمع حَلْقَةٍ"[١]، وهذا لا يعني أن حلْقة لا يكسر بل يكسر، قال ابن يعيش "(حَلَقٌ) بفتح الحاء واللام، جمعٌ على غير قياس [للواحد حَلْقَة]؛ قال الأصمعيّ: الجمعُ "حِلَقٌ" بكسر الحاء وفتح اللام كَ(بَدْرَةٍ وبِدَرٍ)، و(قَصْعَةٍ وقِصَع). وحكى يونُس: (حَلَقَةٌ) في الواحد، بفتح الحاء واللام، والجمعُ (حَلَقٌ) بالتحريك أَيضًا. قال ثَعْلَبٌ: كلّهم يُجيزه على ضعفه"[٢]، وعلق السيرافي على جمع (حلَقَة) على (حَلَق)، وجمع (حَلْقَة) على (حِلَق)، قال "وأما حَلَقَة على ما حكي عن أبي عمرو (حَلَقَة وحَلَق) فليس بشاذ؛ لأنه بمنزلة (شجَرة) و(شجَر). والذي قال (حَلْقَة) و(حِلَق) فليس ذلك أيضًا بشاذ كشذوذ (حَلْقَة) و(حَلَق)؛ لأنهم قد قالوا (ضَيعَة) و(ضِيَع) و(بَدْرَة) و(بِدَر)"[٣].

ونجد أستاذنا آخر الأمر يقول "أما الفرق بين الاستعمالين (حلقة الباب) و(حلقة القوم) فهو أن (حلقة الباب) استعمال على الحقيقة، وأن (حلقة القوم) استعمال على المجاز؛ بجامع الاستدارة فيهما"[٤]. ولعل حلقة الباب وحلقة القوم والحلقة السمة على البعير وغيرها كله من المجاز، وأن الحقيقة (الحلْق) فمنه أخذت (الحلقة)، وهذا المعنى ما نجده عند الراغب، قال "الحَلْق: العضو المعروف، وحَلَقَهُ: قطع حلقه، ثم جعل الحَلْق لقطع الشعر وجزّه، فقيل: حلق شعره، قال تعالى: ﴿وَلا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ﴾ [البقرة/ ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[الفتح/ ٢٧]،

---

(١)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣: ٧.
(٢)ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ١: ٦٢.
(٣)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤: ٣١٤.
(٤)التركستاني، فروق لغوية مغفول عنها، ١: ٤٩٧.

ورأس حَلِيق، ولحية حليق، و«عقرى حَلْقَى» في الدعاء على الإنسان، أي: أصابته مصيبة تحلق النساء شعورهنّ، وقيل معناه: قطع الله حلقها. وقيل للأكسية الخشنة التي تحلق الشعر بخشونتها: مَحَالِق، و(الحَلْقَة) سمّيت تشبيها بالحلق في الهيئة، وقيل: حلَقَة، وقال بعضهم: لا أعرف الحَلَقَة إلا في الذين يحلقون الشعر، وهو جمع حالق، ككافر وكفرة، والحَلَقَة بفتح اللام لغة غير جيدة. وإبل مُحَلَّقَة: سِمتها حلَق. واعتُبر في الحلْقة معنى الدوران، فقيل: حَلْقَة القوم، وقيل: حَلَّقَ الطائر: إذا ارتفع ودار في طيرانه"[١].

وهذا يغير مسار النظر إلى اللفظ، فنحن رأينا عند سيبويه اسم الجمع أولًا (حلَق) ومنه المفرد (الحلَقَة) قياسًا، ثم مخففه (الحلْقة) سماعًا. أما وفاقًا لما عند الراغب فالمفرد محصل بأخذه من الحلْق (حلْقة) ثم يجمع جمع سلامة حَلَقات وجمع تكسير على حِلَق قياسًا وحَلَق على غير قياس.

وأما قول أستاذنا "على أن جمع (الحلْقة): الحلْق والحلَقات"[٢] فغريب إذ لا أعلم أن أحدًا ذكر أنَّ الجمع (حلْق)، ولو كان مستعملًا لما ربط لفظ الحلْقة بالحلَق.

(١)الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص: ٢٥٣.
(٢)التركستاني، فروق لغوية مغفول عنها، ١: ٤٩٧.

تعدي الفعل شكر بنفسه وبأحرف الجر

معنى "الشُّكر: عرفان الإحسان، ونشره وحمد موليه"[١]، على أن بين الشكر والحمد فرقًا؛ إذ "الفرق بين الشكر والحمد: أن الشكر هو الثناء على الإنسان بخير أو معروف اصطنعه عندك، والحمد الثناء عليه بكرم أو حسب أو شجاعة، تقول: حمدت شجاعته، ولا تقول: شكرت شجاعته"[٢]، ويربط السهيلي بين معنى للشكر حسيّ وهذا الشكر المعنوي، قال "وكذلك (شكرت) إنما هو تفخيم للفعل وتعظيم له، من (شكِر بطنه): إذا امتلأت"[٣]. وكان ابن فارس من قبل جعل للشكر أربعة أصول منها "الِامْتِلَاءُ وَالْغُزْرُ فِي الشَّيْءِ"[٤].

والشكر عندي أكثر من المدح أو الثناء أو تفخيم الفعل وتعظيمه؛ إذ هو نقل أحاسيس ومشاعر تعتمل في النفس من أثر معروف أو صنيعة، وتتجلى هذه المشاعر بما تعبر عنه لغة القول وما يصاحبها من تهلل أسارير وابتسام وبهجة.

استعمل (شَكَرَ) للدلالة على مطلق الفعل وهو فعل الشكر، نحو قوله تعالى {قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِيَ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ} [٤٠-النمل]، وقوله {وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ} [٧٣-يس]، ويأتي متعديًا بنفسه إلى شخص المشكور، فتقول (شكرت زيدًا) بالثناء والامتنان لفعله، ويأتي متعديًا للشيء موضع الشكر

(١)الخليل، العين، ٥: ٢٩٢.
(٢)المقري، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، ص: ٤٧٩.
(٣)السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٢٧١.
(٤)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣: ٢٠٨.

(شكرت عملَ زيد) أي مدحت عمله وأثنيت عليه، وقد يعدى الفعل بحرف جر:

شكر له:

يقال (شكرتُ لزيد) والمعنى شكرت لزيد عملَه، قال تعالى ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [١٤-لقمان]، والمفعول المباشر هنا محذوف، قال السهيلي "وقوله: (وفعل يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر)[1]. أصل هذا الفصل أن كل فعل يقتضي مفعولًا ويطلبه، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر، ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور...نحو: (نصحت لزيد). و(شكرت له)، و(كلت له): المفعول في هذا كله محذوف"[2].
ولكن قد تدخل اللام للتعليل لا لتعدية الفعل، جاء في تفسير الطبري "وقوله: ﴿وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ﴾ [١٢-لقمان] يقول: ومن يشكر الله على نعمه عنده فإنما يشكر لنفسه، لأن الله يجزل له على شكره إياه الثواب، وينقذه به من الهلكة"[3].
وقد يجمع بين التعدي بالحرف والتعدي المباشر، تقول (شكرت لزيد عملَه).

شكر به:

قد يعدى الفعل بالباء لبيان موضع الشكر، قال الفراء "والعربُ تَقُولُ: كفرتك، وكفرت بك، وشكرتك، وشكرتُ بك،

---

(١)الزجاجي، الجمل في النحو، ص٣١.
(٢)السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٧١.
(٣)الطبري، تفسير الطبري، ٢٠: ١٣٦.

وشكرت لك. وقال الْكِسَائِي: سمعتُ العرب تَقُولُ: شكرتُ بالله كقولِهم: كفرت بالله"[١].

شكر على:

ويعدى الفعل شكر إلى الشخص مباشرة وإلى الشيء بحرف، نحو "وَرجل مُكَفَّرٌ وَهُوَ المحسان الَّذِي لَا يُشْكر على إحْسانِه"[٢]. وجاء في شرح قول الفزاري:

فقلت له خيرًا وأثنيت فعله ... وأوفاك ما أسديت من ذمٍّ أو شكر

"يقول: شكرته على اصطناعه، وأثنيت على فعله"[٣].

ويستعمل المزيد من الفعل استعمال المجرد، قال ابن سيده "وتَشَكّرَ لَهُ بلاءَه: كشكره ... أنشد أَبُوعَلِيّ:

وَإِنِّي لآتيكم تَشَكُّرَ مَا مضى ... من الْأَمر واستحبابَ مَا كَانَ فِي الْغَد

أَي: لِتَشَكُّرِ مَا مضى، وَأَرَادَ: مَا يكون فَوضع الْمَاضِي مَوضِع الْآت وإِنِّي لآتِيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَى"[٤].

---

(١)الفراء، معاني القرآن، ٢: ٢٠.

(٢)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٠: ١١٥.

(٣)المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ص: ١١١١.

(٤)ابن سيده، المحكم، ٦: ٦٨٠.

تَلْمَذَهُ وَتَلْمَذَ لَهُ

هذان فعلان ملحقان بالفعل الرباعي ومزيده، أُخذا من الاسم (تلميذ)، وهو دخيل من العبرية[١]، وذكر محمد عبد السلام هارون أن بعض اللغويين القدماء كابن دريد وابن فارس والجواليقي والخفاجي صرّحوا بأن الكلمة ليست عربية الأصل، وذكر أن أصلها سامي من العبرية أو السريانية[٢].

وجمع تلميذ (تلاميذ، وتلامذة)، وجاء هذا الجمع في جملة أبيات ذكرها البغدادي[٣]، منها قول لبيد:

فالماء يجلو متونهنّ كما ... يجلو التلاميذ لؤلؤًا قشبا

وقول أمية بن أبي الصلت:

وبها تلاميذ على قذفاتها ... حبسوا قيامًا فالفرائص ترعدُ

قال البغدادي "ورأيت في المقامة الأولى من المقامات الحريرية قوله: (فوجدته محاذيا لتلميذ، على خبز سميذ، وجدي حنيذ، وقبالتهما خابية نبيذ)[٤]. قال شارحه الشريشي: التلميذ

---

(١)القس طوبيا العنيسي الحلبي اللبناني، تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه، ط٢، ١٩٣٢م، مكتبة العرب، القاهرة، ص١٨.

(٢)محمد عبدالسلام هارون، مقدمة رسالة التلميذ للبغدادي، نوادر المخطوطات، ١: ٢١٨-٢١٩.

(٣)عبدالقادر بن عمر البغدادي، رسالة التلميذ، نوادر المخطوطات، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٢، ١٩٧٣ م. ١: ٢٢١-٢٢٢.

(٤)أبوالعباس أحمد بن مؤمن القيسي الشريشي، شرح مقامات الحريري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٩٢م، ١: ٦٩-٧٠.

متعلم الصنعة، التلميذ الخادم، والجميع التلاميذ. وأنشد بيت لبيد المتقدم، ثم قال: وطلبة العلم تلاميذ شيخهم"[١].

وذكر البغدادي أن تاء (تلميذ) أصلية، ووزنه فِعْلِيل[٢]، وأن له فعلًا متصرّفًا هو تَلْمَذَه كدَحْرَجَه، بمعنى خَدَمَه، يُتَلْمِذُه كيُدَحْرِجُه تَلْمَذَةً وتِلْماذًا، كدَحْرَجَةً ودِحْراجًا، فهو مُتَلْمِذٌ كمُدَحْرِجٍ بمعنى خادم، وذاك مُتَلْمَذٌ أي جُعِلَ خادِمًا[٣]. فالفعل (تَلْمَذَ) له دلالتان، إحداهما الفعل خَدَمَ، والأخرى جعله خادمًا، والسياق يحدد أي الدلالتين تُراد.

ورد (تَلْمَذَ) بمعنى خَدَمَ في معجم (تاج العروس)، قال "لأَنّه تَلْمَذَ أَبَا نَصْرٍ"[٤]، وقال "وَكَانَ قد تَلمذَ أَبا يُوسُفَ"[٥]. وأما المعنى الثاني فذكره أحمد مختار عمر، قال "تلمذ فلانًا: اتخذه تلميذًا"[٦]. والفعل تَلْمَذَ بمعنييه فعل متعد.

وأمّا (تلمذ له) و(تلمذ عليه) فهو فعل لازم أصله (تتلمذ)، مزيد على الرباعي بالتاء (تَفَعْلَلَ)، ولكن (تتلمذ) حذفت منه تاء تجنبًا للقاء المتماثلين، وهو مطاوع الفعل (تلمذه) أي جعله تلميذًا، يقال: تلمذته فتتلمذ، أي صار تلميذًا. وجاء استعمال الفعل (تتلمذ)

---

(١)البغدادي، رسالة التلميذ، نوادر المخطوطات، ١: ٢٢٢. والعبارات في الشرح مفرقة جمعها البغدادي في حيز واحد.

(٢)الظاهر أن التاء مزيدة والوزن (تِفْعيل) وفاقًا لجذرها السامي (ل/م/د)، انظر: مرمرجي الدومنكي، أصل كلمة تلميذ، مجلة الثقافة، مصر، ع٦٤٢، ١٦ إبريل ١٩٥١م. ص٢٢-٢٤.

(٣)البغدادي، رسالة التلميذ، نوادر المخطوطات، ١: ٢٢٣.

(٤)الزبيدي، تاج العروس، ٥: ١١٦.

(٥)الزبيدي، تاج العروس، ٨: ٤٨٨.

(٦)أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ١: ٢٩٩.

ومصدره في قول أبي حيان "مِنْ غَيْرِ تعلم، ولا تَتَلْمُذٍ، وَلَا مُطَالَعَةِ كِتَابٍ"[١]، وقوله "جَاءَ بِهِ مَنْ لَمْ يَقْرَأِ الْكُتُبَ، وَلَا تَتَلْمَذَ لِأَحَدٍ"[٢]. واستعماله في لغة المحدثين كثير، وأما (تلمذ له) بحذف التاء فاستعملت كثيرًا في كتب التراث مثل تفسير الرازي وغيره. ولعل هذا ما دعا أحمد مختار عمر يعد (تلمذ) فصيحة، و(تتلمذ) صحيحة[٣]، والصواب عندي أن (تتلمذ) فصيحة فهي أصل (تلمذ).

قلت في صدر المسألة إن (تلمذ) ملحق بالرباعي، وهذا يعني أن التاء مزيدة، ويشهد لهذا أن الأصل السامي الذي تتبعه مرمرجي الدومنكي ثلاثيّ هو (ل/م/د)، ونجد أنه استعمل في التراث الفعل (تَلَمَّذ) أي صار تلميذًا، ومصدره التلمّذ، جاء في تفسير الرازي قوله "فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ يَعْنِي فَلْيَأْتِ إِنْسَانٌ يُسَاوِي مُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عَدَمِ التَّلَمُّذِ وَعَدَمِ مُطَالَعَةِ الْكُتُبِ وَعَدَمِ الِاشْتِغَالِ بِالْعُلُومِ بِسُورَةٍ تُسَاوِي هَذِهِ السُّورَةَ[٤]. وقال المحبي "لو أدركه السيد الشريف لما وسعه إلا التلَمُّذُ له"[٥].

وهذا دليل على زيادة التاء؛ وإن أنكر ذلك البغدادي، وخرجه تخريجًا عجيبًا، قال "وقول الناس: (تلمَّذ له) و(تلمَّذ منه) بتشديد الميم، خطأ، لأنهم توهموا أن التاء زائدة، وليس كذلك، وصوابه (تلمَّظ له) و(تلمظ منه) بالظاء المشالة المعجمة. ولمَّظه أي

---

(١)أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ٦: ٢٦.
(٢)أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ٦: ٣٣٧.
(٣)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي،١: ٢٠٧.
(٤)محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر دار صادر،بيروت، د.ت ، ٤: ٣٠٨.
(٥)أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، تفسير الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ، ١٧: ١٠١.

أطعمه وأذاقه. والتلمظ: تتبُّع اللسانِ بقية الطعامِ في الفم. وقد يكنى به عن الأكل، استعير للتعليم شيئًا فشيئًا"[1].

وعلى هذا فتلميذ وزنه (تِفْعِيل) وتلْمَذَ وزنه تَفْعَلَ، وتَتَلْمَذ وزنه تَتَفْعَلَ، وتَلَمَّذَ وزنه تَفَعَّلَ.

---

(١)البغدادي، رسالة التلميذ، نوادر المخطوطات، ١: ٢٢٣.

تملال

هذا الاسم من الأسماء النادرة في بلادنا سَمّى به ابنتَه أستاذُنا الدكتور عبدالغفور بن إسماعيل روزي، وسألته عن علة التسمية فقال وجدته في كتب تاريخ الأندلس، والدكتور هو أستاذ تاريخ الأندلس، وقد بحثت عن الاسم فوجدته اسمًا لإحدى النساء في السفر الثاني ص١٨٧ من كتاب (المقتبس من أنباء أهل الأندلس) لابن حيان القرطبي، حققه محمود علي مكي، ونشر في الرياض، نشره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سنة ٢٠٠٣م. وقد ضبط الاسم في الكتاب هكذا (تَمْلال) بفتح التاء وتسكين الميم، ومن الواضح أن أستاذنا أعجبه الاسمُ جرسُه وغرابتُه، ومن أهم دوافع التسمية أن يُسمَّى بألفاظ لجرسها أو لغرابتها[١].

ولم أجد هذا اللفظ (تَمْلال) في معاجمنا ولا كتبنا اللغوية؛ ولكنه مصدر للفعل (مَلَّ)، جاء في مختار الصحاح عن الفعل (ملّ) "(مَلَّ) الشَّيْءَ وَمَلَّ مِنَ الشَّيْءِ يَمَلُّ بِالْفَتْحِ (مَلَلًا) وَ(مَلَّةً) وَ(مَلَالَةً) أَيْضًا أَيْ سَئِمَهُ... وَأَمَلَّ عَلَيْهِ أَيْضًا بِمَعْنَى أَمْلَى، يُقَالُ: أَمْلَلْتُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ. وَ(مَلَّ) الْخُبْزَةَ مِنْ بَابِ رَدَّ وَ(امْتَلَّهَا) أَيْ عَمِلَهَا فِي (الْمَلَّةِ)... لِأَنَّ (الْمَلَّةَ) الرَّمَادُ الْحَارُّ"[٢]. ونستطيع القول: ملَّ الشيء تَمْلالًا سئمه، أو ملَّ الخبزة تَمْلالًا أي خبزها على الرماد الحار.

وتَمْلال من المصادر التي جاءت مزيدة للمبالغة، قال ابن يعيش "هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدرُ (فَعَلْتُ) فيه على

---

(١)ينظر: أبوأوس إبراهيم الشمسان، أسماء الناس في المملكة العربية السعودية، ص٤١ وما بعدها.

(٢) الرازي، مختار الصحاح، ص٢٩٨.

غيرِ ما يجب له، بأن زِيدَ فيه زوائدُ للإيذان بكثرة المصدر وتكريره، كما جاءت (فَعَّلْتُ) بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره، وذلك قولك في (الهَدْر): (التَّهْدار). يُقال: "هَدَرَ الشَّرابُ يَهْدِرُ هَدْرًا وتَهْدارًا" إذا غَلَى، فالتهدارُ: الهَدْرُ الكثير. وقالوا في اللعْب: (التَّلْعاب)، وفي (الصَّفْق): (التَّصْفاق) وفي (الرَّدّ): (التَّرْداد)، وفي (الجَوَلان): (التَّجْوال)، وفي (القَتْل): (التَّقْتال) وفي (السير) (التَّسْيار)، فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على (فَعَلَ) لكن لما أردت التكثير؛ عدلتَ عن مصادرها، وزدتَ فيها ما يدل على التكثير؛ لأنّ قوّة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى، ألا ترى أنّهم يقولون: (خَشُنَ الشيءُ)، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة، قالوا: (اخْشَوْشَنَ)، وقالوا: (عَشُبَت الأرضُ)، وإذا أرادوا الكثرة، قالوا: (اعْشَوْشَبَت)، فهي مصادرُ جرت على غير أفعالها. وقال الكوفيون: (التَّفْعال) هنا بمنزلة التَّفْعِيل، ولا بأسَ به؛ لأنّ (التفعيل) مصدرُ (فَعَّلَ)، وهو بناءُ كثرة فلم يأتوا بلفظه؛ لئلّا يُتوهّم أنّه منه، فغيّروا الياء بالألف"[1]، فالبصريون يرون مثل تَمْلال مصدرًا للفعل الثلاثي المجرد (مَلَّ)، وأما الكوفيين فيرونه مصدرًا للفعل المزيد (مَلَّلَ) الذي قياسه (تمليل) مثل علّم تعليمًا، ولكن الياء في قولهم جعلت ألفًا (تَمْلالًا).

ورجّح مجمع اللغة العربية في القاهرة قياس هذا المصدر (تَفْعال)، قال عباس حسن "أخذ مجمع اللغة العربية القاهري بهذا الأظهر [قياس تَفْعال] بعد دراسة وافية، ورجوع لآراء المتقدمين ومنها: "ما قاله صاحب التسهيل، ونصه: (قد يغني في التكثير عن التفعيل تَفْعال)، فقال شارحه ابن أم قاسم ما نصه: (ظاهر كلام

---

(١)ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ٤: ٦٧.

النحويين أنه مقيس، وقد نص بعضهم على أنه مقيس) ا. هـ. راجع ص٢٥٧ الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة"[١].

(١)عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٢٠٠.

جمع امرأة ونحوه

سألتني بجمع لفظ (امرأة) ابنتنا النابهة سارة بنت سليمان الخميس، فأجبتها جوابًا مجلسيًّا هو أن القياس في كل ما انتهى بتاء تأنيث أن يجمع بألف وتاء وإن كان علمًا على ذكر، وإنما لم تجمع امرأة بألف وتاء اجتزاء باسم الجمع نسوة، وأعود لتفصيل ذلك بأن القياس في مثل هذا اللفظ ونحوه أن يجمع بألف وتاء؛ "وذلك أن كل مؤنث بالهاء فَلَكَ أن تجمعه بالتاء، نحو (ثمرة وثمرات) و(سفرجلة وسَفَرْجَلات)"[١]، وقال ابن مالك "يُجْمَعُ بالألف والتاء قياسًا، ذُو تاء التأنيث مطلقًا"[٢]، وكذلك ما خُتم بتاء تأنيث من أعلام الذكور، أو نعوتهم، قال سيبويه "زعم يونس أنَّك إذا سميت رجلًا طلحَةَ أو امرأةَ أو سلَمةَ أو جبَلةَ، ثم أردت أن تجمعَ جمعتَه بالتاء، كما كنت جامعَه قبل أن يكون اسمًا لرجل أو امرأة على الأصل. ألا تراهم وصفوا المذكّر بالمؤنث، قالوا: رجلٌ رَبْعةٌ وجمعوها بالتاء: فقالوا رَبَعاتٌ، ولم يقولوا: رَبْعُون. وقالوا: طلْحة الطَّلَحات، ولم يقولوا: طلْحة الطَّلْحِينَ. فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك، كما أنَّه إذا صار وصفًا للمذكر لم تذهب الهاء"[٣]. وهكذا جمع (امرأة) بألف وتاء لنقله للعلمية، قال أبوحيان "فإن سميت بامرأة قلت: امرآت"[٤]، وكذلك ما لحقته تاء التأنيث للمبالغة، "وتجمع هذه الفصول كلها بالألف والتاء، فيقال: رجال

(١)ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٢٥٩.

(٢)ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١١٢.

(٣)سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٩٤.

(٤)أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢: ٥٨٥.

راويات، وعلّامات، ونسّابات، ومِجذامات، ومِطْرابات، ومِعْزابات، ولحّانات، وهِلْباجات، وفَقاقات، وجُخابات"[١].

ولكن (امرأة) النكرة وألفاظًا أخرى امتنع جمعها بألف وتاء، قال أبوحيان "ولا يجوز جمع شفة، وشاة، وامرأة، وأَمَة، وفلانة، وفُلَة بالألف والتاء، وإن كان فيهما تاء التأنيث"[٢]. وتركوا جمع (امرأة) المقيس استغناء بما دل على جمعها من اسم الجمع، وهو (نسوة)، قال سيبويه "وكما استغني بنسوةٍ عن أن يجمعوا المرأة على لفظها"[٣]، وتركوا جمع شفة وأمة استغناء بالجمع المكسر، وكذلك (عِزَة)، قال السمين الحلبي عن جمع (عِزَة)، أي جماعة "ويُجْمَعُ تكسيرًا على عِزًى نحو: كِسْرة وكِسَر، واسْتُغْنِي بهذا التكسيرِ عن جمعِها بالألفِ والتاءِ، فلم يقولوا: عِزات كما لم يقولوا في شَفَةٍ وأَمَةٍ: شِفات ولا إمات استغناءً بشِفاهٍ وإماءٍ"[٤]. وذكر ابن يعيش أنّ (شفة وشاة) "لم يجمعوه أيضًا بالألف والتاء إذا أرادوا أدنى العدد، كأنّهم استغنوا بـ(شِفاهٍ) و(شِياهٍ)"[٥].

---

(١)الهروي، إسفار الفصيح، ٢: ٧٩٧.

(٢)أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢: ٥٨٥. وفلانة وفلة يشكلان عندي بعض الإشكال؛ إذ لا أجد في التراث لفلان أو فلانة جمع تكسير، أما فُلَة فقد أوردت بعض المعجمات لها جموعًا، جاء في التكملة والذيل والصلة للصغاني (٦/ ٢٨٧) "يقال في بعض اللغات: يا فُلُ للواحد، ويا فلان للاثنين، ويا فُلونُ للجمع، ويا فُلَةُ ويا فُلَتَانِ ويا فُلَاتُ"، ولعله بعد ترخيمه جاء على حرفين فساغ جمعه، جاء في شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٢٧) "قال أبو سعيد: اعلم أن ما كان على حرفين وفيه هاء التأنيث فله باب ينفرد به، ولا يشاركه فيه غيره إلا ما شذ مما يشبه به، وباب ذلك أنه يجمع بالألف والتاء، فلا يغير لفظه كقولهم: (قُلَة) و(قُلات) و(كُرَة) و(كُرات) و(ثُبة) و(ثُبات)"، ولذا ساغ أن يقال في (فُلة) فُلات.

(٣)سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٩.

(٤)السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٠: ٤٦١.

(٥)ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٣٤١.

ونخلص من ذلك إلى أن (امرأة) لا تجمع بألف وتاء ولا بجمع مكسّر استغناءً باسم الجمع (نسوة)، وأما غيرها فلم تجمع بألف وتاء استغناء بجمعها المكسّر.

ولأن (نسوة) أغنت عن جمع (امرأة) عدّ بعض المعجميين (نسوة) جمعًا لها، قال الرازي "(النُّسْوَةُ) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ وَ(النِّسَاءُ) وَ(النِّسْوَانُ) جَمْعُ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا"[1].

(١)الرازي، مختار الصحاح، ص: ٣١٠.

جمع مرآة على مراءٍ ومرايا

بينا كنا جلوسًا في انتظار افتتاح جلسات ندوة (مخطوطات العروض)[1] نظر أستاذنا العلامة سعد مصلوح إلى أحد محوري الندوة (التراث العروضي: مرايا العصر وآفاق المستقبل)، وقال لي إنّ جمع (مرآة) على (مرايا) خطأ، وأنّ هذا جمع (مريّ)، وهي الناقة التي يَمريها الرجل يستدرّها للحلب فتَدرّ وإن لم يكن لها ولد.

وقول أستاذنا لا ينفي استعمالها قديمًا؛ بل هو إشارة منه إلى مخالفة القياس فيها؛ ولذلك نجد أن من اللغويين من يخطئها، قال التوحيدي(٤٠٠هـ) "وربما سمعت من هؤلاء (مرايا)، وذلك خطأ، ذكره أبو حاتم وأبو زيد"[2]، وقال الأزهري (٣٧٠هـ) "والعوام يَقُولُونَ فِي جمع الْمرْآة: مَرَايَا، وَهُوَ خطأ"[3]. ومنهم من يذكرها من غير تخطئة كالجوهري(٣٩٦هـ) قال "والمِرْآةُ بكسر الميم: التي يُنظَر فيها. وثلاث مَراءٍ، والكثير مَرايا"[4]. فالجوهري ذكر الجمع القياسي (المرائي) على بناء (المفاعِل)، وغير القياسي (المرايا)، ولعل قوله "والكثير مرايا" تدل على كثرة استعمالها، فالمرائي والمرايا

---

(١)نظم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ومعهد المخطوطات العربية في القاهرة ندوة (مخطوطات العروض: أسئلة الإرث والعصر وثنائيّة القاعدة والإبداع) ولها محوران هما التراث العروضي: التأسيس والوعي التاريخي والنقدي. والتراث العروضي: مرايا العصر وآفاق المستقبل، وكان ذلك في القاهرة في ٢١-٢٢من رجب ١٤٤٠هـ/ ٢٧-٢٨من مارس ٢-١٩م. شاركت في إدارة الجلسة الثالثة، وأما أستاذنا العلامة سعد مصلوح فكانت محاضرته خاتمة الندوة وعنوانها (ثابت الإيقاع متغير الوقع: رؤية في تحليل النسق الصوتي للتفعيلة العروضية).

(٢) أبوحيان التوحيدي، البصائر والذخائر، تحقيق: وداد القاضي، ٧: ٢٠٨.

(٣)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٥: ٢٠٤.

(٤)الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٣٤٩.

سواء؛ إذ البناء واحد، وإنما الفرق بينهما إعلال ما حقّه التصحيح، إذ قلبت عين اللفظ وهي الهمزة ياءً على الرغم من أنها أصل وليست مزيدة، وقلبت لامه ألفًا، ولذلك نجد ابن مالك يصف ذلك بالشذوذ، قال "كذلك شَذَّ مَرَايَا في جمع مِرآةٍ بإبدال الهمزة وهي غير عارضة في جمع"(١).

ونجد أوضح بيان لها عند ابن عقيل قال "(وربما عوملت الهمزة الأصلية، معاملة العارضة للجمع) وذلك قولهم في مرآة: مرايا، ومِرْآة مِفْعَلَة من الرؤية، وهي التي كمِطْرَقَة، والهمزة فيها أصلية، ليست عارضة للجمع، والأصل: مِرْأَيَة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصارت مِرْآة، وقالوا في جمعها: مَرائي، على وزن مَفاعِل، وهو القياس، ومَرايا، عاملوا الهمزة الأصلية، التي هي عين الكلمة، معاملة الهمزة العارضة للجمع، فأبدلوا ياء"(٢). أي جعلت مثل مطايا، قال الشاطبي "ألا ترى أنهم قالوا في وَجْه تصريف (مَطَايَا): إنه لما صار إلى (مَطَائِيُ) على مثال (مَطَاعِيُ) قلبوا كسرة الهمزة فتحة، لا لعِلَّة هنالك، بل لِيتَوصَّلوا إلى قلب الياء التي بعدها ألفا، فصار (مَطَاءَيُ)، ثم قلبوا الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"(٣). أي صارت (مطاءا)، وفي هذه المرحلة صار جمع (مرآة) مراءا، ولكنهم قلبوا الهمزة ياءً كما قلبوها في (مطاءا)، قال الشاطبي "لأنها لما (صارت إلى (مطاءا) كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزة تشبه الألف، فصارت كثلاث ألفات، فقلبوها ياء لقربها من أصلها، إذ لم يريدوا إبعادها عن أصلها جملة، فقالوا: مطايا". وكذلك قالوا

(١)ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص ١١٦. ويُنظر: أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرَب من لسان العرب،١: ٢٦٣. الشاطبي، المقاصد الشافية، ٩: ٥١.
(٢)ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤: ١٠١.
(٣)الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٢٠٢.

(مرايا)، والفرق أن القلب في مطايا قياسي لأن الهمزة مزيدة، وأما في مرايا فهي أصل لأنها عين الواحد.

بقي أن نشير إلى أن (مرايا) مشترك لفظي، ظاهرها واحد وباطنها مختلف، فهي جمع (مريّ) وصف للناقة على بناء (فَعِيل)، وهي جمع مرآة على بناء (مِفْعَلة)، وجمع الأول مرايا على (فَعائِل) ميمه أصل[١]، وجمع الآخر مرايا على (مَفاعِل) ميمه مزيدة، ويتبين من البناءين كيف ساغ قلب الهمزة في الأول لزيادتها، وكيف شذّ قلبها في الآخر؛ لأنها عين الفعل.

والذي ينتهي إليه صحة جمع مرآة على مرايا لسماع ذلك بكثرة، حسب ما ذكر الجوهري، واللغة أوسع من قواعدها كما ثقفنا من أستاذنا تمام حسّان.

---

(١)جمع (مريّ) على (فعائِل) وإن لم يكن بتاء تأنيث مثل مطيّة، لأنه وصف للمؤنث. قال سيبويه، في الكتاب، ٣: ٦٣٧ "وأما ما كان منه وصفًا للمؤنث فإنهَّم يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلةً؛ لأنه مؤنث".

حمَد الحِجّي

استمتعت في يوم السبت ١٥ شعبان ١٤٤٠هـ الموافقه ٢٠ إبريل ٢٠١٩م. بالمحاضرة التي ألقاها في (دارة العرب) الأستاذ القدير الشاعر سعد الغريبي وعنوانها (حمَد الحِجِّيّ: حياته من شعره) وقدمه الدكتور عبدالعزيز الخراشي، وأثارت المحاضرة الموفقة جملة من المداخلات والأسئلة.

من الأسئلة المهمة ما سأل به أستاذنا الدكتور محمد الهدلق، وهو عن اسم حمَد الحِجّي، آلحِجّيّ هو أم الحَجّي؟ وقال إن الشائع الحِجي [بكسر الحاء] ولكن من أين جاءت ونحن نقول (حَجّ)، وأهو حمَد [بفتح الميم] أم هو حَمْد [بتسكين الميم]؟

أجبت عن سؤال أستاذنا الهدلق حين أعطيت الكلمة بإن الحِجّي بالكسر هو الاستعمال اللهجيّ، وأما الفصيح فهو بالفتح الحَجّي، وذكرت أنها مستعملة في الكويت بالفتح، وأما حَمَد فقلت إنه صفة مشبهة باسم الفاعل مثل (حسَن)، وأن حمْد قديم، وقد جمع أستاذنا الدكتور عبدالعزيز المانع أسماء من سُمّوا بذلك[1].

وسأل الدكتور عبد العزيز الخراشي: ألا تكون الكسرة في الحِجّي للإتباع لكسرة الجيم؟ وأما أستاذنا عبد العزيز المانع فذكر أن اسم (حمَد) ليس سوى تخفيف لحمْد الذي سمي به منذ العصر الأموي والعباسي ولكن في العامية فتحت الميم للتخفيف، وأما الحجّي فهو

---

(١)عبدالعزيز بن ناصر المانع، من اسمه (حمد) من الشعراء والأدباء والعلماء، مجلة العرب، مركز حمد الجاسر الثقافي، ج٧ و٨، س٤٢، محرم وصفر ١٤٢٨هـ (شباط- آذار/ فبراير-مارس ٢٠٠٧م)، ص٤٣٣، ج٩ و١٠، ٤٢، الربيعان، ١٤٢٨هـ (نيسان-أيار/ أبريل-مارس ٢٠٠٧م). ص٦٢٨.

مستعمل في العامية بفتح الحاء وكسرها، ومن أشهر من سموا بفتح الحاء الأستاذ (إبراهيم الحَجّي) وكيل وزارة المعارف.

وتبين لي بالمراجعة أن الحَج بالفتح والحِج بالكسر وردتا في التراث، وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ﴾[البقرة: ١٩٦]، وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وجاء في معجم العين "قد تُكسَر الحَجّةُ والحَجُّ فيقال: حِجٌّ وحِجَّةٌ"[١]، و"قال أبو بكر[ابن الأنباري]: وسمعت أبا العباس يقول: الحَج بفتح الحاء المصدر، والحِج بكسر الحاء الاسم. قال: وربما قال الفراء: هما لغتان"[٢]. وقال الأزهري "تَقول حَجَّ يَحُجّ حَجًا قَالَ: والحَجّ قَضَاء نُسُكِ سنة وَاحِدَة. وَبَعض يكسر الْحَاء فَيَقُول الحِجّ والحِجَّة وقرئ: {وَللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ} (آل عمرَان: ٩٧)، و(حَجّ الْبَيت)[٣]، وَالْفَتْح أَكثر. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاق الزّجاج فِي قَول الله تَعَالَى {وَللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ} يُقْرَأ بِفَتْح الْحَاء وَكسرهَا، وَالْفَتْح الأَصْل. تَقول: حججْت الْبَيْت أَحُجّه حَجًّا إِذا قصدته. والْحِجُّ اسْم الْعَمَل[٤]"[٥]. وقال ابن سيده "فَأَما غير سِيبَوَيْهِ فَقَالَ: الحَجُّ والحِجُّ لُغَتَانِ. وَقَالَ الْفَارِسِي مثلَ ذَلِك غير أَنه قَالَ فِي كتاب الحُجَّة الحَجُّ الْمصدر والحِجُّ الاسمُ، يرفَع ذَلِك إِلَى أبي الْحسن"[٦].

---

(١)الخليل، العين، ٣: ٩.

(٢)أبوبكر محمد بن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ١: ٩٩.

(٣)ممن قرأها بالكسر حفص عن عاصم، وممن قرأها بالفتح أبوبكر عن عاصم. ينظر: عبداللطيف الخطيب، معجم القراءات، ١: ٥٤٨.

(٤)الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٤٤٧.

(٥)الأزهري، تهذيب اللغة، ٣: ٣٨٧- ٣٨٨.

(٦)ابن سيده، المخصص، ٤: ٢٧٩.

وأما (حمَد) فأنقل ما كتبته في (معجم أسماء الناس) "منقول من الوصف على (فَعَل) من الحَمْد. أو هو مصدر الفعل حمِد ولكن حُركت عينه تخفيفًا. أو أخذ من أحمد بحذف الهمزة ونقل الحركة مثل حَمَر من أحمَر، وخَضَر من أخضر"[١]. وليس القول بتخفيفه من (حَمْد) بقوي عندي؛ لأن ما يخفف من ذلك هو ما كانت عينه حرف حلق، ومن ذلك (فهَد) في فهْد، و(سعَد) في سعْد، قال ابن جنّي: "مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه؛ كالزَّهْرة والزَّهَرة، والنَّهْر والنهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنشْز والنشَز، والحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد. ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفًا حلقيًّا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه؛ كالبحْر والبحَر والصخْر والصخَر. وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم؛ وذلك أنني سمعت عامة عُقَيل تقول ذاك ولا تقف فيه سائغًا غير مستكره"[٢].

على أن التسمية تعتمد على استثمار كل الإمكانات التصريفية للجذر الواحد والجذر (ح/م/د) من أكثر الجذور تنوعًا في الأسماء التي أخذت منه[٣]، فليس غريبًا أن يسمى بالمصدر حمْد وبالوصف حمَد.

---

(١)أبوأوس إبراهيم الشمسان، معجم أسماء الناس في المملكة العربية السعودية (ط١، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية/ مكة المكرمة، ١٤٣٧هـ) ص ١٧٩.

(٢)أبوالفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ١: ٨٤.

(٣)أبوأوس إبراهيم الشمسان، أسماء الناس في المملكة العربية السعودية (ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ٢٠٠٥م) ص٤٧-٤٨.

ذا صباح وذاتَ صباح

قال امرؤ القيس:

صَبَّحْتُهَا الحَيَّ ذَا صَبَاحٍ ... فَكانَ أَشْقاهُمُ الرِّجَالُ[١]

ذكر محمد العدناني أن من الناس من توقف في استعمال (ذاتَ صباح) وأن المانعين اعتمدوا على ما جاء في معجم الصحاح ومختار الصحاح ومعجم الأساس، والمعجم الوسيط[٢]، جاء في الصحاح "وذا صباحٍ وذا مَساءٍ وذا صَبوحٍ وذا غَبوقٍ، فهذه الأربعة بغير هاءٍ [أي: تاء تأنيث] وإنَّما سُمِعَ في هذه الأوقات، ولم يقولوا: ذاتَ شهرٍ ولا ذاتَ سنةٍ"[٣]. ثم ذكر العدناني إجازة ابن الأعرابي[٤] وأصحاب تاج العروس[٥]، ومد القاموس، ومتن اللغة[٦] أن يقال: ذا صباح وذات صباح. وذهب إلى أن القياس حسب ابن جني[٧] يجيز لنا أن نقول: ذات شهر وذات سنة كما نقول ذات يوم وذات ليلة[٨]. ونجد (ذا صباح وذات صباح) في العين[٩] والتهذيب[١٠] وشمس العلوم[١١].

---

(١)امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، ص ١٤٩.
(٢)محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٩٦.
(٣)الجوهري، الصحاح ، ٦: ٢٥٥٢.
(٤)الأزهري، تهذيب اللغة، ٤: ١٥٨.
(٥)الزبيدي، تاج العروس، ٤: ٤٣١.
(٦)أحمد رضا، معجم متن اللغة، ٣: ٤١٣.
(٧)ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٢.
(٨)محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٩٦.
(٩)الخليل، العين، ٨: ٢٠٨.
(١٠)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٥: ٣٣.
(١١)نشوان الحميري، شمس العلوم، ٤: ٢٣١٠.

وصحح أستاذنا أحمد مختار عمر هذا الاستعمال فقال "رأيته ذات صباح وذات مساء [فصيحة]-رأيته ذا صباح وذا مساء [فصيحة]"[١]، وجاء في التعليق قوله: "المشهور عن العرب استخدام «ذا» مع كلمتي الصباح والمساء المذكَّرتين. ولكن جاء في اللسان[٢] (ذوي) ما يفيد صحة استخدام «ذات» مع المذكر كذلك ففيه: أتيتك ذات العِشاء، ولقيته ذات يوم"[٣].

ولا علاقة لتذكير المضاف إليه ولا لتأنيثه؛ فلك أن تضيف (ذا) إلى مذكر أو إلى مؤنث، ولك أن تضيف ذات إلى مذكر أو إلى مؤنث، لأن التذكير أو التأنيث حسب ما يصفان، قال الأزهري "وَتقول العربُ: لقيتُه ذَا صباحٍ؛ وَلَو قيل: ذاتَ صَباح، مِثْلَ: ذاتَ يومٍ، لَحَسُن، لأنَّ (ذَا) و(ذَاتً) يُراد بهما وَقتَ مُضافٍ إِلَى الْيَوْم والصَّباح"[٤].

وذا وذات، المضافين، إلى اسم الزمان ظرفان غير متصرفين أي هما ملازمان للظرفية، قال الصبان "ومن غير المتصرف، بالتاء عند غير خثعم، ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية: نحو لقيته ذا صباحٍ وذا مساءٍ وذاتَ يومٍ وذاتَ ليلةٍ، أي: وقتًا ذا صباح، ووقتًا ذا مساء، ومدةً ذاتَ يومٍ ومدةً ذاتَ ليلةٍ، أي وقتًا صاحبَ هذا الاسم، ومدةً صاحبةَ هذا الاسم"[٥].

---

(١)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ١: ٣٨٣.
(٢)ابن منظور، لسان العرب، ١٥: ٤٥٧.
(٣)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ١: ٣٨٣.
(٤)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٥: ٣٣.
(٥)الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٢: ١٩٥.

وأما علة لزوم الظرفية فنجدها عند ابن يعيش؛ إذ نجد (ذاتَ يوم)، و(ذاتَ ليلة) منعا من التصرف، فلا يقال: (سِيَر عليه ذاتُ يومٍ)، أو (ذاتُ ليلة) بالرفع بجعلهما نائبين للفاعل عند البناء للمفعول، بل حكمهما النصبُ على الظرف لا غيرُ، لأن نفسَ (ذات) ليست من أسماء الزمان[١]، وهذا بخلاف (يوم) المتصرف، نحو "صِيد عليه يومان، ووُلِد له ستون عامًا"[٢]، فرفع الظرفان يومان وستون لأنهما نابا عن الفاعل.

ولنا بعد هذا كله أن نقول: جاء زيدٌ ذا يوم، أو ذاتَ يوم، وجاء عمرٌو ذا ليلة وذاتَ ليلة.

(١)ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ١: ٤٢٥.
(٢)سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٣.

ركب رأسه

توهمت زمنًا أن قول (ركب دماغه) أو (ركب راسه) من موضوعات عامة مصر أو الشام[١] حتى صادفتها في التراث، ورأيت أستاذنا صادق عبد الله أبو سليمان تنبه إلى ذلك وأشار إلى وروده في التراث[٢].

ونجد أصل هذه الكناية، في ما جاء في حاشية (مقامات الزمخشري)، قال "وركب رأسه أصله في الوعل إذا أراد الانحدار من الشاهق ركب قرنيه، فتزلّق عليهما حتى يبلغ الحضيض، وترك الثنايا التي يصعَد فيها وينحدر، فضُرب مثلًا لكل متعسف لا يأخذ في طريق مسلوك"[٣].

ولعل هذا ما يفهم من معنى التكدّس، قال الأزهري "ويقالُ: التّكَدُّس: أَنْ يُحَرِّكَ مَنكِبَيه ويَنصَبَّ إِلَى مَا بَين يَدَيْهِ إِذا مَشَى. وَقَالَ أَبُو عبيد: التَّكدُّس: أَنْ يُحَرِّكَ مَنكِبَيه وكأنّه يَركب رأسَه، وَكَذَلِكَ الوُعولُ إِذا مَشت"[٤].

---

(١)ياسين عبدالرحيم، موسوعة العامية السورية(الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة/ دمشق، ٢٠١٢م) "ركب رأسه: أي استبد برأيه معاندًا غير مصغ للآخرين"، ٢: ١٠٤٢.

(٢)منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية
http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=2683

(٣)الزمخشري، مقامات الزمخشري (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٨٢م)، ص٦٢-٦٣ح٥. وجاء هذا النص عند: أحمد أبوسعد، معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد (ط١، دار العلم للملايين/ بيروت،١٩٨٧م) ص١١٧.

(٤)الأزهري، تهذيب اللغة،١٠: ٢٨-٢٩.

ويبدو أن هذه المِشية من مقتضيات الإسراع، قال ابن دريد "الدقدقة: الْعَدو الشَّديد دقدق الرجل إِذا ركب رَأسه فِي عدوه كَأَنَّهُ يهوي"[١]. وقال ابن سيده "والتجْليحُ، السّير الشَّديد. وجَلَّحَ فِي الْأَمر، ركب رَأسه"[٢].

وربما كان مقترنًا بالضلال والمضي على غير هدى، وهذا شأن (القامِه)، قال الشيباني "القامِه: الذي يَرْكَبُ رأسه لا يدري أين يوجّه"[٣]. وهو (الكامِه)، قال الجوهري "الكامِهُ: الذي يركب رأسه فلا يدري أين يتوجَّه"[٤]. وَيُقال عنه حينئذ "صَمِع إِذا ركب رَأسه فَمضى غير مكترث لَهُ"[٥].

وهو "رجلٌ قَطامِيٌّ: يَرْكبُ رَأسَه فِي الأمُورِ"[٦]. وهذا شأن الفرس الساطي فيقال "سَطَا الفَرَسُ سَطْوًا رَكِبَ رَأْسَه في السَّيْرِ"[٧].

ولأنه مُضيّ لا وجه له قيل عنه (أفق) جاء في العين "أفق: أَفَقَ الرجل يَأْفِقُ، أي: ركب رأسه فمضى في الآفاق"[٨]. وقريب منه معنى ومبنى (عفق)، قال "عَفَقَ يَعْفِقُ عَفْقًا: إذا مَضَى راكِبًا رأسَه، ومن الإبل. تقولُ: ما يزالُ يَعْفِقُ عَفْقًا ثم يَرجعُ: أي يغيب غَيْبةً. والإبِل تَعْفِقُ عَفْقًا وعُفوقًا: إذا أُرسِلَتْ في مَراعيها فَمَرّتْ على وجهها. وربما

(١)ابن دريد، جمهرة اللغة، ١: ١٩٣.
(٢)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣: ٨٣.
(٣)الشيباني، الجيم، ٣: ٨٢.
(٤)الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٢٤٧.
(٥)الأزهري، تهذيب اللغة، ٢: ٣٨.
(٦)الزبيدي، تاج العروس، ٣٣: ٢٨٩.
(٧)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٨: ٥٩٣.
(٨)الخليل، العين، ٥: ٢٢٧.

عَفَقَتْ عن المَرْعَى إلى الماء تَرْجِعُ إليه بين كُلِّ يَومَين"[١]. وقد يكون من مقلوبه "وَعَقَفَ الرَّجُلُ: رَكِبَ رَأْسَه"[٢].

وانتقل من هذا المعنى الحسيّ، وهو الذهاب، إلى معان مجازية كالمضيّ في الرأي، ومباشرة أمر يحتاج إلى مشورة وتروّ، فهو بذلك راكب لرأسه، ولذلك وصف بالصهميم و"الصِّهْميمُ من الرِّجالِ: الّذي يركَبُ رأسَه، لا يثْنيه شيءٌ عمّا يريد ويهوى"[٣]. وهو أمر مذموم حتى قيل (غشمشم)[٤]، و"الغَشَمْشَم: الذي يركبُ رأسَه لا يثنيه شيءٌ عمَّا يُريدُ ويهوى"[٥]. وربما يوصف بما هو علّة لركوب الرأس، "قَالَ أَبُو الدَّرْدَاء إِذا رَأَيْت نُعَرَة النَّاس وَلم تستطع أَن تغيرها فدعها قَالَ الْأَصْمَعِي النُّعَرَة ذُبَاب كَبِير أَزْرَق لَهُ إبرة يلسع بهَا، وَرُبمَا دخل أنف الْبَعِير فيركب رَأسه فَلَا يردهُ شَيْء، وَالْعرب تشبه ذَا الْكبر بذلك الْبَعِير إِذا ركب رَأسه، وتُشبّه الرجل يركب رَأسه ويمضي عَلَى الْجَهْل فَلَا يردهُ شَيْء بذلك"[٦].

وهذا الراكب رأسه فيه جسارة، فقيل عنه "تَيْهان وتَيَّهانٌ، إِذا كَانَ جَسُورًا يَرْكب رأسَه فِي الْأُمُور"[٧]. وفيه تهوّر فهو "رَجُلٌ خَرُوطٌ:

---

(١)الخليل، العين، ١: ١٧٤.
(٢)إبراهيم الحربي، غريب الحديث، ٢: ٧٤٨.
(٣)الخليل، العين، ٣: ٤١٤.
(٤)غشمشم من ألفاظ العامة في نجد وكانت عنوان مسلسل تلفزيوني لفهد الحيّان.
(٥)أبوعبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنف، ١: ٣٥٦.
(٦)ابن الجوزي، غريب الحديث، ٢: ٤١٩.
(٧)الأزهري، تهذيب اللغة، ٦: ٢١٠.

مُتَهَوِّرٌ يَرْكَبُ رَأْسَهُ"[١]. ولذلك "هُوَ عَمُولٌ عَمُوسٌ: يَرْكَبُ رَأْسَهُ وَيَمْضِي فِيمَا يَعْمَلُهُ"[٢].

وتظهر هذه الجسارة وربما التهور في الحرب، قال الأزهري "وَالرجل يَعْسِمُ فِي جمَاعَة النَّاس فِي الْحَرْب، أَي يركب رَأسه وَيَرْمِي بِنَفسِهِ وَسطهمْ غير مكترِث، يُقَال عَسَمَ بِنَفسِهِ إِذا اقتحم"[٣]. وَكذا قَالَ الأصمعيّ "انْدَلَثَ فلَان انْدلاثًا إِذا رَكِب رَأسه فَلم يُنَهْنِهْه شيءٌ فِي قتال"[٤]. ويقال فيه عُرضيَّة "والعُرْضِيَّة: الصعوبة. وَقيل: هُوَ أَن يركب رَأسه من النخوة"[٥].

والنخوة هنا بخلاف ما عليه عامتنا من الاستعمال للحميّة، ذلك أن "النَخْوَةُ: الكِبْرُ والعظمة. يقال: انْتَخى فلانٌ علينا، أي افتخر وتعظم"[٦].

ويكاد استعمال العامة لقولهم (ركب رأسه) ينحصر في بيان الإصرار على الأمر والعناد؛ ولكنا نجد ما حفل به التراث من تعدد في دلالات هذا الاستعمال.

---

(١)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٢: ١٧٠.
(٢)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٤: ٣٦٧.
(٣)الأزهري، تهذيب اللغة، ٢: ٧٣.
(٤)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٤: ٦٣.
(٥)ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ١: ٤٠٠.
(٦)الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٥٠٥.

الفعل (نطل) بين لهجتين

سأل صديقنا الدكتور عبدالله الوشمي مداعبًا أستاذنا الدكتور محمود الربيعي نائب رئيس مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ سأله عن معنى الفعل (نَتَعَ) كما في قولهم (نتع السيارة)، والدكتور الربيعي مصري يستحضر قول عامتهم عن المرأة الحامل، يقولون (ربنا ينتعها بالسلامة)، ولعل هذا من الفعل (متع) وكنت في إقامتي في القاهرة سمعت العامة يقلبون الميم نونًا في (فاطمة> فطْنة)، (محكمة> محكنة)، وكان ما دار من حديث دافعًا لمراجعة المعجم العربي بحثًا عن جملة الأفعال المقاربة للفعل (نتع) فاجتمع عندي قدر صالح منها، وهي تدور في معناها العام على الخروج أو الإخراج بشدّ أو جذب أو برفق، من ذلك ما جاء على النون والتاء وما يثلثهما مثل: "(نَتَجَ) النُّونُ وَالتَّاءُ وَالْجِيمُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، هِيَ النِّتَاجُ. وَنُتِجَتِ النَّاقَةُ؛ وَنَتَجَهَا أَهْلُهَا. وَفَرَسٌ نَتُوجٌ: اسْتَبَانَ نِتَاجُهَا"[١]. و(نَتَحَ) النُّونُ وَالتَّاءُ وَالْحَاءُ. نَتَحَ الْعَرَقُ: رَشَحَ. وَمَنَاتِحُ الْعَرَقِ: مَخَارِجُهُ. وَنَتَحَ النِّحْيُ: رَشَحَ أَيْضًا"[٢]. و"(نَتَخَ) النُّونُ وَالتَّاءُ وَالْخَاءُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ. وَنَتَخَ الشَّوْكَةَ مِنَ الرِّجْلِ بِالْمِنْتَاخِ، أَيْ الْمِنْقَاشِ. وَنَتَخَ الْبَازِي اللَّحْمَ بِمِنْسَرِهِ، وَنَتَخَ ضِرْسَهُ: انْتَزَعَهُ. قَالَ زُهَيْرٌ:

تَتْرُكُ أَفْلَاءَهَا فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ ... تَنْتَخُ أَعْيُنَهَا الْعِقْبَانُ وَالرَّخَمُ"[٣].

---

(١)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٥: ٣٨٦.
(٢)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٥: ٣٨٦.
(٣)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٥: ٣٨٦.

و"(نَتَرَ) النُّونُ وَالتَّاءُ وَالرَّاءُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى جَذْبِ شَيْءٍ. وَالنَّتْرُ: جَذْبٌ فِيهِ جَفْوَةٌ"[١]، والعامة يستعملون الفعل (يناتر) لكلام الغاضب الذي يتقطع كلامه من شدة غضبه. و"النَّتشُ: إخراج الشوك بالمنتاش. والمنتاش: تسمِّية العامّة من الناس المِنْقاش، وهو الذي ينتف به الشَّعر. والنَّتشُ: جذبُ اللَّحم ونحوه قرصًا ونهشًا"[٢]. و"(نَتَفَ) النُّونُ وَالتَّاءُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى مَرْطِ شَيْءٍ. وَنَتَفَ الشَّعْرَ وَغَيْرَهُ يَنْتِفُهُ. وَالْمِنْتَافُ: الْمِنْقَاشُ. وَالنُّتَافَةُ: مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا نُتِفَ. وَالنُّتْفَةُ: مَا نَتَفْتَهُ بِأَصَابِعِكَ مِنْ نَبْتٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَرَجُلٌ نُتَفَةٌ: يَنْتِفُ مِنَ الْعِلْمِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَقْصِيهِ"[٣]. و"(نَتَقَ) النُّونُ وَالتَّاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى جَذْبِ شَيْءٍ وَزَعْزَعَتِهِ وَقَلْعِهِ مِنْ أَصْلِهِ. تَقُولُ الْعَرَبُ: نَتَقْتُ الْغَرْبَ مِنَ الْبِئْرِ: جَذَبْتُهُ"[٤]، وتستعمل عامتنا الفعل (نتق) للخروج السريع المندفع. و"النَّتكُ: كسر الشيء تقبض عليه ثم تجذبه إليك بجفوة"[٥]. "والنَّتْل: الجَذْبُ إلى قُدُم، واستَنْتَلَ الرجلُ من بين أصحابه أي تَقَدَّمَ. ونَتَلتُ الجِرابَ: نَثَرتُ ما فيها"[٦].

وهنا أعود إلى عنوان الموضوع، وهو الفعل (نطل) بين لهجتين، وهو أمر هاتفني له أستاذنا الدكتور عبدالله الوليعي، فأشار إلى استعمال أهل القصيم الفعل بمعنى (سرق) بخلاف استعمال غيرهم بمعنى (ألقى الشيء بإهمال)، ورأى أنّ الفعل (نطل) بمعنى سرق من الفعل العربي المهمل استعماله الآن وهو (ندل)، و"النَدْلُ:

---

(١)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٥: ٣٨٦.
(٢)الخليل، العين، ٦: ٢٤٦.
(٣)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٥: ٣٨٧.
(٤)ابن فارس، مقاييس اللغة، ٥: ٣٨٧.
(٥)الخليل، العين، ٥: ٣٣٩.
(٦)الخليل، العين، ٨: ١٢٠.

النَقْلُ والاختلاس. يقال: ندلت الشيء وندلت الدلو، إذا أخرجتها من البئر. والرجل مِندل بكسر الميم. وقال يصف ركبًا ويمدح قوم دارين بالجود:

يمرون بالدهنا خفافـًا عيابهم
ويخرجن من دارين بجرَ الحقائب
على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم
فندلًا زريقُ المـالَ ندلَ الثعالب
يقول: اندلي يا زريق، وهي قبيلة"[١].

وليس قول أستاذنا الوليعي ببعيد؛ إذ التاء والدال والطاء من مخرج واحد، والطاء قديمًا هي النظير المطبق للدال، فالفرق بينهما الإطباق، ويؤيد هذا أنّ العامة تنطق اللفظ (دِعْس)، أي الكثيب من الرمل، بالطاء فيقولون (طِعْس) وجمعها (طعوس).

وأما المعنى الآخر للفعل (نطل) فلست أجد له أصلًا واضحًا، ولعله مأخوذ من الفعل (طلّ)، "وَ(طَلَّهُ) اللَّهُ تَعَالَى وَ(أَطَلَّهُ) أَهْدَرَهُ"[٢]. فلعله تخفف من التضعيف بحذف اللام، وعوض عن ذلك بالنون.

---

(١)الجوهري، الصحاح، ٥: ١٨٢٧.
(٢)الرازي، مختار الصحاح، (ط/ل/ل).

قريت لغة في قرأت

هذا عنوان موضوع كتبه أستاذنا الدكتور محمد بن يعقوب التركستاني في كتابه (فروق لغوية مغفول عنها)، وذكر في هذا أنه "درج بعض اللغويين قديمًا وحديثًا على تخطئة من يترك الهمز في (قرأت) ويقول: (قريت) بحجة أن الصواب هو: (قرأت) بالهمز"[١]، ثم أورد رواية أن أبا عمرو الشيباني سمع أبا زيد الأنصاري يقول: من العرب من يقول: (قريت) في معنى (قرأت)، والرواية في معظم كتب اللغة تنسب السماع لسيبويه[٢].

ويقول أستاذنا "والأصوب أنه يجوز ترك الهمز في (قرأت)؛ فالهمز وتركه لغتان. وقد نصّ غير واحد من اللغويين على أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز، إلا أن تكون الهمزة مبدوءًا بها"[٣]. وانتهى مقررًا "وعليه تقول قرأت الكتاب فهو مقروء وهو القياس. وتقول: قريت الكتاب؛ فهو مقريّ- بحذف الهمزة، تخفيفًا، وقلبها ياءً- على لغة بعض قبائل العرب القديمة"[٤]. وهذا سهو؛ فليس يجتمع الحذف والقلب عندهم. قال ابن جني "وقد أبدلوا

---

(١)محمد بن يعقوب التركستاني، فروق لغوية مغفول عنها في فصحانا المعاصرة، ٢: ٩٢٣.

(٢)ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢: ٩٦. ابن جني، المحتسب، ١: ٦٧. ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٣٧٠. ابن جني، الخصائص، ٣: ١٥٥. ابن سيده، المخصص، ٤: ٤٢٣. نشوان الحميري، شمس العلوم، ٤: ٢٤٣٧. الرضي، شرح الشافية، ٤: ١١. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٤: ٢٨٠. البغدادي، خزانة الأدب، ٣: ١٨.

(٣)التركستاني، فروق لغوية، ٢: ٩٢٣.

(٤)التركستاني، فروق لغوية، ٢: ٩٢٤.

الهمزة ياء لغير علة إلا طلبًا للتخفيف، وذلك قولهم في (قرأت): (قريت) وفي (بدأت): (بديت) وفي (توضأت): (توضيت)"[١].

وبمثل هذا وردت قراءة قوله تعالى ﴿فَقَالَ: أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ﴾، قال أبوحيان "وقرئ: أنبيهِم، بإبدال الهمزة ياء وَكَسْرِ الْهَاءِ...قَالَ ابْنُ جِنِّي: هَذَا عَلَى إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً، عَلَى أَنَّكَ تَقُولُ: أَنْبَيْتُ، كَأَعْطَيْتُ، قَالَ: وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي اللُّغَةِ لِأَنَّهُ بَدَلٌ لَا تَخْفِيفٌ"[٢].

وكان المبرد قبل قد نبه إلى خطأ ذلك، قال "وَاعْلَم أَنَّ قوما من النحويّين يرَوْنَ بدل الْهمزَة من غير علَّة جَائِزًا فيجيزون قَرَيْت واجْتَرَيْت فِي معنى قَرَأت واجترأْت، وَهَذَا القَوْل لَا وجهَ لَهُ عِنْد أحد ممّن تصحّ مَعْرفَته، وَلَا رسم لَهُ عِنْد الْعَرَب، ويُجيز هؤلاءِ حذف الْهمزَة لغير علَّة إلاَّ الاستثقال، وَهَذَا القَوْل فِي الْفساد كالقول الَّذِي قبله"[٣].

وقول أستاذنا "بحجة أن الصواب هو: (قرأت) بالهمز" متوقف فيه؛ لأن هذه ليست حجة، بل حجتهم أن الإبدال لغة لبعض العرب وليس لجمهرتهم، والمعول في الاستعمال على ما استعملته جمهرة العرب، قال الفيومي "إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الثُّلَاثِيُّ عَلَى فَعَلَ بِالْفَتْحِ مَهْمُوزَ الْآخِرِ مِثْلَ قَرَأَ وَنَشَأَ وَبَدَأَ فَعَامَّةُ الْعَرَبِ عَلَى

---

(١)ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٣٦٩.
(٢)أبوحيان، البحر المحيط، ١: ٢٤٠.
(٣)المبرد، المقتضب، ١: ٣٠٢.

تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ فَتَقُولُ قَرَأْتُ وَنَشَأْتُ وَبَدَأْتُ"[١]. ولذا وصف ترك الهمز بالشذوذ[٢]، والرداءة[٣]، والضعف[٤].

فاللغات والقراءات غير الموافقة لجمهرة الاستعمال تحفظ ولا يقاس عليها أو تستعمل، ولذلك فما انتهى إليه من تجويزه (قريت) في (قرأت) متوقف فيه.

(١)الفيومي، المصباح المنير، ٢: ٦٨٤.
(٢)ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١: ٤٢١، ابن منظور، لسان العرب، ١: ٥٩، الزبيدي، تاج العروس، ١: ٢٠٠.
(٣)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤: ٢٨٠.
(٤)ينظر: أبوحيان، التذييل والتكميل، ١: ٢٠٤، ١: ٢٠٦، أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٤٩، السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٠٦.

قل مُسْوَدَّة أو مُسَوَّدة

أول من خطّأ استعمال (مُسْوَدَّة) مصطفى جواد، قال: "قل: هذه مُسَوَّدة الكتاب لا مُبَيَّضَتُه.

ولا تقل: هذه مُسْوَدَّةُ الكتاب لا مُبْيَضَّتُه. وذلك لأن المسودّة اسم مفعول من سوَّد فلان الكتاب أي كتبه، والكتابة تسمى أيضًا تسويدًا، قال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل: (وفي شعر حميد بن ثور هذا ما هو أحكم مما ذكرنا وأوعظ وأحرى أن يتمثَّل به الأشرف وتُسَوَّدُ به الصحف)[١]"[٢]. ونقل ثلاثة نصوص للنديم وأبي حيان التوحيدي وللتميمي المراكشي، ورد فيها الفعل يسوّد ومصدره التسويد، ويريد بذلك أنهم لم يستعملوا الفعل يسْوَدُّ أو مصدره اسودادًا، وختم بقوله "فقل: هذه مسودَّة [هكذا؛ وهو خطأ طباعي صوابه: مُسَوَّدة] الكتاب لا محرَّرَتُه ولا مبيَّضتُه ولا تقل هذه مسْوَدَّة الكتاب لا مبيضته"[٣].

وتابعه محمد العدناني فذكر أنهم "يقولون: أَضاعَ فلان مُسْوَدَّةَ كِتابِهِ، والصَّوابُ: مُسَوَّدة كِتابِهِ" مبينًا أن المُسَوَّدَةَ الصحيفة أو الصحائف تكتب أول كتابة ثم تنقح وتحرر وتبيض[٤].

وجاء في ساقتهما جودة مبروك محمد، فذكر أن"المـُسْودّة مؤنث مُسْوَدّ"[٥]؛ وكأن هذا علة لردها.

---

(١)المبرد، الكامل، ٣: ٩٥.

(٢)مصطفى جواد، قل ولا تقل، ٢: ٤٢.

(٣)مصطفى جواد، قل ولا تقل، ٢: ٤٣.

(٤)العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٢٣.

(٥)جودة مبروك محمد، المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية، ص ٥٨.

وجزم الزعبلاوي بخطأ (المـُسْوَدَّة)، قال "وهو خطأ، ولا وجه لقولهم هذا؛ ذلك أن الوصف من (سوَّدَ الشيءَ) بتشديد الواو –إذا جعله أسْوَدَ- يكون على صيغة اسم المفعول منه"، وبعد شرح طويل يقول "لذا قل: (مُسَوَّدَة المقال) بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المفتوحة"[١].

وما ذهب إليه اللغويون الأفاضل مُتوقف فيه، إذ الصحيفة يمكن وصفها بأنها مُسْوَدَّة أو بأنها مُسَوَّدة، قال الجوهري "والسَوادُ: لون. وقد اسْوَدَّ الشيء اسْوِدادًا"[٢]، فكذلك نقول اسْوَدَّت الصحيفةُ فهي مُسْوَدَّة، اسم فاعل من الفعل (اسْوَدَّ) الذي هو مطاوع للفعل سَوَّدَ، تقول: سَوَّدتُ الصحيفةَ فاسودّت فهي مُسْوَدَّة.

وقال ابن سيده "وَقَالَ بَعضهم سُدْت يُرِيد فَعُلْت تَحْصِيل هَذَا أَنه يُقَال اسوادَدْت واسْوَدَدْت وسَوِدْت وسُدْت بِمَعْنى واحدٍ وَذلِك كُله غير متعَدٍّ، يُقَال من لَفْظَة (سُدْت) سَاد يسود فِي معنى اسوَدَّ يسْوَدُّ، فَإِذا أردْت المتعدِّي جَازَ أَن تَقول سُدْته وسَوَّدْته، فَأَما سُدْته فَجعلت فِيهِ سوادًا وَأما سَوَّدْته فَجَعَلته أسودَ"[٣].

فابن سيده يجمع لنا الفعلين اللازم (اسودّ) والمتعدي (سوّد)، ومن المتعدي يشتق اسم المفعول: سَوَّدتُ الصحيفة فهي (مُسَوَّدة).

---

(١)صلاح الدين الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب، ص٢٩٠.
(٢)الجوهري، الصحاح، ٢: ٤٩١.
(٣)ابن سيده، المخصص، ٤: ٣٠٤.

وأنت بعدُ مخير بين أن تعبر باسم الفاعل أو باسم المفعول، فإن أردت أن تبين وصف الورقة بأنها صارت سوداء؛ أي اتّصفت بالسواد، قلت: إنها (مُسْوَدَّة) اسم فاعل من الفعل اللازم يَسْوَدُّ، وإن أردت أنها جُعلت سوداءَ بفعل مسوِّدها قلت إنها (مُسَوَّدة) اسم مفعول من الفعل المتعدي (يُسَوِّد)، ولذا نقول إن الصحيفة مُسْوَدَّة مُسَوَّدَةٌ. فقل هذه مُسْودَّة الصحيفة أو مُسَوَّدَتُها.

كُوَيِّس

قال الشيخ أحمد رضا "وقالوا للظريف الخفيف ولكل شيء حَسَن هو كُوِيِّس (بصيغة التصغير) والمؤنثة عندهم كُوَيِّسة (بالتصغير أيضًا)، وفي بعض الأنحاء يقولون كيِّس (بياء مشدّدة مكسورة). أما الكيّس فقد جاء على الأصل" ثم قال "فالكُوَيِّس العامة تصغير الكَيِّس التي ما زال بعض العامة يلفظها على مكبرها"[١].

وإلى مثل ذلك ذهب شوقي ضيف، ولكنه قال "وقد يقال إنه ينبغي أن تصغر على (كُيَيِّس) بإضافة ياء التصغير حسب قواعده المعروفة"[٢]، وعلل إعلال الياء بإجازة الكوفيين قلب مثل (بيت وشيخ) كراهة اجتماع ياءين، وقال إن ابن مالك اختاره[٣]، ولا أعلم أن ابن مالك أجازه بله اختاره، جاء في شرح ابن الناظم: "يرد إلى أصله في التصغير ما كان ثانيًا من حرف لين مبدل من غير همزة تلي همزة كآدم، فيقال في قيمة وديمة: قويمة ودويمة، لأنهما من القوام والدوام، ويقال في نحو: موقن وموسر: مييقن ومييسر، لأنهما من اليقين واليسر. وقالوا في عيد: عييد، وكان القياس: عويد لأنه من عاد يعود، ولكن قالوا: عييد، فلم يردوه إلى الأصل حملًا على قولهم في الجمع: أعياد"[٤]. وقال شوقي ضيف "ويلزم الكوفيين وابن مالك أن

---

(١)الشيخ أحمد رضا، قاموس رد العامي إلى الفصيح، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨١م. ص٥١٣، وينظر: بطرس البستاني محيط المحيط دار لبنان بيروت ١٩٨٧م ص٨٠٠. وعبدالله الدايل، كويس، الاقتصادية الجمعة ١١مارس ٢٠١٦م.

(٢)شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٩١.

(٣)شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص١٩١.

(٤)ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٥٦٢.

يجوّزوا في (كيّس) أن يقال في تصغيرها (كُويِّس) إذ هي –وما يماثلها- أولى أن تقلب الياء فيها واوًا لاجتماع ثلاث ياءات بها، وبذلك يتضح أن تصغير كلمة كيّس على (كويّس) تسيغه العربية"[١]. وقوله هذا لا يسلم من الوهم؛ إذ لا يلزم الكوفيين ولا غيرهم ذلك؛ لأن طريقة العربية الفصيحة في تصغير (كيّس) التي هي مثل (سيّد) أنها تحول دون اجتماع ثلاث ياءات بالترخيم فتحذف، قال ابن السراج "وتقولُ في تصغيرِ سَيّدٍ: سُيَيْدٌ وَهوَ الأَحسنُ"[٢]، وأما القاعدة المنظمة لذلك "فإنْ كان ثانيه ياءً مشدّدة خُفِّفت في التّصغير؛ لئلّا يجتمع ثلاثُ ياءات؛ فتقولُ في تصغير (سيِّد) و(ليِّن): سييد، وليين"[٣].

أما (كويّس) فطريقة للعامية في التصغير؛ إذ تقحم ياء التصغير بين الياءين من (كيّس) لتدغم بآخرتهما فينتج (كُيَيِّس) فالياء الساكنة الثانية هي ياء التصغير، وبذا تجتمع ثلاث ياءات، فتقلب الأولى واوًا، تجنبًا للمتماثلات، لأنها بعد الضمة، وتصح الياءان المدغمتان بالإدغام، وكذلك يفعلون بأمثال (كيّس)، يقولون: هُويّن، جُويّد، طُويّب في: هيّن وجيّد وطيّب.

ومن القياس في الفصيحة كون (كُويّس) تصغير (كايس) المسهلة عن (كائس)، مثل (عايش) مصغرها عُويّش. واشتقاق اسم الفاعل ممكن ففعله وارد، جاء في معجم القاموس المحيط "وقد كَاسَهُ يَكيسهُ. وفي الحديثِ: "إنما كِسْتُكَ لآخُذَ جَمَلَكَ"، أي: غَلَبْتُكَ بالكِيَاسَة"[٤].

---

(١)شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٩١.
(٢)ابن السراج، الأصول في النحو، ٣: ٣٧.
(٣)ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ٢: ٦٦٠.
(٤)الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٥٧٢.

من لغة المحدَثين (أتفقُ معه)

يجري على ألسنة كثير من المحدثين ويكتبون (أتفق معه)، وهم يريدون أوافقه، وقد أورد أستاذنا أحمد مختار عمر هذا الاستعمال في معجمه وصححه، ومثاله عنده "اتَّفَقَ البائع مع المشتري"، وذكر في الرأي أنها مرفوضة، و"السبب: لاستعمال «مع» مع صيغة «افتعل» الدالة على الاشتراك". وقال في "الصواب والرتبة: -اتَّفق البائع والمشتري [فصيحة]-اتَّفق البائع مع المشتري [صحيحة]"، وعلق بقوله "أجاز مجمع اللغة المصري إسناد صيغة «افتعل» الدالة على الاشتراك إلى معموليها باستعمال «مع»؛ بناءً على أنها تفيد معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم مما يُدل عليه بالواو. وقد أجاز الكسائي وأصحابه: اختصم زيد معَ عمرٍو"[١].

وهو قول متوقف فيه؛ لأن دلالة المعية هي المفهومة من واو المعية فكأن (اختصم زيدٌ مع عمرٍو) تساوي (اختصم زيدٌ وعمرًا) وهذا لا يقول به أحد، والفضلات وهي المفعول معه أو المفعول به لا تأتي إلا بعد فعل استوفى ما يقتضيه من فاعل، والفعل اختصم ونحوه لا يجوز الاكتفاء بفاعل واحد، تقول: جاء زيدٌ وعمرٌو، أو جاء زيدٌ وحدَه، ولكن لا تقول: اختصم زيدٌ وحدَه، فهذا محال، قال ابن السراج "وتقول: اختصم زيدٌ وعمرٌو ولا يجوز أن تقتصر في هذا الفعل وما أشبهه على اسم واحد؛ لأنه لا يكون إلا من اثنين"[٢]، ولذلك "لا يجوز أن يقع هنا من حروف العطف إلا الواو، لا يجوز أن تقول: اختصم زيدٌ فعمرٌو؛ لأنك إذا أدخلت الفاء وثم اقتصرت على الاسم الأول؛ لأن الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني وهذا

---

(١)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي،١: ٩٦.
(٢)ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٧٦.

الفعل إنما يقع من اثنين معًا، وكذلك قولك: جمعت زيدًا وعمرًا لا يجوز أن تقول: جمعت زيدًا فعمرًا"(١).

وهذه الواو هي التي يسميها السهيلي (الجامعة)، قال "وهذا الأصل مستتب في جميع حروف العطف إلا في (الواو) الجامعة، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: اختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيدٍ وعمرٍو، فإن (الواو) هاهنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، واجتمع الرجلان، إذا قلت: اجتمع زيد وعمرو"(٢). وهي تختلف عن الواو العاطفة المقتضية تكرير العامل، قال ابن جني "من ذلك قولهم: اختصم زيد وعمرو، ألا ترى أن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، فلا بُدَّ إذًا من تقديره على: اختصم زيد واختصم عمرو، وأنت لو قلت ذلك لم يجز؛ لأن اختصم ونحوه من الأفعال -مثل اقتتل واسْتَبَّ واصطرِع- لا يكون فاعله أقلّ من اثنين"(٣).

ومن لطائف ذلك أن فاعل اختصم ونحوه مستغن عن توكيد معناه، قال المبرد "وَكَانَ أَبُو الْحسن الْأَخْفَش لَا يُجِيز: اخْتصم أَخَوَاك كِلَاهُمَا، وَلَا اقتتل أَخَوَاك كِلَاهُمَا وَيَقُول: (اخْتصم) لَا يكون إِلَّا من اثْنَيْنِ أَو أَكثر، وَإِنَّمَا أَقُول: جاءني أَخَوَاك كِلَاهُمَا؛ لأعْلم السَّامع أَنه لم يَأْتِ وَاحِد، وَكَذَلِكَ: جاءني إخْوَتك كلهم؛ لأعْلم أَنى لم أبقِ

(١)ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٧٦.
(٢)السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص ١٩٦.
(٣)ابن جني، الخصائص، ٢: ٤١١.

مِنْهُم وَاحِدًا"[١]. وقال ابن هشام "وَلَا (اخْتصم زيدٌ وعمرٌو أَيْضا) لأنّ أَحدَهما لَا يَسْتَغْنِي عَن الآخر"[٢].

وسيجد النحويون التقليديون مشكلة في إعراب (اختصم زيد مع عمرو)، فـ(مع) عندهم ظرف منصوب مضاف إلى ما بعده، وهو هنا إما أن يتعلق بالفعل اختصم ليقيده أو يتعلق بحال محذوفة أي اختصم زيد مصاحبًا عمرًا، وكلا الأمرين مفسد للمعنى، ولو قيل إن (مع) هنا صارت حرف عطف كالواو وأن ما بعدها مجرور بها لفظًا مرفوع محلًا لأنه معطوف على مرفوع لكان قولًا.

ومن يتشبث برأي الكسائي أغفل رأي الفراء الذي منع المسألة كما منعها غيره من النحويين، ولعل الأولى التوقف في هذا الاستعمال والاستغناء عنه باستبدال غيره به، فيقال اختصم زيدٌ وعمرٌو، أو خاصم زيدٌ عمرًا، وكذلك نعدل عن (أتفقُ معه) إلى (أوافقُه).

---

(١)المبرد، المقتضب،٣: ٢٤٢.
(٢)ابن هشام، المسائل السفرية، ص: ٣١.

من لغة المحدثين (جزء لا يتجزّأ من كذا)

للفعل (تجزّأ يتجزّأ) في لغة تراثنا معنيان أولهما التقسُّم، وآخرهما الاكتفاء بالشيء، جاء في معجم العين "جَزَّأته تَجْزِئةً، أي: جعلته أجزاءً"[(١)]، وقال ابن الأثير "وجَزَأْتُ الشّيءَ: قَسَمْتُه، وجَزَّأْتُهُ للتَّكْثِير"[(٢)]. وأما الاكتفاء بالشيء فجاء في معجم (لسان العرب) "اجْتَزَأْتُ بِكَذَا وَكَذَا، وتَجَزَّأْتُ بِهِ: بمعنَى اكْتَفَيْتُ"[(٣)]، ومعنى ذلك أن الفعل (تجزّأ يتجزّأ) لا يعني انفصل أو انفصم من غيره، أي صار جزْءًا مستقلًّا عن غيره؛ ولذلك أنكر (الكرباسي) قولهم "جزء لا يتجزّأ عن الوطن" قال "وهذا التعبير لا يؤدي المعنى المطلوب وصار الناس يستعملونه بمعنى الجزء الذي لا ينفصم عن كل شيء والصواب أن يقال جزء لا ينفصم عن الوطن"[(٤)].

ومثّل لهذا الاستعمال أحمد مختار عمر بقوله "سيناء جُزْءٌ لا يَتَجَزَّأ من مصر"، وبين أنها مرفوضة وبين سبب رفضها، فذكر عبارة الكرباسي؛ ولكنه مع ذلك صحّح الاستعمال اعتمادًا على شيوعه وعلى استعماله في معجم حديث شارك هو في صنعه، وجاء ذلك في عبارة غامضة لا أراها مقنعة، قال "شاع التعبير المرفوض في اللغة المعاصرة، وقد لوحظ فيه التعبير عن الارتباط العضوي وعدم القابلية للانفصال بين هذا الجزء وسائر الأجزاء بحيث يشكل

---

(١)الخليل، العين، ٦: ١٦٣.

(٢)ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٢٦٥.

(٣)ابن منظور، لسان العرب، ١: ٤٦.

(٤)محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي، نظرات في أخطاء المنشئين، مطبعة الآداب- النجف- حي عدن- ١٩٨٣م. ١: ٩٣.

الجميع كلًّا متكاملًا. وقد ورد التعبير في بعض المعاجم الحديثة كالأساسي"(١).

ولكن أثمّ من الجذر (ج/ز/ء) ما يدل على الانفصال؟

نعم نجد ذلك في معجم العين "وأجْزأتُ منه جزءًَ، أي: أخْذْتُ منه جزْءًَ وعزلته"(٢). ونستطيع وفاقًا لذلك أن نعرف مطاوع الفعل؛ لأن (أفْعَل) مطاوعه (فعَل)، قال ابن قتيبة "باب أَفْعَلْته فَفَعَلَ: تقول: (أَدْخَلْتُه) فدخل، و(أَخْرَجْتُه) فخرج، و(أَجْلَسْتُه فَجَلَس)، و(أَفْزَعْتُه ففَزِع)، و(أَخْفَتْهُ فخاف)، و(أجَلْتُه فجالَ)، و(أجأته فجاء)، و(أَمْكَثْتُه فمكُثَ)، هذا القياس". وبناء على هذا القياس نقول: أجْزأته فجَزَأَ، ووفاقًا لذلك يمكن تصحيح الاستعمال بقولنا: "جزء لا يجْزَأُ عن الوطن"، "سيناء جُزْءٌ لا يَجْزَأ من مصر"(٣).

وهل لقولهم (جزء لا يتجزأ منه أو عنه) مساغ؟

أقول: نعم؛ لأن (فعّل) يأتي بمعنى (أفْعَل)، قال سيبويه "وقد يجيء الشيء على فَعَّلت فيشرك أفْعَلت، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فرح وفرّحته، وإن شئت قلت أفْرَحته؛ وغرم وغرّمته، وأغرمته إن شئت؛ كما تقول: فزّعته وأفْزعته. وتقول: ملح وملّحته؛ وسمعنا من العرب من يقول: أمْلحته، كما تقول: أفْزعته. وقالوا: ظرف وظرّفته، ونبل ونبّلته؛ ولا يستنكر أفعلت فيهما؛ ولكن هذا أكثر واستغني به. ومثل أفْرحت وفرّحت: أنْزلت ونزّلت، قال

---

(١)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ١: ٢٩٣.

(٢)الخليل، العين، ٦: ١٦٣. وهكذا وردت جزءً في المطبوع والصواب: جزءًا.

(٣)ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٥٦.

الله عز وجل: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى أَن يُنَزِّلَ آيَةً﴾[١]، وكثّرهم وأكثرهم، وقلّلهم وأقلّهم"[٢].

وقال في موضع آخر "وقد يجيء فعّلت وأفعلت في معنى واحدٍ مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلًا ونحوه؛ وذلك وعّزت إليه وأوْعزت إليه، وخبّرت وأخْبرت، وسمّيت وأسْميت"[٣]. ولذلك يمكن أن نقول إن جزّأ بمعنى أجزأ ونستطيع أن نعيد صياغة قول الخليل: "وأجْزأتُ منه جزءًا [وجزّأت منه جزءًا]، أي: أخْذْتُ منه جزْءًا وعزلته". ومطاوع فعّل هو تفعّل، قال سيبويه "ونظير هذا فعّلته فتفعّل، نحو كسّرته فتكسّر، وعشّيته فتعشّى، وغدّيته فتغدّى"[٤]. إذن جزّأت الورقة من الكتاب فتَجَزَّأَتْ، أي انفصلت، ومن هنا يتبين أن قول المحدثين: (هذا جزء لا يتجّزأ من كذا) سائغ؛ لأن المعنى هنا: هذا جزء لا ينفصل عنه. وهذا الاستعمال بهذا المعنى مرهون بالتقييد بحرف الجر (من) أو (عن).

(١)الأنعام:٣٧، ورد في كتاب سيبويه طبعة درنبُرغ وطبعة بولاق وطبعة هارون (أُنْزِلَ) هكذا، وهو خلاف المصحف وخلاف ما في شرح السيرافي الموافق لرسم المصحف (نُزِّلَ) بالتثقيل، وإنما التخفيف قراءة ابن كثير وابن محيصن للمضارع (يُنْزِلَ) الذي ماضيه (أَنْزَلَ)، ينظر: عبداللطيف الخطيب، معجم القراءات، ٢: ٤٢١.

(٢)سيبويه، الكتاب، ٤: ٥٥.

(٣)سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٢.

(٤)سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٦.

من اللغة المعاصرة (ناهيك عن)

شاع في استعمال المحدثين قولهم (ناهيك عن) في معرض الثناء أو التأكيد، وهو استعمال خالف ما جاء عند القدماء مبنى ومعنى، إذ ورد (ناهيك به) و(ناهيك من)، مثال ذلك في لغة القدماء قول الزمخشري عن العلَم المركب تركيبًا إسناديًّا: "كما سموا: بتأبَّطَ شرًّا، وبرِقَ نحْرُهُ، وشابَ قرناها. وكما لو سمى: بزيدٌ منطلقٌ، أو بيت شعر. وناهيك بتسوية سيبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر، وبين التسمية بطائفة من أسماء حروف المعجم، دلالة قاطعة على صحة ذلك"[١]. وقول ابن السراج "وتقول: هذا رجلٌ، ناهيكَ من رجلٍ، وهذه امرأة، ناهيتك من امرأةٍ، فتذَكر (ناهيًا) وتؤنثه لأنه اسم فاعل"[٢]. وقول ابن السرّاج أتوقف فيه؛ لأنه مجرد قياس نحوي غير معزز بشاهد، ولم يتابعه في استعمال هذا أحد ولم يردّد قوله نحوي بعده، حسب اطلاعي، ولم يردّد قوله سوى صاحب الصحاح ومن نقل عنه، ولم نر المطابقة في قول الزمخشري الذي أوردته قبله، ونجد استعمال الناس بعده بالتذكير والإفراد، كما أفرد وذكّر اسم التفضيل، ومن هذه النصوص التي أسوقها للتمثيل من غير ترتيب تاريخي:

قال الزمخشري: "وإذا كان الأمر مباحًا من جميع جهاته ولم يكن فيه وجه من وجوه القبح ولا مفسدة ولا مضرّة بزيد ولا بأحد، بل كان مستجرًا مصالح، ناهيك بواحدة منها أن بنت عمة رسول

---

(١)الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل(دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ)، ١: ٢٨.

(٢)ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٤.

الله صلى الله عليه وسلم أمنت الأيمة والضيعة ونالت الشرف وعادت أمًّا من أمّهات المسلمين"[١].

قال ابن الرومي:

إذا الأرض أدّت ريـــع مـــا أنـــت زارعٌ

مــن البــذر فيهــا فــهي ناهيــك مــن أرض[٢]

قال الصنوبري:

ناهيـك مـن فضّـة تجـري عـلى ذهـب

مــاء مــن النّــور في مــاء مــن اللهــب[٣]

قال بشار:

تكلّــف القــول والأقــوام قــد حفلــوا

وحــبّروا خطبًــا ناهيــك مــن خطــب![٤]

ونجد هذا الاستعمال في كتب عدد من المؤلفين[٥].

---

(١)الزمخشري، الكشاف، ٣: ٥٤٢.

(٢)عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، التمثيل والمحاضرة، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو (الدار العربية للكتاب، الطبعة: الثانية، ١٩٨١م، ص١٠٠.

(٣)محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، ١: ٧٩١.

(٤)الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى، ١٩٥٤م.، ١: ١٣٩.

(٥)ينظر: شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ٣: ١٣، ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، ١: ١٨١، شهاب الدين أحمد بن محمد

وقد خطّأ استعمالَ المعاصرين أسعد خليل داغر وغيره[1]، قال "وتراهم يُخْطِئون في استعمال (ناهيكَ)، فيأتون به بمعنى (علاوة على) أو (فَضْلًا عن)، فيقولون: "ناهيك عن تَحَوُّل قُوَّتَي البُخارِ والكهرباءِ إلى نُورٍ وحرارة"، و"هو بارِعٌ في صناعته ناهيك عن مَعْرِفَتِه لبعض اللغات الأجنبية"، وفي كتب اللغة أن (ناهيك) كلمة تَعجُّب واسْتِعْظام؛ تقول "ناهيك بزَيْدٍ كاتِبًا" كما تقول: حَسْبُك. وتأويلها أنه يَنهاكَ عن طَلَب غيره. وتقول: "زيدٌ رجلٌ ناهيك مِن رجل"، أي: كافِيكَ"[2].

والحق أنّ المحدثين أهل لغة يحق لهم أن يطوروا استعمالات لغتهم ما لم يفسد هذا بناءًا صرفيًّا أو تركيبًا نحويًّا، وهم في قولهم (ناهيك عن) قيدوا العامل بحرف جديد يلبي ما أرادوا التعبير عنه، ولذلك وُفّق أستاذنا أحمد مختار عمر إلى تصحيح الاستعمال، قال "أوردت المعاجم التعبير «ناهيك من» في مثل: هو رجل ناهيك من رجل، بمعنى حسبك وكافيك، وفي المصباح: ناهيك بزيدٍ فارسًا كلمة تعجُّب واستعظام، ويمكن تصحيح الاستعمال المعاصر حملًا على المعنى الأصلي للتعبير، وهو: «ناهيك عن تواضعه»، وهو ما يفيده

المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، ٢: ٥٩، ٣: ٥٦٠، أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي المغرب في حلى المغرب، ٢: ٤٣٤.

(١)منهم محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٢٥٤، وصلاح الدين زعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب، ص٦٢٨، وجودة مبروك محمد، المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية، ص١٠١، وعبدالله الدايل، انظر: http://www.aleqt.com/2010/02/17/article_350967.html

(٢)أسعد داغر، تذكرة الكاتب (كلمات عربية للترجمة والنشر/ القاهرة،٢٠١٢م)، ص ٥٧.

التعبير: «بلهِ تواضعَه» الذي يعني «اترك تواضعَه»؛ فهو أمر معروف مُسلّم به"[1].

والفرق بين الاستعمالين أن ما بعد حرف الجر في استعمال القدماء مطابق لما قبله، وأما في استعمال المحدثين فما بعد الحرف مغاير لما قبله، يقول القدماء: هذا رجل ناهيك به وناهيك من رجل، أي حسبك به وحسبك من رجل، ويقول المحدثون هذا رجل كريم ناهيك عن والده، أي بلهِ والدَه.

---

(١)أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي (عالم الكتب- القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م)، ١: ٧٤٦.

هل يشمل (البنون) الذكور والإناث

ليست الألفاظ سواء في دلالتها على الذكر والأنثى، ومن أوضح ما قرأته في ذلك ما أراده أ.د. فهد الرومي عن "صيغة الجمع المذكر التي تفيد العموم أتشمل النساء أم لا؟"، وأجاب بما أوجزه في أن ما يدل على الجمع من ذكور وإناث فهو شامل الإناث. ومثله اللفظ الذي لا يتبين فيه التذكير والتأنيث؛ مثل أسماء الشرط؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [٧-الزلزلة]. وإما إن كان اللفظ خاصًّا بالذكور مثل (الرجال)، فلا يشمل النساء. وكذلك إن كان اللفظ خاصًّا بالإناث مثل (النساء) و(البنات) فلا يشمل الرجال. وأما اللفظ الذي ظهرت فيه علامة التذكير مثل (المؤمنون، الصابرون، المسلمون) أو ضمير الجمع المذكر مثل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [٣١-الأعراف] ففيه خلاف، فقيل يشمل النساء، لأنه متى اجتمع المذكر والمؤنث غلب التذكير؛ ولذلك لو قال لمن بحضرته من الرجال والنساء: قوموا واقعدوا تناول جميعهم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [٣٨-البقرة]، وكان ذلك خطابًا لآدم وحواء وإبليس، فلو كانت النساء لا يدخلن لقيل لآدم وإبليس: اهبطا، ولحواء: اهبطي، وأكثر خطاب الله تعالى في القرآن بلفظ التذكير، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [٤٣-البقرة]، و﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [٣٦-النساء]، والنساء يدخلن في جملته. وقيل: لا يشمل النساء؛ لأنه ذكر (المسلمات) بلفظ متميز، فما يذكر بلفظ (المسلمين) لا يدخلن فيه إلا بدليل[1].

---

(١)فهد الرومي، دراسات في علوم القرآن، ص: ٤٢٩.

ويقفنا الأصبهاني عند الجمع (القانتين)، قال "ويُسأل عن قوله (مِنَ الْقَانِتِينَ)، كيف قال: من القانتين، ولم يقل من القانتات؟ والجواب: أنّ القنوت يقع من المذكر والمؤنث، وإذا اجتمعا غلب المذكر على المؤنث، فكأنه في التقدير: كانت من العباد القانتين، فعمَّ في القانتين، ولأنها كانت في قنوتها وخدمتها لبيت المقدس مقام رجل أو رجال"[١].

ومثلها (حافظون) في "قَوْله تَعَالَى ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ﴾ [٥-المؤمنون] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ عَامًّا فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُذَكَّرَ وَالْمُؤَنَّثَ إذَا اجْتَمَعَا غلب المذكر كقوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢﴾ [المؤمنون] قد أريد به الرجال والنساء"[٢].

ونجد كلمة جامعة لمناع القطان، قال "ومتى اجتمع المذكر والمؤنث غلب التذكير. وأكثر خطاب الله تعالى في القرآن بلفظ التذكير، والنساء يدخلن في جملته. وقد يأتي ذكرهن بلفظ مفرد تبيينًا وإيضاحًا. وهذا لا يمنع دخولهن في اللفظ العام الصالح لهن، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾[١٢٤-النساء]"[٣].

ومن أعجب ما جاء اشتمال لفظ جمع الإناث للذكور، قال النحاس عند قوله تعالى "﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ لُعِنُواْ

---

(١)الأصبهاني، إعراب القرآن، ص: ٤٥٣.

(٢)الجصاص، أحكام القرآن، ٥: ٩٢.

(٣)مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص: ٢٣٦.

﴿فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [٢٣- النور]، من أحسن ما قيل في هذا أنه عام لجميع الناس القذَفة من ذكر وأنثى، والتقدير: الذين يرمون الأنفس المحصنات فدخل في هذا المذكّر والمؤنّث. وكذا: في الذين يرمون، إلّا أنه غلّب المذكّر على المؤنّث"[١].

وأما لفظ (البنون) وهو ملحق بجمع المذكر السالم فقد يجيء مفردًا، وقد يجيء مقترنًا بلفظ (البنات)، ومن مجيئه مقترنًا بلفظ البنات قوله تعالى ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، ومجيئه مقترنًا يمحضه للدلالة على الذكور. وأما مجيئه مفردًا فنحو قوله تعالى ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [٤٦-الكهف]. وقوله ﴿أَيَحۡسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٖ وَبَنِينَ﴾ [٥٥-المؤمنون] فقد يشمل الذكور والإناث، ولا غرابة في ذلك وقد رأينا في نص النحاس السابق أن (المحصنات) شامل للناس من ذكر وأنثى، ولعل مما يستأنس به قول إسماعيل حقي عند تفسيره ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٤٠-البقرة] "البنون اسم للذكور والإناث إذا اجتمعوا"[٢].

والذي ننتهي إليه أن (البنون) يمكن أن يدل على الذكور والإناث من الولد ما لم تدفع ذلك قرينة تخلصه للدلالة على الذكور.

---

(١)النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٩١.

(٢)إسماعيل حقي بن مصطفى، تفسير روح البيان، ١: ١١٧.

ثانيًا:مقال في الأحام اللغوية

اسم التفضيل بين العموم والخصوص

لاحظ النحويون أن اسم التفضيل يصاغ على (أفْعَل) من الفعل الثلاثي المجرد، المثبت، التام، المبني للفاعل، الدال على تفاضل، وليست الصفة المشبهة منه على (أفْعَل)؛ نحو أحمر وأبكم، فإن أريدت المفاضلة في سوى ذلك أي "إذا قصد بناء أفعل التفضيل من الزائد على الثلاثي أو من الألوان والعيوب الظاهرة، توصّل إلى بنائه من فعل ثلاثيّ يصحّ بناؤه منه كأشدّ وأسرع ونحوهما، ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال فتنصب على التمييز، فيقال: زيد أشدّ من عمرو استخراجا"[١].

ولا نجدهم نصوا على أن ما جاء حسب الشروط يجوز أن يأتي على الطريقة الأخرى، وأن لهذا غرضًا إبلاغيًّا وبلاغيًّا، والحق أن ما يصاغ بالمباشرة يسوغ أن يصاغ من غير مباشرة، فأنت تقول: زيدٌ أعلم من عمروٍ، ولك أن تقول: زيدٌ أوسع من عمروٍ علمًا، جاء في (تهذيب اللغة) "وَكَانَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء أوسعَ علمًا بِكَلَام الْعَرَب وغريبها"[٢].

ومن الفعل (قال) تقول: هو أقْوَلُ منه، ولكن جاء قوله تعالى ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل-٦]، فليست المفاضلة بين قولين مفاضلة عامة بل هي خاصة، قال الفارسي

---

(١)أبوالفداء الملك المؤيد، الكناش في فني النحو والصرف، ١: ٣٤١.
(٢)الأزهري، تهذيب اللغة، ١: ٩.

"وهو أقوم قيلا: أي: أشدّ استقامة وصوابًا لفراغ البال وانقطاع ما يشغل"[١].

ونجد في قوله تعالى ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[البقرة-٧٤] عدولًا من (أقسى) إلى (أشدّ قسوة)، فثمة قسوة عامة وأخرى خاصة، قال أبوحيان "إِذْ مَا كَانَ أَشَدُّ، كَانَ مُشَارِكًا فِي مُطْلَقِ الْقَسْوَةِ، ثُمَّ امْتَازَ بِالْأَشَدِّيَّةِ"[٢]. وهذه مسألة استوقفت الزمخشري قال "فإن قلت: لم قيل: أشد قسوة، وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب؟ قلت: لكونه أبين وأدلّ على فرط القسوة. ووجه آخر، وهو أن لا يقصد معنى الأقسى ولكن قصد وصف القسوة بالشدة، كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشدّ قسوة"[٣]. وعلق أبوحيان قال "وَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَفِعْلُ الْقَسْوَةِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ أَنَّ قَسَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ بِجَوَازِ اجْتِمَاعِ الشَّرَائِطِ الْمُجَوِّزَةِ لِبِنَاءِ ذَلِكَ، وَهِيَ كَوْنُهُ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ مُتَصَرِّفٍ تَامٍّ قَابِلٍ لِلزِّيَادَةِ، وَالنَّقْصِ مُثْبَتٍ"[٤].

وأبوحيان نفسه استعمل الطريقة غير المباشرة ففي معرض تفسيره لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[البقرة-٢٦]، قال "وَكُلَّمَا كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ أَشَدَّ حَقَارَةً كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَكْمَلَ"[٥]. فأنت تراه عدل عن (أحقر) إلى أشد حقارة، لأنه المراد فوق المفاضلة في الحقارة وهو شدة الحقارة.

---

(١)الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٦: ٣٣٥.
(٢)أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ١: ٤٢٤.
(٣)الزمخشري، تفسير الكشاف، ١: ١٥٥.
(٤)أبوحيان، البحر المحيط، ١: ٤٢٥.
(٥)أبوحيان، البحر المحيط ، ١: ١٩٩.

وعدل من (أدل) إلى أقوى في الدلالة، قال "فَكَانَ التَّمْثِيلُ بِهِ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِ الْحِكْمَةِ مِنَ التَّمْثِيلِ بِالْكَبِير"[١].

ونجد هذه الطريقة للمفاضلة بين الجوامد لا الصفات، نحو: أنا أكثر منك مالًا أي مالي أكثر من مالك، فالمفاضلة ليست للمبتدأ بل لسببيه وهو المال.

ننتهي إلى أن الطريقة الثانية هي للمفاضلة في ما لا تتحقق صياغة أفعل منه أو أريد بيان فضل معنى زائد عن أصل موضوع المفاضلة كالكثرة والقلة والعظم والقوة والشدة ونحوها من المعاني التي تخصّص المفاضلة.

(١)أبوحيان، البحر المحيط ، ١: ١٩٩.

أعجب خلاف في إعراب كاف

من أظهر ما يلحظه المتصل بالخلافات النحوية أنها في بعض المسائل تستغرق كل الاحتمالات الرياضية، رأيت ذلك وأنا أدرس بناء اللفظ (آية)[١]، وألحظه الآن في إعراب الكاف من اسم الفعل (عليكَ) في نحو قولنا (عليكَ زيدًا)؛ إذ نجد الكاف في محل جرّ أو نصب، أو رفع، أو لا محلّ لها من الإعراب.

أما البصريون ابتداءًا من سيبويه[٢] فنظروا (عليك) لفظها ومعناها، فلفظها (جار ومجرور) عدَدتّ (على) حرف جرّ أو ظرفًا مضافًا إلى هذه الكاف، أما معناها فمعنى الفعل الذي يرفع فاعلًا، وربما نصب مفعولًا؛ ولذا قدروا ضميرًا مستكنًّا في هذا الاسم كما يستكنّ في الأفعال، قال المبرد "وَاعْلَم أَنَّك إِذا قلت: عَلَيْكَ زيدًا ففي (عَلَيْك) اسمان: أَحدهمَا: الْمَرْفُوع الْفَاعِل، والآخر: هَذِه الْكَاف المخفوضة"[٣]، ويستدل على حالتي الرفع والنصب بالتابع المؤكد، قال "تَقول: عَلَيْكُم أَنفسِكُم أَجْمَعُونَ زيدًا، فتجعل قَوْلك (أَجْمَعُونَ) للْفَاعِل، وَتجْعَل قَوْلك: (أَنفسِكُم) للكاف، وَإِن شِئْت أجريتهما جَمِيعًا على الْكَاف فخفضته [عَلَيْكُم أَنفسِكُم أَجْمَعينَ زيدًا]، وَإِن شِئْت أكّدتّ، ورفعتهما [عَلَيْكُم أَنفسُكُم أَجْمَعُونَ زيدًا]"[٤].

ومذهب البصريين واضح كل الوضوح في عدّ هذه الكاف في محل جرّ، ولذا يعدّ اسم الفعل هو (عليك) برمته، قال ابن فرحون

---

(١)ينظر: الشمسان "جوانب الدرس التصريفي للفظ(آية)"، دراسات لغوية، ص١٧١.

(٢)سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥٠.

(٣)المبرد، المقتضب، ٣: ٢١١.

(٤)المبرد، المقتضب، ٣: ٢١١.

"و(الكاف) في مَوضِع جَر؛ لأنّ اسمَ الفعل هو الجارّ والمجرور. و(على) لم تُستعمَل وحْدها اسم فِعْل"[١].

وذكر لنا أبوحيان ثلاثة الأعاريب الأخرى لكاف (عليك)، قال "فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنّها في موضع رفع ... وذهب طاهر بن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب"[٢].

والنصب أو الرفع عام الدلالة لتعدد صدقه على غير وظيفة؛ ولكنا نجد التحديد عند خالد الأزهري، إذ النصب على المفعولية، والرفع على الفاعلية[٣]، وينبه الأزهري إلى مقتضى القول بالمفعولية أو الفاعلية أو عدم الإعراب، قال "واستفدنا من ذلك أنَّ اسم الفعل إنما هو الجار فقط، والمجرور خارج عنه"[٤].

ولا نجد في الكتب المتقدمة ولا المتأخرة في حدود علمي ما يفسر جهة المفعولية، ولا الفاعلية سوى تعليق يسير يمكن الانتفاع به نجده عند يس العليمي الذي ردّ قول الكسائي، فقال "يرده قولهم: (عليك زيدًا) بمعنى (خذْ) وخذْ إنما يتعدى لواحد"[٥]. وليس يلزم الكسائي هذا؛ إذ يمكن كون معنى عليك زيدًا: أُلزمك زيدًا، وليس قولي هذا قبولًا لقول الكسائي. وأما الفاعلية عند الفراء ففسرها يس بقوله " أي استعارة ضمير غير الرفع له"[٦]. ونظير هذه الاستعارة

---

(١)ابن فرحون، العدة في إعراب العمدة، ٢: ٣٥٢.

(٢)أبوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٥: ٢٣١٠.

(٣)خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، بتحقيق محمد باسل عيون السود، ٢: ٢٨٧.

(٤)خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، ٢: ٢٨٧.

(٥)يس العليمي، حاشيته على التصريح على التوضيح، دار الفكر، ٢: ١٩٨.

(٦)يس العليمي، حاشيته على التصريح على التوضيح، دار الفكر، ٢: ١٩٨.

قولهم (لولاي ولولاك) والقياس: لولا أنا ولولا أنت؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في موضع رفع[١]. وواضح ما في قول الكوفيين من تكلف.

وما أراه أن الكاف هي كما كانت قبل نقل التركيب للدلالة على الفعلية، وليس لها إعراب مستجد.

(١)الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٥٦٤.

إعلال الواو في ثِياب وتصحيحها في طِوال

حدد ابن جني وغيره خمسة أشراط لقلب الواو من (ثوب) في جمعه (ثِياب)، وهي كون الواو بين كسرة وألف في جمعِ مفردٍ سكنت فيه[١]، قال ابن جني "فلما تجمَّعت هذه الأشياء المستثقلة كلها، هربوا من الواو إلى الياء، ويدلك على أن مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب، لا الواحد منها منفردا، قولهم في جمع (طويل: طِوَال) والكلمة جمع، وبعد الواو منها ألف، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة، فثبتت في الجمع"[٢].

والفرق كما نفهم من قول ابن جني بينهما أن الواو من مفرد (طوال) وهو (طويل) متحركة أي إن الواو بعدها كسرة، وهذا اعتمادًا على ما أطبقوا عليه من أن كلّ مدّ مسبوق بحركة مجانسة له. وهذا أمر متوقف فيه، فالواو من (طويل) بعدها كسرة طويلة، ولذلك لا بدّ من البحث عن علة أخرى سوى هذه العلل الخمس التي ذكرها ابن جني وغيره.

الواضح أن الواو بعد الكسرة القصيرة إن تلتها ألف ماثلت الواو الكسرة فصارت ياءًا كما في ثِياب وغيرها من الأسماء والمصادر مثل قيام من قام يقوم وقِيام جمع قائم أيضًا، ولكنا نجد الواو تصح في مصادر وجموع أخرى مثل حِوار وطِوال.

وأما المصدر (حِوار) ونحوه فنجد تفسير تصحيح الواو في أن بناءه بناء (قِتال) الذي أصله (قيتال)، قال ابن يعيش، "ومثلُه

---

(١)ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص: ٣٤٢.
(٢)ابن جني، المنصف، ص: ٣٤٢.

(قِيتالٌ) في مصدرِ (قاتَلَ). هذا هو الأصل، ومن قال: (ضِرابٌ) و(قِتالٌ)، فإنّه حذف الياء تخفيفًا وللعلم بموضعها"[١]. وإذن (حِوار) في الأصل (حيوار) فالواو مسبوقة في الأصل بكسرة طويلة لا قصيرة ولذلك صحت الواو في (حِوار) لأن الكسرة مقصرة عن الطويلة، وهذا ما اعتل به أستاذنا داود عبده، وهو قوله "أن الواو في مثل حِوار وجِوار (مصدري حاوَرَ وجاوَرَ) لم تتحول إلى ياء (قارن: قِيام وحِيازة)، مما يدل على أن مصدري حاوَرَ وجاوَرَ كانا في مرحلة ما حيوارًا وجيوارًا. أي إن ما منع تحول الواو فيهما إلى ياء هو –فيما أحسب- أن قاعدة تحوّل الواو إلى ياء كانت تطبَّق على الواو إذا كانت مسبوقة بكسرة، ولكنّها لم تكن تطبَّق عليها إذا كانت مسبوقة بكسرة طويلة. ثم قصّرت العلة الطويلة في مرحلة لاحقة بسبب وقوعها قبل مقطع منبور، وبقيت الواو على حالها"[٢].

ولعل ما جرى في حوار وجوار ونحوها هو ما جرى في (طِوال) جمع (طَويل)، ونفترض أن (طويلًا) في الأصل (طاويل)، كأنه من طاوَلَ، جاء في (التاج) "فصارَ طِوالٌ مِنْ طَوِيلٍ، كجِوَارٍ مِنْ جَاوَرْت"[٣]، وافتراض أنه (طاويل) يقتضي أن يجمع على (طيوال) بكسرة طويلة قُصِّرت بعد ذلك إلى (طِوال)، وفسّر برجستراسر حدوث هذا بكراهة توالي المدود، قال "وذلك أن تتابع المقطعين الممدودين، ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات، فاجتنبوه؛ ومن ذلك أنهم قالوا: (قيتال) في مصدر (قاتَلَ)، وكان الأولى أن يكون: قيتالًا، لامتداد الحركة الأولى في: قاتل، فقصروها لكيلا يتتابع الممدودان. ومنه أيضًا: (رضيع) بمعنى: مراضع، و(حليف) بمعنى:

---

(١)ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٣٨٥.
(٢)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ١: ١٥٣.
(٣)الزبيدي، تاج العروس، ٢٩: ٣٩١.

محالف، وما يشبههما، فكان الأولى أن تكون راضيع، وحاليف، تبعًا لامتداد الفتحة في: راضَعَ، وحالَفَ"[1].

فالواو أعلت في (ثِياب) للكسرة القصيرة، وصحت في (طِوال) لسلامتها لأن الكسرة طويلة في بنيتها الباطنة قبل تقصيرها في البنية الظاهرة.

(١)برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٦٧-٦٨.

إلغاء اسم المصدر

لم أر أحدًا عالج قضية اسم المصدر كأستاذنا أحمد مختار عمر، رحمه الله، إذ درسها في ١٧ صفحة من كتابه (من قضايا اللغة والنحو) الذي نشرته عالم الكتب في عام ١٩٧٤م.

حصر اسم المصدر في خمسة أنواع:

١-كل اسم دلّ على حدث وليس له فعل يجري عليه من لفظه، مثل رجع القهقرى[١]، وهو الرجوع إلى الخلف، وحكمه حكم النوع الخامس.

٢-كل اسم دلّ على الآلة التي يؤدى بها الحدث مثل الطُّهور بالضم للمصدر والطَّهور بالفتح اسم للماء يتطهر به، وهو من استعارة الوصف للموصوف، يقال ماء طهور، ومثله الغَسْل بالفتح للمصدر، والغُسْل بالضم وهو ما يغسل به الدرن كالماء والصابون وغيرهما، واقترح أستاذنا أن يخرج من اسم المصدر بأن يسمى اسمًا أو اسم ذات.

٣-كل عَلَم يوضع لأي اسم يدل على الحدث مثل بَرّة علم جنس للمبرّة للفعل أبرّ، وسُبحان علم جنس على التسبيح للفعل سبّح، وحمادِ علم على الحمد وفجارِ علم على الفجور للفعل أفجر لا فجر، ودعا إلى الاقتصار على عدّه من علم الجنس.

٤-كل اسم يبدأ بالميم لغير المفاعلة وهو ما يسمى بالمصدر الميمي، ودعا إلى إخراجه من اسم المصدر والاكتفاء بمصطلح

---

(١)ومثله: قعد القُرْفُصَاءَ والاحتباء، وَسَار الجَمْزَى، وَعدا البَشَكَى، ومشى الْخَوْزَلَى والهيذبى، والخطَرى، وعدا الْمَرَطى، وهِجِّيرَى، وحِثِّيْثَى، وقِتِّيتَى، وخِصّيصى.

المصدر الميمي، ومعنى ذلك أن الفعل يكون له مصدر عام ومصدر ميمي، ولست أرى استثناء المفاعلة من المصدر الميمي بحجة اطراده مصدرًا لفاعل بخلاف المصدر العام(١).

٥-وهو يضم ألفاظًا ترد في أربع أحوال:

أ)كلمات مأخوذة من فعل ثلاثي مجرد وسُمع بمعناها فعل ثلاثي مجرد؛ ولكنها جاءت على أوزان غير مطردة، مثل: القُبْح، الاسم من القباحة، واللُّطْف، الاسم من اللطافة، والرِّشْق، الاسم من رَشَقَ يرْشُق رَشْقًا.

ب)كلمات من أفعال ثلاثية مجردة غير محفوظة ولها أفعال مزيدة، مثل: الجَدَل والفعل جادل جِدالًا ومجادلة، والغَزَل والفعل غازل مغازلة، والعُجْب والفعل أعجب إعجابًا.

ج)كلمات من مزيد الثلاثي جعلت لمزيد آخر منه، مثل: الضِّرام والفعل اضطرم اضطرامًا، والخِيار والفعل اختار اختيارًا.

د)كلمات من مزيد الثلاثي جعلت للمجرد منه، مثل: العِضاض والفعل عَضَّ عضًّا، والزِّفاف، والفعل زفّ زفًّا.

وينتهي إلى عدّ هذه الكلمات كلها في النوع الأول والخامس (القهقرى ونحوه، والقُبْح ونحوه، والجَدَل ونحوه، والضِّرام ونحوه، والزِّفاف ونحوه) من قبيل المصادر التي ليس لها أفعال أو استعملت مع غير أفعالها، قال "وفي كل هذه الكلمات نلاحظ أن عدم ورود فعل لها من بابها كان هو السبب في اعتبارها من أسماء المصادر. وفي رأينا أن هذه الكلمات يجب اعتبارها مصادر لأفعال من أبوابها،

(١) انظر تفصيل هذا في ص ١٠٦ من هذا الكتاب.

وتكون هي دليلنا على الفعل حين الاشتقاق فيما لم يسمع له فعل"[١].

ويمكن بعد هذا أن ندعو إلى إلغاء اسم المصدر.

(١)أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو (عالم الكتب، ١٩٧٤م) ص ٢١٧.

تضعيف الصوت في الكلمة الصرفية

تأتي الكلمة مختلفة الأصوات مثل: جاء، زيد، طمأن، وقد تأتي مشتملة على صوتين مثلين، وهذا ما نعنيه بتضعيف الصوت، ويكون في الأفعال، مثل: رَدَّ، حَيِيَ، زَلْزَلَ، وفي الأسماء مثل: فَنَن، وطَلَل، قُوَّة، وفي حروف المعاني، مثل: حَتّى، إنّ.

قد يكون التضعيف مقرونًا كما في الفعل رَدّ، وقد يكون مفروقًا كما في الفعل قَلِقَ، زلزل، والاسم باب.

ونستطيع باستقراء ظهور هذا التضعيف في الكلمات أن نصنفه إلى أنواع:

١-التضعيف الوضعي، وهو أن تكون الكلمة وُضعت مشتملةً أصواتها على صوتين مثلين، مثل: الفعل قَلِقَ والاسم باب، وهما في الكلمة جذران من جذورها. ويدخل في ذلك أفعال نادرة تُرك استعمالها، زيد على جذورها حرفان مثلان، مثل: اعْلَوَّط، واجْلَوَّذ[1].

٢-التضعيف الإلحاقي، وهو أن تكون الكلمة وضعت ثنائية الجذور فتزاد جذرًا لتلتحق بذوات الثلاثة الجذور، مثل الفعل ردّ فأصله من جذرين (ر/د)، وزيدت دالٌ، فجعلت الجذور ثلاثة (ر/د/د)، وقد تزاد بجذرين مثل الفعل زلزل، فأصله من جذرين (ز/ل) وزيدت زاي ولام فجعلت الجذور أربعة (ز/ل/ز/ل). ونجد

---

(١)قال الأزهري في تهذيب اللغة (٢: ٩٩) "والاعلوَّاط: ركُوب الرَّأْس والتقحم على الْأُمُور بِغَيْر رَوِيَّة. يُقَال: اعلوَّطَ فُلانٌ رأسَه، واعلوَّط الجملُ النَّاقةَ يَعلوِّطها إِذا تسدَّاها ليضربها". ونقل في (١١: ١٢) عن "ابْن الْأَعرَابِي: اجْلَوَّذ، إِذا أَسْرَع، وَمثله اجْرَهَدَّ، وَمثله قَوْله: واجْلَوَّذَ الْمَطَر".

ذلك في النسب إلى الثنائي، قال المرادي "إذا نسب إلى الثنائي وضعًا، فإن كان ثانيه حرفًا صحيحًا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول في كَمْ: كَمِيّ، وكَمِّيّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضُعّف بمثله إن كان ياء أو واوًا"(١).

٣-التضعيف الزيادي، وهو أن يزاد على جذر الكلمة مثله كما في عين الفعل كرّم فأصله (ك/ر/م) وزيدت راء فنشأ فعل مزيد على الفعل المجرد (ك/ر/ر/م)، ومثله الفعل احْمَرّ فأصله (ح/ م/ر) وزيدت الراء فنشأ الفعل المزيد (ح/م/ر/ر).

٤-التضعيف التعويضي، وهو ما جعل عوضًا عن محذوف، وهذا يطرد في التعويض عن الواو في مثل: اتّصل واتّحد، فأصلهما: اوْتَصلَ واوتحد؛ ولكن حذفت الواو وعوّض عن الحذف بتضعيف التاء، خلافًا للنحويين الذاهبين إلى إبدال الواو تاءً.

٥-التضعيف التماثلي، وهو ما ينشأ عن مماثلة صوت لآخر، مثل: اطّرد، فأصله (ط/ت/ر/د) فماثلت التاء الطاء فصار (ط/ط/ر/د)، ومثله المصدر (طَيّ) فأصله (ط/و/ي) فماثلت الواو الياء (ط/ي/ي). ومثل (ستّ) فأصلها (سدس)، فتماثلت الدال والسين تماثلًا تبادليًا، فأثرت الدال على السين بمخرجها، وأثرت السين على الدال بهمسها أي (س/د/س) صار (س/ت/ت).

وقد تشتمل الكلمة على نوعين من أنواع التضعيف مثل المزيد من الفعل (ردّ)، يقال (ردّد)، فثمة تضعيف حادث في المجرد

---

(١)المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،٣: ١٤٦٣.

وهو التضعيف الإلحاقي، وتضعيف زيادي، فالفعل (ردّد) مشتمل على ثلاث دالات (ر/د/د/د).

ويهب تضعيف الكلمة من الثقل ما يدعو إلى التخلص منه إن أمكن ذلك، ولذلك أنماط منها:

١-التخلص بالإدغام، كما في (ردّ) و(ستّ).

٢-التخلص بالحذف والتعويض، نحو الفعل المهموز الفاء المزيد بهمزة (أأْمَنَ> آمن)، حذفت الهمزة الآخرة، ومطلت فتحة الهمزة الأولى تعويضًا، وربما تقدم همزة لتجاور أخرى ثم تحذف، مثل جمع (بئر) على بناء (أفعال) فهو (أبآر) ولكن عينه (الهمزة) ربما قدمت فقيل (أأْبار) على وزن (أَعْفال) ثم تحذف الهمزة الساكنة وتمطل فتحة المتحركة (آبار) على وزن (آفال)، خلافًا للصرفيين فالوزن لديهم (أَعْفال). ومن أمثلة الحذف والتعويض بالمطل ما ذكره ابن يعيش "وقالوا: (تَظَنَّيْتُ)، وأصله (تَظَنَّنْتُ)، و(التظَنِّي): إعمالِ الظنّ، وأصله (التَّظَنُّن)، فأبدلوا من إحدى نوناته الياء لثقل التضعيف"[(١)]، وما يراه الصرفيون إبدالًا هو عندي حذف ومطل حركة تعويضًا.

٣-التخلص بالحذف من غير تعويض، وذلك نحو حذف تاء (تَتَفَعَّل)، و(تَتَفاعل)، نحو قوله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [٦٥-الواقعة]، أي تتفكهون، وقوله قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [٤-التحريم]، أي تتظاهرا عليه، وأمثلة هذا الحذف في القرآن كثيرة[(٢)].

---

(١)ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٣٧٤.

(٢)الشمسان،"التخلص من المتماثلات لفظًا"، الشاذليات، ص ٤٠.

ونحو ذلك حذف همزة المضارع من الفعل المزيد بالهمزة (أفعل)، قال ابن عصفور "كما أنهم قالوا: أُكرِمُ، وأصله (أُؤَكْرِمُ) فحذفوا الهمزة الثانية استثقالًا لاجتماع الهمزتين، ثم حملوا يُكرِمُ وتُكرِمُ ونُكرِمُ على (أُكرِمُ)"[١].

٤-التخلص بالإبدال، قال السيرافي "ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعتا في أول كلمة في جمع واصلة وتصغيرها أواصل وأويصلة والأصل وواصل وويصلة وكقلبهم الواو في حيوان والأصل حييان عنده"[٢].

٥-التخلص بإقحام فتحة طويلة (ألف مد)، ويكون ذلك في الفعل المتصلة به نون النسوة حين يؤكد بنون التوكيد الثقيلة، قال ابن جنّي "وَتقول فِي جمَاعَة الْمُؤَنَّث: اضربنانِّ زيدًا، وَلَا تخشَينانِّ عمرًا، تفصل بَين النونات بِالْألف تَخْفِيفًا، وَمن كَلَام أبي مهدية فِي صلَاته: اخْسَأْنانِّ عنّي"[٣].

ودرس التضعيف واسع جدير بأن تعالجه رسالة علمية جادٌّ صاحبها.

---

(١)ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ٢٨٠.
(٢)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥: ٣١٨.
(٣)ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٢٠١.

تعميم استتار الضمير في الفعل المضارع

عدّ النحويون الفعل المضارع مسندًا إلى ضمير مستتر فيه، قال الرضي "وأما في المضارع والأمر، فلم يبرز الضمير في: أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ لإشعار حرف المضارعة بالفاعل، لأن (أَفْعَلُ) مشعر بأن فاعله (أنا)، و(نَفْعَلُ) مشعر بنحن، الهمزة بالهمزة، والنون بالنون، وكذا (يَفْعَلُ) نص في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز، وأما (تَفْعَلُ) فإنه، وإن كان محتملا للمخاطب والغائبة، لكنهم لم يبرزوا ضميره، إجراء لمفردات المضارع مُجرًى واحدًا في عدم إبراز ضميرها"[١].

وهذا تعميم لقاعدة استتار الضمير، ولكن الضمائر تبرز مع المخاطبة والمثنى والجمع؛ ولذلك نجد من النحويين من سعى إلى تعميم قاعدة الاستتار بجعل ما برز حروف مطابقة لا ضمائر، وبهذا يستمر افتراض الضمير المستتر، قال ابن يعيش "وأمّا الياء، فقد تكون علامةً للتأنيث في نحو: (اضْرِبِي)، و(تَضْرِبِينَ)، ونحوهما، فإنّ الياء فيهما عند سيبويه ضميرُ الفاعل، وتفيد التأنيث، كما أن الواو في (اضْرِبُوا)، و(يَضْرِبُونَ) ضميرُ الفاعل، وتفيد التذكيرَ. وهي عند الأخفش وكثيرٍ من النحويين حرفٌ دالّ على التأنيث بمنزلة التاء في (قامَتْ)، والفاعل ضميرٌ مستكِنّ، كما كان كذلك مع المذكّر في (اضْرِبْ)"[٢]، ورأى الرضي تعميم استتار الضمير في المضارع علة لعد الأخفش الياء حرفًا "ولعل هذا هو الذي حمل الأخفش على أن قال:

---

(١)الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ٢: ٤١٤.

(٢)ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٣٥٦.

إن الياء في: تضربين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، كما قيل في: هذي، والضمير لازم الاستتار"[١].

وكذلك مذهب المازني، قال الرضي "ومذهب المازني: أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر، أعني الألف في المثنيات، والواو في جمعي المذكر، والياء في المخاطبة، والنون في جمعي المؤنث علامات، كألف الصفات وواوها في نحو: ضاربان وحسنون، وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده، ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل، واستنكارًا لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها أي النون"[٢].

وما ذهب إليه الأخفش والمازني وهو أن ياء المخاطبة وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة أحرف لا ضمائر قول صحيح يوافقه مذهب بعض علماء اللغة المحدثين مثل عبدالرحمن أيوب[٣]، وإبراهيم السامرائي[٤]، وأما داود عبده فكتب بذلك فصلًا (الضمائر المتصلة وظاهرة المطابقة) انتهى فيه إلى "أن ما سماه بعض النحاة ضميرًا متصلًا وأعربوه فاعلًا ليس إلا مظهرًا من مظاهر المطابقة في اللغة، وأن الفاعل هو الاسم أو الضمير حيث يظهر أحد هذين، كما في (الرجال ذهبوا) أو (هم ذهبوا) أو (ذهب الرجال) أو (ذهبوا هم). أما في مثل (ذهبوا)، حيث لا يوجد اسم أو ضمير، فالفاعل ضمير حذف لوجود ما يدل عليه من مظاهر المطابقة، فهو (هم) في المثال السابق، و(هن) في مثل (ذهبن)، و(هما) في مثل

---

(١)الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ٢: ٤١٤.
(٢)الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ٢: ٤١٤.
(٣)ينظر: عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ١: ٧٣.
(٤)ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص٢١٨.

(ذهبا)، و(هي) في مثل (ذهبت)"[١]، وبقول أستاذنا داود عبده أقول فأخالف قول النحويين بالاستتار وأرى الفاعل ضميرًا منفصلًا حذف اجتزاءً بدلالة المطابقة الملصقة في آخر الفعل أو أوّله، فالأصل: أنا أفعل، ونحن نفعل، وأنتِ تفعلين، وأنتما تفعلان، وأنتم تفعلون، وأنتن تفعلن. فالفاعل هذا الضمير المقدم على الفعل. وإن عطف على الفاعل تأخر كما في نحو قوله تعالى ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقاتِلا﴾ [المائدة-٢٤].

(١)داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م، ص٧٧.

(الذي) ليس حرفًا مصدريًّا

استوقفت بعضَ النحويين مُثُلٌ فهموا منها أن (الذي) قد يكون حرفًا موصولًا، أي مصدريًّا لا يعود إليه ضمير كما يعود إلى الاسم الموصول، فصلة هذا الموصول مجردة من ضمير رابط.

قال ابن هشام "فَأَما وُقُوع (الَّذِي) مَصْدَرِيَّة فَقَالَ بِهِ يُونُس وَالْفراء والفارسي وارتضاه ابْن خروف وَابْن مَالك"[١].

قال الفارسي "ويجوز في قوله ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ [١٥٤- الأنعام] وجه آخر على ما يراه البغداديون أيضًا، وحكاه أبوالحسن عن يونس، وهو أن يكون (الذي) مع ما بعده من الفعل فيمن قدّرَ {أَحْسَنَ} فعلًا في تقدير المصدر، كما يرى الجميع ذلك في (ما) في نحو قوله ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾ [١٠-البقرة]، أي: بكذبهم، وهكذا قال البغداديون أو من قال منهم في قوله ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [٦٩-التوبة]: إن المعنى: وخُضتم كخوضِهم. وحكى أبو الحسن عن يونس في قوله ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[٢٣-الشورى]: كأنه: ذلك تَبشيرُ اللهِ عبادَه"[٢].

وصحح ذلك ابن مالك، قال "قلت: حاصل كلام أبي علي أن (الذي) على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها. وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رحمه الله، وهو الصحيح، وبه أقول"[٣].

---

(١)ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ٧٠٩.
(٢)الفارسي، الشيرازيات، ص ٣٦٠-٣٦١.
(٣)ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك، ١: ٢١٩.

قال ابن مالك "وحكي عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: (أبوك بالجارية الذي يكفل) و(بالجارية ما يكفل). والمعنى: أبوك بالجارية كفالتُه. قال ابن خروف: وهذا صريح في ورود (الذي) مصدرية"[١].

وذكر ابن مالك شواهد لذلك، قال "ومنه قول عبد الله بن رواحة:

فثبَّت الله ما أتاك من حسن ... في المُرْسَلين ونصْرًا كالذي نُصروا

أي ونصرا كنصرهم، ومثله قول جرير:

يـــا أَمَّ عَمْـــرٍو جـــزاك الله مغفـــرة

رُدّي عــــليَّ فـــؤادي كالـــذي كانـــا

[أي ككونه].

ومثله قول ابن أبي ربيعة:

لو أنّهم صبروا عنّا فنعرفه ... منهم إذا لصبرنا كالذي صبروا"[٢]

[أي: كصبرهم].

وما ذهب إليه هؤلاء العلماء الأجلاء متوقف فيه، وقد أحسن أبو حيان القول في هذا قال "وأما ما استشهدوا به على أن (الذي) تكون مصدرية فلا حجة في شيء منه. أما قول بعض العرب (أبوك بالجارية الذي يكفل) ف(الذي) على حاله موصول، وبالجارية: متعلق بمحذوف، يدل عليه (الذي يكفل)، التقدير: أبوك كفيل

(١)ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٢٦٦.
(٢)ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢١٩-٢٢٠.

بالجارية الذي يكفل، أو على إضمار (أعني)، كما يقدره بعض أصحابنا في كثير من المجرور، وإن كان (أعني) لا يتعدى في أصل الوضع بالباء. وأما (أبوك بالجارية ما يكفل) فـ(ما) مصدرية، و(بالجارية) متعلق بمصدر محذوف، التقدير: أبوك كفالته بالجارية كفالته"[١].

وأما الأبيات فتأويلها عنده في قوله "وأما (كالذي نصروا) فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أصله: كالذين نصروا، فحذف النون، والتقدير: كنصر الذين نصروا. أو يكون (الذي) صفة لمصدر محذوف، والعائد عليه محذوف من نصروا، والتقدير: كالنصر الذي نصروه.

وأما قوله:

.... ردّي عليّ فؤادي كالذي كانا

فتأويله: كالفؤاد الذي كانا، والشيء يشبه بنفسه باعتبار حالين، تقول: زيد الآن كهو أمس، والمعنى: إن قلبي كان سليمًا فيما مضى من الزمان، والآن قد شفه الغرام، فرديه إلى الحالة التي كانت سبقت له"[٢].

ثم ختم تأويله بقول فصل لا مزيد عليه، قال "وتأويل هذه النوادر أولى من إثبات قاعدة كلية بشيء محتمل مخالف لما استقر في اللسان العربي"[٣]. وحقّ لنا أن نقول إن (الذي) ليس حرفًا مصدريًّا.

---

(١)أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٣: ١٣٨.
(٢)أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٣: ١٣٨-١٣٩.
(٣)أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٣: ١٣٩.

زيادة الكاف في لغة القرآن الكريم

قال الشيخ محمد عبده رحمه الله عند تفسيره قوله تعالى ﴿أَوۡ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾[البقرة-٢٥٩]:"الكاف في قوله {أو كالذي} بمعنى (مثل) فهي اسم، ومن الشواهد على ذلك قول الراجز[العجاج]:

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ

أي عن ثنايا مثل حبّ البرد الذائب، وقول الشاعر [الأعشى]:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

وزعم (الجلال)[١] أنها زائدة، انتصارًا لمذهب البصريين الذين أنكروا مجيء (الكاف) بمعنى (مثل)؛ ولكن المعنى لا يستقيم كما يليق ببلاغة القرآن إلا على الأول. وإن تحكيم مذاهبهم النحوية في القرآن، ومحاولة تطبيقه عليها وإن أخلّ ذلك ببلاغته جراءة كبيرة على الله تعالى، وإذا كان النحو وجد لمثل ذلك فليته لم يوجد"[٢].

والشاهدان من شواهد البصريين على اسمية الكاف[٣]، ولذلك لا يصح القول بإنكار البصريين مجيء الكاف بمعنى مثل، وعدّد

---

(١)هو جلال الدين السيوطي، انظر: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين الميسر، تحقيق: فخرالدين قباوة (مكتبة لبنان/ بيروت، ١٤٢٣هـ.)، ص ٤٣.

(٢)محمد عبده الأعمال الكاملة، تحقيق: محمد عمارة (ط١، دار الشروق/ القاهرة، ١٩٩٣م.) ٤: ٧٠٨.

(٣)انظر: المبرد، المقتضب، ٤: ١٤١، ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٤٣٩.

المرادي الأحوال التي يمكن فيها عدّ الكاف اسمًا بمعنى (مثل)[١]، وأما (الجلال) فاتبع في عدّها زائدةً الأخفش، جاء في معاني القرآن "﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ الكاف زائدة والمعنى - والله أعلم - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [٢٥٨] ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ والكاف زائدة. وفي كتاب الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ يقول: (لَيْسَ كَهُو) لأنَّ الله ليس له مِثْل"[٢]. ولعله هو المقصود في قول الطبري "وقد زعم بعض نحويي البصرة أن (الكاف) في قوله ﴿أو كالذي مر على قرية﴾ زائدة، وأن المعنى: ألم ترى إلى الذي حاج إبراهيم، أو الذي مر على قرية. وقد بينا قبل فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له، بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع"[٣].

فليس كل البصريين حسب الطبري ذهبوا إلى الزيادة، وليس البصريون منكرين لمجيء الكاف بمعنى (مثل) مطلقًا؛ بل توقف منهم من توقف في الكاف من قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾؛ تحرجًا من إثبات المثل لله[٤].

والذين لم يذهبوا إلى زيادة (الكاف) لم يسلموا من التأويل، فهذا الفراء يقول: "وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْراهِيمَ﴾ [البقرة-

---

(١)المرادي، الجنى الداني، ١: ٨٢-٨٣.

(٢)الأخفش، معاني القرآن،١: ١٩٧.

(٣)الطبري، جامع البيان، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ٥: ٤٣٨.

(٤)أُوِّلَ هذا الاستعمال بما يدفع القول بالزيادة، قال الأنباري في (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،١: ٢٤٥): "والمِثْلُ يطلق في كلام العرب ويُرَاد به ذات الشيء، يقول الرجل منهم: مِثْلِي لا يفعل هذا، أي: أنا لا أفعل هذا، ومثلي لا يقبل من مثلك، أي: أنا لا أقبل منك"، فالمعنى: ليس كهو شيء.

٢٥٨]: وإدخال العرب (إلى) في هذا الموضع على جهة التعجب كما تقول للرجل: أما ترى إلى هذا! والمعنى- والله أعلم-: هَلْ رَأَيْت مثل هذا أو رَأَيْت هكذا! والدليل على ذلك أنه قال: أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ فكأنه قال: هَلْ رَأَيْت كمثل الَّذِي حاج إِبْرَاهِيم فِي ربه ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ وَهِيَ خاوِيَةٌ عَلى عُرُوشِها﴾"[١].

فالفراء الذي لا يثبت الزيادة يثبت الحذف، فيقدره بقوله (كمثل)، وأما القول بالزيادة فهو موافق لما عليه اللغة العربية المشتملة على شواهد لما زيد فيها، والقرآن الذي نزل بلسان عربي مبين استعمل العربية بما اتصفت به من نظام وبما اشتملت عليه من ألفاظ أعجمية دخيلة صارت عربية باستعمال العرب لها، فالقرآن يزيد كما تزيد العرب، ويحذف كما يحذفون، والقول بالزيادة أو الحذف لا يغض من قيمة القرآن ولا ينال منزلته بسوء.

ولعل الأمر البين الواضح أن ليس من الصواب نفي الزيادة نفيًا مطلقًا على نحو ما فعل فضل حسن عباس[٢]، ولا الإسراف في الزعم بزيادة ما يمكن أن يحتمله النص لاقتضاء المعنى له. وإلى مثل هذا انتهت الباحثة سهير إبراهيم أحمد سيف التي توافق النحويين في القول بالزيادة ولكنها تتوقف في بعض ما وصف بأنه مزيد[٣].

---

(١)الفراء، معاني القرآن،١: ١٧٠.

(٢)انظر: فضل حسن عباس، لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن (ط١، دار النور/ بيروت، ١٩٨٩م)، ص ٢٩٠.

(٣)انظر: سهير إبراهيم أحمد سيف، الزيادة في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م. ص ٢٠٣.

الفرق بين مذكر المنقوص ومؤنثه

قال ابن جني "فإن قلت: فأنت تعلم أن أصل (غازية) و(مَحْنِيَة): (غازِوَة) و(مَحْنِوَة) لأنهما من (غزوتُ) و(حنوتُ) وقد قلبت الواو فيهما للكسرة قبلها، وهما مع ذلك متحركتان. وكذلك (داعِيَة) و(قاصِيَة) و(عافِيَة) و(راجِيَة) لأن الأصل (داعِوَة) و(قاصِوَة) و(عافِوَة) و(راجِوَة) لأنها من (دعوت) و(قصوت) و(عفوت) و(رجوت). فالجواب: أنه إنما أعل ذلك وإن كان متحركًا من قبل أنه لام الفعل، فضعف، وأما الفاء والعين فقويتان، فسلمتا لقوتهما"[١].

ولعل من المفيد القول إن الإعلال في هذه المؤنثات تابع للإعلال في المذكرات منها، فاسم الفاعل من غزا هو في الأصل (غازِوْ) سكنت الواو بعد كسرة فماثلت الكسرة (غازِيْ)، أي صارت الواو الساكنة ياءً ساكنة غير مديّة، والمؤنث منه بإضافة علامة التأنيث، الفتحة والتاء (غازِيْ+ ـَة) > (غازِيَة)، وميزانها (فاعِلَة).

وأما (غازِيْ) فبالإعراب تصبح ياؤه بين حركتين قصيرتين (غازِيُ/ غازِيِ/ غازِيَ)، ويرى الأصواتيون أن الياء تسقط من المثال الأول المرفوع (غازِيُ) بعد تماثل حركتيه بأن تكون الضمة كسرة (غازِيِ) مثل المجرور وتتحد الكسرتان في المثالين المرفوع والمجرور مؤلفتين كسرة طويلة (غ ـَ ـَ ز ـِ ـِ)، ثم إن نُوِّنَ الاسم انتهى بمقطع طويل مقفل، وهذا يوجب تقصير المقطع الطويل المغلق:

---

(١)أبوالفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٢٣٦.

(غ ـَ ـَ ز ـِ ـِ ن) > (غ ـَ ـَ ز ـِ ن)= غازٍ

وأما أنا فلي قول يختلف عن قول الأصواتيين اختلافًا يسيرًا وهو أن الياء بحركتها حذفت ثم مطلت الكسرة التي قبلها:

غ ـَ ـَ ز ـِ ي ـُ > غ ـَ ـَ ز ـِ Ø > غ ـَ ـَ ز ـِ ـِ

أما الاسم المنصوب فتصح ياؤه (غازِيًا).

نخلص من هذا إلى أن اللام تحذف في حالتي الرفع والجر، فوزن (غازٍ) في: جاء غازٍ فاتح، ومررت بغازٍ فاتح هو (فاعٍ)، وأما (غازيًا) في: رأيت غازيًا فاتحًا فوزنه (فاعِلًا). وكذلك (غازِيَة) على وزن (فاعِلَة).

وكنت ذهبت مذهبًا آخر في كتاب (الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة)، وهو مذهب لا يخلو من التعسف، وأنا أرجع عنه إلى ما حررته في السطور السابقة، وكنت قلت "ولسنا مع ابن جني في تفسيره. وما نراه هو أن التأنيث فرع على التذكير بلاصقة التأنيث وهي (الفتحة+التاء)، وينشأ من ذلك تجاور حركة طويلة هي الياء وحركة قصيرة هي الفتحة، فيفصل بينهما بالياء (للوقاية) وتقصر الكسرة الطويلة: غازي + ـَة:

غ ـَ ـَ ز ـِ ـِ ـَ ة > غ ـَ ـَ ز ـِ ـِ ي ـَ ة > غ ـَ ـَ ز ـِ ي ـَ ة"[1].

---

(١)أبوأوس إبراهيم الشمسان، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ٨٥-٨٦.

فالقول بأن تاء التأنيث ألصقت قبل حركات الإعراب التي تسبب الثقل المؤدي إلى حذف الياء هو أولى وأوضح، وأبعد عن تكلف الزعم بإقحام ياء للوقاية.

قول في وزن الفعل المضعف

تزن اللفظ بأن تبدل بأول جذوره الفاء وبثاني جذوره العين وبثالث جذوره اللام، فإن زادت الجذور زدت لامًا حتى تبلغ في الأفعال أربعة وفي الأسماء خمسة، ويطابق الميزان بهذا صورة اللفظ، غير أن بعض الألفاظ نالها تغير بإعلال أو تضعيف فتعذرت المطابقة، ولذا اكتفى الصرفيون بوزنه قبل التغير، فالفعل الأجوف (قال) وزنه عندهم (فَعَلَ) ليطابق أصله قبل التغير (قَوَلَ)، والفعل الناقص (سعى) وزنه (فَعَلَ) ليطابق أصله (سَعَيَ)، والذي أجاءهم إلى هذا ظنهم الألف في (قال) هي الواو منقلبة، وأن الألف في (سعى) هي الياء منقلبة، ولم يلتفتوا إلى غياب حركتي الواو والياء. على أنه لو أريدت المطابقة بين الوزن والظاهر المغير لوزن (قال) بالوزن (فال) ووزن الفعل (سعى) بالوزن (فعى)، وهذا الأمر أجازه بعض القدماء، قال الرضي "وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: (يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنه على وزن فال) اهـ"[١]، فلا إشكال في مطابقة المغير من المعتل.

أما المضعّف مثل (ردّ) فليس يسهل مطابقة وزنه للفظه، ولذا وزنوه حسب أصله قبل الإدغام وهو (رَدَدَ) على (فَعَلَ)، والذي أجاءهم إلى ذلك جزمهم بأنه ثلاثي الجذور؛ ولكن حلّ الإشكال إنما يكون بمتابعة القائلين بثنائية الجذور من القدماء والمحدثين، ومن القدماء بعض أصحاب المعجمات الذين جعلوا مداخل ثنائية ومنها الأفعال المضعّفة، وهو أمر عدّه أستاذنا عبدالرزاق الصاعدي ملبسًا فتُوهم أنهم يذهبون إلى الثنائية، وممن ظن ذلك إبراهيم أنيس[٢]،

---

(١)الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ١٨.
(٢)عبدالرزاق الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ص٩٣.

وعرض الصاعدي قولًا لابن القطاع في هذا السياق، وهو قوله "الثّنائيّ: ما كان على حرفين من حروف السلامة، ولا تبال أن تتكرر فاؤه، أوعينه، أو يلحق بالثّلاثيّ أو الرّباعيّ، أو الخماسيّ، أو السداسي، أو السباعي. وينقسم ذلك على أقسام؛ منها ما يكون الحرفان أصله؛ نحو: مَنْ، وما، ومِنَ الحروف نحو: مِنْ، وعَنْ، ومنه ما يخفف من المضاعف نحو: رُبَ خفيفة الباء وأصلها التشديد، ومن الفعل ما كان مضاعفًا؛ نحو: ردَّ، ومدَّ، وعدَّ، وعدَّدَ، وتعدَّدَ وإذا دخلته الزوائد، نحو استَعَدَّ واستَمَدَّ وشِبْهِهِ، وإذا تكرر نحو: بَرْبَرَ، وجَرْجَرَ، وفي ما أُظهر تضعيفه؛ نحو: العَدَدِ والمَدَدِ...فهذا كله ثنائي"[1]. ولكن الصاعدي وجه قول ابن القطاع بأنه لا يريد الأصول مستشهدًا بقوله "وأقل ما بنيت عليه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف فما رأيته ناقصًا عنها فاعلم أن التضعيف دخله مثل فرّ وردّ"[2].

وأما المضعف من الرباعي مثل (زلزل) فاختلف فيه؛ فمذهب جمهور البصريين أنه على (فَعْلَلَ)، ومذهب الكوفيين أنه على (فَعْفَعَ)[3].

---

(١)ابن القطاع، أبنية الأفعال والأسماء والمصادر، ص١٠٩-١١٠.
(٢)ابن القطاع، كتاب الأفعال، ١: ٢٣. وانظر: الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية، ص٩٣.
(٣)أبوحيان، ارتشاف الضرب، ١: ٢٢٦.

وأما بعض المحدثين فجزموا بثنائية هذا المضعف، ومنهم مرمرجي الدومنكي[١]،والعلايلي[٢]، والكِرملي[٣]، واليازجي[٤]، وجرجي زيدان[٥].

ويسوغ لنا أن نؤسس على رأي المحدثين وبوادر هذا الرأي عند الأقدمين القول إنَّ الفعل (ردَّ) ونحوه هو ثنائيّ ملحق بتضعيف العين بالفعل الثلاثيّ، وإنَّ الفعل (زلزل) ونحوه ثنائيّ ملحق بتضعيف فائه وعينه بالفعل الرباعي، ولذا يمكن أن نزن (ردّ) بالميزان (فَعَّ)، وتقول: رَدَدْت على (فَعَعْت)، وكذلك تزن (زلزل) بالميزان (فَعْفَعَ)، ومن هذه الأفعال ما نجد جذريه يزاد عليهما جذرًا ثالثًا أو رابعًا، مثاله أن "يُقَالُ عَسَّ يَعُسُّ عَسًّا، وَبِهِ سُمِّيَ الْعَسَسُ الَّذِي يَطُوفُ لِلسُّلْطَانِ بِاللَّيلِ... وَيُقَالُ عَسْعَسَ اللَّيْلُ، إِذَا أَقْبَلَ"[٦]. "وَ(صَرَّ) الْقَلَمُ وَالْبَابُ يَصِرُّ بِالْكَسْرِ صَرِيرًا أَيْ صَوَّتَ وَ(صَرَّ) الْجُنْدُبُ صَرِيرًا وَ(صَرْصَرَ) الْأَخْطَبُ (صَرْصَرَةً)"[٧]. و"يقال: كَبَّ الله عدوَّ المسلمين... وكبكبه، أي كبّه"[٨]. "خَشَّ فِي الشَّيْءِ وانْخَشَّ وخَشْخَشَ: دَخَلَ"[٩]. وكل ذلك عندنا على (فَعَّ) و(فَعْفَعَ) وزنه.

ونكون بهذا طابقنا بين الموزون والميزان.

---

(١)مرمرجي الدومنكي، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، ص٤٩.
(٢)أسعد علي، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، ص٥٦.
(٣)إنستانس ماري الكِرملي، نشوء اللغة العربية، ص٩.
(٤)إنستانس ماري الكِرملي، نشوء اللغة العربية، ص١٢.
(٥)جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص٥٩.
(٦)أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ٤: ٤٢.
(٧)الرازي، مختار الصحاح، ص: ١٧٥.
(٨)الجوهري، الصحاح، ١: ٢٠٧.
(٩)الزبيدي، تاج العروس، ١٧: ١٨٩.

القياس على الأصل والقياس على الفرع

الأصل في وصف الأبنية الصرفية وأمثلته وصف الصحيح منها، وأما المعتل فهو ما يعدل فيه عن الصحيح لعلل يقتضيها هذا العدول، ومن ذلك الفعل على بناء (اِسْتَفْعَلَ) يأتي مصدره على بناء (اِسْتِفْعال)، فالفعل استخرج مصدره استخراج، والقياس على هذا يقتضي أن يكون المعتل مثله، فالأفعال (اسْتَقامَ واسْتَعانَ واسْتَبانَ) أصلها قبل العدول بها عن الأصل (اسْتَقْوَمَ واسْتَعْوَنَ واسْتَبْيَنَ)، وعليه تكون مصادرها (اسْتِقْوام واسْتِعْوان واسْتِبْيان)، ولكن الذي جرى به الاستعمال أنهم أعَلّوا عين المصدر كما أعلت عين فعله، وهو من قبيل التدريج والاستمرار في الاستعمال[١].

صرح ابن الشجري بأن تصحيح العين هو القياس، قال "والمصدر الثالث: مصدر استفعل، المعتلّ العين، نحو استقام واستعان واستبان، كان قياسه: استقوام واستعوان واستبيان"[٢]، ثم شرح العدول عن هذا الأصل المقيس، فقال "فأتبعوه فعله في الإعلال، فألقوا فتحة العين على الفاء، ثم قلبوا العين ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فاجتمع ألفان، المنقلبة عن العين وألف استفعال، فحذفوا الزائدة وعوّضوه منها التاء، فقالوا: استقامة واستعانة واستبانة"[٣].

وأرى أن القياس الذي أشار إليه ابن الشجري هو قياس على الأصل (الصحيح)، ولكن ثمة قياس آخر كان أشار إليه ابن جني وهو قياس على الفرع (المعتل)، قال في (باب في تعارض السماع والقياس): "إذا

---

(١)ينظر: ابن جني، الخصائص، ١: ٣٤٩.
(٢)ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣: ٣٦.
(٣)ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣: ٣٦.

تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [١٩-المجادلة]، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَمَ ولا في استباع: اسْتَبْيَعَ"[١]. وقول ابن جني عن (استحوذ) صحيح في مستوى القياس على الفرع؛ وأما القياس على الأصل فقد جاء على القياس.

وتنبه ابن جني إلى الفعل صحّت عينه، وهو ما أخذ من الأعيان أي ليس له فعل ثلاثي مجرد، فلم يعامله معاملة (استحوذ)، قال "فأما قولهم (استنوق الجمل) و(اسْتَتْيَسَتِ الشاة) و(اسْتَفْيَلَ الجمل) فكأنه أسهل من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلًّا"[٢]. وهذه الأفعال جاءت على قياس الأصل لا الفرع، ومع ذلك نرى ابن جني يذهب إلى أن القياس فيها الإعلال، وأن التصحيح مع كونه أسهل، كما قال، هو من قبيل المسموع المخالف للقياس، وهو ينطلق من القول بأن المصدر أصل الاشتقاق، فراح يفترض أن هذه الأفعال يجب أن تكون من مصادر، قال "فإذا كان كذلك [أي الاشتقاق من المصدر] وجب أن يكون استنوق مشتقًا من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلًّا فيقال: استناقة كاستعانة واستشارة. وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثي معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال عليه، فإن باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجيء معتلًّا... فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله وجب أيضًا أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال

---

(١)ابن جني، الخصائص، ١: ١١٩.

(٢)ابن جني، الخصائص، ١: ١١٩.استنوق الجمل استنواقًا صار ناقة، واستتيست الشاة استتياسًا صارت تيسًا، واستفيل الجمل استفيالًا صار فيلًا.

لاطّراد ذلك في الفعل"[١]. ولعلّ ابن جني بالغ في تعميم هذه القاعدة الفرعية أي قاعدة ما عينه علّة.

لم يتابع ابن مالك ابن جني في مذهبه، بل اقتصر على قياس إعلال ما له فعل ثلاثي، ولم يجعل استنوق ونحوها أي الأفعال التي لا ثلاثي لها شاذة بل مقيسة، أي مقيسة قياس أصل، قال الشاطبي "والثاني: أنه [ابن مالك] اختار في (التسهيل) القياس فيما لم يكن له ثلاثي معلّ، والسماع فيما كان له ثلاثي، فنحو: استنوق الجمل، واستفيل الجمل، واستتيست الشاة، قياس عنده، فيجوز أن تقول: استطود فلان، صار كالطود، واستحوت الضفدع، صار حوتًا، وما أشبه ذلك، بخلاف استحوذ ونحوه فإنه سماع، لأن له ثلاثيًّا، وهو حاذ يحوذ. ووجه هذا الاختيار أن إعلال الزائد من الأفعال إنما بالحمل على الثلاثيّ؛ إذ هو الأصل، فوافقته فروعه وجرت المصادر بعد في الإعلال على أفعالها، فإذا أهمل الثلاثيّ لم يكن للزائد في الإعلال أصل تحمل عليه، فبقي على الأصل"[٢]. ومذهب ابن مالك يمكن أن يوحي لنا أننا أمام قياسين قياس أصل في مثل (استنوق) وقياس فرع في مثل (استقام).

وينقل لنا الجوهري قولًا يجيز القياسين أي قياس الأصل وقياس الفرع، قال عن الفعل (استحوذ) "وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب. وقال أبو زيد [الأنصاري]: هذا الباب كله يجوز أن يُتكلَّم به على الأصل. تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطّرد عندهم"[٣].

---

(١)ابن جني، الخصائص، ١: ١١٩.
(٢)الشاطبي، المقاصد الشافية، ٩: ٢٩٥.
(٣)الجوهري، الصحاح، ٢: ٥٦٣.

وهكذا قال ابن مالك "لَمَّا كان الباعث على إعلال ما أُعِلَّ طَلَبُ التخفيف وكان الثقل الحاصل بترك هذا الإعلال أهون من غيره لسكون ما قبل حرف العلة تُرِك في كثير مِمَّا يستحقه تنبيهًا على ذلك، وأكثر ما تُرِك في الإفعال مصدرًا، والاستفعال وفروعهما كالإغيال والاستحواذ حتى رآه أبو زيد الأنصاري مقيسًا"[١].

ولذلك صحح مجمع اللغة العربية في القاهرة ترك الإعلال، قالوا "ولهذا ترى اللجنة قول القائل: استعوض اسعواضًا، واسْتَبْيَنَ استبيانًا؛ لشيوع استعمالها"[٢]. وأراهم أصابوا في القرار، وأما العلة فمتوقف فيها، فالعلة أنه قياس على الأصل.

وقبل أن أنهي القول في هذا ألفت الانتباه إلى أمر مهمّ، وهو الفرق بين الإعلال والبقاء على الأصل، وهو أمر يدل على ذكاء مستعمل اللغة؛ إذ ربط بين الدلالة والبنية، فدلالة الفعل المعتل تختلف عن دلالة الفعل المصحّح، فالفعل (استبان) لازم بمعنى اتضح، أو متعد بمعنى عرَف، وأما (استبْيَن) فهو طلب للبيان، تقول اسْتَبْيَنْتُ الأمر: أردت بيانه ومعرفته، وهذا يختلف عن اسْتَبَنْتُ الأمر أي عرفته، ومثله الفعل (استجاب) فهو فعل لازم بمعنى أجاب، أي جاء بالجواب، وهو يختلف عن (استجْوَب) فهو فعل متعد، يعني طلب الجواب عن أمر.

---

(١)ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص ١٩٠.

(٢)محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م، ص ١٦٣.

مُصغرات لا مُكبرات لها

تحدث أستاذنا الدكتور محمد بن يعقوب تركستاني في كتابه (فروق لغوية مغفول عنها في فصحانا المعاصرة) عن (أسماء سمعت بصيغة التصغير، ولا مكبر لها) وقد ذكر أمثلة من غير استقصاء، ولكن بعض ما أورده فيه توقف رأيت أن أنبه إليه.

قال "والثريّا من النجوم أو السرج على التشبيه"[١]، والاستعمال جرى على التصغير، ولكن هذا لا يعني أنه لا مكبر لها، قال ابن سيده "وأذكر الآنَ من الأشياءِ الَّتِي لم تَقَعْ فِي كَلَامهم إِلَّا مُحقَّرَة فَمن ذَلِك الثُّرَيَّا: وَهُوَ النجمُ المَعْلوم كَأَنَّهُ تَصْغِير الثَّرْوى"[٢]، وأما ابن يعيش فجزم بأنها تصغير ثروى قال "وأمّا (الثريّا) فتصغيرُ (الثرْوَى)؛ (فَعْلَى) من (الثرْوَة)؛ قيل لها ذلك لكثرة كواكبها، وهي سبعةٌ أو نحوُها"[٣].

وقال "قولهم القُصيْرى: لأصغر الأفاعي"[٤]، وله مكبّر، ذكره ابن سيده قال "والقُصَيْرَى أَخْبَث الأَفَاعِي غيرَ أَنَّها أَصْغَرُ جِسْمًا قَالُوا قُصَيْرَى قِبَال وسمَّاها أَبُو حيَّة القُصَيْرَى وَأَبُو الدُّقَيْش قُصْرَى قِبَال"[٥]. وصرح بكونها مصغر قصرى ابن يعيش قال "فمن ذلك

---

(١)تركستاني، فروق لغوية مغفول عنها، ١: ٣٢٢.
(٢)ابن سيده، المخصص، ٤: ٢٦٦.
(٣)ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ١: ١٢٨، وينظر: أبو موسى المديني، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، ١: ٢٦٢.
(٤)تركستاني، فروق لغوية مغفول عنها، ١: ٣٢٢.
(٥)ابن سيده، المخصص، ٢: ٣١٢.

(القُصَيْرَى) للضلَع الآخرة الواهنة، وهو تصغير (القُصْرَى) مؤنّث (الأَقْصَر)"[١].

قال "والعُقَّيب: ضرب من الطير. والسُّكَّيْت: آخر فرس يجيء في الحلبة"[٢]. وليس اللفظان مصغّرين لأن ياء التصغير إنما تكون ثالثة لا رابعة، قال المبرد "وعلامة التصغير يَاء ثَالِثَة سَاكِنة"[٣]، قال السيرافي "فأما (سكّيت) فهو (فعّيل) مثل (جمّيز) و(علّيق) وليس بتصغير"[٤]. ولعله أوهمه قول ابن دريد "والعُقَّيب: ضربٌ من الطَّير. وأُخرِجَ العُقَّيب مخْرَج الزُّمَّيل والرُّسَّيل وما أشبَه ذلك، مما جاء مصغَّرًا"[٥]. وابن دريد لا يذهب إلى تصغير زُمّيل ولا رُسّيل، بل أراد أن عُقّيب ضُمّ أوله وزيدت فيه ياء مثل زُمّيل ورُسّيل، ومثل الألفاظ التي تصغر فيضم أولها وتقحم فيها ياء التصغير ثالثة.

وقال "ومنه قولهم: مالُ القوم خُلَّيْطى"[٦]، وليس هذا مصغرًا فالياء رابعة. وإنما بني على هذا البناء، قال ابن عصفور "وعلى فُعَّيْلَى: ولم يجئ أيضًا إلَّا اسمًا، نحو: خُلَّيطَى وبُقَّيرَى"[٧].

---

(١)ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ٤: ١٧٠، وينظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١: ١١٥.

(٢)تركستاني، فروق لغوية مغفول عنها، ١: ٣٢٢.

(٣)المبرد، المقتضب، ٢: ٢٣٧.

(٤)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤: ٢١٥، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٤٣٠.

(٥)ابن دريد، الاشتقاق، ص: ٨٠.

(٦)تركستاني، فروق لغوية مغفول عنها، ١: ٣٢٤.

(٧)ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص: ٩٣، قال ابن دريد: "وَلعب الصّبيان البُقَّيْرى، وَهِي لعبة يبقرون الأَرْض ويجعلون فِيهَا خبيئا وَهُوَ التبقير ولاعبها المبقر". جمهرة اللغة، ١: ٣٢٣.

المفاعلة أمصدر عام هو أم اسم مصدر؟

الاسم الدال على الحدث عند النحويين إما مصدر، وهو المساوي لفعله في أحرفه، وإما اسم مصدر، وهو أنواع[١]، ومنها المصدر الميمي أي المبدوء بميم، تقول من الفعل شرب (شُربًا) فهذا مصدر، و(مَشْرَبًا) فهذا اسم مصدر، ثمّ نجدهم يستثنون من هذه المصادر الميمية ما جاء للفعل على بناء (فاعَلَ)، فقيل (مُفاعَلَة) فهو عندهم مصدر لا اسم مصدر[٢] على الرغم من أنه "يأتي المصدر من (فاعَلَ) على (مُفاعَلَة وفِعال) نحو: قاتَل مُقاتلة وقِتالا"[٣].

ولعل الذي جعلهم يذهبون إلى ذلك اطراد مجيئه لـ(فاعَلَ) قال سيبويه "وأما فاعَلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا: مُفاعَلةٌ"[٤]، وقال المبرد "وَأما فاعَلت فمصدره اللَّازِم مُفاعَلة"[٥]، وذلك "نحو: قاتلتُه مُقاتَلَةً، وجالستُه مُجالَسَةً"[٦].

---

(١)منها ما دلّ على حدث ولا فعل له مثل (القهقرى)، وما دل على آلة الفعل مثل (الطَّهور) بالفتح وهو الماء يتطهر به، والعلم الدال على الحدث مثل (سبحان) علم على التسبيح، وكل مصدر بدأ بميم لغير المفاعلة مثل (مُخرَج)، وما استعمل مع غير فعله مثل (اضطرم ضرامًا)، وما جاء من فعل مجرد غير مستعمل (الغزَل). وسبق ما كتب عن (إلغاء اسم المصدر) انظر: ص٧٨ من هذا الكتاب.

(٢)انظر: ابن الناظم، شرحه للألفية، ص٢٩٦. المرادي، توضيح المقاصد،٢: ٨٤٦. أبوحيان، التذييل والتكميل، ١١: ١٠٤. العيني، المقاصد النحوية، ٣: ١٤٠٢. الأشموني، شرح الألفية، ٢: ٢٠٤. الصبان، حاشيته على شرح الأشموني، ٢: ٤٣٥.

(٣)ركن الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٣٠٠.

(٤)سيبويه، الكتاب، ٤: ٨٠.

(٥)المبرد، المقتضب، ٢: ٩٩.

(٦)ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٥٤.

ولذلك استُعمل لفظه للدلالة على اسم المرة منه أيضًا، قال ابن السراج "المصادرُ تجيءُ علَى أَفعالِها على القياسِ لا تتغيرُ نحو: اسْتَفْعَلتُ اسْتفعَالًا، وأعطيتُ إعطاءَةً وانطلقتُ: انطلاقةً واستخرجتُ: استخراجةً وتقولُ: قَاتلتُه مُقَاتلةً ولا تقولُ: قِتَالةً لأَنَّ الأكثرَ في "فَاعلتُ" مُفَاعلةً"[١]، وكذلك قال السيرافي "وأما فاعَلت فإنك إن أردت الواحدة قلت: قاتلته مُقاتَلة، وراميته مُراماة، ولا تقول قاتلته قِتالة؛ لأن أصلَ المصدر في فاعلت مُفاعَلة لا فِعال، وإنما تجعل المرة على لفظ المصدر الذي هو الأصل، وأغنتك الهاء عن هاء تجلبها للمرة"[٢]. وترى السيرافي عدّ المفاعلة هي الأصل.

ولذلك أيضًا قد لا يرد المصدر منه على (فِعال)، وبخاصة الفعل الذي فاؤه ياء، قال المرادي "قوله:(لفاعَلَ الفِعَال والمُفاعَلَة) يعني: أن فاعَلَ له مصدران: فِعال نحو خاصم خِصامًا، ومُفاعَلة نحو: مُخاصَمة، واللازم له عند سيبويه المـُفاعلة، وقد يتركون الفِعال ولا يتركون المـُفاعلة، وانفراد مُفاعلة بما فاؤه ياء نحو: ياسر مُياسرة، وندر الفِعال في قولهم: ياومه مُياومة [ويوامًا][٣]، حكاه ابن سيده"[٤].

وعلى الرغم من الأقوال السابقة لا أرى (المفاعلة) يختلف عن أي مصدر ميمي فكل المصادر الميمية مقيسة، ولا أراه مصدرًا

---

(١)ابن السراج، الأصول في النحو، ٣: ١٤٠. وقوله (اسْتِفْعالًا) لعل صوابه (اسْتِفْعالة) لأن الكلام عن اسم المرة.

(٢)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤: ٤٦٢. وجاء في المطبوع (قتالًا) وهو خطأ طباعي صوابه (قتالة).

(٣)سقطت من المطبوع والصواب ما أثبته اعتمادًا على الأصل، وهو المحكم لابن سيده، ١٠: ٥٩٠.

(٤)المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢: ٨٦٧.

عامًّا للفعل (فاعَل) بل هو مصدر رديف، وأما المصدر العام فإنه (الفِعال)، وأما تخلف الفِعال واستمرار (المـُفاعلة) فهو من قبيل التخيّر والاستغناء بمصدر عن غيره، وبخاصة للفعل اليائي الفاء، كما استغني بالفعل (ترك) عن ماضي يدع ويذر.

المفعول والمفعول المطلق والمفعول به

يميز عبدالقاهر الجرجاني بين نوعين من الأفعال المتعدية، نوع يكون مفعوله مستقلًا عنه، فالفعل يُحدث بالشيء حين يُفعل، ونوع يكون مفعوله موضوع الفعل نفسه، قال "فالمتعدّي على ضربين: ضربٌ يتعدَّى إلى شيءٍ هو مفعول به، كقولك: ضربتُ زيدًا، (زيدًا) مفعولٌ به؛ لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه. وضربٌ يتعدَّى إلى شيءٍ هو مفعول على الإطلاق، وهو في الحقيقة كـ(فَعَلَ) وكلِّ ما كان مِثْلَه في كونه عامًّا غيرَ مشتقّ من معنًى خاصّ كصَنَعَ، وعَمِلَ، وأَوْجَدَ، وأَنْشَأَ"[١]، ويفسر العموم المختلف عن الخصوص بـ"أنه ليس كضَرَبَ الذي هو مشتقّ من الضرب أو أَعلَمَ الذي هو مأخوذ من العلم"[٢] فهذه [ضرب، أعلم] تتعدى إلى مفعولات مستقلة عن الفعل، وهي المضروب بها والمعلوم بها، فالأفعال تُفعل بها، وأما العامة فهي "كل ما له مصدرٌ، ذلك المصدرُ في حُكم جنس من المعاني، فهذا الضَّربُ [النوع] إذا أُسند إلى شيءٍ كان المنصوبُ له مفعولًا لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: فعل زيدٌ القيامَ، فالقيام مفعولٌ في نفسه وليس بمفعول به"[٣] فهو ليس بمستقل عن الفعل بل هو موضوع الفعل، فكأنك بقولك: فعل زيد القيام تقول: انجز زيد القيام.

ويضرب الجرجاني أمثلة للمفعولات المطلقة غير المقيدة بقوله "وأحقُّ من ذلك أن تقول خَلق اللَّه الأَنَاسِيَّ، وأنشأ العالم،

---

(١)عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، ص ٣٦٨.
(٢)عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، ص ٣٦٨.
(٣)عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، ص ٣٦٨-٣٦٩.

وخلق الموتَ والحياة"[١]، ويفسر الإطلاق بقوله "والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنى (خلق العالم) فَعَلَ الخلق به، كما تقول في (ضربت زيدًا) فعلتُ الضرب بزيد، لأن الخَلْق من (خَلَقَ) كالفعل من (فَعَلَ)"[٢]، فالفرق بين النوعين أن زيدًا ليس مفعولًا في الحقيقة بل مفعولٌ به الفعل، فالمفعول هو الضرب وزيد محل الضرب، وأما مفعولات الخلق فهي موضوع الخلق، فهي المخلوقة، وليست أشياء مستقلة موجودة يوضع بها الخلق، قال الجرجاني "فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك، حتى يكون معنى فَعَلَ القيام فعل شيئًا بالقيام، وذلك من شنيع المُحال"[٣]. ومثال هذه الأفعال (صنعتُ قهوة)، و(كتبت رسالة)، و(بنيت بيتًا)، فالقهوة لم تفعل بها الصناعة، والرسالة لم تفعل بها الكتابة، والبيت لم يفعل به البناء، بخلاف (أكلت تفاحة) فالتفاحة فُعل بها الأكل.

وعبدالقاهر لا يعني بهذا المفعول المطلق ما يعنيه النحويون بهذا المصطلح أي المصدر الموافق لفعله من نحو (ضربًا) في قولك (ضربتُ ضربًا) الذي يؤتى به لتأكيد الفعل، أو لبيان نوعه إن قيد بالإضافة (ضربتُ ضربَ المؤدِب) أو بالنعت (ضربتُ ضربًا مؤلمًا) أو لبيان عدد الفعل (ضربتُ ضربتين)، وما يعني هو أن المفعول به نوعان: نوع خاص مقيد، وهو ما يقع الفعل به كزيد الذي يقع به الضرب فهو مفعول به الضرب، ونوع عام مطلق؛ لأنه هو المفعول حقيقة وليس مجرد مفعول به، مثل (الأناسي) في (خلق

---

(١)عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، ص ٣٦٩.
(٢)عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، ص ٣٦٩.
(٣)عبدالقاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، ص ٣٦٩.

الله الأناسي) فهي مخلوقة حقيقة، وأما زيد في (ضربت زيدًا) فليس بمفعول أي ليس بمضروب حقيقة بل مضروب به، فالمضروب هو الضرب كما تقول ضربت ضربًا فالمفعول أي المضروب هو الضرب.

ولعلنا إن أردنا التمييز بين ثلاثة الأشياء الماضية نقول: إن لدينا مفعولًا، ومفعولًا مطلقًا، ومفعولًا به، ومثال المفعول: خلق الله الأناسيّ، والمفعول المطلق: خلق الله خلقًا، والمفعول به: ضربتُ زيدًا. ولذلك يمكن الجمع بين المفعول والمفعول المطلق في قولنا: خلق الله الأناسيّ خلقًا.

هل أصل أداة التعريف هل

المذهب المشهور في تراثنا النحوي وما عليه العربية أن أداة التعريف هي (أل)؛ ولكنهم اختلفوا في تفسيرهم لهذه الأداة، قال سيبويه "وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كـ(قد)، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد"[١]، وأما غير الخليل فأداة التعريف اللام وحدها، قال الزجاجي "وأما غيره [الخليل] من علماء البصريين والكوفيين فيذهبون إلى أن اللام للتعريف وحدها، وأن الألف زيدت قبلها ليوصل إلى النطق باللام لما سكنت"[٢]، ولذا أرى قول ابن مالك "قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها"[٣] غير دقيق، فهو نفسه ينسب القول إلى سيبويه قال "والتعريف بحرف التعريف سواء قيل: إنه اللام وحدها على ما ذهب إليه سيبويه، أو: إنه الألف واللام معًا على ما ذهب إليه الخليل"[٤]. واحتج ابن جنّي لكون الأداة اللام، قال "ويدل أيضًا عندي على أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين، وذلك أن التنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف. فلما كان التنوين حرفًا واحدًا كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفًا واحدًا؛ وهم مما يُجرون الشيء مُجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره"[٥].

---

(١)سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٢٤.
(٢)الزجاجي، اللامات، ص: ٤١.
(٣)ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٥٣.
(٤)ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ١٦٤.
(٥)ابن جني، المنصف، ص: ٦٩.

ونجد قولًا ثالثًا كأنما يكمل الاحتمالات الرياضية لتفسير أداة التعريف، قال الرضي "وذكر المبرد في كتابه (الشافي) أَنَّ حَرْفَ التعريفِ: الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وإنما ضُمَّ اللام إليها لِئَلّا يشتبه التعريف بالاستفهام"[١]، غير أن هذا المذهب الغريب مخالف لما قاله في (المقتضب) "فَأَما الْألف الَّتِي تلْحق مَعَ اللَّام للتعريف فمفتوحة نَحْو (اَلرجل والغلام)؛ لِأَنَّهَا لَيست باسم وَلَا فعل وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَة قد وَإِنَّمَا ألحقت لَام التَّعْرِيف لسكون اللَّام فخولف بحركتها لذَلِك"[٢].

واختلف المحدثون أيضًا، فنرى أستاذنا داود عبده يذهب مذهب سيبويه ويدافع عنه، قال "بقي رأي سيبويه في أن اللام وحدها هي أداة التعريف، وهو أصح هذه الآراء، في ظني، على الرغم مما يمكن أن يثار حوله من اعتراضات"[٣].

وأما غيره من المتأثرين بالدراسات السامية فمالوا إلى قول الخليل ناظرين إليه على أنه تحوّل من أصل ساميّ، فذهبوا إلى القول بأن أصل أداة التعريف هو (هل)، متابعين في ذلك ما رجحه علماء اللغات السامية وهو "أن الأصل في أداة التعريف السامية، هو (الهاء واللام)...غير أن هذا الأصل، لم تحتفظ به أية لغة من اللغات الساميّة؛ ولذلك اختلف العلماء في تصوره؛ إذ نجد في العبرية الهاء...وحدها مشكّلة بالفتحة القصيرة، ثم نجد ما بعدها مشدّدًا...والتشديد في نظر هؤلاء العلماء، علامة على إدغام العنصر

---

(١)الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، تحقيق يحيى بشير مصري، ١٩٩٦م، ق٢، مج١، ص ٥٠٠.

(٢)المبرد، المقتضب، ٢: ٩٠.

(٣)داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص٥٦-٥٧.

الثاني من عناصر أداة التعريف في أول حروف الكلمة المعرَّفة"[١]، ويذكر أستاذنا رمضان عبدالتواب أن منهم من قدّر اللام ومنهم من قدّر النون[٢]، وقال "والذين قالوا بأن أصل أداة التعريف الساميّة هي (الهاء واللام)، قالوا: إن الألف حلّت محل الهاء فيها، في اللغة العربية، كما أن اللام تدغم كذلك في العربية فيما بعدها، إذا كان حرفًا من الحروف الشمسية"[٣].

ويذكر أنّ (برجشتراسر) يرى أداتين للتعريف في السامية وهما: (ها) كما في العبرية والآرامية، و(أل) كما في العربية[٤].

ونجد أعمالًا جاءت في ساقة مذهب القائلين بأن أصل أداة التعريف (هل)[٥]، وبلغ من حماسة بعضهم محاولة تتبّع "تطور (ها) إلى (همزة) في أداة التعريف العربية (أل) في ضوء ظاهرتي التعريف والإشارة في اللغات السامية" وهو منير سمير شطناوي[٦]. الذي نسب إلى رمضان القول بأن أصل الأداة (هل)، وهذا غير صحيح، والباحث يؤيد مذهبه بجملة أمور لا تستقيم عند

---

(١)رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص٢٤٢.

(٢)رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص٢٤٣.

(٣)رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص٢٤٤.

(٤)منهم وليم رايت WrightmW. A Grammar of the Arabic Language, 3rd edition. Cambridge University Press, 1896. Vol.1,p. 270.، وغالب فاضل المطلبي، "أداة التعريف في اللغة العربية دراسة تاريخية"، المورد مج١٩، ع٢،١٩٩٠م ص٩٧.

(٥)ينظر: محمد عبد مشكور، "أداة التعريف في اللغة العربية واللغات السامية: دراسة لسانية مقَارنة"، مجلة الآداب/ ملحق العدد ١٢٣ (كانون الأول)، جامعة بغداد- كلية الآداب، ٢٠١٧م.

(٦)نشر البحث في: دراسات- العلوم الإنسانية الاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج٣٢، ع٢، ٢٠٠٥م. ص ٣٢٢.

المراجعة، منها تفسيره ما جاء في العربية من ألفاظ بالهمزة والهاء، مثل (أراق) و(هراق) زاعمًا أن أراق متحولة عن هراق، وهذا لا دليل عليه، ومخالف لما هو معروف من ميل اللغة إلى التخلص من الهمزة بالإبدال أو الحذف، لذا نجد ابن درستويه يقول "وإنما هرقت من باب أفعلت بالألف عند جميع النحويين، وإنما هذه الهاء التي في هرقت بدل من الألف التي تكون في أفعلت؛ لأن أصل هرقت: أرقت... فلما كانت هذه الكلمة مما يكثر استعماله في الكلام، استثقلت الهمزة في أولها، فأبدلت منها الهاء؛ لأنها ألين، كما قالوا: هِيّاكَ في إيّاكَ، ولَهِنَّكَ، في لَإِنَّك"[١].

ونجد عند السيوطي نصًّا غريبًا وهو قوله "من حروف التَّعريفِ (أمْ) في لغةِ طيِّئٍ، و(هَلْ) في لغةٍ، وهيَ ألْ، أُبْدلَتْ لامُهَا ميمًا في الأُولَى، وهمزتُهَا هاءً في الثانيةِ"[٢]. والغرابة هنا أن السيوطي لم يعيّن أصحاب اللغة، ولم يستشهد لها، ولكنا نجد بيتًا ذكره الزمخشري قد يعده من يريد شاهدًا لهذه اللغة وهو:

"عَرَضنا فقلنا هسّلامُ عليكُمُ ... فأنكرها ضَيْقُ المَجَمّ غَيُورُ

أبدل من ألف لام التعريف هاء"[٣].

ولكن رواية البيت عند ابن جني مختلفة تجعل الهاء للتنبيه، ورواية ابن جني نجدها في معاجم أخرى كالمحكم واللسان، قال ابن جني "وقال الشاعر:

وقفنا، فقلنا: ها السلام عليكم ... فأنكرها ضيق المجم غيور"[٤]

---

(١)ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٦٩.

(٢)السيوطي، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر (ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ٢٠٠٧م.) ١: ٢١٤.

(٣)الزمخشري، أساس البلاغة،١: ١٤٩.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٢٦.

ويمكن جدلًا القول: إن صحت اللغة التي ذكرها السيوطي والرواية التي ذكرها الزمخشري فما المانع من القول إن أداة التعريف في السامية (هل) متحولة عن أداة التعريف العربية (أل)، وتفسير إبدال الهمزة إلى الهاء أيسر من تفسير إبدال الهاء إلى همزة. وأما مقابلة ألفاظ العربية البادئة بالهمزة بألفاظ بادئة بالهاء في العبرية أو غيرها لا يدعو إلى القول بتحول الهمزة عن الهاء، فقد يكون العكس هو الأحرى.

ويبقى أن نقول إن أداة التعريف في العربية هي ما عليه جمهرة علمائها وهي لام قبلها همزة وصْل.

الهمزة الممدودة

أعني بالهمزة الممدودة الهمزة التي يليها ألف، وتقع في أول اللفظ أو وسطه أو آخره، فأما في أول اللفظ فنحو (أاخذ)، هذا هو الأصل؛ ولكنهم لكراهة التماثل الخطّيّ اجتزؤوا برسم ألف واحدة وكتبوا فوقها كلمة (مد)، هكذا ظهر في المخطوطات القديمة، وتحولت (مد) مع الزمن إلى شكل تجريدي هو (~)، فكتب الفعل (آخذ) على بناء فاعَل، ويلاحظ أن هذه المدة أغنت عن القطعة التي ترسم فوق همزة القطع (ء)، وأغنت عن رسم الفتحة أيضًا؛ لأن الألف بهذه المدة التي فوقه تعني همزة فألفَ مدّ، ونجد هذه الهمزة الممدودة في مثل ماضي الفعل المضارع (يؤمن) نأتي به على بناء (أَفْعَلَ) فهو في الأصل أَأْمَنَ؛ ولكن الهمزة الساكنة بعد هذه الهمزة المفتوحة تقلب ألفًا حسب الصرفيين (أامن) أو تحذف وتمطل فتحة الأولى حسب الأصواتيين، والمحصلة أن الفعل سيكتب (آمَنَ) تجنبًا لتجاور ألفين في الخط.

ومن الكلم ما يبدأ بساكن حسب وضعها، فأجاء هذا أهلَ اللغة إلى افتتاحها بهمزة مكسورة تسمى همزة الوصل، مثل الفعل (اِنْطلق) الذي أوله نون ساكنة، ولا يبدأ بساكن في العربية ولا يوقف على حركة، وإنما نحتاج إلى همزة الوصل هذه حين نبدأ باللفظ، فإن توسط اللفظ تخلفت الحاجة إلى هذه الهمزة، نرى ذلك حين ندخل الفاء أو الواو فنقول (فَانْطلق، وَانْطلق) فليس للهمزة في هذا اللفظ وجود، أما رسمها في الخط فهو تثبيت لشكلها الذي تبدأ به، ومثل الفاء والواو همزة الاستفهام تدخل على اللفظ ذي همزة الوصل، فلا يلفظ بهمزة الوصل (أَانْطلق)، هذا قياس كتبها؛ ولكنهم

كرهوا تجاور الألفين في الخط فحذفوا صورة همزة الوصل من الخط، كما استغني عنها في اللفظ (أَنْطلق)، قال ابن جني "وَتقول فِي الِاسْتِفْهَام أَشْتريت لزيد ثوبًا، أَسْتخرجت لَهُ مَالًا، فتفتح لِأَنَّهَا همزَة الِاسْتِفْهَام قَالَ ذُو الرُّمّة:

أَسْتحدث الركب عَن أشياعهم خَبرا

أَم رَاجع الْقلبَ من إطرابه طربُ"[١]

وتفعل نحو ذلك مع الأسماء كما فعلت مع الأفعال، تقول: فابْنك، وابْنك، أَبْنك، لم تأت بهمزة الوصل مع همزة الاستفهام لفظًا ولا خطًّا كراهة توالي ألفين.

أما الحروف فليست تأتي همزة الوصل سوى مع حرف واحد هو لام التعريف (اَل) نحو (اَلْبيت)، وتميزت حركتها بالفتح خلافًا للهمزة الداخلة على الفعل والاسم (اِنطلق، اِبنك)، وهذه الهمزة المفتوحة تهمل في الدَّرج، أي إن توسط اللفظ بها، فلا تلفظها بعد الفاء أو الواو، تقول (فَالْبيت، وَالْبيت)؛ وأما مع همزة الاستفهام فلها شأن آخر؛ ذلك أنّ همزة الاستفهام مفتوحة كما أن همزة (اَل) مفتوحة، فإن أهملت همزة الوصل لفظًا بقيت همزة مفتوحة كهمزة الوصل وهي همزة الاستفهام، فلا نعلم أهذا خبر أم هذا استفهام؛ لأن (ألبيت؟ مثل اَلبيت) لفظًا؛ ولذلك قال ابن جني "فَإِن كَانَت الْهمزَة الَّتِي مَعَ لَام التَّعْرِيف لم تحذفها مَعَ همزَة الِاسْتِفْهَام؛ لِئَلَّا يلتبس الْخَبَر بالاستفهام، تَقول: آلرجل قَالَ ذَاك، آلغلام ذهب بك، قَالَ الله سُبْحَانَهُ ﴿آلذكرين حرّم أم الْأُنْثَيَيْنِ﴾ وَقَالَ ﴿آللَّهُ أذن

---

(١)ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٢٢٤.

لكم﴾"[١]. وعبارة ابن جني فيها تسمح؛ إذ الملاحظ أن همزة الوصل سُهّلت، ومن حيث الصوت حذفت همزة الوصل بحركتها، ثم مطلت فتحة ألف الاستفهام تعويضًا.

وتقع الهمزة الممدودة وسط اللفظ مثل (مآذن)؛ ثمّ إنّ الهمزة المتلوة بألف مدّ قد تكون مضعّفة، كما في صيغة المبالغة على بناء (فَعّال)، فالفعل (سأَّل) يصاغ اسم الفاعل للمبالغة منه فيقال (سأَّال) هذا أصل كتبه؛ ولكن تجنبًا للتماثل الخطّي نرسمها بالمد فوق الألف، وسَتغني هذه المدة عن قطعة الهمزة (ء) وعن فتحتها، فيتحصل لنا كتب اللفظ بسين فألف فوقها شدة وفوق الشدة المدة، وهذا الصورة أثارت اختلافات لا فائدة من ذكرها، وأصحها في نظري ما ذكرته، وهو مذهب مؤلفي كتاب (أدب المملي) "إذا اجتمعَ همزةٌ ومدّةٌ وشدّة يُكتفى في الكتابة بالمدَّة والشَّدةِ نحو: لآّلٍ أي: بائعِ اللألِئِ، وسآّل"[٢]، ولا يسعف الحاسوب في رسم المدة فوق الشدة، ويجب رسم الشدة وفوقها المدة لأن الشدّ قبل المدّ.

وهكذا ينبغي رسمها: لآّل

وتقع الهمزة آخر اللفظ مثل الاسم (خطَأ)، والفعل (بدأ، يبدأ)، تقول: صححت خطأًا، هذا قياس كتبه؛ ولكنهم حذفوا الألف تجنبًا للتماثل الخطيّ (خطأً)، فإن وقفت عليه تلفظت بالألف، وإن ثنيت هذا قلت (خطأَان)، هذا قياس كتبه؛ ولكنهم رسموا المدة فوق الهمزة للتخلص من التماثل الخطي، وأغنت المدة عن القطعة (ء) والفتحة (خطآن)، وتتصل بالفعل (بدأ، يبدأ) ألف الاثنين: بدأا، يبدأان، هذا ما أطبق على كتبه جمهور السلف؛ لأن

---

(١)ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٢٢٤.
(٢)عبدالرحيم بك أحمد وآخرون، أدب المملي، ص١٥.

ألف الاثنين عندهم ضمير، فهي اسم وليست من نفس أحرف الفعل؛ على أنّ منهم من أجاز جعلها همزة ممدودة فتكتب (بدآ، ويبدآن)، قال ابن الدهان "ويكتب: أخواك قَرَأا، بألفين، وجوزوا أن يكتب بألف واحدة ومدّة، والأول أجود"[١]. وذكر ذلك من المحدثين الغلاييني قال "هذا رأْيُ جمهور العلماء. ومنهم من يحذفُ ألفَ المدّ مُعَوِّضًا عنها بالمدَّة، مثلُ (قرآ واقرآ ويقرآنِ ولم يَقْرَآ) وهذا هو القياس. وهو أَيسرُ على الكاتب، ومنهم من يكتب الهمزَة منفردةً، لا على ألفٍ، ويُثبتُ ألف الضمير بعدها، مثلُ قَرَءَا واقرَءَا ويَقْرءَان ولم يَقْرَءَا"[٢]. ورأى مؤلفو كتاب (دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية) "ضرورة تعميم القاعدة فتكتب الكلمات ذوات الهمزة المتلوة بألف همزة ممدودة هكذا (آ) في الجميع؛ تيسيرًا للكتابة عند الناشئة وغير المتخصصين"[٣].

ويمكن لمن يريد أن يحتج لهذا المذهب القول إن ألف الاثنين في الفعل المضارع وقعت بين لام الفعل وعلامة رفعه، وهي النون، فصارت متوسطة تعامل معاملة الحرف المتوسط، وصارت كأنها من نفس أحرف الفعل، ويمكن أن يقال إن هذه الألف ليست ضميرًا فليست اسمًا يمتاز من الفعل بل هي علامة مطابقة، ويوافق هذا مذهب المازني الذين يقدر الفاعل مع هذا الفعل ضميرًا مستترا[٤].

---

(١)ابن الدهان، كتاب الهجاء، ص١٤.

(٢)مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢: ١٤٩.

(٣)عبدالله الشلال وآخرون، دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية، ص٤٢، ح٢.

(٤)ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٨٨.

وما ذهب إليه الغلاييني ثم الدكتور الشلال وزملاؤه وهو أن داعي التيسير على الكاتب يقتضي عدّ ألف الاثنين كألف المثنى فترسم مع الهمزة قبلها على هيأة الهمزة الممدودة، فتقول: بدآ ويبدآن كما تقول نَبَآن وخَطَآن مذهب معتبر أجدر بالاتباع، وهم بما ذهبوا إليه متّبِعون لا مبتدعون.

واو الثمانية

١- خرافة واو الثمانية

روى الزركشي(٧٩٤هـ) "حُكِيَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ [٣٧٧هـ] مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالَوَيْهِ [٣٧٠هـ] فِي مَجْلِسِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ، فَسُئِلَ ابْنُ خَالَوَيْهِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، فِي النَّارِ بِغَيْرِ وَاوٍ [الزمر: ٧١]، وَفِي الْجَنَّةِ بِالْوَاوِ! فَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: هَذِهِ الْوَاوُ تُسَمَّى وَاوَ الثَّمَانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْطِفُ الثَّمَانِيَةَ إِلَّا بِالْوَاوِ، قَالَ: فَنَظَرَ سَيْفُ الدَّوْلَةِ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ وَقَالَ: أَحَقٌّ هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: لَا أَقُولُ كَمَا قَالَ، إِنَّمَا تُرِكَتِ الْوَاوُ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّهَا مُغْلَقَةٌ وَكَانَ مَجِيئُهُمْ شَرْطًا فِي فَتْحِهَا فَقَوْلُهُ: {فُتِحَتْ} فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: {وَفُتِحَتْ} فِي الْجَنَّةِ فَهَذِهِ وَاوُ الْحَالِ كَأَنَّهُ قَالَ جَاءُوهَا وَهِيَ مُفَتَّحَةُ الْأَبْوَابِ أَوْ هَذِهِ حَالُهَا"[١].

لا نعلم من سماها بذلك ولا متى؛ فالمصادر تنسب القول بها إلى ثلاثة: ابن خالويه (٣٧٠هـ)، والثعلبي (٤٢٧هـ)، والحريري (٥١٦هـ). قال الثعلبي "﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [22- ا لكهف] وقال بعضهم: هذه الواو واو الثمانية، إن العرب يقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، لأن العقد كان عندهم سبعة"[٢]. وقال الحريري(٥١٦هـ) "وَمن خَصَائِص لُغَة الْعَرَب إِلْحَاق الْوَاو فِي الثَّامِن من الْعدَد، كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآن ... وَتسَمى هَذِه الْوَاو وَاو الثَّمَانِية"[٣].

---

(١)الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣: ١٨٩.
(٢)الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٦: ١٦٢.
(٣)الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص: ٣١.

وينفي العلماء القول بها أو يضعفونه، فالقيرواني (٤٧٩هـ) يقول "وأما من يقول هي واو الثمانية، ويستدل بذلك على أن للجنة ثمانية أبواب، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، فشيء لا يعرفه النحويون، وإنما هو من قول بعض المفسرين"[١]. والمرادي (٧٤٩هـ) يصفهم بضعفة النحويين[٢]، وقال ابن هشام (٧٦١هـ) "وَقد مضى فِي بَاب الْوَاو أَن ذَلِك لَا حَقِيقَة لَهُ"[٣]. وقال السبكي (٧٧٣هـ) "وأما قولهم واو الثمانية فهو كلام ضعيف ليس له أصل طائل، وإن كان وقع في كلام كثير من الأئمة واستندوا فيه إلى أن السبعة نهاية العدد عند العرب"[٤]، وقال خالد الأزهري (٩٠٥هـ) "وَقَوْلهمْ إِن مِنْهَا أَي من وَاو الثَّمَانِية قَوْله تَعَالَى ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ وَهَذَا القَوْل لَا يرضاه نحوي لِأَنَّهُ لَا يتَعَلَّق بِهِ حكم إعرابي وَلَا سر معنوي"[٥]

ويستدل الرازي (٦٠٦هـ) لبطلان واو الثمانية قال "وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾ [الْحَشْرِ: ٢٣]"[٦]. إذ لم تأت الواو قبل المتكبر.

وفسروا ما ظاهره عطف للثامن بها، بأن الواو إما عاطفة لازمة مثل (ثيبات وأبكارا) فالعطف للمغايرة، و(الآمرون بالمعروف

(١)القيرواني، النكت في القرآن الكريم، ص: ٣٠٤.
(٢)المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ١٦٧.
(٣)ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ٨٥٩.
(٤)السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ١: ٥٤٤.
(٥)خالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص: ١٤٦.
(٦)الرازي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ٢١: ٤٤٩.

والناهون عن المنكر) فالعطف لتلازم الصفتين، وإما حالية نحو (وفتحت أبوابها)[١]، وإما زائدة نحو (وثامنهم كلبهم).

والذي ننتهي إليه أن واو الثمانية خرافة لا أصل لها، وليس يتعلق بها سوى مُستهتَر بالغرائب.

(١)قول القيرواني في (النكت في القرآن الكريم، ص: ٤٣٠) إن المبرد يعدها زائدة صحيح، وأما أنه "كان ينكر قول من يقول هي (واو الثمانية) قال: لأن هذا غير معروف في كلام العرب" فلم أجده في كتب المبرد ولعله في نسخ لم تصل إلينا.

٢- واو الثمانية للعُمَري[1]

هذا مقال في تسعَ عشرةَ صفحة مستوعب كتبه عمر بن عبدالله العُمَريّ جمع فيه أقوال العلماء في الآيات المتضمنة الواو التي سماها بعض الناس (واو الثمانية)، ومن أهم ما جاء فيه تحليله قول الزمخشري(٥٣٨هـ) عن الواو في سورة الكهف[٢٢] أنّها الواو التي تدخل على الجمل الواقعة صفة للنكرة، وأنّ لها فائدتان: توكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتّصافه بها أمر ثابت مستقر، والدلالة على القطع والثبات في الإخبار. وأمّا عن الواو في آية التحريم [٥] فعلّة دخولها أنها بين صفتين متنافيتين. وهما صفة الثيوبة والبكارة، ولا يُتصور وجودهما معًا في امرأة واحدة. مع أنّ ورود الواو جاء بعد الصفة السابعة.

قال العمري "فالزمخشري . رحمه الله . على إمامته في اللغة لم يتعرض لذكر واو الثمانية. وحاصل قوله عن آية الكهف أنّها مؤكِدة، وعن آية التحريم أنّها فارقة بين متنافيين.

وقوله في تعليله السابق عن واو سورة الكهف: (إنّها الواو التي تدخل على الجمل الواقعة صفة للنكرة) هذا تعليلٌ نحويٌّ علمي، لم يُبنَ على الاستحسان والذوق.

وهذا يضعف رأي الحريري -رحمه الله- من القول بواو الثمانية، وجزمه بأنّها من خصائص لغة العرب"[2].

وفات العمري ما جاء في حاشية الكشاف من قول أحمد بن المنيِّر(٦٨٣هـ) مؤيدًا مذهب الزمخشري ومفسرًا وظيفة الواو، قال

---

(١) كتاب عنكبي هذا رابطه https://bit.ly/2NdBM4m

(٢)العمري، واو الثمانية، ص ٩-١٠.

"قال محمود [الزمخشري]: إن قلت «لم دخلت الواو في الجملة الأخيرة ... إلخ.»؟ قال أحمد: وهو الصواب، لا كمن يقول: إنها (واو الثمانية)؛ فإن ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم، ويعدّون مع هذه الواو في قوله في الجنة ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوابُها﴾ بخلاف أبواب النار، فإنه قال فيها ﴿فُتِحَتْ أَبْوابُها} قالوا: لأن أبواب الجنة ثمانية، وأبواب النار سبعة. وهبْ أنَّ في اللغة واوًا تصحب الثمانية فتختص بها، فأين ذكر العدد في أبواب الجنة حتى ينتهيَ إلى الثامن فتصحبه الواو، وربما عدّوا من ذلك ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ وهو الثامن من قوله ﴿التَّائِبُونَ﴾ وهذا أيضًا مردود بأن الواو إنما اقترنت بهذه الصفة، لتربط بينها وبين الأولى التي هي ﴿الآمرون بالمعروف﴾؛ لما بينهما من التناسب والربط، ألا ترى اقترانهما في جميع مصادرهما ومواردهما، كقوله ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ وكقوله ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ وربما عدّ بعضهم من ذلك الواو في قوله ﴿ثَيِّباتٍ وَأَبْكارًا﴾ لأنه وجدها مع الثامن، وهذا غلط فاحش، فإن هذه واو التقسيم، ولو ذهبت تحذفها فتقول: ثيبات أبكارًا، لم يستدّ الكلام، فقد وضح أنَّ الواو في جميع هذه المواضع المعدودة واردة لغير ما زعمه هؤلاء، والله الموفق"[١].

وذهب العمري في تحليل رأي الرازي إلى"أنّه من القائلين بورود (واو الثمانية) في لغة العرب. بل ذهب بعيدًا حين عدَّ من هذا آية سورة الزمر[٧٣]، مع أنّه لم يُذكر فيها عدد أصلًا".

---

(١)الزمخشري، الكشاف، ٣: ٥٧٦/ح٢.

والمدقق في قول الرازي لا يراه من القائلين بذلك، فهو عند الاستدلال على أن عدد أهل الكهف سبعة وثامنهم كلبهم ذكر وجوهًا أولها ما ورد عند الزمخشري من دلالة الواو، ثم وصف هذا القول في موضع آخر بأنه الأولى، قال "ذَكَرُوا فِي فَائِدَةِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ وُجُوهًا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَوْلَى مِنْ سَائِرِ الْأَقْوَال"[١]. وهو بعد ذكره قول من عدّها واو الثمانية كان تعقيبه "قَالَ الْقَفَّالُ: وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الْحَشْرِ: ٢٣] وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَاوَ فِي النَّعْتِ الثَّامِنِ"[٢].

يقول العمري "نجد أنّ كفة الذين لا يقولون بها هي الأرجح[٣]؛ لهذا، ولقلة الشواهد، ولأنّ القول بها لا يعدو- برأيي - أن يكون استحسانًا أدبيًا. أرى أنّ هذه الواو لا حقيقة لها في لغتنا؛ وإنما هي من تسميات الأدباء المبنية على تلمس الجمال الفني. البعيد عن التقعيد العلمي الذي سار عليه النحاة في بناء قواعد اللغة"[٤].

---

(١)الرازي، مفاتيح الغيب، ٢١: ٤٤٩.
(٢)الرازي، مفاتيح الغيب، ٢١: ٤٤٩.
(٣)الصواب (الرُّجحى)، أو "كفة الذين لا يقولون بها أرجح".
(٤)العمري، واو الثمانية، ص١٧.

واو الصلة

ينطلق مصطلح (واو الصلة) على نوعين من الواو، أحدهما واو هي من قبيل ما يقتضيه الشعر من تحسين الإيقاع، فهو أمر لفظي ليس له وظيفة تركيبية نحوية، قال الأزهري "وَمِنْهَا[الواوات]: وَاو الصِّلة فِي القوافي؛ كَقَوْلِه:

قِف بالدِّيار الَّتِي لم يَعفها القِدَمُو

فوُصلت ضمة الْمِيم بواوٍ تَمّ بهَا وزن البَيْت"[١].

وأما الواو الأخرى فهي صلة الضمير التي تأتي بعد الميم الدالة على الجمع نحو (أنتم، هم) أو ما هو كالضمير، وهو حرف الخطاب نحو (ذلكم)، وليست هذه الواو طارئة كواو القوافي بل هي أصل، أشار إلى أصالتها النحويون، قال السيرافي "فوصل الميم هو الأصل كما يصلونها بالألف في التثنية: عليهما وعليكما"[٢]، وبعد أن قال الفارسيّ "ومن قال (أعطيتكم مالًا) إذا وصله بالضمير قال (أعطيتكموه). وعلى هذا جاء ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٢٨-هود]"، عدّ إثبات واو الصلة ردًّا إلى الأصل[٣]. وكذا فعل ابن جني، قال "وأما (هُمْ) فمحذوفة من (همو) كما أن مُذْ محذوفة من مُنْذُ"[٤]. ونجد مثل ذلك عند السيوطي، قال "وَوجه الضَّم أَن الْإِضْمَار يردّ الْأَشْيَاء إِلَى

(١)الأزهري، تهذيب اللغة، ١٥: ٤٨٣.
(٢)السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٥: ٦٤.
(٣)الفارسي، المسائل الحلبيات، ص: ٩٦.
(٤)ابن جني، الخصائص، ١: ٧٠.

أُصُولهَا غَالِبا، وَالْأَصْل فِي ضمير الْجمع الإشباع بِالْوَاو كَمَا أشْبع ضمير التَّثْنِيَة بِالْألف"[١].

واهتم الفارسيّ ببيان أنّ بروز هذه الواو ليس مقصورًا على اللفظ بل هو بارز في الخط أيضًا، قال "فكما ردّت هذه الأشياء إذا اتصلت بالضمير في اللفظ إلى الأصل، كذلك ينبغي أن يرد في الخط مع اتصال الضمير إلى الأصل؛ لأن الخط يجري مجرى اللفظ؛ لقيامه مقامه، وكونه بمنزلته"[٢].

وسوّى سيبويه بين الأصل والفرع فسوغ اختيار أحدهما، قال "وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفت، وإن شئت أثبت. فإن حذفت أسكنت الميم. فالإثبات: عليكمو، وأنتمو ذاهبون، ولديهمي مالٌ، فأثبتوا كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت: عليكما، وأنتما، ولديهما"[٣]. وظاهر قول سيبويه أن الحذف والإثبات مستمر في الوصل والوقف. وأما ابن السراج فيخالفه إذ جعل الواو خاصة بالوصل، قال "فإذا قلت: عليكمو مال، وأنتُمو ذاهبونَ، ولديهمي مال، فمنهم من يثبت الياء والواو في الوصل، ومنهم من يسقطهما في الوصل ويسكن الميم، والجميع إذا وقفوا وقَفوا على الميم"[٤].

وهذا الخيار الذي ذكره سيبويه مستمر وإن اتصل بالواو ضمير، فهو يورد مذهب شيخه "وزعم يونس أنه يقول: أعطيتُكُمُهُ

---

(١)السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١: ٢٢٨.

(٢)الفارسي، المسائل الحلبيات، ص: ٩٦.

(٣)سيبويه، الكتاب، ٤: ١٩١.

(٤)ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٨٠.

وأعطيتُكُمْها، كما يقول في المظهر. والأول أكثر وأعرف"[١]، وإلى ذلك ذهب ابن الأثير، قال "متى وصلت الضمير المجموع المتصل بضمير آخر متصل أعدت الواو بعد الميم نحو: أعطيتكموه، وأعطيتهموه، وبعضهم لا يعيدها، فيقول: أعطيتكه وأعطيتهمْه، والأول أولى وأكثر، منه قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها وَأَنْتُمْ لَها كارِهُونَ﴾، بعضهم يلحق الكاف الفردة إذا اتّصلت بها في المذكر ألفا، فيقول: أعطيتكاه، وفى المؤنث ياء، فيقول: أعطيتكيه"[٢]. وخالف ابن مالك يونس وسيبويه فجعل إبراز الواو واجبًا، قال "وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف، وإن وليها لم يجز التسكين، خلافًا ليونس"[٣]. واحتج ابن مالك لذلك بقوله "ولا أعلم في ذلك سماعًا إلا ما رَوى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: أراهُمْني الباطل شيطانا"[٤]. واعترضه أبو حيان فقال "أما قوله: (خلافا ليونس) فليس بشيء لأن الكسائي والفراء قرأا: ﴿أَنُلْزِمْكُمْهَ﴾ بإسكان الميم الأولى تخفيفًا. وقال س[٥]: (إن الوصل أكثر وأعرف) فدل على أن التسكين كثير معروف"[٦]. ونقض حجته فقال "وأما قول المصنف: (ولا أعلم في ذلك سماعًا) فقد علمه يونس، وس، وغيره فلا يضر جهل المصنف به"[٧].

---

(١)سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٧٧.
(٢)ابن الأثير، البديع في علم العربية، ٢: ٢٧.
(٣)ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٢٢-٢٣.
(٤)ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك، ١: ١٢٢.
(٥)س هو اختصار لاسم سيبويه.
(٦)أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٢: ١٣٤-١٣٥.
(٧)أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٢: ١٣٥.

والخلاصة أن واو الصلة أصل في هذه الضمائر جائز ذكره أو تركه، وتركه أكثر في استعمال الناس.

ثالثًا: مقال في شؤون اللغة

الأمن اللغوي

الأمن اللغوي جزء من أمن الأمة العام؛ إذ لما كانت اللغة ركنًا من أهم أركان هُوية الأمة كانت الحاجة إلى الأمن اللغوي؛ إذ الأمم كما تتدافع في حيازة الأرض تتدافع في بسط هيمنتها اللغوية، ومن ثم نشأت حرب اللغات، والأمن اللغوي هو أن تحفظ الأمة على نفسها لغتها الخاصة، فلا تستبدل بها غيرها، وأن تذود عن مكوناتها وطرائقها في التعبير وأن تحرص على سلامتها، وبخاصة أصواتها وصرفها وتراكيبها.

لغتنا العربية بحاجة إلى إصلاح تلقيها، وذلك بالجدّ في تعلم مهاراتها: السماع والقراءة والفهم والنطق والكتابة، والأمة بحاجة إلى أمن لغوي يدرأ هجمة عولمية تجتاحها، ويرأب صدع تخاذل أبنائها وعزوفهم عن تلقيها تلقيًا حسنًا، وتحقيق هذا الأمن فرض عين على أبناء الأمة عامة، وبخاصة الطلاب الجامعيون الذين يتأهلون للانخراط في الحياة العلمية والعملية؛ فعليهم أن يدركوا خطورة ما يتعرض له أمنهم اللغوي، فيعملوا على تصحيح استعمالهم اللغوي، وجعل لغتهم لسان بحوثهم ومشاريعهم العلمية، وحمايتها من تأثير لغات أخرى يستعملونها لتعلمهم ولبحوثهم، وإن من أهم ما يهدد أمن لغتهم:

١-استعمال لغة أعجمية للتعليم.

٢-دخول الأبناء في مراحل تعلمهم الأولى مدارس أعجمية بحجة جودة التعليم فيها.

٣-استعمال اللغة الأعجمية في إدارة سوق العمل والقطاع الخاص.

٤-استعمال اللغة الأعجمية في المؤسسات الحيوية كالمطارات والمستشفيات.

٥-استعمال العاميات في وسائل الإعلام.

٦-تشجيع العاميات استعمالًا وأدبًا والاعتزاز بها.

٧-ضعف احترام اللغة العربية وطلابها ومعلميها.

وأحسب أن ذلك بعضه أو كله مدرك معلوم، فكانت الدعوات المتوالية لحماية اللغة والحفاظ على أمنها اللغوي، فسُنّت القوانين في ذلك؛ ولكنها لمّا تجد حظها من التفعيل، لغفلة أصحاب الصلاحية عن أهمية ذلك، ولهيمنة ذوي المصالح الاقتصادية المرتبطة أعمالها بجهات عالمية ليست لغتها العربية. ولضعف التدريس العام وسوء تخير النصوص.

وهذا الإهمال للغة المحيّدة في التعليم العالي وفي العمل في القطاع الخاص جعل الطلاب لا يجدون حرجًا في استعمال مصطلحات وألفاظ أعجمية يطرزون بها لغتهم العربية بها، إما غفلة أو إهمالًا منهم أو تعمدًا لإظهار معرفتهم باللغات الأعجمية بما يوهم بتفوقهم العلمي أو الثقافي، أو الاقتداء بشخصيات مشهورة كالممثلين، ولغياب الحوافز المذكية للمهارات اللغوية ولوجود الملهيات المتنوعة المعتمدة على لغة أعجمية. وواجبنا جميعًا تنبيههم إلى هذا الخطأ، وإلى أن الواجب استعمال اللغة نقية بعيدًا عن الهجنة المقيتة.

وللحفاظ على الأمن اللغوي لا بد من اتخاذ سياسة لغوية من شأنها أن تحسن تعليم مهارات اللغة، وأن تجعل اللغة وسيلة التعليم في كل مراحله ولغة العمل عامّه وخاصّه، ومنع أبناء الأمة من دخول المدارس الأعجمية، ونحن نرى اليوم ظاهرة بدأت تتفشى وهي نشوء أجيال لا يتحدثون العربية وهم من أبنائنا يعيشون معنا كالوافدين، وأخشى أن يأتي يوم تتزايد فيه أعدادهم حتى تنسى العربية ويطوى أمرها في مهدها، فهذه المدارس الأعجمية من أخطر ما يهدد أمننا اللغوي.

وإن مما يحفظ علينا أمننا اللغوي اشتراط إتقان العربية في كل الوظائف الحكومية والخاصة، وإلزام الإعلام باللغة الفصيحة وبخاصة البرامج المقدمة للأطفال، والعمل على تشجيع استعمال اللغة الفصيحة المعاصرة في كل مجالات الحياة. واستيعاب العاميات بتقريبها من الفصيحة والاستفادة من ألفاظها.

الترجمة والتعريب

استعمل المصطلحان حينًا بمعنى واحد، وهو نقل مسموع أو مكتوب من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، ولكن صار بينهما خصوص وعموم؛ إذ استعمل التعريب لما هو أعم من الترجمة، وذلك بالتدخل في مضمون النص الأصلي بمقتضى أحكام اللغة الهدف أي المترجم إليها، كأن يزاد فيه ويغير فيه ما يلبي حاجة مختلفة كما فعل رفاعة رافع الطهطاوي؛ إذ كان لسعة علمه بالعربية ينتقي من ألفاظها ما يكافئ المصطلحات الأعجمية، ومثله محمد عثمان جلال في كتاب (الروايات المفيدة في علم التراجيده) طبع عام ١٣١١هـ، وهو ترجمة لبعض روايات راسبين، قال "فاخترت من كتابه ثلاث روايات ... وهي أشبه شيء بالفرج بعد الشدة وبلوغ الأمل بعد مدة، واتبعت أصلها المنظوم، وجعلت نظمها يفهمه العموم، فإن اللغة الدارجة أنسب لهذا المقام، وأوقع في النفس عند الخواص والعوام"[١]، وزكي نجيب محمود الذي قال "وبديهيٌّ أن كتابًا في النقد الأدبي لا بد له أن يسوق الأمثلة والشواهد للبيان والإيضاح، وبديهيٌّ كذلك أن من الأمثلة ما يفقد في الترجمة موضع الاستشهاد، بحيث لا تعود له دلالته التي أريدَ له أن يُوضِّحها، فلمْ يكُن لي بدّ من التصرُّف الشديد؛ فأمثلة حذفتها حذفًا وحاولت جهدَ المستطاع أن أستبدل بها أخرى من الأدب العربي، تدلُّ بعضَ الدلالة على ما أراد الكاتب أن يُوضِّحه، وأمثلة آثرت نقلها إلى العربية؛ لأن الترجمة لا تُفْقِدها الفكرة"[٢]، وأما مصطفى لطفي المنفلوطي فلم يكن يتقن

---

(١)محمد عثمان جلال، الروايات المفيدة في علم التراجيده، ص٢.

(٢)زكي نجيب محمود، "مقدمة المعرب" لكتاب فنون الأدب لتشارلتن، ص(ب).

لغة أجنبية؛ ولكنه اعتمد على التراجمة في نقل الأصول ليستوعبها ثم يعيد كتابتها بلغته العربية[1].

والمشهور الآن أن الترجمة هي النقل إلى العربية أو منها، والتعريب جعل الشيء عربيًا فيشمل هذا وضع كلمات عربية مقابل كلمات أعجمية لا مقابل لها في العربية، ووضع مقابل للمصطلحات والكنايات، واستعمال العربية في التعليم والعمل والإدارة فيقال تعريب التعليم وتعريب لغة العمل وتعاملاته ولغة الإدارة.

وكانت الترجمة معتمدة على الجهود البشرية حتى سعت التقنية بما لها من ذكاء اصطناعي إلى الترجمة الآلية، وهي ترجمة تتفاوت جودتها حسب النصوص المترجمة فتعلو في ترجمة العلوم التطبيقية والتقريرية؛ ولكنها تهبط في ترجمة الإبداعات الأدبية، وهنا لابد من الجهود البشرية لرأب الصدع وتجويد الترجمة.

وتواجه الترجمة والتعريب جملة تحديات منها

١-عدم الاتفاق على مقابل واحد للمصطلح الأعجمي.

٢-قلة المترجمين المتقنين للغتين المصدر والهدف.

٣-صعوبة مجاراة غزارة الإنتاج العالمي وسرعة نشره.

٤-صياغة النصوص المترجمة بلغة واضحة دقيقة سليمة.

بالترجمة تحصل آداب الأمم الأخرى وعلومها، وهو أمر ضروري اقتضته شدة التواصل العالمي وكثافته بسبب ما تهيأ لها من وسائل المواصلات والاتصالات، وتهتم المملكة العربية

---

(١)عمر الدسوقي، نشأة النثر الحديث وتطوره، ص١٧٤.

السعودية اليوم بالترجمة والتعريب؛ لأنها دولة من أهم دول العالم اليوم بما لها من ثقل ديني واقتصادي وسياسي، فهي قبلة ملايين من المسلمين يحجون إليها كل عام ويعتمرون كل العام، فحرصت الدولة على طباعة معاني القرآن الكريم للحجاج والمعتمرين باللغات العالمية المختلفة، ونشطت الحركة الأدبية في البلاد وترجمت أعمال مختلفة من أعمالها، وهذا يبرز جانبًا مشرقًا من صورة البلاد التي تكاد تنحصر في أذهان كثير من الناس في أنها صحراء قاحلة تعوم على بحر من النفط ليس إلا، وتسعى المملكة لتوطين التقنية وأن تكون مواكبة لتغيراتها المتلاحقة مع الحفاظ على الْهُوِيَّة القومية وهي العربية، ولذلك تهتم بترجمة ما يحقق ذلك، ولعل هذا التوجه يُعزَّز بتعريب التعليم التطبيقي في جامعاتنا.

اللغة والْهُوِيَّة

الهُويَّةُ مصدرٌ صناعيٌّ[١] موضوعٌ من الضميرِ (هُوَ) بإلحاقِ ياءِ النسبِ وتاءِ التأنيثِ الدالةِ على المصدريةِ. ويقتضي النسب إلى هذا الضمير أن تضعف واوه وهذا القياس في الثنائي ذي العلة، مثل (لو) ونحوها، قال خالد الأزهري "وإذا سميت بثنائيّ الوضع حال كونه معتل الثاني ضعّفته، أي الثاني قبل النسب، فزدت عليه من جنسه مثله، فتقول في (لو) و(كي) علمين: (لوّ) و(كيّ) بالتشديد فيهما؛ وذلك أنك زدت على الواو واوًا، وعلى الياء ياء، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى ... فإذا نسبت إليهن قلت: (لَوِّيّ) بتشديد الواو، و(كَيَوِيّ) لما تقرر أن حرف العلة المشدّد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها، وتفتح كما في (نمِر): [نَمَرِيّ]، وتقلب الثانية واوًا لئلا تجتمع الياءات، وإن كان واوًا بقيت، إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع"[٢]. فالأصل في هذا المصدر تشديد الواو منه (الهُوِّيّة)، ولكن الاستعمال على الألسنة جرى بتخفيف الواو.

جاءَ في معنى الهوية "وَقَالُوا الهُوِيَّةُ مَأْخُوذَةُ من الهُو (هُوَ، وَهِي) فِي مُقَابلَة الغيريّة"[٣]، وجاء في تاج العروس "والهُويَّةُ عنْدَ أَهْلِ الحقِّ هِيَ الحَقيقَةُ المُطْلقَةُ المُشْتملَةُ على الحَقائِقِ اشْتِمالَ النَّواةِ على الشَّجَرةِ فِي الغَيْبِ المُطْلَقِ"[٤].

---

(١)عرفه عباس حسن بقوله "كل لفظ (جامد أو مشتق، اسم أو غير اسم) زيد في آخره حرفان، هما: ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ليصير ... اسمًا دالًا على معنى مجرد". النحو الوافي، ٣: ١٨٦.

(٢)خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، ٢: ٦٠٧.

(٣)الأحمدنكري، دستور العلماء، ٣: ٣٣٠.

(٤)الزبيدي، وجاء في تاج العروس، ٤٠: ٣٣٣.

ونجد من يلحن فينطق الهوية بفتحِ الهاء وهو لفظ لا أساسَ له؛ لأني لا أعرف لفظًا كهذا (هَو) في اللغة بفتح الهاء فينسب إليه.

وهُويّةُ الفردِ جُمْلةُ صفاتِهِ التي تميّزُهُ عن غيرِه، وهويةُ الأمةِ أو الشعبِ جملةُ ما يشتركُ به أفرادُه من مقوماتِ الهويةِ التي تميزُهم عن غيرِهم من الأممِ أو الشعوبِ، كالدينِ والوطنِ الواحدِ والتاريخِ والثقافةِ واللغةِ والقوانينَ المنظِّمةِ لعلاقاتِهم الداخليةِ وعلاقاتِهم الخارجيةِ والرمزِ الدالِ على وطنهم وهو العلمُ المتميزُ عن غيره.

اللغةُ من أهمِ مقوماتِ هويةِ الأمةِ أو الشعبِ؛ لأنها وعاءُ تاريخِه وثقافتِه المعبرةِ عن رؤيتِه للكونِ، وهي وسيلتُه للتواصلِ والتماسكِ والتعلمِ والاستيعابِ، فالمولودُ لا يُعدُّ فردًا في المجتمعِ حتى تضعَ له اللغةُ لفظًا يُعرفُ به ويميّزُ، هو اسمُه أو علمُه. ويسترشدُ المرءُ بمخزونِ اللغةِ من حِكَمٍ وأمثالٍ في تصرفاتِه بما هي خلاصةُ تجاربَ هاديةٍ.

حين تضعُفُ علاقةُ المرءِ بلغتِه أو يفقِدُها اختيارًا أو اضطرارًا يسقطُ ركنٌ من أركانِ هُويتِه ويصيرُ ملحقًا بأمة أخرى غيرِ أمتِه وتتبدلُ هويته.

ولما للغة من أهمية بالغة في تكوين الْهُوِيَّة كانت هدفًا مباشرًا للغزاة والمستعمرين؛ إذ يحرصون على اقتحام اللغة وتقويض أركانها، وبسط لغتهم؛ لينسلخ أصحاب الأرض من صلاتهم بتاريخهم ومميزاتهم الثقافية لإلحاقهم بالمجتمع الغازي حتى يظل تحت سيطرته، وهكذا شهدنا حركة التتريك في الدولة العثمانية وبسط اللغة الفرنسية في بلاد شمال إفريقيا التي تعاني مجتمعاتها آثاره إلى اليوم.

وعلى المتعلمين اليوم تعزيزًا لهويتهم اللغوية الشعورَ بأهميتها، وإتقان مهاراتها، والوفاء بمقتضيات ذلك في استعمالها تلفظًا وكتابة، وتجنب خلطها بألفاظ أعجمية من غير ضرورة ملحة، والتنبيه إلى ما يعتورها من ضعف وخلل في سلامتها، ومحاولة استعمالها في أوسع نطاق ممكن، وترك التعصب للهجات المحلية، والسعي إلى استعمال لغة وسط بين الفصيحة العالية والعامية.

ليس لنا مدارس نحوية

ليس أصعب من توضيح الواضحات؛ ولذلك أجبت مقدم محاضرتي في أحدية المبارك[١] حين سألني بتعريف المدرسة بقولي لا أعلم، وكذلك لم أجد لها تعريفًا مقنعًا في الكتب التي كتبت عن مدارس النحو سوى ما أوردته خديجة الحديثي من قول مهدي المخزومي "إن الكسائي بمنهجه وأساليب دراسته مدرسة لها خصائصها ومميزاتها، فليست المدرسة إلا أستاذًا مؤثرًا وتلاميذ متأثرين وقد اجتمعوا على تحقيق غرض واحد ونهجوا للوصول إليه منهجًا واحدًا"، وقول أحمد مكي الأنصاري إن المدرسة "اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون"، وتعريف (جوتولد فايل) المدرسة بأنها "الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد"، وهي بهذه الحدود في قول خديجة الحديثي تؤدي معنى كلمة (مذهب) المعروفة في الدراسات الإسلامية أي "المعتقد الذي يذهب إليه والطريقة والأصل"، فمعنى (مذهب مالك) أو (مذهب الشافعي) مجموعة الأحكام والآراء الفقهية التي قال بها كل منهما وتابعه عليها مجموعة من الناس والتزموا بها وطبقوها[٢].

ولأن ما بين البصريين والكوفيين لا يعدو الخلاف في الفروع قلت للحاضرين جئتكم للحديث عن أمر كلفت الحديث عنه وهو ليس موجودًا، فليس لنا مدارس نحوية، بل لنا نحو عربي واحد وإن

---

(١)مساء يوم الأحد ٢ شعبان ١٤٤٠هـ.

(٢)خديجة الحديثي، المدارس النحوية (ط٣، دار الأمل/أربد-الأردن، ٢٠٠١م) ص١٤.

تعددت أقوال علمائه واختلفت مذاهبهم، وإن ما يتفقون عليه أكثر مما يختلفون فيه، وإن ما يتفقون عليه أهم مما يختلفون فيه، فهم اختلفوا في مسائل ذوات العدد، واختلفوا في فروع لا أصول، ولا يحق لنا الزعم بوجود مدرسة كوفية تختلف عن المدرسة البصرية وعلماء المصرين البصرة والكوفة متفقون على النظرية المفسرة لظاهرة التصرف الإعرابي وهي نظرية العمل، وهم متفقون على نظرية العلاقات التركيبية وهي نظرية النظم، وهم متفقون في نظرية التحولات وهي نظرية الأصل والفرع، قد يختلفون في فرعية نوع العامل ألفظي هو أم معنوي، وقد يختلفون في جواز تقديم الفاعل على فعله، والخبر على المبتدأ، وقد يختلفون في ألفاظ بعض المصطلحات اختلافًا لا يخل بمفاهيمها، قد يختلفون في تفسير بعض الظواهر؛ ولكن هذا الاختلاف واقع بين علماء المصر الواحد، فقد يخالف البصري البصري، وقد يخالف الكوفي الكوفي، وهو اختلاف نشهده اليوم في ترجمة المصطلحات اللسانية، بل في مفاهيم المصطلحات أنفسها؛ إذ "لا يوجد اتفاق بين اللسانين على المصطلحات"[١]. وبالجملة هم عالجوا شيئًا واحدًا وصدروا عن شيء واحد وتعلم بعضهم من بعض، "فالبصريون والكوفيون كلهم أخذ من مصدر واحد وهو العرب الفصحاء والذين نزل القرآن الكريم بلغتهم فمصادرهم واحدة، وإن اختلفوا فيمن يأخذون منهم في درجة الفصاحة والكثرة؛ ولكن ذلك الاختلاف ليس مما يضفي عليهم فروقًا متباينة، تؤدي على الخلل في اللغة والنحو، فقد أخذ الكسائي ممن أخذ عنهم الخليل، واستشهد الفراء بأبيات عربية

(١)عزالدين محمد المجدوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية (جامعة القصيم/ بريدة، ١٤٤٠هـ) ص١٤٩.

فصيحة، كما استشهد قبله بأغلبها سيبويه، وتلمذ الكوفيون على البصريين، كما تلمذ بعض البصريين على الكوفيين"[١].

تتبعت خديجة الحديثي مناهج مؤرخي النحو والنحاة فاتضح لها أنهم لم يستعملوا كلمة (مدرسة) في تصنيفهم المجموعات النحوية بل نسبوا إلى البلد الذي ظهروا فيه فهم (بصريون) و(كوفيون) و(أهل بغداد) و(مصريون) و(أندلسيون) ومن (أهل قرطبة) ومن (أهل دمشق)، واستعمل النديم كلمة (مذهب) في المذهب الكوفي ومذهب البصريين[٢].

أما المعاصرون فذكرت أن أول من استعمل كلمة (مدرسة) هو (بروكلمان)، قال "وقد قسم علماء العربية مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس: البصريون والكوفيون ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد". وذكرت أول من استعملها من العرب المحدثين وهو مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ونجد بعده عبدالعال سالم مكرم في رسالته عام ١٩٦٢ (المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة)، ثم نشر شوقي ضيف ١٩٦٨م كتابه (المدارس النحوية)[٣]، وفي العام نفسه نشر عبدالرحمن السيد كتابه (مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها).

وتحت عنوان (هل هناك مدارس) ذكرت اختلاف الدارسين في إثبات وجود مدارس، قالت "وقد سبق إلى القول بهذا (جوتولد

---

(١)المختار أحمد ديره، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء (ط١، دار قتيبة/ بيروت، ١٩٩١م) ص ٤٣٥.
(٢)خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص١٣.
(٣)خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص١٣.

فايل) الذي يتشكك في قيام مدرسة كوفية، ومن ثم لا يرى قيام مدرسة بغدادية؛ إذ إنها ليست إلا امتزاج المدرستين البصرية والكوفية معًا"، ومثله علي أبوالمكارم الذي يذهب إلى "أن ليس ثمة مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج متميز لكل منها في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية"، ومنهم المخزومي قال بمدرستين بصرية وكوفية، وأنكر وجود البغدادية، ومثله عبدالفتاح إسماعيل شلبي، وذهب كثيرون إلى وجود ثلاث مدارس من أوائلهم أحمد أمين، ومنهم محمد الطنطاوي، وسعيد الأفغاني، وأحمد مكي الأنصاري، وجعل شوقي ضيف المدارس النحوية خمسًا: بصرية، وكوفية، وبغدادية، وأندلسية، ومصرية.

أما إبراهيم السامرائي فهاله مذهب بعض المحدثين فأجاءه هذا إلى كتابة بحث في مجلة المجمع هو "ألنا مدارس نحوية؟"، وهو سؤال إنكاري، وبين أن المحدثين حلا لهم استعمال (مدرسة) متأثرين بالغرب، وهي تعني عندهم ما يماثل المذهب عندنا[١]، وقد فصل في نقض دعوى استقلال الكوفيين بمذهب مستقل عن مذهب البصريين وهو ما أحفظ من قالوا بمدرسة كوفية فجادلوه حتى أجاءه هذا إلى كتابة كتاب يبسط فيه ما أجمل، وقال فيه "قد أغفل المعنيون بتأسيس المدارس النحوية المزعومة حقيقة أن النحاة بصريين وكوفيين قد التقوا في مسائل كثيرة، وتداخل علم هؤلاء بعلم أولئك، فقد وافق الكسائي البصريين في مسائل كثيرة، كما وافق الفراء البصريين في مسائل عدة ... كما وافق الأخفش الكوفيين في مسائل معروفة، وكذلك ابن السراج في موافقاته للكوفيين، فإذا

---

(١)إبراهيم السامرائي، ألنا مدارس نحوية؟، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٣م، ع٢١/ ٢٢، ص٧.

كان هذا فهل يجترئ أحدنا ويزعم أن للكوفيين (مدرسة) ودلالة (المدرسة) في كل علم معروفة، وهي في جملتها تتجاوز الخلاف على الفروع"[١]. ثم ذهب إلى "أن جملة المأثور من آراء الكوفيين لا يؤلف مادة تشتمل مسائل النحو كلها على ما عرفناه في (كتاب سيبويه) و(المقتضب) للمبرد، و(الأصول) للسراج"[٢].

ألا يحق لنا بعدُ أن نقول: إنه ليس لدينا مدارس نحوية، بل نحو أصيل متصل إلى يومنا هذا.

---

(١)إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع (ط١، دار الفكر/ عمان، ١٩٨٧م)، ص٣٦.

(٢)إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص ٥٨.

الفصيحة والعامية

في كل اللغات مستويات من الاستعمال تختلف في قربها وبعدها، وكان العرب لهم لهجات مختلفة (لغات العرب) تشترك في انتمائها للعربية؛ ولكنهم استعملوا إلى ذلك في الجاهلية في أسواقهم الموسمية (سوق عكاظ) لهجة مشتركة (لغة مشتركة) نجدها في الشعر الجاهلي، ولما نزل القرآن استعملها، فلغات العرب (لهجاتهم) كلها فصيحة، ولكن لغتهم المشتركة وصفت بأنها اللغة الفصحى لاقتصارها على استعمال جمهرة العرب وتجنبها الظواهر اللهجة الخاصة، وتتصف هذه اللغة بأنها معربة، وأما العامية فهو استعمال العامة للغة في تواصلها اليومي وخطابها واختلفت عن الفصحى بتركها الإعراب والتزامها مواقع عناصر الجملة. ونشأت في هذا العصر دعوات مختلفة، منها الدعوة لإحلال العامية محل الفصحى، ومنها الدعوة إلى التقارب بين الفصحى والعامية، ولا جدال في رفض الدعوة الأولى، وأما الآخرة فنحن نجدها من الناحية العملية مطبقة، فلغة المثقفين ليست لغة الشعر الجاهلي ولا لغة القرآن بل هي لغة معربة؛ ولكنها قريبة من مألوف الناس في ألفاظها، والتقارب بين الفصحى والعامية في نظري محمود؛ لأنه خير من القطيعة بينهما؛ لأنه يقرب المسافة بينهما، وفي ذلك علاج لتلقي طلابنا اللغة الفصحى، فنحن نشهد ضعف أبنائنا المتخرجين في الجامعة وكثرة أخطائهم اللغوية؛ وعلة ذلك أنهم يتعلمون لغتهم الفصحى في المراحل المختلفة تعلمهم للغة ثانية؛ لأنهم دخلوا المدارس بعد تعلمهم لغتهم العامية، ولأنهم في تعلمهم اللغة الفصحى ارتبطت في أذهانهم علاقتها بالأدب والفكر وأهمل جانب تعبيرها عن الحياة اليومية، ومن أسباب هذا الضعف قلة التدريب على مهاراتها بما يذكي تلك المهارات، وربما كان التركيز على الجوانب

النظرية التي ما تلبث أن تنسى بعد التخرج، ونجد التعليم الأولي مزدحم بالعلوم ولم تتخذ فيه سياسة التراكمية وتقديم الأولى والتفريق بين ما هو تربوي وما هو علمي.

والفصحى والعامية وإن تقاربتا سيكون لكل منهما مجاله، فالفصحى هي لغة الآداب والعلوم والمقامات الاحتفالية والوعظية والتعليم والأنظمة، والعامية هي لغة التعاملات في السوق والشارع والبيت، والملحوظ أن في اللغة العامية غير المعربة مستويان متباينان فلغة الشعر الشعبي بألفاظه وتراكيبه تختلف عن اللغة اليومية.

وقولنا اللغة العامية كلام عام يفتقر إلى شيء من التدقيق؛ إذ اللغة العربية الفصيحة في العالم العربي لا تقابلها لهجة عامية واحدة بل عدد من اللهجات العامية بعدد البلاد العربية، وفي كل بلد لهجة عامية مشتركة؛ ولكن هناك لهجات محلية، فلهجة القاهرة تختلف عن لهجة الصعيد أو لهجة الإسكندرية، ونحن في المملكة العربية السعودية نجد لهجة عامة يتفاهم بها أبناؤها متخففين من خصائص لهجاتهم؛ ولكنا نميز عددًا من اللهجات المحلية، فثمة لهجة الرياض القديمة ولهجة الوشم ولهجة سدير ولهجة الزلفي ولهجة القصيم ولهجة الحجاز ولهجة عسير ولهجة حائل ولهجات المنطقة الشرقية ونجد داخل هذه اللهجات المحلية لهيجات متمايزة.

بين الفصحى والعامية أو العاميات في بلادنا ازدواجية لغوية، وهي قديمة وستستمر، ولا أرى هذه الازدواجية مشكلة ما التزمت العامية مجالها فلم تستعمل في التعليم والإدارة والتأليف والإعلام والمقامات الخطابية والوعظية.

واستعمال الفصحى لا العامية في المحافل العلمية هو استعمال للغة مشتركة بين متلقين ذوي عاميات مختلفات، وفيه ربط للمعاصر بإرث ثقافي عريق معتز به.

وليس يحسن تعليم العامية للناطقين بغير العربية سوى إطلاعهم على هذا المستوى من الاستعمال القريب من الفصيحة تيسيرًا عليهم في أمور اتصالهم.

ولأهمية استعمال الفصحى في المحافل العلمية أرى أن لاستعمالها في الإعلام أهمية بالغة لشدة تأثير الإعلام في العامة.

في نشأة اللغة العربية

لا يُعلم على وجه اليقين متى بدأت أي لغة من لغات العالم، فاللغات استعملها أصحابها استعمالًا شفاهيًّا حتى تهيّأ لهم أن يدونوها بطرائق مختلفة من التدوين، بدأت بالتصوير فالتعبير عن مقاطعها بالرموز حتى كانت إلى الأبجدية التي هي أسمى طرق تدوينها بما اتصفت به من التجريد للحروف المعبرة عن الأصوات، ومن هنا نجزم بأنه لا أحد يزعم معرفة متى كانت اللغة العربية، فما وصل إلينا منقولًا بالمشافهة قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم في القرن السادس بعد الميلاد نصوص عالية في نضجها توحي بأنها مستندة إلى رصيد لغوي قديم.

واختلف المتناولون تاريخ اللغات في العالم؛ فـ"لقد بحث المستشرقون في هذا الموضوع ولا يزالون يبحثون فيه؛ فمنهم من وجد أن العبرانية أقدم اللغات السامية، وأقربها عهدًا بالأم، ومنهم من رأى أن العربية على حداثة عهدها جديرة بالدراسة والعناية، لأنها تحمل جرثومة السامية، ومنهم من رأى القِدَم للآشورية أو البابلية"[(١)]، ومثل المستشرقين اهتم العرب، قال جواد علي "وقد شغل علماء العرب أنفسهم بموضوع اللغة السامية، أو لغة سام بن نوح بتعبير أصحّ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، ذهبوا إلى البحث في لغة آدم أبي البشر وفي لغة أهل الجنة. وقد سبق لليهود والنصارى أن بحثوا في هذا الموضوع أيضًا، في موضوع لغة آدم أي لغة البشر الأولى، التي تفرّعت منها كل لغات البشر حتى اليوم. وقد ذهب

---

(١)جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ١: ٢٥٤.

بعض علماء العربية إلى أن العربية هي اللسان الأول، هي لسان آدم؛ إلا أنها حُرّفت ومُسِخَت بتطاول الزمن عليها، فظهرت منها السريانية، ثم سائر اللغات. قالوا: (كان اللسان الأول الذي نزل به آدم من الجنة عربيًّا، إلى أن بَعُد العهد وطال، فحُرِّف وصار سريانيًّا. وهو يشاكل اللسان العربي إلا أنه محرف).

وقد أدركوا ما أدركه غيرهم من وجود قرابة وصلة بين العربية وبين السريانية، قال الخليل عن الكنعانيين "وكانوا يتكلمون بلغة تقارب العربية"[١]، وقال ابن حزم "فمن تدبر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها إنما هو من نحو ما ذكرنا من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم وأنها لغة واحدة في الأصل، وإذ قد تيقنا ذلك فالسريانية أصل للعربية وللعبرانية معا"[٢]، فقال المسعودي: (وإنما تختلف لغات هذه الشعوب، أي شعوب جزيرة العرب، من السريانيين اختلافًا يسيرًا)"[٣].

ولا صحة للقول بأن العربية نشأت مع إسماعيل عندما نشأ وتربى بجوار قبيلة جرهم، فاللغة التي تكلمتها جرهم ونشأت منها عربية إسماعيل، هي العربية.

ردد بعض اللغويين المحدثين وبعض الكتاب الزعم بأن اللغة العربية هي أصل اللغات، وهو مواصلة لزعم بعض القدماء، ومن أشهر المحدثين عبدالحق فاضل في كتبه (مغامرات لغوية) و(تاريخهم من لغتهم) و(العربية أم الألمانية) و(أخطاء لغوية)،

---

(١) الخليل بن أحمد، العين، ١: ٢٠٥.

(٢) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ١: ٣٢.

(٣)جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ١: ٢٥٦.

وقال بالتأثيل والترسيس أي إعادة اللفظ إلى أصله، وهو يزعم أن اللغات كلها ترد إلى العربية، والأب إنستانس الكِرمِلي في كتابه (نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها)، زعم فيه أن اللسان العربي فوق كل لسان، ومحمد أحمد مظهر في كتابه (العربية أصل اللغات كلها)، وتحية عبدالعزيز إسماعيل في كتابها (اللغة العربية الفصحى أم اللغات الهندية والأوربية وأصل الكلام)، وقد فند هذا الزعم د.حمزة المزيني في كتابه (التحيز اللغوي)[١]. فهذا الزعم لا يعتمد على حقيقة علمية بل هو نتاج تعصب لغوي. والدليل أن العربية لم يكن لها نظام كتابي حتى استعارته من النبطية عن الآرامية، وظهر الخط الحجازي الساذج[٢] الذي كتبت به المصاحف ثم ناله التطور والإحكام بالشكل والإعجام.

وبالجملة لا أحد يجزم بأقدمية أي لغة من لغات العالم، ولا يعرف مبدأها على وجه اليقين.

---

(١)حمزة المزيني، التحيز اللغوي، ٦١-٦٧.
(٢) الساذج معرب (ساده) وهو ما لا نقش فيه، والمقصود أن الكتابة غير منقوطة.



فصل الكتب

أثر الروافد الثقافية في التنظير النحوي

كان نزول القرآن بالعربية نعمة من نعم الله عليها؛ إذ رفع من شأنها وجعل أفئدة من الناس الناطقين بها أو بغيرها تهفو إلى تعلمها وتفخر بإتقانها؛ فهي السبيل إلى حسن تلاوته وفهمه. ثم نشأت لتلبية فهم أغراض العقيدة والشريعة جملة من العلوم التي تعالج جوانب النص القرآني، قراءاته ورواياتها، تفسيره وتأويله، استنباط دلائل العقيدة وأحكام الفقه والمعاملات، لغته نظامها الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي والدلالي، وكان نظام اللغة بالجملة يعرف بالعربية، وظهر هذا النظام أول ما ظهر مدوّنًا في كتاب سيبويه الذي هو جماع ما ثقفه من أشياخه وثمرة محاوراته مع أستاذه إمام العربية الخليل بن أحمد وما أفاء الله به عليه من فكر وتأملات في استعمالات العرب لغتَهم.

نشأت أجيال المتعلمين من القدماء على تلقي العلوم العربية والشرعية، فهم يختلفون إلى شيوخ هذه العلوم يتزودون بزاد مشترك، حتى إذا آنس المتعلم منهم ميلًا إلى علم من تلك العلوم جدّ في طلبه واختلف إلى أشياخه حتى ينال الإجازة فيه، وهو مع ذلك يكون على سبب من علم أو علوم أخرى، ولذا ترى النحوي القارئ، والنحوي المفسر، والنحوي الأصولي، والنحوي الفقيه، والنحوي الفلسفي، ولهم من الاتجاهات العقدية والفكرية ما تنزع بأفكارهم أو توجه فهمهم، فهذا سنّي وهذا شيعيّ وهذا أشعري وهذا معتزليّ، وهذا حنفي وهذا شافعي أو مالكي أو حنبليّ.

عرف تاريخ العربية طائفة كبيرة من النحويين الذين تميزوا بعلمهم وتعليمهم وتآليفهم، وما كانوا ليصلوا إلى مكانتهم التي وصلوا إليها لولا المصادر الأولى التي استقوا منها، ما روي من القرآن

والأحاديث الشريفة وما سمعوه من العرب من نثر وشعر، ثم ما ثقفوه من النظرات الثاقبة والتأملات الدقيقة في لغة كل تلك النصوص، إلى روافد أخرى مما تلقوه أثناء الطلب، وكان للثقافة النحوية جانبان مهمان أحدهما نظري ابتدأ بالوصفية ثم آل إلى المعيارية التي يقتضيها التلقي اللغوي مهارات وعلومًا؛ وجانب تطبيقي اتخذ من لغة القرآن ميدانًا رحبًا، فكان إلى جانب تفسيره وتأمل دلالاته؛ إعرابُ آيه والتأملُ في طرائق إبلاغه وبلاغته، فلم يكن درس العربية ونظامها محصورًا في كتب نحوية خاصة بل اتسعت دائرة القول فيه حتى إنك تجد مسائله مطروقة في كتب التفاسير وفي كتب أخبار المجالس والمناظرات وتراجم النحاة، وعلى نحو ما نشأ الخلاف في الفقه والعقيدة نشأ الخلاف في قضايا النحو، وما كان لينشأ مثل هذا الخلاف لولا اختلاف العلماء أنفسهم في روافد ثقافتهم التي تؤثر في طرائق تفكيرهم وتلون أصول ذلك التفكير، وإن من أجل الأمور وأهمها في تاريخ الثقافة النحوية الكشف عن تلك الروافد.

ومن هنا تأتي أهمية كتاب «أثر الروافد الثقافية في التنظير النحوي» الذي أعده الباحث الدكتور: سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود، وكان لي شرف معرفة هذا العمل الجليل منذ كان فكرة في ذهن صاحبه ثم تابعت خطوات جمع مادته ومعالجتها وصياغتها، حتى انتهى إلى إنجاز ما أنجز بما وهبه الله من صبر وأناة وسعة اطلاع على مظان مادته المتفرقة في تضاعيف الكتب المطولة في الميادين التراثية المتعددة، ولولا ما تحلى به الباحث النجيب من خلق الباحث ودأبه ومثابرته لنكص عن دربه واثّاقل عن الوفاء بمقتضياته.

أدار الدكتور سعد المعالجة في كتابه حول أهم أربعة محاور للدرس النحويّ، فجاء الفصل الأول لدراسة «أثر الروافد الثقافية في الأصول النحوية»، والفصل الثاني لدراسة «أثر الروافد الثقافية في المصطلح النحوي ومناهج التأليف»، والفصل الثالث لدراسة «أثر الروافد الثقافية في القاعدة النحوية»، والفصل الرابع لدراسة «أثر الروافد الثقافية في الشواهد والأمثلة النحوية»، وهذه فصول متدرجة تدرجًا عقليًّا مقنعًا، آخذة مفرداتها بعضها بحُجُز بعض.

وأما الأصول النحوية فهي مُعتمَد التقعيد الذي يبدأ باستقراء اللغة بالسماع المباشر من أهلها أو بما هو بمنزلة السماع من رواية الثقات، ثم وصفها وصفًا دقيقًا فاستنباط نظامها في مستوياته المختلفة صوتًا وصرفًا ونحوًا اعتمادًا على جمهرة استعمال أهلها، فإذا كان ذلك جاء القياس بعدُ على ما قُعّد حسب ما استقر من استعمال جمهرتهم، فساغ من الألفاظ والتراكيب ما لم يرد السماع به؛ لأنه جارٍ مجرى ذلك المسموع مقيس عليه فهو منه، وأما ما يخالف المقيس عليه من مسموع فإن اطرد استعماله عندهم قدّم إذ لا قياس مع السماع.

هذان أصلان أساسيّان السماع والقياس وأما سواهما من إجماع أو استصحاب حال فهما معتمدان في حقيقتهما على السماع والقياس وأما الاستحسان فهو أقرب إلى استعمال الفقهاء لا النحويين.

تناول المؤلف تفاصيل كانت مدار الدرس، فبيّن أثر الروافد الثقافية في أقسام السماع وأحكام النحاة عليه فهو يقف القارئ على قضية (المتواتر والآحاد)، و(المرسل والمجهول)، و(مَن تقبل روايته ومَن ترد)، و(أثر الروافد الثقافية في التحمل والأداء) وكل ذلك متأثر

بثقافة علوم الحديث وأصول الفقه التي هي أسبق تدوينًا من أصول النحو، وأما أثر الروافد الثقافية في القياس فهو يقفنا على أثر الروافد الثقافية في القياس والعلة عند طائفة من النحاة كابن جني والأنباري وابن مضاء القرطبي والسيوطي، وهو إنما وقفنا على هؤلاء لاتضاح أثر الروافد الثقافية على مواقفهم وأقوالهم.

وهو لا يكتفي بالأصلين النحويين المعتبرين بل يمضي لبيان أصول أُخَر لم يتفق على أنها من أصول النحو. يقفنا المؤلف على أثر الروافد الثقافية في الإجماع وفي حجيَّته، ثمّ أثر الروافد الثقافية في استصحاب الحال وأثر الروافد الثقافية في الاستحسان. ويلتفت إلى ما يتعلق بهذه الأصول والأدلة فيبين أثر الروافد الثقافية في التعارض والترجيح فيها، فيقف على تعارض السماع والقياس، وتعارض استصحاب الحال ودليل آخر مع أن شرط الاستدلال بالاستصحاب تخلف ما يستدل به من سماع أو قياس؛ لأنه إبقاء لحكم الظاهرة كما هي عليه، وينتهي بعد ذلك إلى ما تقتضيه معالجة الأدلة وتعارضها إلى ترجيح دليل على دليل.

أما المصطلحات فهي مفاتيح العلم التي لا يستقيم فهم علم إلا بها متى حررت واتضحت مفاهيمها؛ ولكن اتخاذها أو تطويرها أو تغييرها ليس بمنجاة من الأثر الثقافي المشارك في توجه فكر النحوي، وهي من لوازم التأليف النحوي، ولذلك أحسن المؤلف حين عقد الفصل الثاني لبيان أثر الروافد الثقافية في المصطلح النحوي ومناهج التأليف، فوقفنا على أثر الروافد الثقافية والعقدية في المصطلح النحوي ثم أثر الثقافة العقدية في العدول بالمصطلح النحوي إلى مصطلح آخر وفي نقل مصطلحات عقدية إلى النحو، وكذلك أثر الثقافة الفقهية والأصولية في المصطلح

النحوي، ومن هذه المصطلحات مصطلح السماع أو النقل، والقياس، والاستحسان، واستصحاب الحال، والإجماع، والعلة، والدور، ومصطلحا التعارض والترجيح، ومصطلحا النسخ والتعليق، وانتقل لبيان أثر ثقافة الحديث وأصوله في المصطلح النحوي كمصطلح المتواتر ومصطلح الآحاد ومصطلحي المرسل والمنقطع، وأما أثر الروافد الثقافية في مناهج التأليف النحوي فعالج أثرها في مناهج التأليف في الأصول النحوية، فوقفنا على أثرها في مناهج بعض النحويين مثل ابن جني، وأبي البركات الأنباري، والسيوطي، ثم بين أثر الروافد الثقافية في مناهج التأليف في كتب الخلاف النحوي مثل كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، و كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، وكذلك أثر الروافد الثقافية في كتب الأمالي النحوية، وأثر الروافد الثقافية في مناهج التأليف في كتب التراجم والطبقات النحوية وكتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وكتاب نزهة الألباء في طبقات الأدباء، وكذلك أثر الروافد الثقافية في مناهج التأليف في كتب الأشباه والنظائر النحوية.

وأما الفصل الثالث فهو من أكثر فصول الكتاب أهمية لتعلقه بأثر الروافد الثقافية في القاعدة النحوية، وهو فصل يتسم بالدقة والاهتمام بالتفاصيل، ولذلك وزعت مباحثه في ثلاثة مباحث أولها أثر الروافد الثقافية في توليد القاعدة النحوية وبنائها وفيه بيان لأثر القواعد الأصولية العامة في بناء القواعد النحوية كقاعدة (التابع لا يتقدم على المتبوع) وهي في الأصل قاعدة فقهية، ويظهر هذا الأثر في نصب المستثنى بـ (إلا) إذا تقدم على المستثنى منه، وفي منع تقدم التوابع على متبوعها، ومنع تقدم معمول التوابع

على المتبوع، ومن القواعد قاعدة:(ما صح تبعًا لا يصح استقلالًا) وهي قاعدة في الأصل فقهية، وتظهر في مثل جرِّ (ربَّ) المعرفة، وإضافة (أي) إلى المفرد المعرفة، وجواب الشرط الجازم، وحذف الفاء من جواب (أمّا) الشرطية. وللروافد الثقافية أثر في بناء القواعد النحوية أنفسها، كأثرها في ترتيب المعارف في باب النكرة والمعرفة، ولها أثر في قضايا أخرى كالمذكر والمؤنث، والخفض على الجوار، والممنوع من الصرف (المؤنث المنقول من مذكر)، ولها أثر في قاعدة نصب الفعل المضارع المعطوف بالفاء على جواب الشرط، وفي جزم الفعل المضارع الواقع في جواب النهي، وثاني مباحث أثر الثقافة في القاعدة النحوية هو أثرها في تقرير القواعد والأحكام النحوية، فثمة قواعد عامة كان لها أثر في تقرير القواعد النحوية عامة كقاعدة:(الضرورات تبيح المحظورات) نجدها في الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه وفي باب النداء، ولهذه الروافد أثر في تعليل آراء نحوية في إعراب الأسماء الستة والحرف (لات) حقيقته وأصله، والاستثناء، والإضافة، والتعجب، وفعلي المدح والذم نعم وبئس، وامتناع اجتماع (مِن) مع اسم التفضيل المحلى بـ(أل)، واختصاص الأسماء بالنعت، ومعاني حروف العطف، واستعمال الهمزة في النداء، وجواز جر الممنوع من الصرف بالكسرة للضرورة، وما يكون عليه أقل الجمع. وأما ثالث مباحث أثر الروافد الثقافية ففي إيضاح القاعدة النحوية كما نجد ذلك في علة الإعرب وفي الأصل والفرع، وفي الابتداء وتقديم خبر المبتدأ عليه وناصب الظرف الواقع خبرًا و(لا) التي لنفي الجنس وأفعال القلوب (التعليق والإلغاء)، وعمل اللفظ المركب، وسبب منع صرف ما لا ينصرف لعلتين، وإعراب الفعل المضارع وعلامات إعرابه، والعامل في جواب الشرط.

وآخر فصول هذا الكتاب الرائد هو الفصل الرابع وفيه بيان أثر الروافد الثقافية في الشواهد والأمثلة النحوية، وقفنا فيه على أثر الثقافة العقدية في توجيه الشواهد والأمثلة النحوية وفي بناء الأمثلة النحوية ثمّ أثر العقيدة في الاستشهاد النحوي وفي الأمثلة النحوية، وثمة التفاتة إلى أثر الحياة الاجتماعية في الأمثلة النحوية وأثر الرافد السياسي في الأمثلة النحوية أيضًا.

وأحسب أن كل فصل من فصول هذا الكتاب صالح ليكون موضوع رسالة علمية موسعة ومعمقة تقفنا على تفاصيل تأثير ثقافة النحوي في معالجة القضايا النحوية انطلاقًا من مظاهر هذا التأثير الكامنة في تضاعيف التآليف النحوية، والباحث نفسه بيّن بجلاء أن عمله كان عملًا استكشافيًّا غرضه التمثيل لا الاستقصاء لأن مثل ذلك يطول أمره لكثرة شواهده.

اتصفت لغة الباحث الدكتور سعد المحمود بالوضوح الذي هو من لوازم المعرفة العلمية وبالدقة في التعبير عن المراد وبحسن تخير الألفاظ مع سلامة لغوية عالية، وتجافت عمّا تتصف به بعض البحوث والكتب المتخصصة من ترهل في عباراتها وطول في جملها وغموض في تعابيرها.

واعتمد لإنجاز بحثه على الصورة التي أراد لها أن تظهر فيه على طائفة كبيرة من المصادر والمراجع أحسن استعمالها والاستفادة مما فيها من خير، ولم يكن موقفه من نصوص تلك المصادر والمراجع موقف الناقل بل موقف القارئ الناقد المتخير المدرك لمقتضيات البحث وأصوله، وفّق الله هذا الباحث النحوي الواعد إلى مزيد من البحث والإنتاج العلمي المثمر.

الألفية لا الأبجدية

هذا العنوان الفرعي لكتاب "عبدالرحمن بن علي التركي العمرو"، كتبه ملك (البديع) الإنسان المرهف الإحساس، الذي يكتب النثر بما ينازع الشعر جمالًا، كتبه الشاعر الدكتور أبو يزن إبراهيم بن عبدالرحمن التركي، تقرأ في هذا الكتاب قصة صداقة بين أب وابنه، تقرأ سيرة رجل ومسيرته كتبت بمزاج من لوعة الفراق والاستمساك بأهداب الذكريات، لم أملك نفسي في بعض لحظات القراءة من البكاء، "ليس المقام مقام ابن مكلوم بل كتاب مرسوم هدفه التأريخ وحده، أفلا يحق لمؤلفه (هنا فقط) أن يحصي كم مرة غامت رؤاه فأبصرت دمعه، وكم نسي وقته كي يعيش معه، وكم أمل أن يراه كما رآه، وكم تألم أن يخاطبه فلا يسمع، ويستشيره فلا يرد، وتزداد المعاناة ليقينه أنه لم يخطُ يومًا دون أن يكون والده أوّلَ من يَعلم وأهمَّ من يُعلَّم".

وما حكاية هذا العنوان؟ "أما اسم الكتاب (الألفية لا الإبجدية) فيحكي انفكاكَ الوالد من دراسة الكتاتيب (الأبجدية) وانصرافَه لطلب الرزق ثم عودتَه القوية للتعليم النظامي وتخصّصَه في النحو وتدريسه (ألفية ابن مالك) أكثر من ربع قرن"، والعنوان واف بغرضه؛ ولكني لو كنت مقترحًا لقلت (الألفية لا الألفبائية).

وليس هذا الكتاب سيرة ومسيرة لرجلٍ تقرأ ما كتبه الناس عنه فإذا في كتبهم اتفاق من غير اتفاق، "فالكتاب ليس عن رحلة عبدالرحمن العلي التركي العمرو وحده بل عن مرحلة فيها هو وآلاف لم يتهيأ لمسيرتهم الظهور". كتاب عن جيل من العصاميين المخلصين ذوي الخلق العظيم.

ترى غلاف الكتاب بصورة الأستاذ عبدالرحمن كأقحوانة برية أو هالة من نور، وترى الغلاف الداخلي وفيه صورة الوالد والولد، عبدالرحمن وإبراهيم، صورة إن تبدُ باهتة فهكذا البدايات.

جاء الكتاب في حلة بهية بتقسيمه وبما احتواه من صور معبرة، وجعل في خمسة فصول تلاها ملحق ضم صورًا مختارة.

أما الفصل الأول فهو (خطوات المسير) التي ابتدأت في الكُتّاب الذي لم يوفق المطوع المتولي أمره إلى حسن معاملته فأسرف في ضربه حتى أجاءه إلى الهرب، ثم إخبار أهله بتركه التعليم، وانصرف لشؤون زراعية ما لبث أن تركها وغادر بنفس طموح وقلب شجاع إلى جدة، وهناك عمل سائقًا لخفر السواحل، وقضى في جدة ستة أعوام عاد بعدها إلى عنيزة ليتزوج ثم لينتظم في الدراسة في المعهد العلمي، ولما كان عليه من تفوق عين معلمًا في المدرسة الفيصلية الابتدائية، فلما أنهى المرحلة الثانوية انتسب إلى كلية اللغة العربية في الرياض، ثم استقال من عمله لينتظم في السنة الرابعة، وبعد تخرجه عين معلمًا في معهد حائل العلمي، وبعد عامين نقل على عنيزة فعمل حتى تقاعد، ختم الفصل الأول بحديث عن المغادرة الفاجعة رواه المؤلف في مقال نشر في صحيفة الجزيرة بعنوان (للرحيل لون آخر).

وأما الفصل الثاني فهو (مواقف وحكايات) يرويها أبناؤه وبناته، وهو فصل مكمل للفصل الأول؛ لأن ما في الفصول الأخرى هو حصاد ما كتبه الآخرون، ولذلك قال المؤلف تحت عنوان صغير في نهاية الفصل الثاني (السطر الأخير) "يتوقف المداد عن الإمداد؛ فكذا رآه ووعاه، برؤيةٍ سعت كي تضيء بتجرد، وتروي دون تمدد،

فأغفل ما تكرر، وتجاوز المردّد. لتجيء أقلام عارفيه فتكمل الحكايات مثلما رأوها ووعوها".

وأما الفصل الثالث ف(قراءة في سيرته)، وتحت العنوان كتب المؤلف "ألفوه في المدارس والمجالس فعرفوه، وآثر بعضهم قراءته فتجاوزوا الانطباع العابر إلى التحليل والتدليل والتفصيل موثّقًا ببعض الحقائق والوقائع". وأما الفصل الرابع ف(الأصدقاء)، وكتب المؤلف تحت العنوان "وعوه بمسافات القرب الأجمل فجمعهم عمل أو لقاء أو آصرة فكتبوا خارج سيرته ما يكمل مسيرته".

وأما الفصل الخامس ف(توقيع تلاميذه ومحبيه). وتحت العنوان كتب المؤلف "تواقيع وإيقاعات، ومشاعر وإضاءات، كتبتها فواصل القرب الأجمل، فهنا طلبته ومريدوه يروون مواقف معه، وبهم تكتمل الصورة ويصفو التصور".

وختم الكتاب بصورة بالغة التعبير، صورة للأستاذ الجليل وهو يخرج من الباب في ثيابه البيضاء كأنما هو خروج من دار الفناء إلى دار البقاء.

غفر الله للأستاذ عبدالرحمن وأجزل المثوبة لولده من بعده.

التفرد في الرأي عند النحويين

بذل النحويون جهودًا مضنية في بناء صرح نحو لغتنا العربية الشريفة، وهو أمر ننظر إليه فيدهشنا ما فيه من عمق التفكير وتكامل المصطلحات وتعدد الأفكار والآراء الذي يُظهر لنا مدى الحيوية الفكرية التي كان يتناول بها النحويون ظواهر اللغة، يصفونها ويستنبطون قواعدها، ويكشفون النظام المفسر لمفرداتها المبين عن تفاصيل العلاقة بين عناصر تراكيبها، وإنّ من واجبنا اليوم أن نتجاوز تلقي هذا النحو في شكل من أشكاله وهو القواعد المعيارية على أهميتها وبالغ أثرها في التعلم والتعليم إلى تفهم أصول التفكير عند النحويين وعلل اختلافاتهم.

والنحو ذو تاريخ طويل تناقل ذووه أفكاره وأقوال النابهين من أعلامه؛ ولكن هذه الأفكار والأقوال ربما نالها شيء من التحريف أو سوء الفهم، وهذا ما تبين لكثير من الدارسين الذين وجدوا من الأقوال في الكتب المتأخرة ما هو منسوب للمتقدمين؛ حتى إذا راجعوا كتب أولئك وجدوا أنّ فيها ما يعاند ما نسب إليهم، ويأتي كتاب الدكتور منصور صالح محمد علي الوليدي في هذا الإطار حيث يبحث قضية مهمة وهي ما ينسب إلى النحويّ من تفرده برأي أو قول.

وكتاب (التفرد بالرأي عند النحويين) ليس بحثًا في مشكلة التفرد أو قضية التفرد؛ إذ ليس التفرد مصطلحًا نحويًّا ولا نظرية يساق لها من القول ما يقتضيه التنظير وإنما التفرد صفة تقع للأقوال والآراء في كل العلوم، فقد يكون التفرد في الرأي عند الفقهاء، أو عند المفسرين أو المؤرخين أو الفلاسفة أو غيرهم، ويقابل التفردَ الإجماع على القول أو الرأي، وليس يعني الإجماع التواطؤ بالضرورة؛

بل قد يكون بسبب من المتابعة، فكثير من النحويين تابع بعضهم بعضًا في الأقوال والآراء والأحكام؛ لأنّ معظم من اشتغل من النحويين به هم من المعلمين والمؤدبين؛ ولذلك نجد فضيلة الاجتهاد والتفرد بالقول أو الرأي عند العلماء الرواد منهم والمبدعين الذين ينبغون من عصر إلى آخر، فيكون لهم من التأثير ما ليس لغيرهم. ومن هنا نجد هذا الكتاب يقفنا عند مسائل التفرد ليكشف لنا حقيقة هذا التفرد ومدى صدق نسبته لمن نسب إليه، فهو بهذا عمل توثيقي في المقام الأول، ينهض به هذا الباحث الجاد حين يعرض المسألة موضوع التفرد على التراث النحوي، فيبحث في تضاعيفه وينقر في خباياه حتى يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وهو لا يكتفي بأن يحق الحق أو يقرر ما يجب أن يقرر بل يدرس المسألة موضوع البحث درس أناة من غير إغراق في التفاصيل أو إكثار من الاقتباسات أو حشد للنصوص، وهو أمر صعب أن تزوي أطراف المسألة حتى لا تخل بشيء منها ثم تنتهي إلى القول المرضي فيها.

آثر الباحث أن يصنف المسائل التي ورد القول بالتفرد بالرأي فيها تصنيفًا اعتاده الدارسون وجرت عليه كثير من الكتب النحوية التي استفادت من ترتيب ابن مالك لمفردات خلاصته التي تبدأ بالقضايا التمهيدية المشتركة بين الأسماء والأفعال ثم الانتقال لقضايا الجملة الاسمية فقضايا الجملة الفعلية ثم لقضايا مشتركة بين الجملتين، وآثر الباحث أن يتابع النحويين القدماء في الجمع بين مسائل النحو والصرف، وهم على الرغم من أنَّ بعضهم جعلوا للصرف مؤلفات خاصة ظلوا يعالجونه في مطولاتهم النحوية.

أحسن الباحث حين قدم لبحثه تمهيدًا يجيب على نحو مباشر عن ما يمكن أن يتوهمه القارئ أول وهلة من مطالعته عنوان هذا الكتاب فيظن أن الباحث سيأخذه في درس نظري لقضية التفرد، فالباحث يبدأ بمعنى التفرد في اللغة الذي يعني أن يكون منفردًا أو مستقلًا أو واحدًا، ولكن (التفرد) حين يضم إلى (الرأي) فيكون (التفرد بالرأي) يصير ذا صبغة خاصة أقرب إلى الاصطلاح الذي هو بحاجة إلى التحديد وبيان المقصود به، فصاغ الباحث ذلك في قوله "الرأي الذي صرَّح النحويون بانفراد صاحبه به عن سائر النحويين الذين سبقوه"، والباحث هنا يقفنا منذ البداية على حدود موضوعه فلا يدخل ما ليس فيها ولا يخرج منها ما هو فيها، وهذه الحدود هي التصريح بالتفرد؛ فإن لم يصرح بذلك فليس من هم الباحث التنقير عن الأقوال أو الآراء التي قد يتفرد بها نحوي من النحويين، فأمر هذا موكول لمن يدرسون حيوات النحويين وكتبهم، ولا ينسى الباحث أن يلم بمصطلحات قريبة من التفرد وإن اختلفت عنه اختلافًا بينًا مثل الغرابة والشذوذ والندرة. ومن أجمل ما تعرض له الباحث موقف النحويين من التفرد، فهم على الرغم من ميلهم إلى متابعة سلفهم وأئمتهم لا يمنعهم هذا من مخالفتهم إياهم والتفرد بالرأي ومخالفة الإجماع.

وليس التفرد بالرأي ميزة يتميز بها المتفرد، فالمعول على الرأي نفسه، ولذلك نجد الباحث يقول "إن التفرُّد -في حد ذاته- ليس مذمومًا، ولا يُعدُّ صوابًا أو خطأً؛ لأن قوة الدليل هي التي تمنح التفرُّد هذه الصفة أو تلك، وقد كان النحويون يتابعون الفرد، ويتركون قول الجماعة، إذا قوي لديهم الدليل".

عالج الفصل الأول خمسة مباحث مهمة هي: الكلم، والإعراب، والبناء، والممنوع من الصرف، والمعرفة والنكرة. وأما الكلم فتناول ثلاث قضايا متصلة به أهمها أقسام الكلم التي عرف عن ابن صابر تفرده في مخالفة القسمة الثلاثية التي أجمع عليها النحويون منذ سيبويه، فقال ابن صابر بقسم رابع سماه (الخالفة) أي ما عرف عند النحويين باسم الفعل، ولعله أراد بالخالفة ما تخلف عن الالتحاق بالأسماء والأفعال، فله من صفات الأسماء وله من صفات الأفعال؛ ولكنه ليس مخلصًا لأحدهما، والقسمة الثلاثية كانت مدخلًا للدارسين المحدثين لينتقدوا النحو القديم واتهامه بالقصور عن تقسيم الكلم وفاق ما يقتضيه الوصف اللغوي؛ ولكنهم حين وضعوا بديلًا للقسمة القديمة لم يتفقوا اتفاق القدماء، وغاب عنهم أمر جوهري أن القسمة الثلاثية هي قسمة عامة تتفرع منها أقسام تستوعب على نحو شامل ودقيق مفردات اللغة المتباينة فالأسماء أقسام والأفعال أقسام والحروف أقسام، ويمضي الباحث إلى بيان قضية من قضايا الكلم أخص من تقسيمه وهي معنى الحرف أي تحديد مفهومه مبنى ومعنى، ومما يتصل بذلك ما هو أخص من معنى الحرف وهو الموقف من تاء التأنيث المتصلة بالأفعال أحرف هي أم اسم؟ وأما الإعراب فمن أهم قضاياه دلالة علامات الإعراب على المعنى منذ كان الإعراب فرعًا على المعنى، ويظهر لنا هنا ما رواه الزجاجي من مخالفة قطرب للنحويين في إنكاره دلالة الحركات على المعنى، والملاحظ في النص الذي ساقه الزجاجي أن مقصد قطرب من المعنى يختلف عن مقصد النحويين؛ فهم يريدون المعنى الوظيفي من فاعلية ومفعولية، وهو يريد معنى أعم من ذلك، ومهما يكن من أمر فقوله كان متّكأً لناقدي النحو من ابن مضاء حتى إبراهيم أنيس. ويقفنا الباحث على ما نسب إلى

الزجاج من تفرده بالقول ببناء المثنى وجمع المذكر السالم ليستبعد هذه النسبة. وليس من غرضنا هنا الوقوف عند دقائق مباحث الكتاب لأن ذلك أمر يطول، ولأنه لا غنى للقارئ الأريب من قراءة الكتاب كاملًا.

ويدخل الباحث في الفصل الثاني من الكتاب في معالجة قضايا الجملة الأساسية فيكون ذلك في أربعة مطالب هي: الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، والأفعال، والنواسخ. ومن الطبيعي أن يكون الفصل الثالث مخلصًا لمكملات الجملة، وفيه مباحث هي: المفعولات، والتوابع، والمشتقات، والإضافة، وألحق بهذه المباحث خامسًا جعله للمتفرقات.

تميزت لغة الباحث بالوضوح ودقة الصياغة والسلامة اللغوية العالية. واستعان في إنجاز بحثه بطائفة كبيرة من المصادر والمراجع المهمة فأحسن الاستفادة منها، وكان قارئًا ناقدًا يتحرى الحكمة فيقتنصها، ويمحص الأقوال ليرتضي منها ما يراه ملائمًا.

جاء هذا العمل نتيجة قراءات موسعة معمقة للتراث النحوي وما تلاه من دراسات تناولته بالنقد والتحليل، وأرى الباحث وفق في جلاء كثير من الأقوال وبيان وجه الصواب فيها. وأحسب عمله هذا من الأعمال الرائدة التي يمكن أن تكون منطلقًا للباحثين الذين يهمهم تفهم النحو ومحتواه على النحو الصحيح الواضح.

حمد الجاسر والتراث

"لم أكتب هذا الكتاب ليكون كتابًا تبجيليًا أو تقريظيًّا له ولجهوده في خدمة الثقافة التراثية، وإن كان يستحق ذلك، وأظن أن كثيرًا ممن كتبوا عنه قد نحوا هذا المنحى، وإنما كتبته ليكون كتابًا علميًّا، يكثف جهوده في الموضوعات التي عالجها، ويبين الإسهامات الحقيقية له في خدمة التراث. ويعرض فكره فيما طرقه من مواضيع، سواء أوافقه فيها بعض الباحثين أم خالفوه، مبيّنًا رأيي في كثير من الأحيان. وإنّي لأرجو أن أكون قد لملمت شتات أعمال الشيخ في بحوث مختلفة ليطلع القارئ على زبدة هذه الأعمال ومغزاها في سياق ثقافتنا التراثية".

بهذه الأسطر أوجز أستاذي الدكتور أحمد بن محمد الضبيب هدفه من كتابه (حمد الجاسر والتراث: قراءات في فكره ومنهجه) الصادر عن دار ملامح في الشارقة عام ٢٠٢٠م، في ٢٦٧ صفحة.

احتوى الكتاب بعد تمهيد عن (لمحات من السيرة الذاتية للشيخ حمد الجاسر) على أربعة أبواب: الأعمال الجغرافية، الأعمال التاريخية، الأعمال الأدبية، منهج الجاسر في تحقيق النصوص القديمة ونشرها.

أما الباب الأول (الأعمال الجغرافية) ففصل ثلاثة فصول، الأول (البحوث الجغرافية) تحدث فيه المؤلف عن تقويم الشيخ المصادر الجغرافية القديمة معالجًا التصحيف والتحريف منتهيًا إلى التصحيح الموضوعي للأماكن كموقع سوق عكاظ والحجون والرَّبذة، وتحدث المؤلف عن المشروع الكبير وهو المعجم الجغرافي

مبينًا أهدافه ومنهج المؤلف فيه ومصادره، وعالج منهج الجاسر في ترتيب المادة ودراستها وتصحيحها والرأي في الأسماء الجغرافية التي تغيرت في استعمال الناس، وبيّن التقصير في إيراد المعلومات وتجزئتها. وأما الفصل الثاني فـ(رحلات الجاسر الجغرافية) وكانت عن "شمال غرب الجزيرة" و"سراة غامد وزهران" وبيّن المؤلف أن الجاسر يهتم في رحلاته ببيان "الموقع الجغرافي" و"الربط بين المكان وسكانه في القديم والحديث" واقفًا على " الآثار والتاريخ القديم" وما تستحضره من "ذكريات التراث الأدبي القديم" وأن الشيخ يهتم بما في تلك المواقع من "التراتيب الإدارية" العتيدة. وأما الفصل الثالث فعن (نشر كتب التراث الجغرافي) ومن هذه الكتب "بلاد العرب للغدة الأصفهاني" و"المغانم المطابة في معالم طابة للفيروزآبادي"، و"كتاب المنازل وطرق الحج"، وبيّن المؤلف أن الشيخ اهتم بكتب الرحلات فنشر ملخصات لما كتبه الرحالون عن مواضع الجزيرة مثل "رحلة النابلسي" و"رحلة العبدري" و"رحلة العياشي" وغيرها.

وأما الباب الثاني (الأعمال التاريخية) فجعله المؤلف في أربعة فصول، أولها عن "المصادر التاريخية والتعريف بالمؤرخين"، وأما ثانيها "البحوث التاريخية" فبحوث عن المواضع والمدن، مثل "مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ" و"بلاد ينبع" و"شرقي الجزيرة العربية"، وبحوث عن الشخصيات التاريخية، مثل "ابن عربي موطد الحكم الأموي في نجد"، و"إسحاق بن إبراهيم بن حميضة"، وأما ثالثها فعن "الآراء والتصحيحات التاريخية" التي منها "موضع مولد النبي ﷺ وبعض مساجد مكة" و"الحجون ومكانه" و"قبر السيدة خديجة رضي الله عنها وقبر عبدالمطلب وأبي طالب"، و"خرافة قبة اليهودية"، و"خرافة ضرب الطبل في بدر"، وأما رابع

فصول الباب الثاني فهو (نشر النصوص ذات الصبغة التاريخية) تحدث فيه عن "كتب الأنساب القديمة" و"كتب الوقائع والحروب والحوادث الخاصة"، و"رسائل في تاريخ المدينة".

وأما الباب الثالث (الأعمال الأدبية) فجعل في ثلاثة فصول، أولها عن (جمع التراث الأدبي القديم) مثل شعر "عبدالله بن همام السلولي"، و"شعر الصمة بن عبدالله القشيري"، وغيرهما، وثانيها (نشر النصوص المخطوطة) مثل "نونية الكميت الأسدي" و"كتاب من اسمه عمرو من الشعراء لابن الجراح" وغيرهما، وأما ثالث فصول الباب الثالث فهو (المستدركات) وهو عن جملة استدراكات الشيخ على بعض نصوص التراث، منها استدراكات على جملة من الدواوين مثل "ديوان الوأواء الدمشقي" و"ديوان ابن الدمينة"، و"ديوان زيد الخيل الطائي" وغيرها من الدواوين.

وأما الباب الرابع (منهج الجاسر في تحقيق النصوص القديمة ونشرها) فهو ثمرة دراسة متعمقة لجهود الشيخ حمد الجاسر انتهى فيها أستاذي د. أحمد الضبيب إلى أن موقف الجاسر من منهج تحقيق التراث يتبين من أمرين: الأعمال التراثية التي نشرها، ونقد الأعمال المنشورة من كتب التراث، فللجاسر منهج في التحقيق موافق لما هو مشهور عند المحققين، فهو يرى (الهدف من التحقيق) إخراج العمل في صورة مطابقة لما وضعه المؤلف، وتبين لأستاذي د.الضبيب أن الجاسر كان حريصًا على ذلك إلا في ضرورات اقتضته حذف بعض نصوص مشكلة لا خير من إظهارها للناس مع أن الرقابة لها قيود تلجئ إلى ذلك. وبين د. الضبيب أن الجاسر يهتم لتجويد تحقيقه بجمع أكبر قدر من (النسخ الخطية) للكتاب المحقق، ولذا يعيب على من يعتمد في تحقيقة على نسخة

واحدة، ومن منهج الجاسر أنه لا يكترث ببيان الفروق بين النسخ الخطية، ومن منهج الجاسر "الرجوع إلى المصادر والتخريج" ولكن د.الضبيب يأخذ عليه أنه قد يرجع إلى كتب موسوعية وسيطة فلا يكاد يرجع إلى الأصول، ويتصل بالرجوع إلى المصادر التخريج أي تخريج الآي والأحاديث والأشعار والأمثال والأقول، ويذكر أستاذي "أن الجاسر يغفل ذلك إغفالًا يكاد يكون تامًّا في كثير مما نشره". وأما (الضبط بالشكل) فـ"لم يتخذ الجاسر طريقة واضحة في ضبط نص المخطوط بالشكل"، ولما كان هدف الجاسر إخراج الكتاب قريبًا من نسخة المؤلف تخفف من (التعليق على النص) فالغالب أن لا تعليقات ولا حواشٍ، ولكن قد نصادف تعليقات فيها إطناب وخاصة في كتب المواقع. وأما (المقدمات ودراسة الكتاب) فأولاها الشيخ عناية تامة حتى ربما تطول كما في كتاب المناسك إذ بلغت ٢٦٣ صفحة. ولا يشك الجاسر في أهمية (الفهارس) ولذا يعد خلو كتب التحقيق من الفهارس عيبًا، ولذلك ألحق بكتبه التي حققها كشافات عديدة، وربما تتضخم الفهارس كما في فهارس (الدرر الفرائد) التي بلغت ٣٥٧ صفحة.

"نحن إذن بإزاء شخصية تتشوف إلى الكمال والحق، وتدرك أبعاد معرفة الإنسان، مهما بلغ من العلم وما بذل من الجهد، ولذلك فهي تتقبل النقد، وتتطلب التجويد، وتؤمن بتراكم المعرفة والخبرة، فتفسح المجال لكل مجتهد، وترحب بالإضافة الجديدة، وتلك وايْم الله أخلاق العلماء".

بهذا ختم أستاذي كتابه الجليل الذي زوى فيه جهود الجاسر، وهي جهود كثيرة متنوعة عميقة ليس يسهل أن يتحدث عنها في كتاب واحد، وأن ينالها من التعليقات والملحوظات والنقود

ما هو ثمرة فحص متواصل ومتابعة دقيقة عبر سنوات من حياة المؤلف، أطال الله بقاءه وجزاه عن العربية وتراثها وطلابها خير الجزاء.

الشاهد الشعري في النحو العربي

في عام ١٤٠٥هـ عدت من البعثة وعينت في قسم اللغة العربية، وفي هذه الأثناء كان الدكتور محمد الباتل الحربي يعد أول رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية، ثم شهدنا مناقشة الرسالة في مدرج كلية الآداب، وكان يومًا مشهودًا عمه الفرح والبشر، كان دفاع الدكتور عن عمله دفاعًا علميًّا شهد بفضله وتقدمه، وكم كانت سعادتي وفرحي حين رأيت أخي أبا باسل يدخل علي المكتب وهو يحمل بين يديه مجلدين كبيرين هما نسخة من رسالته (الشاهد الشعري في النحو العربي) ليخصني بها.

كان اختيار الشاهد الشعري موضوعًا لأول رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية بالغ التوفيق لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة ليس في درس النحو بل في علوم العربية كلها. فالشعر ديوان العرب؛ إذ هم أمة شفاهية لم تعرف الكتابة إلا بأخرة وظلت الشفاهية مسيطرة على تناقل التراث وتلقي العلم ولها التقدمة في ميزان الإتقان والتعلم حتى قيل إن العلم ما وعته الصدور لا ما حوته السطور.

حين نزل القرآن بنصه المعجز نشطت العقول لتدارسه وفهمه تعبدًا وتعلمًا، وكان الشعر خير مصدر لتلك الدراسة والفهم، روي عن ابن عباس أنه كان يفسر القرآن في المسجد مستعينًا بالشعر، ولا غرابة في ذلك فالشعر كان مصورًا لحياة العرب واصفًا لطبيعة تلك الحياة بما تموج به من أحياء وأنواء، وكان بما يتصف به من جمال الجرس وما يلتزم به من قواعد إيقاعية سهل الترديد والرواية فكان جديرًا بذلك أن يكون مدونة العرب الأولى.

لم يحتفل النحويون وحدهم بالشعر فقد كان مَعينًا تستقي منه كل العلوم العربية، غير أن الذي اشتهر بين الناس أن النحاة إنما اهتموا بلغة الشعر فقعدوا لها وجعلوها على خصوصيتها متحكمة في لغة الناس بعدُ، وجاء بعض المحدثين ليتهموا النحويين بأنهم خلطوا بين لغة الشعر والنثر فقعدوا للعربية وفاق الشعر والنثر معًا دون تفريق بين لغتيهما، ولكن هذا الحكم إنما أملته نظرة عجلى أسعدها ما تحتفل به مطولات النحو من أشعار، فكان ذلك موهمًا بأنها أصل التقعيد، وأنها المستبدة بذلك المتحكمة بأمره، فإذا فتش عن الأمر تبين أن الأمر خلاف ما يذهب إليه، وأنه ليس كما هو مشتهر طائر بين الناس، وكم من الأمور المشهورة لا أساس لها.

الناظر في كتب النحويين المتصفح إنجازاتهم المتأمل تقعيدهم يرى أنهم وصفوا العربية وصفًا دقيقًا، فرأوا من ظواهرها ما هو مقيس مطرد الاستعمال على ألسنتهم اطرادًا لا يحتاج معه الأمر إلى استشهاد أو احتجاج، وهذا هو جمهرة ظواهر العربية، فكانوا إنما يمثلون لما يحتاج إلى تمثيل، فهذا سيبويه حين عرض إلى أقسام الكلم أو إلى شرح علامات الإعراب كان يمثل لذلك ولا يستشهد، وإنما يكون الاستشهاد للظواهر النادرة والاستعمالات الخاصة التي يحتاج فيها إلى الاستشهاد، فليس رفع الفاعل ولا نصب المفعول به بحاجة إلى شاهد؛ إذ لا منازع في ذلك.

وعلى الرغم من استعانة اللغويين والمفسرين والنحويين بالشعر لفهم لغة القرآن كان القرآن هو المصدر الأول للاستشهاد النحوي، وقد بالغ النحويون في تحري الدقة حتى كان اعتمادهم في الاستشهاد النحوي على نص يمثل العربية في أعلى تجلياتها وهو القرآن ثم على نص كفلت له شروطه الفنية السلامة. ولعل النثر في

أيام التقعيد الأولى كالشعر وإن لم يكن منظومًا نظمه؛ ولكنه كان في مستواه سبكًا وجزالة وحسن أداء، ولعل وصف بعض العرب القرآن بالشعرية إنما هو من هذا المنطلق، فالعرب الذين وصفوا الرسول بأنه شاعر أو القرآن بأنه شعر هم أعلم الناس بما للشعر من خصوصية نظمية تختلف عن القرآن. فإذا استشهد النحويون أو غيرهم بالشعر على ظواهر العربية فهو أمر مفهوم مقدر لما ألمحنا إليه من تقارب لغتي الشعر والنثر؛ فاللغة بما لها من قدرة على التصرف الإعرابي أتاحت لعناصر الجملة أن تقع مواقعها التي تقتضيها شروط التنغيم والجرس والنظم الشعري.

ورأى النحويون أن من الأبيات ما خالف جمهور الاستعمال العربي فلم يطرحوه؛ لأنه لغة تلفّظ بها أهل اللغة التي عنهم تؤخذ اللغة، ولم يفسد ذلك على النحويين أمرهم، فقد عرفوا أن اللغة أعم من قواعدها؛ إذ القواعد إنما هي نظام منتزع من جمهرة الاستعمال، أما الاستعمالات الفردية فهي تبقى في إطار الشذوذ عن الاستعمال العام أو تندغم فيه بتأويل مقبول، أو يفهم أنها استعمال اضطر إليه الشاعر اضطرارًا، والقول بالاضطرار إنما هو اعتذار لمخالفة الشاعر السائد من لغة القوم. ولذلك ليس كل ما تحفل به كتب النحويين بشواهد شعر فبعضها أنما سيق تمثيلًا لا استشهادًا وبعضها سيق لتأويله أو بيان شذوذه أو بيان موطن الاضطرار فيه حتى لا يتخذ ذلك كله حجة تنقض ما أبرم من أمر القاعدة التي بنيت على المطرد من استعمال الناس.

وقضية الاستشهاد الشعري ذات جوانب مختلفة ومسائل متعددة لا يمكن ابتسار القول فيها؛ ومن أجل هذا يأتي هذا العمل الضخم الذي تصدى لإنجازه الدكتور محمد الباتل الحربي.

جعل هذا الكتاب في ثلاثة أبواب، أما الأول فهو معالجة مباشرة للشاهد من حيث وظيفته والشروط التي بتحققها يكون شاهدًا، ويبدأ الفصل الأول من هذا الباب بداية تمهيدية تتطرق إلى تدوين اللغة وقواعدها وبيان أهمية الرواية العلمية في هذا، ويتبين أن من النصوص ما تصلح للاستشهاد ومنها ما لا يصلح لذلك؛ فيكون بحث هذا موضوع الفصل الثاني، ومن أهم شروط صلاحية الشاهد صحة توثيقه؛ فكان الفصل الثالث معالجًا للتوثيق عند النحويين والمحدّثين، ومن الطبيعي في جوٍّ علمي نشط أن تنشأ الخلافات في النظر إلى اللغة وتفسير ظواهرها والاستشهاد، لذلك كله كانت صلاحية الشاهد أمرًا خلافيًا هو موضوع الفصل الرابع من هذا الباب. ولما كان الشعر طريقه الرواية الشفهية كان التعدد في الرواية؛ فقد يكون الشاعر أنشد شعره ثم عاد إلى إنشاده فقوّم من أمره كما هو مشهور من أمر الحوليات، وقد تسير الركبان بالروايتين، وقد يكون للرواة من التدخّل ما يكون، وكل ذلك له أثر في الاستشهاد بالشعر فقد يكون البيت شاهدًا على رواية ولا يكون كذلك على رواية أخرى، وهذا هو موضوع الفصل الخامس الذي يختتم به الباب عن وظيفة الشاهد وشروطه.

وليس تعدد الرواية هو كل ما يحيق بالشعر بل ثمة أمران آخران لا يقلان عن ذلك أهمية وخطرًا وهما موضوع الباب الثاني الذي خصصه المؤلف لنقد الشاهد؛ أما أحدهما فهو ما يبسط في الفصل الأول عمّا أثير حول الشعر من أمر وضعه ونحله إلى غير قائليه وما قد يناله من تحريف وتغيير، وأما الآخر ففي الفصل الثاني وهو درس إحصائي لكتب مختارة لبيان نسبة الأبيات المجهولة القائلين أو المنسوبة لغير العرب أو غير البشر أيضًا. ويقتضي الأمر

بيان جهود العلماء القدماء الذين تصدوا لشرح الشواهد لبيان مناهجهم التي بها كشفوا عن كنه الشواهد وتلك التي بها وثقوا.

ومضى الباحث بعد أن أنجز أمر الدرس التنظيري في هذه القضية إلى جانب تطبيقي فخصص الباب الثالث للدراسة التطبيقية في الشواهد النحوية، فنظر في الفصل الأول في الخلافات المنهجية والخلافات التفصيلية ليتلمس أثر الشاهد في هذه الخلافات، فتبين له مغالاة بعضهم في الاستقراء التام ومغالاة آخرين في الاستقراء الناقص، وتوسط جمهرتهم بين ذلك، وكان من مقتضيات هذا الدرس ظهور مصطلحات كالشيوع والندرة والشذوذ وغيرها وهي مصطلحات عالجها الباحث في الفصل الثاني من هذا الباب.

ولم يكن الباحث راصدًا واصفًا لحركة الاستشهاد بل كان متأملًا قارئًا ناقدًا؛ ولذلك نراه يصوب بعض الأخطاء الشائعة، وينبه إلى غفلات بعض النحويين وأوهامهم، واستطاع الباحث بما لديه من معرفة دقيقة بالشعر النبطي أن يربط الحاضر بالماضي، ومن اجتهاداته الحسنة أنه وجه الإقواء على أنه عيب عروضي وليس من قبيل اللحن النحوي.

أحسن كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، في جامعة الملك سعود، أن أخرج هذا العمل العلمي الرصين للناس؛ لأهميته البالغة، فالباحثون بحاجة إلى مثل العمل الذي يتوهم أن القول فيه واضح وأن شأنه جلي كل الجلاء.

فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد[١]

أسعدني أخي العزيز الأستاذ الدكتور محمد بن محمود فجّال بالاطلاع على دراسته وتحقيقه المتميز لكتاب من أهم كتب النحو العربي في القرن التاسع الهجري هو (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد) لبدرالدين محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، وهو مختصر لكتاب سابق كتبه العيني نفسه وهو (المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية)، وتتصل أهمية هذا الكتاب بأهمية ألفية ابن مالك التي جاءت بعد تاريخ طويل من الجهود النحوية فكانت زاوية لأهم ما جاء في تلك الجهود، آراء تخيرها ابن مالك ثم زواها في خلاصته الألفية التي تلقاها الناس بالقبول حفظًا وتعلمًا وتعليمًا، وما زالت هي عماد التعليم النحوي إلى يومنا هذا، ونال هذه الألفيةَ من الشروح ما لم ينل كتابًا نحويًّا آخر، واعتمدت هذه الشروح على شواهد شعرية كثيرة هُدي العيني بما وهبه الله من غزارة علم وعمق فكر إلى شرحها شرحًا مفصّلًا ثم مختصرًا بعض الاختصار، واختار العيني أربعة شروح من شروح الألفية الكثيرة، وهي: شرح ابن الناظم، وشرح المرادي، وشرح ابن هشام، وشرح ابن عقيل، ومنذ ألف الكتابان وهما مرجعان مهمان لا يستغني عنهما طالب النحو أو الباحث في مسائله ودقائقه، وصارت مادته منهلًا للمؤلفين من بعده.

أحسن الأستاذ الدكتور محمد بن محمود فجال حين اختار كتاب (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد) ليدرسه ويحققه ثم

---

(١)نشر هذا الكتاب في طبعته الأولى ضمن (سلسلة كتبنا الخالدة) في دار قنديل للطباعة والنشر والتوزيع في دولة الإمارات العربية المتحدة، عام ١٤٤٠هـ الموافقه ٢٠١٩م.

يسعى إلى نشره ليكون بين طلاب العلم والدارسين والمشتغلين بعلوم العربية، فقد ظل هذا الكتاب حبيس مخطوطاته أو نشرة تجارية عاطلة من الضبط؛ والكتب النحوية مفتقرة إلى الضبط ليكون الانتفاع بها أجدى.

جعل هذا العمل في قسمين أما القسم الأول فالدراسة، وجاءت في بابين، أحدهما عن المؤلِّف العيني والآخر عن المؤلَّف (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد)، تناول الباب الأول البدر العيني: عصره، وسيرته، وآثاره، في ثلاثة فصول، كان الفصل الأول عن عصر البدر العيني وجاء الحديث فيه عن الحالة السياسية في عصر العيني بوجه عام، وعن الحركة العلمية في ذلك العصر عن المدارس والمكتبات والمؤلفات، وكان الفصل الثاني عن سيرة العيني، عن اسمه وكنيته ولقبه ونسبته ومولده وأسرته ونشأته وطلبه العلم ورحلاته ووظائفه التي تقلدها وعلاقته بالحكام، ثم عن مدرسته فوفاته، ثم عن آراء العلماء فيه وعن شيوخه وتلاميذه وعلاقته بأقرانه المعاصرين، وخصص الفصل الثالث للحديث عن آثاره، وأما الباب الثاني (كتاب الفرائد عرض وتحليل وتقويم) فجعل في خمسة فصول، عالج الفصل الأول تعريف فرائد القلائد وطريقة التأليف فيه، فذكر سبب تأليف الكتاب وهو تهذيب الكتاب الأول بحذف ما لا يفتقر إليه النحويّ من معلومات واستطرادات أثقلت الكتاب ثم إضافة بعض ما فات الكتاب الأول، ومن هنا تأتي علة تسمية الكتاب، التي يتبين بها موضوع الكتاب والفرق بين المقاصد والفرائد، ثم ذكر بعد ذلك منهج المؤلف، وأما الفصل الثاني فوقف على المصادر النحوية واللغوية التي اعتمد المؤلف عليها في تأليف مادة الفرائد، وعلى ما جاء ذكره من العلماء والكتب واللغات، وأما الفصل الثالث فعن أصول النحو في فرائد القلائد، وهي السماع

والقياس والإجماع. وأما الفصل الرابع فبيان لموقف المؤلف من النحاة في فرائد القلائد، وموقفه من مدرستي البصرة والكوفة واتجاهه النحوي، وأما الفصل الخامس فهو تقويم للكتاب بيّن ملامح شخصية المؤلف في كتابه، ومدى التزامه والملاحظات عليه، وثناء العلماء على فرائد القلائد وأثره فيمن بعده.

وأما عن تحقيق الكتاب فبين الدارس المحقق منهج التحقيق، وذكر بيانًا فيه وصف النسخ المخطوطة، وأماكن وجود فرائد القلائد في مكتبات العالم، ثم أظهر الفروق بين النسخ والملاحظات عليها وشفع بذلك نماذج من النسخ.

جاءت دراسة الأستاذ الدكتور محمد بن محمود فجال لهذا الكتاب موضوعية بعيدة عن الإسراف في الثناء على المؤلف، ولذلك نجده يسجل بعض الملحوظات عليه ويستدرك أشياء فاتته وهو بهذا يضيف إضافة علمية جليلة للعمل، ومن ذلك أنه عثر على ثلاثة عشر بيتًا وردت في شروح الألفية الأربعة وفات العيني ذكرها في كتابه، ومن ذلك أنه وجد عشرة أبيات ذكرها العيني في كتابه وهي ليست شواهد بل وردت في الشروح الأربعة على سبيل التمثيل لا الاستشهاد لأنها لشعراء لا يستشهد بشعرهم، كالمتنبي والمعري، وكان العيني يرمز للشروح الأربعة بأربعة أحرف مقتطعة من اسمها (ظ:ابن الناظم، ق: ابن أم قاسم المرادي، هـ: ابن هشام، ع: ابن عقيل)، فإذا ذكر الشاهد شفع ذلك برمز الشرح أو الشرحين أو أكثر؛ ولكنه اضطرب في ذلك، وهذا ما سجله الدارس المحقق فقد وجده ربما رمز لبعض الأبيات برموز شروح ليست فيها تلك الأبيات، وكان ذلك في ستة شواهد، وربما أهمل الرمز لشواهد موجودة في بعض الشروح، وكان ذلك في سبعة وثلاثين شاهدًا، وربما أورد شواهد

ليست في الشروح التي رمز إليها ولا في غيرها، وكان هذا في أربعة أبيات، ووفق الدارس المحقق إلى نسبة خمسة وأربعين شاهد شعر لم ينسبه العيني لقائله، وأخذ عليه تكرار ترجمة بعض الشعراء.

أما النص المحقق فقد تهيّأ للدارس المحقق خمس نسخ جعل إحداها أصلًا؛ بما تتميز به، وهي أن كاتبها عالم عاصر المؤلف، وقابل هذه النسخة بنسخة أخرى، واستفاد من ثلاث النسخ الأخرى لسد نقص أو نحوه، وأجاد الدارس المحقق خدمة النص وتخريج ما فيه من نصوص وآراء، وصنع كشافات مختلفة تعين على الوصول إلى دقائق العمل.

بارك الله في أخينا الأستاذ محمد بن محمود فجال لما تكبده من عناء دراسة هذا العمل الموسوعي الكبير وتحقيقه أحسن تحقيق وإخراجه للناس في حلة بهية تشجع القارئ على المضي في قراءته والنهل من معينه، وفق الله العاملين على خدمة العربية وطلابها وجزاهم عنا خير الجزاء.

قراءة في دراسات في علم أصوات العربية ج٢

الفصل الأول: بين الكتابة العادية والكتابة الصوتية

بدأ بالحديث عن مشكلات الخط العربي حسب قول الباحثين، ومنها خلوه في معظم المطبوعات من الحركات، وتقارب أشكال الحروف التي يختلف بعضها عن بعض بعدد الحروف، وهذا الذي يذكره أستاذنا سبب كثير من التحريف في المخطوطات والمطبوعات، ومن المشكلات تعدد شكل الحرف الواحد، فله في بداية الكلمة شكل يختلف عنه في وسطها أو نهايتها أو في إفراده كما في الهاء (هذه والدته يهتم بها)، وأشار إلى جملة من الطرائف تقع بسبب أخطاء الكتابة وغياب الحركات.

وبسبب من غياب الحركات يضطر القارئ إلى الاعتماد على السياق ليحسن القراءة، وربما أقحمت في النص ما ليس من فكرته؛ ولكنه يوضح الكتابة، مثل جمع كذا أو مفرد كذا ونضطر في بعض الأسماء الأجنبية إلى كتابتها بحركات طويلة (مدود) فالسيد مَكْمِلَن يكتب ماكميلان، وذكرني ما ذكره أستاذنا بسؤال سألة الأستاذ عبدالرحمن المريعي ونحن في القاهرة لماذا يكتبون في قائمة الطعام (كلوب ساندوتش) بالواو وهي في الأصل club قلت لو كتبوها من غير واو قد تقرأ (كَلْب).

وبين أستاذنا أن الكتابة العربية بلا حركات هو نوع من الاختزال، ومثل لذلك بأن كلمة (عقد) قد تقرأ (عَقَدَ)، (عُقِدَ)، (عَقَّدَ)، (عَقْدٌ)، (عِقْدٌ)، و(عُقَدٌ)، ويمكن أيضًا أن تقرأ (عُقِّدَ). وذكر قول بعض دعاة إصلاح الكتابة وهو أننا نضطر إلى أن نفهم لنقرأ

بدلا من أن نقرأ لنفهم، وبين عجبه ممن عدّ ذلك ميزة للعربية كالجنيدي خليفة وفارس الخوري وكار نلينو. ونتصور خلل هذه الكتابة لو طبقت على اللغة الإنجليزية، ونقل رأي إبراهيم مدكور وهو أن في الاختزال اقتصاد وقت وورق؛ ولكنه من أهم صعوبات الهجاء العربي.

وانتقل أستاذنا إلى الكتابة الصوتية التي استعملت الحروف اللاتينية لها، وذكر أن من النقاد من أشكل عليه أنها لا تتضمن رموز بعض الحروف العربية مثل الصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والعين والغين والقاف، ولكنه بين أنها مشكلة وهمية؛ لأنها حلّت منذ أمد طويل، وصار المعاصرون يستعملون اللاتينية، فالرموز العربية أُحتيل لوضع رموز لاتينية تمثلها، وذلك بوضع نقط تحت الرمز اللاتيني فللصاد s تحتها نقطة، وهكذا جعل للمدود مقابلات إما بتكرار الحرف فالألف aa، والواو uu، والياء ii، أو وضع نقطتين بعد الحرف فالألف a:، أو وضع خط قصير فوق الحرف، وأنكر قول الجنيدي خليفة أن الطريقة اللاتينية لا تفرق بين الحركات والمدود، مع معرفته إمكان ذلك بوضع رموز إضافية.

ثم عاد أستاذنا إلى مشكلة تشابه الحروف العربية وما يهبه هذا من صعوبة وروى طرائف من الخطأ في كتابة هذه الحروف مثل (واستقبلت الكلبة حرم معالي الوزير)، وبين أن هذا التشابه لا يسوغ تجنبها واعتل بأن مشكلة التشابه موجودة في الرموز اللاتينية المستعملة لكتابتها، ولكن نظام كتابة العربية مجمع على افتقاره للإصلاح، وقد قدمت اقتراحات كثيرة لحل المشكلة وقد ألف مجمع اللغة العربية في القاهرة لجنة تهتم بذلك.

أما أنيس فريحة فدعا إلى إحلال الحروف اللاتينية محل العربية وفاقًا لدعوة عبدالعزيز فهمي. وردّ أستاذنا قول فهمي وفريحة لأن ذلك يقطع صلتنا بالتراث العربي والإسلامي كما قال فارس الخوري أن خزانة الكتب العربية ثروة للمدنية والثقافة القديمة كلها فاتخاذ الأبجدية اللاتينية يفقدنا ويفقد العالم هذه الثروة، ويستحيل إعادة نشر ما نشر بهذه الأبجدية، وقال أحمد مختار عمر نحو ذلك، وسعى أستاذنا بعدُ إلى ذكر ما يصلح نظام العربية، وبدأ بذكر خصائص نظام الكتابة المثالي، وهي أن يكون لكل صوت لغوي رمز كتابي لا يتغير شكله، والرمز لصوت لا يشاركه فيه صوت آخر، لا يجوز حذف رمز من أصوات الكلمة، ولا يكون رمز لا يقابله صوت أو ظاهرة صوتية، فلا تقبل رموز السكون والشدة والمدة وهمزة، وتكتب الرموز متوالية في السطر صحيحها وعللها [حروفها وحركاتها]. وهذه الكتابة المثالية لا وجود لها في الكتابة المعتادة، ولهذا لجأ اللغويون إلى الكتابة الصوتية. وهنا يشيد أستاذنا بتفوق الكتابة العربية على الإنجليزية وإن لم تحقق المثالية، ورأى أن المشكلة ليست في الحروف العربية أو اللاتينية بل في أنظمة الكتابة المستعملتها. وراح يبين تعدد الرموز في الإنجليزية لصوت واحد، أو جعل رمزين معًا مقابل صوت واحد، وربما استعمل رمز واحد مقابل صوتين، وقد تستعمل كتلة من الرموز مقابل صوت واحد، وربما اختلف ذلك الصوت المقابل من كلمة إلى أخرى، وأيّد هذه الملاحظة بقصيدة إنجليزية لمجهول يتندر بها على ذلك. وقد يكون في اللفظ صوت لا مقابل له في الشكل المكتوب، وقد نجد رموزًا مكتوبة لا تقابل صوتًا فهي تكتب ولا تنطق، وقد يكرر الرمز من غير تكرار صوته، وأتاحت هذه الفوضى فرصة لمن يريد تغيير

اسمه بإضافة رموز لا تغير من النطق ولكنها تجعل المكتوب من الناحية القانونية اسمًا مختلفًا.

وأما الكتابة العربية فمخالفة للكتابة المثالية بنحو أو بآخر؛ ولكنها أقل من غيرها من اللغات مخالفة، ومن مخالفتها تعدد رموز الألف (ا/ى)، ويخالف أستاذنا القدماء في علة ذلك وهي أن الألف المنقلبة عن واو تكتب مشالة والتي عن الياء تكتب ياءًا، واحتج بتخلف هذا في الألف وسط الكلمة (قال/ باع/ رماها)، وكذلك التاء المفتوحة والمربوطة؛ لأنها تنطق هاء عند الوقف، ولكن المربوطة أيضًا تفتح في وسط الكلمة (مدرستهم)، وأما التنوين وإن يكن نونًا اختلف رسمه عنها لأنه يحذف. ومن مخالفة العربية للمثالية استعمال (و/ي) مرة حرف علة (ولد، قوْم قوَّم/ يد، بيْن، بيّن) ومرة حرف مدّ (علوم/ عليم)، ومن أهم مخالفات العربية ما ذكر سابقًا وهو غياب نصف الرموز الصوتية أي غياب الحركات في كثير من المخطوطات أو المطبوعات، ومن المخالفة إضافة رموز لا مقابل لها صوتيًّا وغرضها إرشاد القارئ مثل ألف الجماعة (ذهبوا) وهمزة الوصل (والولد/ واستقبل) والألف التي تخلف التنوين (زيدًا) وكذلك الشدة والمدة والسكون، وأضيف إليها واو (عمرو)، وفي (أولئك)، ولعلي هنا أتوقف في بعض هذا فهمزة الوصل يقابلها صوت إن بدئ بها التلفظ أو استؤنف بها، كذلك المد هو مقابل لصوتين همزة وألف أي فتحة طويلة، وكذلك تنطق الألف التي هي خلف من التنوين عند الوقف؛ بل يؤتى بها وإن حذفت في مثل ماءً فيقال (ماءا)، وهو أمر غاب عن أستاذنا ذكره، أي حذف رمز قد يقابله صوت ولو في الوقف، وأهم من ذلك حذف رمز يطرد نطقه مثل الواو من اسم أستاذنا (داود) فالرسم المطابق (داوود)، ومن المنطوق به وهو محذوف رسمه الألف في (هذا وذلك وهؤلاء

ولكن) ونحوهن، ومثّل لكون رمز السكون لا مكان له بالفعل (يَكْتُبْ) فهو بثمانية رموز وبإزالة الحركات والسكون أربعة رموز؛ ولكنه من حيث الصوت ستة: ياء/ فتحة/ كاف/ تاء/ ضمة/ باء. ومن المخالفة كون الحركات فوق الحروف أو تحتها أي ليست على السطر كالحروف أنفسها بل هي تابعة لها لا مستقلة.

ومن أجل ما ظهر من أمر الفرق بين الكتابة العادية والكتابة الصوتية يبيّن أستاذنا بعد هذا كله طريقة الكتابة الصوتية التي ابتدعها واستعملها في كتبه ومقالاته فأغنته عن الحروف اللاتينية، وهذه بعض الأمثلة التي ذكرها:

(يكتبْ): ي ـَ ك ت ـُ ب

والبنتُ: و ـَ ل ب ـِ ن ت ـُ

واستعدَّ: و ـَ س ت ـَ ع ـَ د د ـَ

موظفٌ استقال: م ـُ و ـَ ظ ظ ـَ ف ـُ ن ـِ س ت ـَ ق ـَ ـَ ل ـَ

ونفى أن يكون بهذا يدعو للكتابة بهذه الطريقة لطولها، ولكنه يدعو إلى تطبيق المبدأ أي التزام الحركات وكتابتها على السطر كالحروف وجعل شكل واحد لرمز كل صوت مهما كان موقعه، ولعل مثل هذا ورد في التراث، وهو التزام رسم الألف مشالة أينما وقعت، ولو علمه أستاذنا لاحتج به، قال ركن الدين الاستراباذي "وإن لم تكن مبدلة عن ياء كتبت ألفا، سواء كانت مبدلة عن واو نحو: عصا، أو لم تكن مبدلة عن شيء. ومنهم من يكتب الباب كله، أي: الألف الثالثة سواء كانت غير مبدلة أو مبدلة عن ياء أو مبدلة عن واو بالألف؛ لأن

القياس أن تكتب الألف بالألف مع أنه أنفى للغلط على الكاتب"[١]، وترك تفاصيل إنجاز ما دعا إليه إلى لجان لغوية وخطية وحاسوبية، والحق أن تاريخ محاولة تيسير الكتابة حفل بمحاولات كثيرة؛ ولكنها باءت بالفشل[٢]، وهو يغفل عن أنه بهذه الطريقة التي يبتدعها يقع في المحذور الذي من أجله رفض دعوة فهمي وفريحة باتخاذ الحرف اللاتيني، والحق البيّن أنّ المشكلة ليست كلها في نظام الكتابة العربية بل في تعلّمها وتعليمها، إذ يمضي الدارس عمره من غير تدرب صحيح على القراءة الشفهية؛ ولذلك يجد مشقة في القراءة لم يكن أسلافنا يجدونها لطول دربتهم وكثرة قراءتهم، وآية ذلك أنهم يخطِئون في قراءة المشكول خطأهم في قراءة العاطل من الشكل.

وانتهى إلى بيان ميزات الكتابة الصوتية ومنها أن عدد رموزها يساوي الأصوات، وأن الألف ترمز لصوت وتختفي علامات ضبط كالسكون والشدة وغيرها، ستزول كثير من المشكلات كتعدد شكل الهمزة أو الألف أو التاء، وسيقل تشابه الحروف، وستظهر هذه الكتابة حقائق لا تظهرها الكتابة العادية مثل أن أداة التعريف (ل) وليست (ال) والتنوين حركة+ن، والحرف المشدد حرفان مثلان، والألف ذات المدة همزة يليها ألف (ءا)[٣]، وحروف المضارعة والحروف المفردة كلها من صوتين: صحيح وحركة، ومن الميزات اختفاء همزة الوصل في درج الكلام فلا تظهر إلا في بداية المنطوق، وهذا يمكن أن يثير إشكالًا غفل عنه أستاذنا وهو أن المختفية في

---

(١)ركن الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢: ١٠٣٥.

(٢)انظر سلسلة هذه المحاولات في: تيسير الكتابة العربية لمحمود فهمي حجازي، ١٤٤.

(٣)وهذه طريقة متبعة في التراث وهي المعتمدة في رسم المصحف بالكتابة العثمانية.

الدرج يُحتاج إليها لو تُوقّف على الكلمة السابقتها كما في قوله تعالى ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥﴾ [الرحمن]، فمن يصل البيان بالشمس يحذف همزة الوصل، ومن يقف على البيان سينطق الهمزة، وكذلك سيخلق لنا شكلين من الكلمة بالهمزة: اَلْقَمَرُ ساطع، وبغير همزة: وَلْقَمَرُ. وأن البدء بالساكن هو بدء بصوتين صحيحين، ويجتلب لذلك حركة مسبوقة بهمزة، والتقاء الساكنين توالي ثلاثة أصوات صحيحة تقتضي إقحام حركة بين الأول والثاني، وليس ما ذكره هنا مطّردًا فقد يكون توالي صحيحين فقط كما في (لم يردَّ) على طريقة تميم، وستظهر الكتابة الصوتية أن الحركات رموز لا تختلف عن رموز الأصوات الصحيحة فليست تابعة لها ومثل بطريقة الكتابة الإنجليزية التي لا يظن متعلمها أن العلل فيها تابعة للصحيحة بل هي رموز كغيرها. وستظهر كسرة التخلص من الساكنين وإن يكن الأول تنوينًا لأنه سيكتب نونًا، كما في موظفٌ استقال:
م ـُ و ـَ ظ ظ ـَ ف ـُ ن ـِ س ت ـَ ق ـَ ـَ ل ـَ.

وغني عن البيان إشكال التنوين الذي يثبت في الوصل في مثل: زيدٌ جاء (زيدن جاء) وسيذهب في الوقف: جاء زيدْ، ومعنى ذلك أن للاسم شكلين (زيدن/ زيد).

وللكتابة الصوتية أهمية بالغة في الدراسات الصوتية والصرفية فختم بحثه بها، فهذه الكتابة تظهر بوضوح تركيب الكلمات وحقيقة القواعد الصرفية والصوتية، فالقدماء أصابوا في أنّ أصل قال (قَوَلَ) وباع (بَيَعَ)؛ ولكنهم أخطؤوا لعدّهم الألف منقلبة عن الواو اعتمادًا على الخط لا الصوت، وأهملوا فتحة الفاء والعين من الفعل، وفي الكتابة الصوتية (ق ـَ و ـَ ل ـَ) صارت (ق ـَ ـَ ل ـَ)

و (ب ـَ ي ـَ ع ـَ) صارت (ب ـَ ـَ ع ـَ) أي حذفت الواو والياء لوقوعهما بين حركتين قصيرتين ولم تقلبا، وأما الألف الناتجة فهي مجموع الفتحتين. هذا تفسير أستاذنا وغيره؛ ولكني أرى أن المقطع الواويّ (و ـَ) أو اليائيّ (ي ـَ) هو الذي حذف وعوّض عنه بمطل الحركة السابقة عليه، وقال: ويقول القدماء، وهم على حقّ، إن أصل (يَرُدُّ) هو (يَرْدُدُ) وقال إن اعتمادهم على الكتابة لا الصوت جعلهم يزعمون (نقل حركة) حرف الدال إلى الحرف السابق، ورأى ذلك قلبًا مكانيًّا، ولا أرى سوى اختلاف في التعبير بينه وبين القدماء. وكذلك قال: ويقول القدماء، وهم على حقّ، إن أصل (مَدَّ) هو (مَدَدَ)، أي إن الإدغام ليس الأصل، ولكنه يراهم متناقضين حين يزعمون الفعل المسند إلى ضمير رفع متحرك يفكّ إدغامه وكأن الإدغام هو الأصل والفعل في حقيقته جاء على الأصل، وكان حق أستاذنا أن يلتمس لهم العذر في طريقة التعبير فهم نظروا إلى حال الفعل المجردة من الإسناد، فوجدوه مدغمًا فوصفوا ما أسند لنون النسوة أو تاء الفاعل مفكوك الإدغام من غير التفات إلى أصل أو فرع بل هو وصف لظاهر الأمر "لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصلها"[١].

الفصل الثاني: السمات المميزة في الدراسات الصوتية

يسعى أستاذنا في هذا الفصل للجواب عن سؤال مهم هو"أيعتبر الصوت اللغوي وحدة لا تتجزأ أم يعتبر مجموعة من السمات أو الخصائص؟"، أي أَوَحدة لا تتجزأ الصوت اللغوي أم مجموعة سمات وخصائص؟

(١)ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص: ١٠٧.

وفي الإجابة مهد بذكر أنواع الأصوات الصحاح والعلل [الحركات والمدود] وأشباه العلل (الياء والواو)، ثم استعرض مخارج الأصوات فقسمها خمسة أقسام: الشفوية، والأسنانية، والغارية، والطبقية، والحنجرية.

وذكر للأصوات سمات مميزة هي:(الاحتجاز) أي منع اندفاع الهواء، و(المقطعية) أي كونها قمة المقطع، فسمة الصحاح [+محتجز، -مقطعي]، والعلل [-محتجز، +مقطعي]، وأشباه العلل [-محتجز، -مقطعي]، و(التقدم) أي خروجها في مقدمة الفم، و(الأمامية) أي مشاركة الجزء الأمامي من اللسان في نطقها، و(الانخفاض) أي انخفاض مؤخرة اللسان عند نطقها، و(الجهر) أي مصاحبة نطق الصوت ذبذبة الوترين الصوتيين، و(الاستمرار) وهو تسرب الهواء عبر حواجز الصوت، و(الأنفية) وهو تسرب الهواء من الأنف، و(الإطباق) وهو ارتفاع مؤخر اللسان مع نطقها، و(الصفير) وهو حدوث صفير مع نطقها، و(الجانبية) وهو تجاوز الهواء مخرجه من جانب الفم، و(التكرار) وهو تكرر قرع طرف اللسان اللثة. وثمة سمات زائدة كالرنين والميوعة. ويخلص إلى أن الصوت مجموعة من السمات يختلف بها عن غيره من الأصوات، وقد لا يحتاج إلى ذكر جميع السمات لتمييز الصوت.

وخص العلل بوقفة درس فيها السمات الأصلية والمكتسبة، فالأصلية هي (الأمامية) فالكسرة أمامية لأن مخرجها بين الحنك والجزء الأمامي من اللسان، والضمة غير أمامية لأن مخرجها من بين الحنك والجزء الخلفي من اللسان، و(الارتفاع) فالكسرة والضمة مرتفعتان أي يرتفع معهما اللسان نحو الحنك خلافًا للفتحة. و(الطول) فالعلل الطويلة هي المدود فياء المد في (عليم) ناتجة عن

كسرة وياء (عَلِيْم)؛ إذ تحولت الياء إلى كسرة أيضًا وتكون من الكسرتين كسرة طويلة (ع ـَ ل ـِ ي م > ع ـَ ل ـِ ـِ م)، غير أن هذه الياء لا تماثل الضمة إن لحقتها شبه علة أخرى بل تدغمان مثل عليّ (ع ـَ ل ـِ ي و> ع ـَ ل ـِ ي ي= علِيّ). وأما السمات المكتسبة المؤقتة فهي ما يهبها مجاورتها أصواتًا صحيحة، كالإطباق؛ فالفتحة مطبقة في (صَيف) لإطباق الصاد، ولكنها غير مطبقة في (سَيف)، والألف مطبقة في (طاب) لإطباق الطاء؛ ولكنها غير مطبقة في (تاب)، وكالأنفية فالفتحة أنفية في (يَنسى)؛ ولكنها غير أنفية في (يسعى)، وتظهر الأنفية في الحروف المدغمة فيها النون بغنة، وهي (و، ي، ن، م) بخلاف (ل، ر).

وحق أن يبين مسوغات استعمال السمات المميزة لا الحروف، فذهب إلى أن للفونولوجيا التوليدية التي اتخذت السمات وطورتها لها أسباب وأهداف؛ فليست السمات مجرد معلومات أعيدت صياغتها بل هي سمات الصوت الذي هو مؤلف منها، وأهمية ذلك تظهر في حاجة التحليل اللغوي إلى ذلك، فالصوتان مختلفان باختلاف سماتهما أو بعضها، ويتماثلان بتماثل سماتهما، ولذلك تميز السمات بدقة طبيعة التغير اللغوي وتحدد سببه وإلى أي حد هو طبيعي أنادر هو أم شائع؟ وتمكن من ضم القواعد المتشابهة في قاعدة واحدة، وتبين أعامة القاعدة أم فردية، مثال ذلك: ن> م/-ب

أي النون تصبح ميمًا قبل الباء، مثل ينبغي ذنب، وليس التغير واضحًا ولا بيان لسببه.

ولكن بطريقة السمات:

[+أنفي؛ -شفوي]> [+شفوي]/-[+شفوي]

أي الصوت الأنفي غير الشفوي (ن) يصبح شفويًّا (م) إن وقع قبل صوت شفوي (ب،م).

ونجد القاعدة الفردية أسهل من القاعدة العامة إن صيغت بالحروف ولكنها إن صيغت بالسمات صارت القاعدة العامة أسهل من الفردية:

مثال القاعدة الفردية: ن> ﻧ / - ك

وهي بالسمات: [+أنفي]> [+طبقي]/ - [+ طبقي؛ -مجهور؛ -مستمرّ]

وأما مثال القاعدة الكلية: ن> ﻧ / - {ك؛ گ[1]؛ خ؛ غ}

وهي بالسمات: [+أنفي]> [+طبقي]/ - [+ طبقي]

والقاعدة العامة أجدى من القواعد الفردية ولذلك الصياغة بالسمات أولى.

وختم أستاذنا بأن اللغوي غير ملزم باستعمال السمات دائمًا فله استعمال الحروف إن عدّ ذلك الرمز اختصارًا للسمات.

<u>الفصل الثالث: الدراسات الصوتية في اللغة العربية بين الوصف والتفسير</u>

يمهد أستاذنا في بداية هذا الفصل بالإشارة إلى توقف الجهود العربية الحديثة عند الوصف مع أن الدراسات اللغوية

---

(١)جعل أستاذنا هذا الرمز للقاف المجهورة التي تنطق كالجيم القاهرية، وهي التي يسميها الصاعدي القيف. وهي القاف التي وصفها سيبويه في كتابه وهي سامية ما زالت مستعملة في الجزيرة.

الغربية تجاوزت مرحلة الوصف إلى التفسير كما في المدرسة التوليدية التحويلية، ولذا يقفنا في هذا الفصل على جملة من الظواهر الصوتية لا يجوز الاكتفاء بوصفها.

١-واو المد وياء المد (الضمة الطويلة والكسرة الطويلة):

ينقل هنا قولين لإبراهيم أنيس ولكمال بشر رحمهما الله يذهبان فيهما إلى أن القدماء أخطؤوا في زعمهم وجود ضمة قبل الواو في مثل أقول، وكسرة قبل الياء في مثل كريم، وذهب بشر إلى أنهما حركتان طويلتان لفظًا ووظيفة، وأستاذنا لا يعاندهما في كونهما حركتين لفظًا بل في عدّهما كذلك وظيفة، ويقول "ولست أشك في أنّ القدماء كانوا على حقّ ... حين اعتبروهما ضمة+واو(ساكنة)، وكسرة+ياء(ساكنة) على التوالي"[(١)]؛ ولكن قول أنيس متجه في نظري؛ لأن مفهوم الساكن عند القدماء يختلف عن مفهومه عند أستاذنا، فالقدماء يرون واو المد مسبوقة بضمة ويرون في الوقت نفسه أن واو المد ساكنة؛ لأنها في عرفهم حرف لا حركة، وليس هذا الحرف متلوًّا بحركة، وهم يحكمون على البنية الظاهرة، ففي مثل (يقول) يرون أنّ أصله قبل الإعلال بالنقل (يقْوُل) ثم نقلت الضمة إلى القاف فصارت الواو ساكنة ممدودة. وهم يرون الألف مسبوقة بفتحة وأنها ساكنة أيضًا مع أن الألف لا تسكن ولا تتبعها حركة كالواو أو الياء، وليست الألف من (قال) أو (باع) مسبوقة بفتحة عند أستاذنا لأنها محصلة اجتماع حركتين قصيرتين، ولذلك كتب في الحاشية٤ أن الفتحة التي قبل الألف هي للألف الزائدة لأن الألف الزائدة في الأصل همزة ساكنة. ومفهوم السكون عند أستاذنا

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٦٥.

أنّ الواو تكون ساكنة بعد الواو كسكونها بعد الفتحة في (قَوْل) بخلاف مفهوم القدماء، فهم يجمعون بين كون الواو مدًّا وكونها ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها، ومن أجل هذا أعرب الكوفيون الأسماء الستة من جهتين فالاسم (أبوك) مرفوع بالضمة على الباء وبالواو أيضًا. على أنّ ما يذهب إليه أستاذنا من اختلاف الوظيفة عن اللفظ صحيح، وأن الواو في (يقول) أصلها قبل المدّ (يقُوْل) فالواو ساكنة سكونها في (قَوْل)، ولذلك وفق في احتجاجه بالقيمة العروضية أو النبرية للمدود (ع ـُـُ = ع ـَ و = ع ـُ د).

وبهذه الفرضية التي وضعها أستاذنا استطاع تفسير الاختلاف بين ألفاظ بنيتها واحدة مثل اسمي المفعول من الصحيح والناقص كما في (مدعوم) و(مدعوّ)، فهو يرى أن البنية الباطنة للفظ (مدعوم) هو (مَدْعُوْم): م ـَ د ع ـُ و م، ثم ماثلت الواو الضمة في البنية الظاهرة: م ـَ د ع ـُ ـُ م، أما (مدعوّ) فلم تتغير البنية الداخلية التي هي: م ـَ د ع ـُ و و.

ومعنى هذا أنّ الضمة المتلوة بواو ساكنة لا تصير واو مدّ أي ضمة طويلة إلا إن وليها صوت صحيح أو لم يلها شيء، أي كانت متطرفة، وينطبق هذا على بناء مفعول وفُعول وفَعيل، مثل: معدوم، علوم، عليم. ويفسر بذلك كون لام الفعل الناقص المنصوب (يدعوَ) أو المسند لألف الاثنين (يدعوان) غير مدّ، فالواو متلوة بفتحة قصيرة أو فتحة طويلة فلم تتغير؛ لأن التغير مرهون بتلوّ صوت صحيح أو تطرف.

وبهذه الفرضية يفسر سبب اختلاف فاء الفعل من مضارع المثال عن ماضيه في (يوضحُ/ أوْضح) فهي مدّ في المضارع وساكنة

في الماضي، فالواو في المضارع (يوضحُ) مسبوقة في الباطن بضمة متلوة بصحيح فماثلت الواو الضمة:

ي ـُ و ض ـِ ح ـُ > ي ـُ ـُ ض ـِ ح ـُ

وهذا يوهم أن البنية الباطنة كما ذكر أستاذنا، وليست كذلك في نظري، بل هي: (ي ـُ ء ـَ و ض ـِ ح ـُ)، أي بهمزة مفتوحة، ولكنها حذفت بفتحتها، فتوالت الضمة والواو الساكنة ثم تماثلتا، ولو انتبه أستاذنا إلى ذلك لعزز به فرضيته. أما في (أَوْضح) فلا تغير لأن الواو قبلها فتحة فلا تماثل هنا. وكذلك يفسر تغير الواو من (مِيزان) وثباتها في (وَزن)، فأصل (ميزان) مِوْزان ثم ماثلت الواو الكسرة (مِيْزان) ثم ماثلت الياء الكسرة ، فالمراحل التي مرت بها ثلاث لا مرحلتين كما عند القدماء:

م ـِ و ز ـَ ـَ ن > م ـِ ي ز ـَ ـَ ن> م ـِ ـِ ز ـَ ـَ ن

وتنبه أستاذنا إلى أنّه قد يجادل أحد بالقول: لم لا يكون المد (الحركة الطويلة) هي الأصل، وهذا ممكن؛ ولكن لذلك عقبات منها أنه لا مسوغ لافتراض بنية عميقة ذات حركات طويلة لكلمات مثل: أوضح، وزن، يوحّد، يواعد، لأنه لا فرق بين الظاهر والباطن فيها. لا مسوغ لمجيء فاء الكلمة حركة طويلة لأنه لا يبدأ بحركة، لا قواعد تحويلية لتحويل الحركة الطويلة المفترضة في الباطن إلى (حركة+ شبه علة) في الظاهر، وإن كانت الكسرة الطويلة في (ميزان) هي الأصل فلابد أن يكون الفعل هو (يزن)، وكذلك إن كانت واو المد في (موقن) هي الأصل فالفعل يجب أن يكون (أوقن)، وأزيد هنا أنه لا تفسير للمصدر يقين، وبين أنه لو أردنا تحويل أوقن إلى أيقن، ويزن إلى وزن لما وجدنا قاعدة صوتية فاعلة.

٢-تقصير المدّ (العلة الطويلة)

هذا ما يسمى عند القدماء بحذف العلة لالتقاء الساكنين، وهو عند أستاذنا تقصير للحركة الطويلة وهو محق في ذلك، والقاعدة عنده أن العلة الطويلة (الحركة الطويلة) تقصر في العربية ولهجاتها المعاصرة إن وقعت قبل صحيحين متواليين، وقال "أي قبل ساكن حسب تعبير القدماء"، وضرب أمثلة نجتزئ بواحد منها:

(أقامَتْ: ء ـَ ق ـَ ـَ م ـَ ت) لم تقصر الحركة الطويلة لأنها لم تتل بصامتين.

ولكن (أقَمْتُ: ء ـَ ق ـَ م ت ـُ) قصرت الحركة الطويلة لأنها تليت بصامتين.

ثم ذهب يسأل عن مثل (هامّ ودابّة وحاجًّ) وهي ألفاظ تلا الحركة الطويلة فيها صامتان، ولا تفسير لذلك إلا بافتراض بنية عميقة باطنة، فهامّ أصلها هامِم كشاعِر ودابّة أصلها دابِبَة كقاعِدة، وحاجّ أصلها حاجَجَ كساعَدَ، فلما تحولت إلى البنية السطحية الظاهرة طبقت عليها قاعدة التخلص من الحركة بحذفها إن وقعت بين صحيحين مثلين من غير أن يليهما صحيح ثالث (أي التقاء ساكنين حسب تعبير القدماء):

ه ـَ ـَ م ـِ م ـُ ن > ه ـَ ـَ مØم ـُ ن> ه ـَ ـَ م م ـُ ن

وأما علة تجنب تقصير العلة الطويلة في (هامّ) ونحوها فهي أن قاعدة تقصير العلة الطويلة تسبق قاعدة حذف العلة القصيرة، فلما طبقت قاعدة حذف العلة القصيرة أولًا فات إمكان حذف العلة الطويلة. وهنا يرد قول القدماء في تفسير الظاهرة، قال "وأما رأي

الأقدمين بأن عدم التقصير في الأمثلة السابقة هو (اغتفار التقاء الساكنين) فهو غير علمي لسببين، الأول أنّ (الاغتفار) ليس تفسيرًا مقبولًا لما يبدو أنه شاذّ، والثاني أنْ ليس في الأمثلة السابقة (التقاء ساكنين) لأنّ الألف علة طويلة"[١].

وبهذه العلة أيضًا ساغ بقاء المدود (العلة الطويلة/الحركة الطويلة) عند الوقف على مثل: دعاكْ، وصبورْ، وجميلْ. والسبب هو أن قاعدة حذف حركات إعراب هذه الكلمات للوقف جاءت متأخرة عن قاعدة تقصير العلة الطويلة، أي أن المدّ لم يلاق ساكنًا ابتداءً، بل لاقى متحركًا سكن بعد ذلك فظل المدّ كما كان. وأشار هنا إلى أن هذا دليل على ردّ ما نسب لقطرب وتابعه فيه إبراهيم أنيس، وهو أن الأصل في جميع الكلمات العربية سكون الآخر وأن الحركات في أواخر الكلمات نشأت للتخلص من التقاء الساكنين، إذ لو كان السكون هو الأصل لقصرت المدود فصارت (دَعَكْ وصَبُرْ، وجَمِلْ).

ويلتفت إلى ما في بعض اللهجات من تقصير المد أو تركه كما في (نحن استشرْنا، وهو استشارْنا) ليرد قول من ذهب إلى أن السبب هو علاقة الفعل باللاحقة (نا)، أي إن كانت فاعلًا قصر المد وإن كانت مفعولًا بقي المد، واحتج بأن التقصير يكون في مثل (دع الرجل) أي من غير نظر إلى فاعلية أو مفعولية، وذهب إلى أنه "يمكن تفسيره بافتراض وجود علة قصيرة في البنية العميقة لهذه الكلمة، وهي موجودة فعلًا في الفصحى (استشارَنا)"[٢]. ولمزيد من التوضيح أذكّر بأنّه لا يذهب إلى تسكين الفعل لإسناده إلى الضمائر مثل (تُ/نا/تَ/تِ/تُما/تُم/تُنّ) بل الفعل ساكن ابتداءً، أي إن قاعدة

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٧٢.
(٢)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٧٥.

تسكين الفعل سابقة على قاعدة تقصير العلة الطويلة، فالذي يسند هو (استشارْ) لا (استشارَ)؛ ولذلك آل إلى (استشرْنا) فالعلة الطويلة تلاها صامتان الراء والنون فوجب حذفها.

٣-الجيم

يعد صوت الجيم في الفصحى واللهجات المعاصرة مثالًا على أهمية ترتيب القواعد الصوتية وعلاقتها بالبنيتين العميقة والسطحية في تفسير بعض الظواهر اللغوية. ويقفنا على ثلاث قضايا للجيم، الأولى علاقتها بالكاف المجهورة /g/ (الجيم القاهرية)، وعلاقتها بلام التعريف، ولفظ الجيم في بعض لهجات الخليج.

ذكر في القضية الأولى مذهبين أحدهما يرى الجيم كافًا مجهورة وهي ما تنطق كالجيم القاهرية، وهي جيم قديمة الاستعمال في اليمن وعمان، وما زالت مسموعة إلى يومنا هذا ومن أشهر الأغاني اليمنية التي استعملتها (على امْسيري على امْسيري)، ولعل هذه الجيم رحلت مع القبائل اليمنية أيام الفتح الإسلامي إلى مصر، ويذهب إلى هذا عبده وبشر والسغروشني، وهذا يخالف الرأي الآخر الذي يذهب إلى تحول الجيم القاهرية من الغارية إلى الطبقية، وهو مذهب فرجسون وأنيس.

يؤيد مذهبه في أصالة الجيم الطبقية (الكاف المجهورة) بجملة أمور أولها أن الطبيعي أن يكون في اللغة من الأصوات ما هو مجهور ويقابله الصوت نفسه غير مجهور، فالأصل أن يكون في العربية الباء ونظيرها غير المجهور /p/، ويذهب إلى أنه "قد نشأ الوضع الحالي الذي يبدو شاذًا من تحوّل الباء غير المجهورة إلى

فاء"[١]، وهو يعني في مثل فردوس وفندق؛ ولكن الملاحظ من استعمال الناس تحويل الباء غير المجهورة إلى مجهورة، والحق أن الباء غير المجهورة تحدث في العربية كما في (اكتبْ سطرًا)؛ ولكن لا وظيفة لها. ولذلك يرى أنه كان للكاف المهموسة نظير هو الكاف المجهورة أي الجيم التي كالجيم القاهرية، قال "وقد تحولت الكاف المجهورة إلى جيم، فكانت النتيجة وجود الجيم واختفاء الكاف المجهورة"[٢]. وهذا صحيح على مستوى الفصيحة التي يقرأ بها القرآن، وأما في اللهجات فصور الجيم متعددة متجاورة. وثانيها أن الكاف الطبقية غير المجهورة نطقت في بعض اللهجات كافًا غارية كالصوت الأول من chair وهي جيم غير مجهورة فلا غرابة أن تنطق الكاف الطبقية المجهورة كافًا غارية مجهورة (جيمًا)، وثالثها أن الجيم عدت حرفًا قمريّا لا تدغم فيه لام التعريف على الرغم أنه غاري كالشين، وذلك لأن قاعدة تحويل مماثلة اللام للصوت الشمسي جاءت قبل قاعدة تحويل الطبقي إلى غاري، أي دخلت اللام على الطبقي أولًا فلما صار غاريًّا بقيت اللام كما كانت. ويرى أن نطق بعض اللهجات (دجاجة) بقولهم: دياية هو تحويل للجيم القاهرية سابق على تحويلها إلى جيم فصيحة، وأن مثل (قدام) كانت تنطق قافه جيمًا قاهرية في الوقت نفسه ثم حولت إلى جيم (جدام) بعد توقف التحويل إلى ياء، والجدير بالذكر هنا أن تحويل الجيم إلى ياء توقف بدليل قولهم (جامعة) بالجيم ولكن اللفظ نفسه كان ينطق بالياء (يامعة) في حرز يلبسه الصبيان يضم أدعية جامعة،

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٧٦.
(٢)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٧٧.

وتوقف تحويل القاف إلى جيم، فهم ينطقون الاسم (قاسم) غاسم. فقاسم القديم هو (جاسم) وقاسم الحديث هو (غاسم).

كل ذلك يدل على أثر ترتيب قواعد التغير الصوتي.

٤-اختلاف اتجاه المماثلة

يبين أن الأصل في مماثلة الأصوات الصحيحة في العربية أن يماثل الصوت السابقُ لاحقه، مثل:

متدثر (م ـُ ت ـَ د ـَ ث ث ـِ ر)> (م ـُ ت Ø د ـَ ث ث ـِ ر)> (م ـُ ت د ـَ ث ث ـِ ر)> مدّثر(م ـُ د د ـَ ث ث ـِ ر).

حذفت حركة التاء ثم ماثلت الدال فأدغمت فيها.

فُزْتُم (ف ـُ ز ت ـُ م)> فُسْتُم (ف ـُ س ت ـُ م)

ولكن ما جاء على بناء (افْتَعَلَ) ماثل اللاحق السابق، (ازتهر> ازدهر)، والذي يفسر هذا افتراض بنية عميقة وترتيب للقواعد الصوتية، فالأصل في (افتعل) مقارنة باللغات السامية أنه (اتفعل) ولكن حدث قلب مكاني بين التاء والفاء (اتفعل> افتعل)، ومعنى ذلك أن قاعدة المماثلة سابقة لقاعدة القلب المكاني:

يتزهر (ي ـَ ت ز ـَ هـ ـِ ر)> يدزهر (ي ـَ د ز ـَ هـ ـِ ر)> يزدهر (ي ـَ ز د ـَ هـ ـِ ر)

ويلفت الانتباه إلى أمر مهم وهو أن ما يظهر من وزن في لهجة القاهرة وهو (اتفعل) ليس أصلًا للوزن (افتعل) بل هو مقابل للوزن (انفعل) بدليل عدم هذا في لهجة القاهرة؛ فانكسر في اللهجات الأخرى تقابلها اتكسر في لهجة القاهرة، ولا يمكن أن تكون (اتكسر)

منقلبة عن (اكتسر)، وأما ما جاء على (افتعل) في اللهجات الأخرى فهو كذلك في لهجة القاهرة: احترم، ولذلك نجد ثنائيات مثل:

احترم/ اتحرم (حُرم)، ارتفع/ اترفع (رُفع)، احتلّ/ اتحلّ (حُلّ)، اعترف/ اتعرف (عُرف)، اعترض/ اتعرض (عُرض)، افتتح/ اتفتح (فُتح).

وتلفت انتباهنا هذه المثل التي يذكرها أستاذنا أنها أعم من كون (اتفعل) مقابل (انفعل) لأن من الأفعال ما ليس على (انفعل) مثل الفعل (اترفع) فليس مقابلًا للفعل (انرفع) لأن مطاوع رفع هو ارتفع، وقد أحسن بتفسيرها بأفعال مبنية للمفعول.

٥-العلة (الحركة) الطويلة في آخر الكلمة:

تنتهي بعض الألفاظ بمدود أي علل طويلة/ حركات طويلة مثل: أخو وضربوا ورمى ودعا، وهي تلفظ طويلة إن اتصلت بلاحقة كما في: أخوك وضربوه ورماها ودعاني، ولكنها تلفظ قصيرة إن وقعت في نهاية الكلمة، ومن رأيه أن الطول هو الأصل والقصر فرع، ولعل من المهم قبل المضي في تفصيل القضية أن من اللواحق ما تقصر معه هذه المدود كتاء التأنيث، تقول رمتْ ودعتْ، وقد لا يكون نطقها قصيرة إن وقعت في نهاية الكلمة مسلمًا؛ لأن هذا يعني الوقوف على حركة قصيرة.

وبدت له مسألة خلافية حول العلتين الطويلة والقصيرة أيهما الأصل، وهو يذهب إلى أن الطويلة هي الأصل ثم ينالها التقصير، ولكن غيره يذهب إلى أن القصيرة هي الأصل وينالها التطويل، وهو يرد قول غيره بأمور منها "إذا كانت العلة الأخيرة في كلمات مثل أخو وضربوا هي ضمة في اللهجات المعاصرة [أخُ/

ضربُ]، فإن إضافة لاحقة مثل ضمير المخاطب (ـَ ك) تتطلب إضافة واو بين العلتين القصيرتين (الضمة والفتحة) وليس إطالة العلة القصيرة الأولى:

ء ـُ خ ـُ + ـَ ك > ء ـَ خ ـُ و ـَ ك"[١].

والمقصود بضمير المخاطب في العامية التي يعرفها هو كما في (كْتابَك) أي كاف قبلها فتحه وهي كذلك في لهجة القاهرة، ولكن في لهجات الجزيرة (كْتابِك) الحركة هي الكسرة. وأما في الفصيحة فالضمير كاف مفتوحة (كِتابُكَ) والضمة قبلها حركة إعراب. والأمر الثاني أن القول بأن العلة القصيرة هي أصل للطويلة يعني أن أصل (رمى) في البنية العميقة هو (رَمَيْ): ر ـَ م ـَ ي، ويقتضي هذا قاعدة لحذف الياء وهي قاعدة لا يحتاج إليها سوى في هذا الموضع، مع أنه يصعب تفسير الياء الساكنة في (أيْ). والزعم بأن آخر أخو (أخ) ضمة فكيف نفسر وجود الواو في أخوة وأخوان. وإن كان آخر المضارع يضربوا ضمة فلم لا تسقط في الجزم كما تسقط من يضربُ، وإن تكن قصيرة في لم يضربوا فلم أطيلت في لم يضربوك، وهي لا تطال في يضربُك.

وهو يرى أن القول بأن العلة الطويلة هي أصل للعلة القصيرة يسلم من هذه المشكلات، فلا حاجة لتفسير العلة القصيرة في (ضربهُ ويضربهُ وبلدكَ)؛ لأنها كانت قصيرة في البنية العميقة فبقيت قصيرة في البنية السطحية، ولا مشكلة في تفسير حذف (شبه العلة) لام الفعل (رمى ورماهُ ودعاكَ وعصاكَ) وبقاء شبه العلة في (كَيْ ولوْ)؛

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٨٢.

لأن لام الفعل مكتنفة بعلتين قصيرتين مثلين، وليست كذلك شبه العلة في الحرفين (كي ولو):

ر ـَ م ـَ ي ـَ > ر ـَ م ـَ Ø ـَ > ر ـَ م ـَ ـَ ك ـَ ي (تبقى بلا تغير)

ل ـَ و (تبقى بلا تغير)

وحذف شبه العلة المكتنفة بعلتين قصيرتين يكون في وسط الكلمة أيضًا كما في (باع وقال):

ب ـَ ي ـَ ع ـَ > ب ـَ Ø ـَ ع ـَ > ب ـَ ـَ ع ـَ

ق ـَ و ـَ ل ـَ > ق ـَ Ø ـَ ل ـَ > ق ـَ ـَ ل ـَ

٦-تعدد صور الصيغة الواحدة

يعدد أمثلة لا يكتفى بصورتها السطحية بل لابد من معرفة الصورة الباطنة أي البنية العميقة لها، وبهذا يتبين أن ما ظاهره الاختلاف باطنه الاتفاق، وأن مردّ الاختلاف في الظاهر أي البنية السطحية له قواعده الصوتية، فالاسم (أعزّ) هو على بنية (أكرم) (أَفْعَلُ) في الباطن ولكن بقاعدة التخلص من العلة القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مثلين بالقلب المكاني أمكن نطق الصوتين مرة واحدة (أي أدغما):

ء ـَ ع ز ـَ ز ـُ > ء ـَ ع ـَ ز ز ـُ

وكذلك للبنية العميقة (فَعَلَ) صور سطحية مختلفة عنها لتطبيق القواعد الصوتية (فالَ، فَعا، فعى، فعَّ)، ولعل هذا موضع توقف، فهذه صور صوتية ولذلك لا حاجة لذكر (فعى) مع (فعا). وأمثلتها كالآتي:

قال: ق ـَ و ـَ ل ـَ > ق ـَ Ø ـَ ل ـَ > ق ـَ ـَ ل ـَ (الوزن فالَ)

دَعا: د ـَ ع ـَ و ـَ > د ـَ ع ـَ Ø ـَ > د ـَ ع ـَ ـَ (الوزن: فعا)

رَمى: ر ـَ م ـَ ي ـَ > ر ـَ م ـَ Ø ـَ > ر ـَ م ـَ ـَ (الوزن: فعا)

مَدّ: م ـَ د ـَ د ـَ > م ـَ دØ د ـَ > م ـَ د د ـَ (الوزن: فَعَّ)

وقال "أما دعوْتُ ورميْنا ومَدَدْتُم فجاءت على أصلها"[١]. ولعل الضبط الصحيح لمددتم هو (مَدَدتُّم)؛ لأن الدال تدغم في التاء.

وبين أن مثل هذا يقال عن صيغ أخرى مثل استفعل وأفعلَ وفاعل وتفعّل.

وأشار بعد إلى توقف بعض اللغويين الوصفيين المحدثين في محاولة العرب القدماء تفسير اختلاف هذه الصور، فأنيس فريحة يذهب إلى أنّ (قَوَمَ) من تعليل اللغوي كي يستقيم أمر (قام) مع الميزان (فَعَلَ)، وكذلك أنكر إبراهيم السامرائي أن تكون ألف (قال) أصلها واو متحركة ولا في (باع) ياء متحركة، قال أستاذنا "ولا أدري كيف يستطيع أيّ لغوي تفسير العلاقة بين قال وباع من جهة ويقول ويبيع وقول وبيع من جهة أخرى دون افتراض أن أصل قال قَوَلَ وأصل باع بَيَعَ. ومثل هذا يقال في العلاقة بين دعا ويدعو ودعوة إلخ. ولا أشكّ في أنّ القدماء كانوا على حقّ في محاولتهم تفسير هذه الظواهر اللغوية، وإن كنت أختلف معهم في بعض القواعد الصوتية التي اقترحوها لمثل هذا التفسير(قاعدة انقلاب الواو والياء ألفا، مثلا)"[٢].

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٨٥.

(٢)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٨٦.

٧-اختلاف العلة السابقة للصحيح الأخير(حركة ما قبل الآخر)

يكسر ما قبل آخر اسم الفاعل وكذلك الفعل المبنيّ للمفعول (للمجهول):

منتخب (م ـُ ن ت ـَ خ ـِ ب)، كُتِبَ (ك ـُ ت ـِ ب ـَ)

ولكن هذه الكسرة تتخلف في مثل (محتلّ واحتلَّ ورُدَّ) فلا يفسر ذلك إلا بافتراض بنية عميقة هي: مُحْتَلِل واحْتُلِلَ ورُدِدَ، بكسر ما قبل آخرها، وبذلك يسهل تعليل حذف هذه الكسرة وهو ما ذكر سابقًا من وقوع العلة بين صحيحين مثلين فيخلص منها إما بقلب مكاني أو حذف، ومن الحذف:

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل > م ـُ ح ت ـَ ل Ø ل > م ـُ ح ت ـَ ل ل

فإن كان الحذف يؤدي إلى توالي ثلاثة أصوات صحيحة (التقاء ساكنين) كما في (مُسْتَغِلّ) كان القلب المكاني هو الحل كما في:

م ـُ س ت ـَ غ ل ـِ ل > م ـُ س ت ـَ غ ـِ ل ل

وهكذا أمكن تفسير اختلاف ظاهر (مستغِلّ) عن (مستقبِل) وبيان أنهما متماثلان في البنية العميقة الباطنة، وهذا ما لا يهتم به الواقفون عند حدود الوصف الظاهر.

٨-موقع النبر في بعض الكلمات في اللهجة القاهرية

يستفيد أستاذنا من القول بالبنية العميقة المفسرة للبنية السطحية في مناقشة رأيين لبعض المحدثين في ظاهرة وقوع النبر على العلة الثانية (الكسرة) لا الأولى في (رَمِتُه: رَمِتُ)، أما الرأي الأول فهو رأي سالم غزالي أن السبب حرص المتكلم على المحافظة على

علامة التأنيث كاملة الكسرة والتاء (ـِ ت)؛ لأنها قد تتعرض للكسر لوقوعها قبل نبر أو بعده.

وهو يرد هذا الرأي لقيامه على فرضية تعاند واقع اللغة فالحرص على المحافظة على الصيغة لا يحول دون تطبيق القواعد الصوتية ويستشهد بما في اللغة الفصيحة لبيان هذا فيبين أن الحرص على الصيغة لم يمنع تحول مبيوع إلى مبيع ولما حذفت الواو من مضارع وصل ووعد ووقف ولما تعددت صور ما جاء على أفعل: أعلم، أقام، أعدّ، ألقى، ولما قصرت العلة الطويلة في مثل دعا (دعَت). ولم يمنع الحرص من تغيير يؤدي إلى اللبس مثل (محتلّ) الذي أدى حذف حركة ما قبل آخره إلى تطابق اسم الفاعل والمفعول. وحذف تاء التأنيث للنسب جعل النسب إلى كتاب وكتابة شيئًا واحدًا. وتقصير العلة الطويلة قبل مقطع منبور في بعض اللهجات ماثل بين كلمتين مثل مثنى جمل وجمال فقيل جَمَلين، وتقصير العلة الطويلة قبل صحيحين مثلين أي قبل ساكن ماثل بين لفظين مثل أجَرَ وأجارَ عند إسنادهما لضمير متحرك (أجَر+تُم/ أجار+تم) كلاهما ينطق ويكتب (أجرْتُم)، وحذف حركات الإعراب والبناء المتطرفة في اللهجات إلى اتفاق المتكلم والمخاطب (أنا كتبتْ/ أنت كتبتْ) وهذا أيضًا عند الوقف في الفصحى، وترك تشديد ياء النسب في اللهجات جعلها كياء المتكلم (بلدي) نسبة إلى بلد (بلدي) إضافة لياء المتكلم، إذن ليست العلة الحرص على الصيغة كما رأى سالم غزالي.

وأما الرأي الثاني فهو رأي (آن وَلدِن) فهي ترى أن النبر لم يقع على المقطع الثالث لوجوب وقوعه على تاء التأنيث وهذا غير مقبول لأنه يجعل لتاء التأنيث مكانة فريدة بين أجزاء الكلمة وهو ما

لا يمكن تفسيره مع أن قواعد النبر في الفصيحة واللهجات لا تميز بين تاء التأنيث وغيرها من اللواحق.

وأما التفسير الذي يقدمه أستاذنا فيعتمد على فرض سكون تاء التأنيث في البنية العميقة كما هو الحال في اللغة الفصيحة، فالبنية العميقة في اللهجة (رَمِتْهُ) ونتجت البنية السطحية بتطبيق ثلاث قواعد قاعدة نبر وقاعدة قلب مكاني وقاعدة حذف الهاء، فحين تنبر الكسرة تقدم حركة الهاء فتسقط (رمِتُ). ويؤيد قوله بما يجده في نبر اللهجة اللبنانية إذ يقع النبر على العلة الثانية لا الأولى في (ضَرَبْهُن) وهذا أدّى إلى حذف الهاء (ضَرَبُن).

وختم أستاذنا مباحثه في هذا الفصل بأن اللغوي لا يكتفي بالوصف الظاهر بل يفسر وأن النظرية التوليدية التحويلية التي تفترض للظاهر بنيتين عميقة وسطحية قادرة على التفسير بقواعد يراعى ترتيبها، وقال أخيرًا "وجدير بالذكر أنّ النظرية التوليدية التحويلية لا تختلف في جوهرها عن آراء اللغويين العرب القدماء، وأن الخلافات الأساسية تقتصر على صياغة القواعد الصوتية في بعض الأحيان وعلى البنى العميقة المفترضة في بعض الأحيان"[١].

الفصل الرابع: دفاع عن الأصل المقدّر

أشار أستاذنا في غير موضع إلى أهمية تقدير أصل مختلف عن ظاهر اللفظ، وردّ على المحدثين المكتفين بالوصف ورفضهم آراء القدماء الذين يقدرون أصلًا، قال "وفي هذا الفصل أعود إلى

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٩٢.

تأكيد صحة رأي القدماء في هذه المسألة مرة أخرى من خلال معالجة اشتقاق الفعل المبني للمجهول"[١].

يضرب أمثلة لأفعال ماضية مبنية للفاعل (للمعلوم) وما يقابلها من المبني للمفعول (للمجهول) أكتفي بمثالين:

كَتَبَ (ك ـَ ت ـَ ب ـَ)> كُتِبَ (ك ـُ ت ـِ ب ـَ)

طالَبَ (ط ـَ ـَ ل ـَ ب ـَ)> طولِبَ (ط ـُ ـُ ل ـِ ب ـَ)

وذكر "أن القاعدة الصرفية التي تحول المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول تنصّ على أنّ آخر علة (حركة) في بنية الفعل تتحول إلى كسرة وأن العلل السابقة لها جميعًا تتحول إلى ضمّات، دون تغيير في طول العلة، أي إذا كانت العلة التي تحولت إلى كسرة علة طويلة فإن الكسرة الناتجة من تطبيق القاعدة الصرفية تكون كسرة طويلة كما هي في اسْتُميل، وإذا كانت العلة التي تحوّلت إلى ضمة علة طويلة فإنَّ الضمة تكون طويلة، كما في طولِب وتُبودِل"[٢].

ولعلي أتوقف في هذه القاعدة، فهي صحيحة مع العلل القصيرة أما الطويلة فلا أعلم أعلى مستوى البنية السطحية (الظاهرة) يناقش التحويل أم على مستوى البنية العميقة (الباطنة)؛ لأن مذهبه أن كل ألف زائدة هي في الأصل فتحة فهمزة (ـَ ء) فالفعل طالَبَ في الأصل (طَأْلَبَ) حذفت الهمزة ومطلت الفتحة.

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ٩٩.

(٢)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١٠٠.

وعند تطبيق القاعدة أي كسر ما قبل الآخر وضم الحركات السابقات صار الفعل (طُؤْلِبَ) ثم تحذف الهمزة وتمطل الضمة.

وزعم أن القاعدة العامة تؤدي إلى نتيجة غير صحيحة إن طبقت على البنية السطحية لا العميقة في الفعل المضعف مثل (شَدّ) فهي ستصير (شِدَّ)، ولا أراه وفق في هذا الزعم وما ساقه، على طوله، في تفسير زعمه غير مقنع البتّة، فالوصفيون سيكتفون بالقول إنّ الفتحة حولت إلى ضمة في المبني للمفعول، ولكن ميزة القول بأن التغير كان في البنية العميقة يفسر حذف الكسرة. وجدير بالذكر أن البناء بالكسرة (شِدَّ) لغة من لغات العرب وثمة لغة ثالثة هي الإشمام أي جعل ضمة الشين قريبة من الكسرة (شُـِدَّ).

والمهم هنا ما ينتهي إليه وهو قوله "من هذا يتضح أن ليس هناك حلّ للمشكلة المطروحة –فيما أرى- سوى تطبيق القاعدة العامة على البنية العميقة للفعل، كما فعل القدماء. فالقاعدة الصرفية العامة حين تطبق على (شَدَدَ واحتَلَلَ وقَوَلَ وبَيَعَ ودَعَوَ وأَحْلَلَ) أو أية بنية عميقة لأي فعل ماض تؤدي إلى الصيغ الملفوظة الصحيحة، بعد تطبيق القواعد الصوتية الملائمة على نتائج هذه القاعدة الصرفية"[١].

ووفق في بيانه أن تطبيق القاعدة على البنية السطحية للمضارع غير صحيحة كما في المضارع (يَجِد) فإن فتح ما قبل آخره وضم ما قبلها من حركات سيؤدي إلى (يُجَد)، وهذا معاند لما عليه الاستعمال اللغوي الصحيح الذي يتحقق بسهولة انطلاقًا من البنية العميقة (يَوْجِد).

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١٠٤.

وهو لا يكتفي بهذا؛ ولكن يفترض أنه قد يجادل أحد بأن القاعدة التي أدت إلى مثل (يُجَد) يمكن تعديلها بالقول إن العلة الأولى (الضمة) إن كانت متلوة بصحيح واحد فقط فإنها تصبح ضمة طويلة؛ ولكنه ردّ ذلك بأنه لا مسوغ له؛ لأن كثيرًا من الكلمات فيها ضمة لا يتلوها سوى صحيح ولا تغير؛ ولأنه سيجعل، إن طبق، (يُناقش) هكذا (يوناقش) وهذا خطأ، وقد يحتج بوجود الألف بعد الصحيح؛ ولكن هذا لا علاقة له؛ لأن الضمة لا تُطال في (يُتَرجم ويُتَناول) حيث الفعلة بعد الصحيح قصيرة (فتحة)، وقد يقال إن (يوجَد) اختلفت لوجود علتين فقط ولكن هذا غير صحيح؛ لأن (يقال ويُدْعى ويُردّ) ليس فيها سوى حركتين.

وينتهي إلى أنه لا يمكن التقعيد حسب البنية الظاهرة إلا بقاعدة فرعية خاصة بالفعل المثال. وهنا يناقش ما يمكن أن يجادَل به وهو أنه لا بأس من تجاوز القاعدة العامة إلى تعدد القواعد، وهو يرد ذلك بقوله "فليس هناك لغوي جاد ينكر أنّ من أهمّ أهداف البحث اللغوي الأساسية اكتشاف القواعد العامة في اللغات، وأن القاعدة العامة في التحليل اللغوي أفضل من القواعد المتعددة"[١].

وبين أن على اللغوي أن يفسر ما يخالف القاعدة العامة، فحركة همزة الوصل كسرة فإذا جاءت ضمة في (اُكْتُبْ) وحركة التخلص من الساكنين كسرة ولكنها تأتي ضمة في (كتبْتُمُ الرّسالة)، ففي(اُكْتُبْ) ماثلت الكسرة الضمة، وفي (كتبتُمُ) لوجود واو محذوفة[٢]، وقال "والخلاف الذي دار حول (حركة همزة الوصل)

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١٠٦.

(٢)يقصد الواو من (تمو)، قال أبوحيان في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ١٣٦): "وأما الجمع فضميره: (تمو) فرقوا فيه بين التثنية والجمع، بالواو

بين البصريين والكوفيين ليس خلافًا شكليًّا، بل خلاف مبدئي أساسي. فرأي البصريين القائل إنّ (حركة همزة الوصل) هي كسرة، وإنها تتحول إلى ضمة في مثل (اُدخُل) مماثلة للضمة التالية هو رأي من يتمسك بالقاعدة العامة. أما رأي الكوفيين القائل إن (حركة همزة الوصل) مجانسة للحركة التي تليها، فهو رأي من يرفض القاعدة العامة، التي تعتبر أنّ الأصل في (اُدْخُل) هو (اِدْخُل)، فضلًا عن أن المجانسة لا تشمل الفتحة، ففعل الأمر من (يَلعب) ليس (اَلْعَبْ) بل (اِلْعَبْ) وهذا دليل آخر على أن الكسرة هي الأصل"[١].

وكذلك نجد اسم التفضيل مثل (أكبر) وزنه (أَفْعَل) ولكن نجد الاسم (أقلّ) يختلف عنه فهو على وزن (أَفَعّ)، أقاعدة واحدة (أَفْعَل) أم قاعدتان (أَفْعَل) و(أَفَعّ)؟ الأفضل القول بأنها قاعدة واحدة عامة هي (أَفْعَل) أما (أَفَعّ) فكانت بسبب تطبيق قاعدة حذف الحركة التي بين صحيحين مثلين.

هنا، والألف هناك، واختصا بذلك لأن الألف للتثنية والواو للجمع في الإعراب، وضمت الميم لأجل الواو، وقد تحذف الواو، وإن كانت جزءًا من الضمير"، ولكن الأولى عندي أن يقال بالمماثلة، ولعل هذا ما يذهب إليه القدماء، قال ابن يعيش شرح المفصل نشرة إميل يعقوب (٢/ ٣٦٠) "والأمر الآخر: أن تكون الكسرة لالتقاء الساكنين، وكذلك الضم في "هُمُ القومُ" لالتقاء الساكنين، وإنما عُدل إلى الضم للإتباع، وكذلك الضم في (مُذُ الليلةِ)، ويؤيد ما قلناه أن بعضَ ذلك قد جاء مكسورًا. قال الشاعر فيما أنشده قُطْرُبْ [من الطويل]:

٤٧٩ - ألا إنّ أَصْحابَ الكَنِيفِ وَجَدْتُهُم ... هُمِ القَوْمُ لَما أَخْصَبوا وتَمَوَّلُوا

وأنشد الكوفيون [من الكامل]:

٤٨٠ - فهُمُو بِطانَتُهم وهُمْ وُزَراؤُهمْ ... وَهُمِ القُضاةُ ومِنهُمِ الحُكامُ".

فلو كانت رعاية الواو المحذوفة ما ساغ الكسر هنا.

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١٠٦-١٠٧.

كل هذه المثل تدل على أن للقول بالأصل المقدر ما يسوغه، وأن الاكتفاء بالوصف الظاهر لا يجدي.

الفصل الخامس: القواعد الصوتية وسنّة التطوّر

يعرض في هذا الفصل لقواعد طبقت زمنًا ثم توقف تطبيقها:

١-تحوّل الصوت (p) إلى نظيرها المستمر (فاء)، وهي أصل الفاء في العربية والأثيوبية، أما اللغة السامية فليس فيها فاء، وبهذا حولت العربية الألفاظ الدخيلة مثل (فردوس) من اليونانية paradhisos وفلفل من الفارسية pelpel، ثم صار التحويل للنظير المجهور (باء) مثل بترول من اللاتينية، واستمر في العصر الحديث مثل باريس Paris.

٢- تحول الجيم إلى ياء، في بعض لهجات الخليج مثل رجّال: ريّال، جمعة: يمعة، دجاجة: دياية[١]، وأضيف هنا أنها ظاهرة معروفة في جنوب الجزيرة[٢]، وفي حوطة بني تميم[٣]، وهي ظاهرة قديمة حفظتها كتب التراث، قال ابن جني "قوله تعالى: {هذه الشِّجَرة} وأن كسر (الشجرة) لغة سليم ٧٣، الشِّيَرَة لغة فيها ٧٤، قد تبدل الجيم من الياء"[٤]. وقال إن تطبيقها توقف بدليل أن ما تحول من القاف البدوية (الجيم القاهرية) إلى جيم لم يكن تحويلها للياء فقيل في

(١)ت.م. جونستون، "تغير الجيم إلى ياء في لهجات شبه الجزيرة العربية" ترجمة سعد مصلوح، مجلة مجمع اللغة العربية، مايو ١٩٧٠م، ع٢٦، ص ١٨٣.

(٢)حمد الجاسر، في سراة غامد وزهران (دار اليمامة، الرياض،١٩٧١م). ص ٢٥٦.

(٣)محمد الباتل الحربي، اللهجة المحكية في حوطة بني تميم، مركز حمد الجاسر الثقافي.

(٤)ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،١: ٣٧١.

(قدر): جدر، لا يدر، وقاسم: جاسم لا ياسم، ولعل هذا متوقف فيه فتغيير القاف إلى جيم قديم أيضًا ومن ذلك "انباجت عليهم بائجة من الدهر، وانباقت عليهم بائقة، وهي البوائج والبوائق: أي الشدائد والدواهي...زرجته بالرمح أزرجه زرجًا، وزرقته به أزرقه زرقًا: إذا طعنته به طعنًا سريعًا"[١]. وأحسبهم يفرقون بين ما حول عن قاف وعن الجيم الأصلية، وقال إن ما تغير في مرحلة يتوارث لأن الحروف المتغيرة عدت عندهم أصلية فاستمروا في قولهم ريّال ونحوه، ولكن ما سوى ذلك من الجديد الدخيل من لغة أخرى أو من الفصحى لا تغير جيمه كما في (كراج) و(جامعة)، وهذا الذي يقوله صحيح ففي الكويت تجد (يامعة) لما كان يعلق في رقبة الطفل من تميمة جامعة لأدعية وأذكار، و(جامعة) لمؤسسة التعليم بعد المرحلة الثانوية، وهم يقولون في (قاسم) جاسم؛ ولكن من يفد إليهم واسمه قاسم يغيرون قافه إلى غين (غاسم)، ويتعجبون إذا علموا أن (جاسم) أصله (قاسم) لأنهم يعدون الجيم أصلًا في (جاسم)، ولا تكاد تصادف تغيير القاف جيمًا في وسط نجد سوى في لفظ واحد يقولون في يقسّم يجسّم.

٣-تحوّل الذال والثاء والظاء

ثلاثة الأصوات مستمرة (احتكاكية أو رخوة) في الفصحى وبعض لهجاتها غير أنها تحولت في لهجات أخرى إلى غير مستمرة (وقفية أو انفجارية أو شديدة): ذ/د، ث/ت، ظ/ض. مثل: (ذنَب/ دنَب، كثير/ كتير، عظم/ عضم). ولكن هذه القاعدة تغيرت فصارت هذه الأصوات غير الصفيرية صفيرية للكلمات الفصيحة أو الدخيلة: (ذ/ز، ث/س، ظ/ز): ذنْب/زَنْب، ثمَرة/ سمرة، عظيم/ عزيم (بزاي

---

(١)أبو الطيب اللغوي، الإبدال اللغوي، ١: ٢٤١-٢٤٢.

مفخمة). ومن الغريب أن منهم من يطبق القاعدة الأولى في استعماله العامية مثلا (كتير) ويطبق القاعدة الآخرة في استعماله الفصحى (كَسير) أي كثير.

وأقول ربما لا يسلم من هذا التغير في استعماله الفصحى كبار الأدباء واللغويين فتسمعها في تسجيل صوتي لطه حسين "هزه قصة ..."، وسمعتها من أستاذنا أحمد مختار عمر رحمه الله يقولا "هازا عبس" أي: هذا عبث.

ويبدو أنه قد يخلط في تطبيق القاعدتين وشاهد هذا ما كانت معلمة مصرية تعلم طلابها قائلة "ما تكتبوش (تعلب) بنؤطتين [بنقطتين] أكتبوها بتلات أهوه (سعلب)" وكانت تريدهم أن يكتبوه (ثعلب).

٤-حذف الهمزة الساكنة أول الكلمة

يذهب إلى أن اللغة العربية (أو معظم لهجاتها) مرت بحالة تحذف فيها الهمزة في أول الكلمة إن كانت ساكنة، وهي تسكن في بداية فعل الأمر من الثلاثي المجرد مثل: أْخُذْ/ خُذْ، أْكُلْ/ كُلْ، أْمُرْ/مُرْ. ثمّ قال إنّ القاعدة توقفت بدليل أن الهمزة المنقلبة عن قاف لم تحذف، أي الفعل (يألب) أي يقلب لم يأت الأمر منه على (لبْ) بل على (اِأْلِبْ) ومن (يأطع) أي يقطع لم يقل (طع) بل (اِأْطعْ).

وما ذهب إليه أستاذنا ليس قاعدة كانت فغودرت بل هو استعمال خاص لفئة من الأفعال تخلص من همزاتها، كما أن من الأفعال ما حذفت العين منه مثل سأل (سلْ)، ورأى (يرى)، فهي أفعال معلومة، وأما سواها فكثير لا تحذف همزته ولا نستطيع

الزعم بأنها كانت تحذف ثم ترك حذفها، من ذلك للتمثيل لا الحصر: "أبّ أي تهيأ، أبث عليه أي سبه، أبد بالمكان أي مكث، أبر النخل أي أصلحه، أبز في عدوه أي استراح ثم مضى، أبسه أي حقره، أبشه أي كسبه، أبضت البعير أي شدد رسغ يده إلى عضده، أبق أي استخفى ثم ذهب، أبه به أي اهتم، أباه أي رفضه، أدم القومَ أي أدم خبزهم، أذن أي سمح أو علم، أسره أي قبضه في الحرب وشد وثاقه". ذكر ابن دريد "ايذن لنا أَن نقبره"[١].

وكنت أحسبه سيشير إلى تغير معاملة بعض اللهجات لهذه الأفعال، فمنها ما قلبت الهمزة فيها إلى واو (اؤكل/ اوكل)، (اؤمر/ اومر)، (اؤخذ/ اوخذ).

٥-حذف الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة:

وهذا ما يسميه الصرفيون قلب الهمزة، قال "من القواعد الصوتية المعروفة في العربية قاعدة حذف الهمزة (الساكنة) إذا تلت همزة (متحركة) وإطالة العلة القصيرة التالية للهمزة الأولى"[٢]. وذلك نحو: أَأْمَنَ> آمَنَ، إِأْمان> إيمان، أُأْمِنُ> أومِنُ

وقبل بيان التطور أنبه إلى أن ما جاء في نصه ليس القاعدة الصرفية المعروفة بل القاعدة الصوتية الحديثة، وكان يمكنه القول إن من الظواهر الصوتية المعروفة في العربية، فلا جدال في معرفة الظاهرة؛ ولكن الاختلاف في التفسير، فالصرفيون يرون الهمزة

(١)ابن دريد،جمهرة اللغة، ١: ٣٢٤.

(٢)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١١٨.

الثانية سُهّلت أي أعلت بالقلب إلى ما يناسب الحركة السابقتها، وهو تفسير يختلف عن القول بحذف الهمزة ومطل الحركة.

قال أستاذنا إن هذه القاعدة لم تعد تطبق على الهمزات التي دخلت اللهجات المعاصرة:

أَقْدَر> أَأْدر (لم تتحول إلى آدر)، وكذلك اِقْلِبْ> اِأْلِبْ (لم تتحول إلى ايلِب)

ولست أوافقه في ذلك فليس العلة توقف تطبيق القاعدة بل وعي المستعمل أن الهمزة قاف.

٦-القلب المكاني بين شبه العلة والعلة:

وهذا ما يسمى عند الصرفيين بالإعلال بالنقل أو الإعلال بالتسكين، لأن الحركة تنقل عن موضعها فيسكن ما كان بها متحركًا، ويصف أستاذنا ذلك بأنه إذا وقعت العلة (ي/و) بين صحيح وحركة قدمت الحركة على العلة أي كان قلب مكاني بينهما:

يَسْتَمْيِل (ي ـَ س ت ـَ م ي ـِ ل)> يَسْتَمِيل (ي ـَ س ت ـَ م ـِ ي ل)> (ي ـَ س ت ـَ م ـِ ـِ ل)

ثم قال "أما في اللهجات المعاصرة التي تحوّلت فيها الجيم إلى ياء، فلا تطبق القاعدة السابقة على الأمثلة التي تحتوي على الياء الناتجة من تحول الجيم: يستعْجِل> يستعْيِل (وليس: يستعِيل)"[١]. وأحسب أنها لم تطبق لأنها من حيث الوظيفة جيم لا ياء. ولذلك لا تغير الياء في تصاريفها فيقال عايل وعيِل أي عاجل

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١١٩.

وعجِل. وهذه الظاهرة كما يعلم أستاذنا ليست حادثة مع اللهجات المعاصرة بل هي قديمة حفظتها لنا كتب التراث[١].

٧-تقصير العلة الطويلة

وهو ما يسمى عند الصرفيين حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين؛ لأن المدود عندهم حروف لا حركات، يقول: تقصّر العلة الطويلة إذا وقعت قبل صحيح (ساكن)، أي قبل صحيحين متواليين، وذلك نحو: أرادْ+نَ> أرَدْنَ، يَقولْ+نَ> يقُلْنَ، يبيعْ+نَ> يبِعْنَ. فالعلة الطويلة (ا) جاء بعدها (دن) والعلة الطويلة (و) جاء بعدها (ل ن)، والعلة الطويلة (ي) جاء بعدها (ع ن) ولذلك قصرت الألف فصارت فتحة وقصرت الواو فصارت ضمة وقصرت الياء فصارت كسرة.

ورأى أن معظم اللهجات لا تطبق هذه القاعدة أي لا تقصر العلة الطويلة أي لا تحذف حرف العلة حسب تعبير الصرفيين حين يطرأ التسكين، ومن ذلك:

حالَتُه > حالْتُه وليس (حلْتُه)، حبيبُكُم> حبيبْكُم، وليس (حبِبْكُم)، ظروفُنا> ظروفْنا وليس (ظرُفْنا).

ولا أدري كيف ذهب إلى أن معظم اللهجات يحدث فيها، فالمعروف أن هذا لا يكون في لهجات الجزيرة لأنهم لا يسكنون، قد يغيرون من الحركات، ولعله أراد معظم اللهجات التي تسكن. لأنه

---

(١)انظر: أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م ، ٢: ٤٥٨. وآمنة صالح الزعبي، في علم الأصوات المقارن التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية، ص٥٩.

استثنى لهجة القاهرة فنجد أن القاعدة تطبق وذكر في تعليقه المثال: حَلْتُه، حبِبْكُم، زُرُفْنا (بزاي مفخمة).

وهو يرى أن تقصير العلة قد توقف منذ أمد طويل ويستدل على ذلك بأنها لا تطبق حين يكون الصحيح سُكِّن لحذف حركته، مثل: رادِدٌ > رادٌّ وليس (ردٌّ)، وكذلك في الوقف نحو عصاكُ، ولست معه في ذلك؛ إذ لا دليل على تأخر إحدى الظاهرتين عن الأخرى، وهو يقرن هذا بحذف حركات آخر الكلمات في اللهجات ويراهما حدثا معًا، وهذا ما لا دليل عليه فتلك الظواهر مما سمعت في قراءة القرآن وإنشاد الشعر الجاهلي، وهذا استعمال سابق لحذف الحركة الأخيرة من اللهجات. ومن المعروف أن المد في مثل (رادٌّ) أطول منه في مثل (راحَ)، ولذلك سمّي في التجويد بالمد اللازم الزائد[١]. وكذلك في حالة الوقف يمد مدًّا عارضًا أي تزاد مدة نطقه[٢].

---

(١)جاء في (الميزان في أحكام تجويد القرآن) لفريال زكريا العبد (ص: ١٨١) "المد اللازم الكلمي المثقل:أن يأتي بعد حرف المد حرف مشدد في كلمة واحدة نحو (الطامّة) (الصاخّة). (الدابّة) (الحاقّة). (أتحاجّونّي). (أتأمرونّي). ومن المعلوم أن الحرف المشدد هو في حقيقة الأمر حرفان أوّلهما ساكن سكونا أصليًا، وثانيهما متحرك بالحركة المصاحبة للشدة (فتحا أو ضما أو كسرا) فإذا ضربنا لذلك مثلا كلمة (الصاخّة) نجد أننا ننطقها هكذا (الصاخ/ خة) وكلمة دابّة ننطقها (داب/ بة). فإذا ما تلاقى حرف المد مع الساكن من الحرف المشدد في كلمة طولنا زمن المدّ عن حده الطبيعي (الذى هو حركتان) لينتقل إلى حكم المد اللازم الكلمي المثقل".

(٢)جاء في الميزان في أحكام تجويد القرآن لفريال زكريا العبد (ص: ١٨٠) "المد العارض للسكون: هو أن يأتي السكون عارضا بسبب الوقف على آخر الكلمة، ويكون قبل هذا السكون حرف مد مثل: (الرحيم) - (يؤمنون) - (القانتين) - (التواب) ويسمى هذا المد مدا عارضا للسكون. حكمه: يجوز مده «حركتين» أو «أربعا» أو «ستا». فإذا ما انتفى الوقف على الكلمة بأن وصلناها بما بعدها صار المد «طبيعيا» بمقدار «حركتين» فقط".

٨-حذف الهمزة وإطالة العلة:

وهذا ما يعرف في الصرف التراثي بتسهيل الهمزة، وهو ما يحدث عند اجتماع همزتين متحركة وساكنة وكان يمكن تناول هذه القاعدة هناك ولكنه آثر فصلها، والفرق بين القاعدتين أن الأولى عامة والآخرة خاصة ببعض لغات العرب، وعليها جاءت رواية ورش عن نافع في قراءة القرآن الكريم، واختارت اللهجات العربية المتصلة إلى اليوم التسهيل وظل التحقيق سمة اللغة المشتركة لغة العلم والأدب. قال أستاذنا إن الهمزة سقطت في مثل (رأس وبئر) وأزيد (سؤر)[١]، وأطيلت الحركة القصيرة السابقة لها (راس، وبير، وسور)، وقال إن هذه القاعدة ما عادت فاعلة واستدل بأن اللهجات التي تقلب القاف همزة لا تحذف هذه الهمزة إن سكنت وتمد الفتحة التي قبلها، فالكلمات (رقْص وسقْف، وتِقْدر ويُقْرُص) صارت (رأْص لا راص، وسأْف لا ساف، وتِئْدر لا تيدر، ويُؤْرُص لا تورص)، ولعل السبب أن هذه الهمزات إنما هي صور من القاف، وهذا ما ثبتها.

٩-تحول الفتحة وشبه العلة التي تليها إلى علة ماثلة طويلة:

يعالج هنا إمالة حرف اللين في كثير من اللهجات، وحرف اللين هو كل واو أو ياء ساكنتين مسبوقتين بفتحة، مثل دَوْر وسَيْل، فالفتحة والواو تحولتا إلى ضمة مائلة طويلة أي حرف مدّ، والفتحة والياء تحولتا إلى كسرة مائلة طويلة، ولتصور النطق استعان بما يماثلها نطقًا في الإنجليزية فصارت (دور) كنطق door وصارت

---

(١)قال ابن مالك في إكمال الإعلام بتثليث الكلام،٢: ٣٢٣ "والسور حَائِط الْمَدِينَة، وَالطَّعَام الْمَدْعُو إِلَيْهِ النَّاس، وَجمع سوار، ومخفف سُؤْر: وَهُوَ الْبَاقِي من كل شَيْء".

(سيل) كنطق sail. بقي أن نقول إن لهجة الوشم لا تميل حرف اللين وكذلك لهجة بيروت.

وقال أستاذنا إن هذه القاعدة توقف تطبيقها مستشهدًا بلهجة القاهرة التي أبقت على الفتحة الناتجة من تقصير الفتحة الطويلة وهي قبل شبه علة مثل (جاوَبوا) تنطق في القاهرة (جَوْبوا) وبقيت الفتحة والواو لم تحولا إلى واو ممالة طويلة، ومثلها (دائِمًا) التي نطقت (دَيْمًا) ولم تحول الفتحة والياء إلى كسرة ممالة طويلة. وأحسب أن السبب هو أن الفتحة في ذهن المستعمل وإن كانت قصيرة هي الفتحة الطويلة. ويمكن القول إنه لا يطبق على الفرع ما يطبق على الأصل.

الفصل السادس: دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم

يشير في بداية هذا الفصل إلى أن المعجم ليس خزانة لكل الألفاظ الممكنة بل لها مجردة من سوابقها ومن لواحقها، ولا يحوي ما يمكن التوصل إليه بقواعد قياسية كاسم الفاعل واسم المفعول والمصغّر ووصف هذا بأنه الوضع الطبيعي للمعجم الصوتي، ثم فصّل كيف يمكن لمستعمل اللغة أن يأتي بما تجاوزه المعجم، وذلك باستعمال القواعد الصرفية والصوتية، ومثل بتصغير (عُصْفور) على (عُصَيْفير)، وذلك بتطبيق قاعدة التصغير(الصرفية) ولم يبين هذه القاعدة، فلعله أراد ضم أول حرف وإقحام ياء التصغير بعد ثاني حرف، وكسر الحرف الثالث، وهذا بلا جدال مؤثر في أصوات اللفظ يقتضي استعمال قاعدتين صوتيتين:

الأولى: ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ و ر > ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ي ر

(الواو تتحوّل إلى ياء مماثلة للكسرة)

ولم ينبه أستاذنا هنا إلى أن التصغير أجري على البنية العميقة للفظ (ع ـُ ص ف ـُ و ر) لا البنية السطحية المستعملة (ع ـُ ص ف ـُ ـُ ر)، وهذا مهم؛ لأنه يحتاج إليه في تفسير تصغير مثل (مفتاح) فلا يمكن تصور الكسرة قبل الألف، ولذلك ننطلق من البنية العميقة فهذه الألف أصلها حسب نظريته هو همزة (مِفْتَأْح) وبالتصغير (مُفَيْتِئْح)، ثم تحذف الهمزة وتمطل الكسرة (مُفَيْتيح).

الآخرة: ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ي ر > ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ـِ ر

(الياء تتحول إلى كسرة مماثلة للكسرة التي قبلها)

ولعلي أخالف أستاذي في مسألة مماثلة الواو للكسرة أولًا ثم مماثلة الياء للكسرة ثانية، فأرى أن الكسرة أزعجت الواو من مكانها فحذفت ومطلت الكسرة تعويضًا:

ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ و ر > ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ Ø ر> ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ـِ ر

ومثل باشتقاق اسم التفضيل من فعل صحيح مضعف، وأشار إلى فعل الأمر فقال "فإذا أراد مستعمل المعجم أن يشتق فعل الأمر من (تجلس) ..."[(١)]، ولعل الذي يريد هنا مستعمل اللغة لا مستعمل المعجم.

ولمّا كانت الحاجة ماسة إلى معرفة صياغة الألفاظ التي لا ترد في المعجم وجب أن تضمن مقدمته جميع القواعد الصرفية والقواعد الصوتية التي يحتاج إليها مستعملو المعجم، وأقول إن هذا مكانه كتب قواعد اللغة نفسها حين يتعلم الدارس عربيًّا أو غير عربيّ

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١٢٩.

مهارات اللغة. ورأى أن من الألفاظ ما تختلف بنيتها السطحية عن بنيتها العميقة نجد الفعل (دعا) و(دعوتُ) و(دعَتْ) مختلف الصور؛ ولذلك اقترح أن يتضمن المعجم البنيتين السطحية والعميقة: دَعا/ دَعَوْ، رَمى/ رَمَيْ، مَدّ/ مَدَدْ، وَدّ/ وَدِد، آمَن/ أَأْمَنْ، آزَر/ ءازَر. ولعله خطأ طباعي في كتابة بنية (آزر) العميقة أو وهم، فالبنية العميقة هي (أَأْزَر)، وأما الاختلاف بين (آزر) و(ءازر) فهو اختلاف في الرسم الكتابي فقط ففي المصحف نجد ﴿ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ﴾، ولكن في الرسم المعتاد (آخِذٌ بِناصيتها). ولا فرق بين (آمن) و(آزر) سوى أن بنية آمن هي أفْعَل، وبنية آزر هي فاعل، وأنّ ألف الأولى منقلبة عن فاء اللفظ، وأن ألف الآخرة ممطولة بعد حذف الهمزة.

واقترح أن يحتوي المعجم على ثلاثة أنواع من المعلومات، البنى العميقة للكلمات، والقواعد الصرفية العامة، والقواعد الصوتية، وهي موضوع هذا الفصل من كتابه.

ولعلي أقول إن مستعمل المعجم في الغالب يبحث عن معاني الألفاظ؛ وأما تلك القواعد فكما أسلفت هي جزء من تعلم مهارات اللغة؛ ولكن لا بأس في نظري في عصر الحوسبة من إنجاز معجم يحوي كل الإمكانات التصريفية للألفاظ؛ لأن البحث الآلي يعين على تعيين المراد بسرعة فائقة؛ ولكن ذلك سيضعف المهارة اللغوية كما أضعفت الحاسبة مهارة الحساب الذهني. وأما القواعد الصوتية التي عقد لها هذا الفصل فهي موضوع القسم الثاني من الحديث عن هذا الفصل.

يشير إلى (أهمّ القواعد الصوتية التي يُحتاج إليها في المعجم) وهي:

١-قاعدة حذف شبه العلة:

تحذف (الواو/الياء) إذا وقعتا بين علتين قصيرتين مثلين (فتحتين/ ضمتين/ كسرتين)، فينشأ من العلتين القصيرتين علة طويلة، فمن الفتحتين فتحة طويلة (ألف)، مثال ذلك الفعل (دعا) فهو في الأصل (دَعَوْ) فإذا اتصلت به فتحة المطابقة للغائب (دَعَوْ+ ـَ) وقعت الواو بين فتحتين فسقطت وصارت الفتحتان ألفًا (د ـَ ع ـَ و ـَ > د ـَ ع ـَ ـَ = دعا)، ومثله الفعل رمى فأصله (رَمَيْ) تلحقه الفتحة فتسقط الياء (ر ـَ م ـَ ي ـَ > ر ـَ م ـَ ـَ = رمى)، فإن لم تلحق الفعل الفتحة لم تحذف الواو أو الياء (دعوتُ/ رميتُ)، (دعَوا/ رمَيا)، (دعَونا/ رمَينا)، (دعَون/ رمَين)، ويذكرنا هنا بأن الفتحة والفتحة المتلوة بتاء تأنيث وألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة علامات مطابقة لا ضمائر. وأميل إلى أن الواو وفتحتها حذفتا وعوض عنهما بمطل الفتحة السابقة.

٢-قاعدة تقصير العلة الطويلة:

تقصر العلة الطويلة أي المدّ إن وقعت قبل صحيحين مثلين، أو واحد في نهاية الكلمة، مثال ذلك الفعل (أقام): (ء ـَ ق ـَ ـَ م+ ت ـُ > ء ـَ ق ـَ م+ ت ـُ = أَقَمْتُ)، والفعل (رمى) إن اتصلت به تاء التأنيث، (ر ـَ م ـَ ي + ـَ ت> ر ـَ م ـَ ـَ ت = رمات) وهذا نتيجة تطبيق القاعدة الأولى المذكورة أعلاه، ثم تطبق القاعدة الثانية هنا (ر ـَ م ـَ ـَ ت> ر ـَ م ـَ ت = رَمَتْ).

٣-قاعدتا التخلص من العلة القصيرة:

إن وقعت العلة القصيرة [الحركة] بين صحيحين مثلين حذفت أو قدمت على سابقها، بشرط تجنب توالي ثلاثة أصوات صحيحة أي التقاء ساكنين، مثال ذلك الفعل (مدّ) فأصله (مَدَدَ)

فحذفت الفتحة التي بين الدالين. أما إن وقعت بين صحيحي مثلين أولهما مسبوق بصحيح فإن حذفها سيؤدي إلى توالي ثلاثة أصوات صحيحة أي إلى التقاء ساكنين؛ ولذلك تطبق القاعدة الثانية وهي القلب المكاني بينها وبين الصحيح السابق، مثل الفعل (أَعَدَّ) فأصله (أَعْدَدَ)، فقدمت الفتحة لتفصل بين العين والدال، وهكذا تخلص من وقوعها بين صحيحين مثلين. ومثل (مَقَرّ) فأصله (مَقْرَر) قدمت فتحة الراء لتفصل بين القاف والراء، وهكذا تخلص من الفتحة بين الراءين.

٤-قاعدة إضافة كسرة في بداية الكلمة:

تبدأ بعض الألفاظ بصحيحين متواليين، أي بساكن حسب القدماء، ولذلك تضاف كسرة قبلها همزة، وهي ما تسمى بهمزة الوصل عند القدماء، مثل الفعل (اِحْتَرَمَ) فأصله (حْتَرَمَ):

ح ت ـَ ر ـَ م ـَ > ء ـِ ح ت ـَ ر ـَ م ـَ

وقد تقتضي بعض الألفاظ تطبيق قاعدتين مثل الفعل (احتلّ):

ح ت ـَ ل ـَ ل ـَ > ء ـِ ح ت ـَ ل ـَ ل ـَ (طبقت القاعدة ٤)

ء ـِ ح ت ـَ ل ـَ ل ـَ > ء ـِ ح ت ـَ ل ل ـَ = احْتَلَّ (طبقت القاعدة ٣)

٥-قواعد المماثلة:

وتكون بين صحيحين أو علتين أو بين شبه علة وعلة، وأما الصحيحان فقد يتماثلان تماثلًا تامًّا أو ناقصًا، مثال ذلك مماثلة النون للميم متواليتين في (يَمّحي) أصلها (ينْمَحي)، إذ تنطق النون شفوية خيشومية أي صارت ميمًا، وأما النون قبل الباء في (يمبغي)

أصلها (ينبغي) فلم تتحول إلى الباء لكنها نطقت شفوية وحافظت على خيشوميتها فصارت ميمًا، ولا ينسى أستاذنا التذكير بالمصطلح في التجويد فالنون مع الميم إدغام والنون مع الباء إقلاب، وأنبه هنا إلى أن النون لم تحول عن رسمها وإن سمعت ميمًا لأنه لا إدغام هنا. وينبه أستاذنا إلى أن الصوت الأول يماثل الذي يليه، فالدال تماثل التاء في (عدْتُّم) أقول ننطقها (عُتُّم)، ولكن التاء تماثل الدال في (مدّثّر) أصلها (متدثّر).

أما المماثلة بين علتين، فمثالها (أُدْخُلْ) فأصله (اِدْخُلْ)، والفعل (بيع) فأصله بُيِع:

ب ـُ ي ـِ ع ـَ > ب ـِ ي ـِ ع ـَ (ماثلت الضمة الكسرة)

ب ـِ ي ـِ ع ـَ > ب ـِ ـِ ع ـَ (حذفت شبه العلة لوقعها بين علتين مثلين)

وأما مماثلة شبه العلة العلة فمثل الفعل (يوقظ) أصله (يُيْقظ) والمماثلة فيه على مرحلتين:

ي ـُ ي ق ـِ ظ > ي ـُ و ق ـِ ظ (تحولت شبه العلة إلى شبه علة مماثلة للضمة)

ي ـُ و ق ـِ ظ > ي ـُ ـُ ق ـِ ظ = يوقظ (تحولت شبه العلة إلى علة قصيرة)

ويستثنى من هذا إن كان شبه العلة متحركة أو مشددة، مثل (سُمُوّ) أو (دُعِيَ)، إذ لم تتحول الواو إلى ضمة، وكذلك الواو في (دُعِيَ) التي أصلها (دُعِوَ) تحولت إلى ياء ولكن الياء لم تتحول إلى كسرة.

أما مماثلة شبه العلة لشبه العلة فمثاله الفعل(طَيّ) أصله (طَوْي) ماثلت الواو الياء. وقد يقتضي الأمر مرحلتين كما في (مَبْنِيّ) فأصله (مَبْنُوْي) [وهذه البنية العميقة] فتماثل الواو الياء (مَبْنُيّ) ثم تماثل الضمة الياء (مَبْنِيّ).

٦-قاعدة حذف الهمزة الساكنة في بداية الكلمة:

ومثل لذلك أستاذنا بفعل الأمر (كُل) من الفعل (يأكل) و(خُذ) من الفعل (يأخُذ) وأضيف إلى ذلك الفعل (مُر) من الفعل (يأمر)، وقد تحذف وهي ليست في أوله في (سل) من الفعل (يسأل)، ولست مع أستاذي في جعل ذلك قاعدة لتخلف الاطراد، والقدماء نصّوا على سماعية هذا الحذف، فلست تجده في الأمر من (يأسر، يأنس، يأمن، يألف، يأنف، يأسف)، ومما حذفت همزته سمعًا الفعل (يرى). والأجدى هنا الإشارة إلى حذفها من مضارع الفعل الذي على أربعة أحرف، مثل: أكرم/ يُكرم، فهو أمر مطّرد فاته ذكره.

٧-قاعدة حذف الهمزة وإطالة العلة القصيرة السابقة لها:

وذلك حين تتجاور همزتان متحركة فساكنة، مثل (آمن) أصلها: أَأْمَن، حذفت الهمزة الساكنة ومطلت فتحة الهمزة الأولى أي صارت فتحة طويلة (ألفًا): (أامن= آمن)، ومثله اسم التفضيل (آصل) وهو (أَأْصَل> أاصَل = آصَل)، والجمع (آجال) وأصله (أَأْجال) فصار (أاجال= آجال).

قال أستاذنا "إن هذه القواعد الصوتية السبع يحتاج إليها مستعمل المعجم للتوصّل إلى ما يريده من كلمات ليست موجودة

[هكذا] في المعجم انطلاقًا من الكلمات الموجودة فيه"[١]. ولعلي أعود إلى التذكير بما قلته سابقًا وهو أنه لا حاجة لمستعمل المعجم إلى هذه القواعد؛ لأنها تدرس في تعليم مهارات اللغة وقواعدها.

الفصل السابع: الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية

هذه محاولة لبيان ما يحدث إن تعاورت قاعدتان مثالًا واحدًا، أمتزامن تطبيقهما أم متوال؟ وما أسس الترتيب، وكان أن استعرض في بداية هذا الفصل القواعد الصوتية التي تكرر ذكرها في الكتاب؛ ولذلك لن نعيد ذكرها، ويبين أن التطبيق المتزامن لا يؤدي النتائج الصحيحة، مثال ذلك (قدِ اتَّخَذَ)، فالمجال هنا لتطبيق قاعدتين، إحداهما مماثلة الدال للتاء كما في مثل (قَد تعلم) فالدال تماثل التاء فتدغم فيها، والقاعدة الأخرى هي إقحام كسرة لأن الفعل بدأ بصحيحين، ولو طبقت القاعدتان معًا لكان الآتي:

ق ـَ د ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ > *ق ـَ ت ـِ ت ت ـَ خ ـَ ذ ـَ (قتِ اتَّخَذَ)

ولكن النطق الصحيح هو (قدِ اتَّخذ)؛ فأقحمت الكسرة وتخلفت المماثلة، ولعلي أتوقف في هذا فليست القضية سبق قاعدة لأخرى بل لتعذر المماثلة، فالغرض من المماثلة إدغام الصوتين، وهذا متعذر لأن التاء مدغمة في مثلها فيمتنع إدغام غيرها فيها. وضرب أمثلة أخرى اكتفينا بما تقدم منها، ثم بين أنه قد تجتمع قاعدتان، ولكن لا تحول إحداهما دون الأخرى، نحو (أجبت) التي أصلها (أجاب+تُ) وهنا تطبق قاعدتان إحداهما تقصير العلة الطويلة (الألف) لاتصال التاء، والأخرى تحول الباء إلى نظيرها غير

---

(١)داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٢: ١٤٣

المجهور /p/مماثلة للتاء، والنطق يدل على حدوثهما من غير تدافع.

ويبدأ ببيان (الترتيب المقيِّد) فمثل له بالفعلين (ينال) و(يَوْجَل)، فالفعل ينال الذي أصله (يَنَوَل) تطبق عليه قاعدة حذف الواو الواقعة بين علتين (حركتين) قصيرتين مثلين وهذا يمنع حذف حركة الفاء، لأنها إن حذفت الحركة فستظل متحركة بالحركة الأخرى:

ي ـَ ن ـَ و ـَ ل > ي ـَ ن ـَ و ـَ ل = ينال

وأما (يَوْجَل) وأصلها (يَوَجَل) فحذفت حركة الفاء، فمنع هذا حذف الواو لأنه لا تقع بين علتين قصيرتين مثلين:

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل > ي ـَ و ج ـَ ل = يَوْجَل

ولو طبقت قاعدة حذف الواو لمنعت تطبيق حذف الفتحة:

ي ـَ و ـَ ج ـَ ل > ي ـَ ـَ ج ـَ ل = ياجَل

ونعلم أن من العرب من فعل ذلك إذ قالوا ياجل وييجل[1]. ولكن المشهور في اللغة المشتركة يوجل.

ويورد مثالًا لما سماه (الترتيب المضاد للمقيد): (في الانتظار)، وأصلها (ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر)، ويقتضي هذا تطبيق قاعدتين إحداهما تقصير العلة الطويلة، والأخرى إقحام كسرة لمنع توالي ثلاثة صحاح (ل ن ت)، ولو طبق المقيّد لكان إقحام الكسرة

(١)جاء في الصحاح للجوهري،(٥: ١٨٤٠) "وفى المستقبل منه أربع لغات: يَوْجَلُ، وياجَلُ، ويَيْجَلُ، ويِيجَلُ بكسر الياء".

فتقصير العلة، ولكنه لو فعل ذلك ما قُصِّرت العلة لتخلف مقتضى ذلك؛ لأنها وليت صوتًا متحرّكًا:

ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر> *ف ـِ ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

ولكن الذي حدث هو التقصير ثم إقحام الحركة:

ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر> ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر> ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

كأنها (فِلِنْتِظار).

ويعرض لما يسميه (الترتيب الممهِّد)، وذلك أن تطبق قاعدة هي تمهيد لما بعدها، مثال ذلك الفعل (يَقُلْن):

١) ي ـَ ق و ـُ ل ن ـَ > ي ـَ ق ـُ و ل ن ـَ (القلب المكاني)

٢) ي ـَ ق ـُ و ل ن ـَ > ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ (مماثلة الواو للضمة)

٣) ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ > ي ـَ ق ـُ ل ن ـَ (تقصير العلة الطويلة)

ولست أدري لم قال بالقلب المكاني ومن افتراضاته السابقة أن القاف محركة في الأصل، وهذا يعني أنها ماثلت الضمة فوقعت الواو بين ضمتين فحذفت:

١) ي ـَ ق ـَ و ـُ ل ن ـَ > ي ـَ ق ـُ و ـُ ل ن ـَ (مماثلة)

٢) ي ـَ ق ـُ و ـُ ل ن ـَ > ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ (حذفت الواو)

٣) ي ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ > ي ـَ ق ـُ ل ن ـَ

لأنه إن لم يفعل ذلك فستكون المراحل أربع أولها حذف حركة الفاء.

ثم يعرض (للترتيب المضاد للممهّد)، ويمثل له بالاسم (سارٌّ) والفعل (حاجَّ)؛ إذ يلاحظ فيهما أن الفتحة الطويلة (الألف) لم تقصّر على الرغم من تحقق شرط التغيير، وتفسير هذا بأن الترتيب جاء مضادًّا للتمهيد، وتفصيل هذا بالقول هو الآتي: سارٌّ أصلها (سارِرٌ) وحاجَّ أصلها (حاجَجَ)، وترتيب القواعد هو أن تقصر الفتحة الطويلة ثم تحذف الحركة القصيرة بين الصحيحين المثلين، ولكن الفتحة الطويلة (الألف) في الأصلين المذكورين لا موجب لحذفها، وحذفت الحركة القصيرة، فنشأ موجب حذف الفتحة الطويلة ولكن الحذف لم يطبق؛ لأنه فات تطبيقه. ويمثّل لذلك أيضًا بالوقف على ما قبل آخره مدّ (بابٌ) فالفتحة الطويلة (الألف) لا تحذف للوقف (بابْ). ولكن يشكل عندي حذف الفتحة الطويلة من الفعل (ينامُ) إذا جزم، (لم ينَمْ)، وناقش الاحتجاج بكون الصحيحين بعد الفتحة الطويلة مثلين، وردّ ذلك، منهيًا بوصف هذه الظاهرة بالشذوذ، ولا أعلم لم ترك إشارة المجودين إلى زيادة مدّ الألف بما يحول دون تقصيرها. وهو مدّ أشبه بالحركة اللازمة لتحقق إدغام صوت في مثله:

س ـَ ـَ ر ـِ ر ـُ ن > س ـَ ـَ ـَ ر ـِ ر ـُ ن > س ـَ ـَ ـَ ر ر ـُ ن = سارٌّ

ومثل هذه الزيادة تلاحظ في الوقف وفي المثل اللهجية التي أوردها (حالْتي/ دورْكم/ طريقْنا).

أسس ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية:

أفاض أستاذنا في شرح الأسس والتمثيل لها بما يطول إيراده هنا ولذلك سأكتفي بسردها مع المثال الذي ذكره:

١-القواعد التي تطبق داخل جذع الكلمة تسبق القواعد التي تطبق عبر اللواصق (السوابق واللواحق). مثال ذلك أن عين الفعل (ينال) الذي أصله (يَنَوَل) حذفت؛ لأنها وقعت بين علتين قصيرتين مثلين (فتحتين)، وهما ضمن أصوات الجذع، أما فاء الفعل (يَوَجَل)، فالفتحة السابقة على الواو ليست جزءًا من الجذع؛ فهي جزء من السابقة، حرف المضارعة (يـَ)، واتصال هذه الياء يقتضي حذف فتحة فاء الفعل، وهكذا لم تعد الواو بين علتين قصيرتين (فتحتين)، فسلمت الواو من الحذف.

٢-تقصير العلل الطويلة يسبق دائمًا إضافة العلل القصيرة. مثاله (دعتْ) أصله (دَعَوَتْ) وحذفت الواو فصار الفعل (دعات)، ثمّ قصرت الألف (دَعَتْ)، ولكن أستاذنا يرى أن الفعل (دعات) إذا أسند لمعرف باللام قصرت الألف قبل إقحام كسرة بعد اللام، هكذا:

د ـَ ع ـَ ـَ ت ل ب ـِ ن ت > د ـَ ع ـَ ت ل ب ـِ ن ت

د ـَ ع ـَ ت ل ب ـِ ن ت > د ـَ ع ـَ ت ـِ ل ب ـِ ن ت

ولست أدري ما الذي حمله إلى قول هذا مع أن تقصير العلة الطويلة حدث قبل الإسناد، ويحدث مع إسناده لفاعل غير معرف باللام: دعَتْ بِنت. ولكن المثال الثاني (في الانتظار) منطبق، فهو يرى تقصير الياء قبل إقحام كسرة بعد لام التعريف، ولولا ذلك ما ساغ التقصير:

ف ـِ ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر > ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

ف ـِ ل ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر > ف ـِ ل ـِ ن ت ـِ ظ ـَ ـَ ر

٣-قاعدة المماثلة تسبق قاعدة القلب المكاني، مثال ذلك (ازدهر) أصلها (اتزهر):

اتزهر> ادزهر (ماثلت التاء الزاي فصارت مجهورة والصوت الثاني هو المؤثر)

ادزهر > ازدهر (قلب مكاني بين الدال والزاي) وهذا خاص بالبناء (افْتَعَل) فأصله (اتْفَعَل).

٤-إضافة العلل القصيرة يسبق دائمًا قواعد المماثلة. مثاله (قدِ اتَّفَقَ)، فإقحام الكسرة سبق مماثلة الدال للتاء، فلم نقل (قتِ اتَّفَقَ) بل (قدِ اتَّفَقَ).

٥-الحذف يسبق دائمًا قواعد المماثلة. مثال ذلك (مُدَّثِّر) فأصله (مُتَدَثِّر)، إذ تحذف فتحة التاء (مُتْدَثِّر) ثم تماثل التاء الدال (مُدْدَثِّر= مُدَّثِّر).

٦-مماثلة الصحيح للصحيح تسبق مماثلة العلة للصحيح. مثل لذلك من العامية (بِنْروح)؛ إذ يمكن أن تكون الكسرة أنفية بسبب النون بعدها؛ ولكن هذه النون ماثلت قبل ذلك الراء (بِرّوح) وهذه مماثلة تامة؛ لأن نطق الراء يقتضي إقفال مجرى الأنف تمامًا، أما الكسرة في (بِدْنا) التي تصير (بِنّا) فهي تكتسب بعد مماثلة الدال النون الغنة فهي تماثلها لما جاورتها.

الفصل الثامن: أحكام النون الساكنة في كتب أحكام التجويد: دراسة نقدية

اطلع أستاذنا على سبعة عشر كتاب أحكام تجويد فهاله ما وجد من أخطاء ومن عبارات غير علمية، وتبين له أن ليس من مؤلفي تلك الكتب من له صلة بعلم الأصوات، ومن أمثلة العبارات ما جاء عن (الغنة) أنها "صوت شبيه بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها"، وعن (الصفير) "الصاد يشبه صوت الأوز والسين يشبه صوت الجراد والزاي يشبه صوت النحل[1]". وعن (التفخيم) "سمن يدخل على صوت الحرف". ومن الأخطاء العلمية عد مخارج (يرملون) "في مقدّم الحلق"، والصواب أن ليس واحد منها حلقيًّا. ورأى أن من الخير شرح أحكام النون الساكنة والتنوين في ضوء قاعدة صوتية هي (المماثلة) و"هي تغير في سمة مميِّزة (المخرج أو إحدى الصفات) أو أكثر من سمة في صوت ما بحيث يصبح الصوت المتغير مماثلًا لصوت مجاور في السمة أو السمات التي أصابها التغير"، وقد تكون المماثلة تامة وقد تكون جزئية، ولذلك فحكم (الإظهار) أنّ النون لا تماثل غيرها، وهي تظهر قبل أربعة أصوات (ء، هـ، ع، ح) وهي أصوات حلقية بعيدة عن مخرج النون، وأختلف في إظهارها أمام (غ، خ)؛ إذ منهم من يخفيها، وهو لا يرى الاختلاف غريبًا لأنهما في عصرنا ليسا صوتين حلقيين بل طبقيان كالكاف، ويدل ما جاء في النشر والإتقان على قدم هذا، ولذا فحكمها الإخفاء، ويرى أن النون تظهر قبل تلك الأحرف الأربعة، مثل النون أو الزاي أو الدال أو الضاد أو التاء أو الطاء، أو السين، أو الصاد، أما الثاء والذال والظاء، فإن مخرج النون يصير بين الأسنان مثلها. ولست معه في إظهار النون قبل النون؛ إذ هي مدغمة، ولا ينطبق حكم الإظهار عليها ما لم يلها صوت مختلف عنها غير مماثل لها، وعند إظهار النون تلتقي أعضاء

---

(١)في المطبوع (النمل) وهو خطأ طباعي صوابه (النحل).

النطق لإخراجها ثم تلتقي لإخراج الصوت الذي يليها، وكذلك لست أراها ظاهرة كل الظهور مع الأصوات الأخرى بل أرى تجاوز مخرجها إلى مخرج الصوت الذي يليها ولكنها شاركت بغنتها أي إن الهواء ينسرب من الأنف مع الأصوات التي أخفيت فيها، وفي الإدغام توقف في مفهومه؛ لأنه ظن أنّه لا يكون إلا بعد مماثلة، وليس هذا بلازم فقد تتوالى المتماثلات وضعًا فيدغم ما سكن منها في ما تحرك، بل قد تزال حركة لتحقيق الإدغام، وهو لذلك لا يعد النون مدغمة في النون بل مظهرة، وهو لذلك يرى مصطلح الإدغام يختلط بالإظهار وبالإخفاء، ويراه لا يختلف من الناحية اللفظية عن التشديد، ولا أدري لم يريد الإدغام أن يختلف عن التشديد وهما شيء واحد فالمشدد صوتان مدغمان.

ويقول "وحين نقارن الكتابة العادية بالكتابة الصوتية التي تمثل اللفظ (واللفظ هو الأصل) نلاحظ أن مصطلح (الإدغام)، وهو إدخال الشيء في الشيء، يصلح للكتابة العادية؛ ولكنه لا يصلح للكتابة الصوتية أو اللفظ. في (إِنَّشَأ) هناك إدغام في الكتابة لأن النون جمعتا في نون واحدة كتابة. أما في اللفظ فليس هناك إدغام، أي إدخال نون في نون أخرى، وإنما هناك نونان متواليتان"، وهذا غريب منه، إذ مفاهيم التجويد متعلقة بالأداء والقراءة المتلقاة شفاهًا، والمعتمد في كل ذلك على اللفظ، ولا يعني الإدغام كتابة المدغمين بحرف واحد، وليس هناك ما يسمى إدغامًا في الكتابة، وأمر تمثيل المدغمين بحرف واحد عليه علامة الشدة مرهون بقواعد إملائية، فهو خاص بالمدغمين في لفظ واحد، تجنبًا للمتماثلات خطًّا، أما المدغمان من لفظين فلا يكتفى بحرف عن حرفين، ولذلك تظل صورة اللام الشمسية وإن أدغمت كما في

(الدّار) و(اللّيل)، وتكتب الدال وإن أدغمت في التاء (عدتّ) وكتب النون وإن أدغمت في الراء (إن رّاح).

وخطّأ قولهم "المفروض في الإدغام أن يمزج الحرف الأول في الثاني حتى تذهب ذات الحرف الأول بالكلية" فهو لا يرى مزجًا ولا ذهابًا، ولعله فاته أنهم يقصدون بالمزج والذهاب ما يسميه المماثلة، وهو يرى الحرف المشدد صوتين مثلين متجاورين لا صوتًا واحدًا طويلًا، وأقول إنهما من حيث الوظيفة صوتان ومن حيث الصوت اتحدا إذ يبدأ في النطق بأولهما ويختم بالثاني من غير توقف، وليس تتابع النونين في (أنَّ) مثل تتابع النون والتاء في (أنْتَ). إذ يفترض مع التاء مخرجان مختلفان واحد للنون وآخر للتاء، ولكن إخفاء النون ألغى مخرج النون بنقلها إلى مخرج التالي لها.

وجدير بالبيان أن كتب التجويد قد لا تصف الإدغام وصفًا صوتيًّا واضحًا ولكن نجد ذلك في غيرها من كتب التراث كما في قول ابن جني "الإدغام...تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في قطَّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نَبَا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخِر، ألا ترى أنك لو تكلَّفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشَّمت لها وقفة عليها تمتاز من شدَّة ممازجتها للثانية بها؛ كقولك: قطْطع وسكْكر، وهذا إنما تحكمه المشافهة به. فإن أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وادّغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه. فإن كان الأول من المثلين متحركًا ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمرًا وأوضح حكمًا، ألا ترى أنك

إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامّته ومماسّة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه"[١].

أحكام النون الساكنة في كتب أحكام التجويد: دراسة نقدية

توقف عند مصطلح (الغنة) وبين أنه لم يجد من تلك الكتب التي قرأها من حددها تحديدًا صحيحًا، فمنها "نون ساكنة خفيفة"، و"صوت زائد جميل يصدر من الأنف وهو صفة من النون"، و"صوت لذيذ مركّب في جسم النون والميم"، وأما هو فيرى "الغنة ليست سوى علة (حركة) أنفية: فتحة أنفية أو ضمة أنفية أو كسرة أنفية. وحين يقال في أحكام التجويد إن إدغام النون في الياء أو الواو هو إدغام بغنة فإن هذا يعني أن العلة (الحركة) السابقة لهذه النون تخرج من الأنف، أي إنها تتحول من علة فموية إلى علة أنفية". وعلى ذلك فالإدغام بغنة ما كانت الحركة قبله أنفية والإدغام بغير غنة ما كانت الحركة قبله فموية، وتبقى الغنة بعد إدغام النون في الياء أو الواو لأن خروج العلة من الأنف سابق على مماثلة النون لهما، ولم يبين أن الأنف يقفل لنطق اللام والراء ولذلك تظل الحركة فموية فلا يكون إدغام النون فيهما بغنة، ولكنه ذكر أن ذلك ممكن، وقال "لا غرابة أن يقال إن الغنة قد وردت أيضًا مع اللام والراء". واعتمادًا على مذهبه في مفهوم الغنة أنكر التفريق بين الإدغام الكامل والإدغام الناقص على أساس مصاحبة الغنة أو تخلفها، وشرح بتفصيل حدوث ذلك لينتهي إلى أنه "حين تتحوّل النون إلى صوت آخر بعد خروج العلّة من الأنف فإنها تتحوّل كاملة غير منقوصة". ولكن يظل الفرق بين الإدغامين واضحًا وأن ما صاحبه غنة إنما كان من أثر التنوين، فالإدغام الكامل تحولها بلا أثر لها

---

(١)ابن جني، الخصائص، ٢: ١٤١.

والناقص تحولها وبقاء أثرها وهو الغنة، وإن كانت حركة تخرج من الأنف، فخروجها من الأنف سمة من سمات النون والميم.

ووقف عند مصطلح (الإقلاب) ذاكرًا تعريفه في كتب التجويد مبينًا أنه "مماثلة جزئية؛ إذ إن النون تتحوّل من صوت أسناني إلى صوت شفوي مماثلة للباء، مع بقاء صفاتها دون تغير"، وأقول إن الصفة الباقية هي الغنة التي تجعل الباء في السمع ميمًا، فالنون صارت بالإقلاب باءًا بغنة، أي ميمًا، والفرق بين الباء والميم هو الغنة، ولذا ينطق من انسد أنفه بالزكام الميم باء، فينطق (مع): بع. وذهب إلى أن النون تقلب مع الميم أيضًا، وهو إدغام بل هو إخفاء، ولعلي أوافقه في الإدغام للتماثل التام بين النون والميم، أما الإخفاء فمتوقف فيه لأن الإدغام فيه تشديد للصوت، وليس مع الإخفاء ذلك.

ووقف على مصطلح الإخفاء فأورد بعض تعريفاته في كتب التجويد مبينًا الخلل فيها، ثم بين حقيقة الإخفاء؛ إذ "هو مماثلة جزئية، وهو بالتحديد مماثلة النون للصوت التالي لها في المخرج، دون تغيّر في أيٍّ من صفاتها". والإخفاء كما ذكر ليس مقصورًا على اللغة العربية، فهو مماثلة طبيعية في اللغات. مثال ذلك الكلمة sin النون فيها أسنانية، وهي في sing طبقية.

وانتقل إلى أحكام الميم الساكنة مبينًا أنها مثل النون، وأن ما حدث من تداخل المصطلحات في النون حدث في الميم أيضًا، ولذلك ختم بحثه بكيفية التخلص من التداخل بين المصطلحات. ويكون باشتراط التغيّر في تعريف الإخفاء والإدغام، فإذا تغير مخرج الميم أو النون إلى مخرج آخر مماثلة للصوت الذي يليها دون أن تصير كذلك الصوت تمامًا فهذا الإخفاء، وإن صارت كالصوت تمامًا

فهذا الإدغام، فإن لم تتغير لا مخرجًا ولا صفات فهذا الإظهار، وبناء على ذلك لا يرى للإقلاب مكانًا فهو إخفاء كإخفاء النون مع الكاف وتحولها لنون طبقية، بمعنى أن النون قبل الباء هي نون شفوية، وهو قول صحيح نظريًا ولكن وجود صوت شفوي خيشومي مماثل لهذه النون الشفوية هو ما دعاهم إلى تمييز هذا بمصطلح يبين أن ما يسمع ليس ميمًا بل هو نون في الحقيقة، وأرى المجودين وفقوا في وضع هذا المصطلح (الإقلاب) للتمييز بين الصوتين (الميم) و(النون الشفوية). وأما تسميته تحول النون قبل الميم واللام والراء والياء والواو إقلابًا، فهذا متوقف فيه لأمرين أحدهما التشديد المصاحب للنطق مع هذه الأحرف وهو ما يسمى الإدغام، والآخر أنّ الإقلاب وصف لنون نطقت ميمًا، ولا تشديد في نطقها.

وختم بقوله إن أحكام التجويد لا تتأثر بتغير المصطلحات، وأقول إن الظاهرة المحكومة بقواعدها وأحكامها ثابتة؛ ولكن وضوح المصطلحات ودقتها معينة على الفهم وحسن التلقي. ولا ضير من استعمال (الإقلاب) لنوع خاص من إخفاء النون قبل الباء.

اللسان الأسير

صرخة مغربية، وإن شئت، فعربية، تعالت من تضاعيف هذا الكتاب (اللسان الأسير: جراح اللغة وخدوشها) كتبه صلاح بوسريف، ونشرته حلقة الفكر المغربي، عام ٢٠١٩م، في ١٠٥ صفحة، جعل في مقدمة وستة أبواب.

يقول المؤلف في مقدمته "اللسان الأسير، أو غربة اللسان واليد. هذا ما يمكن أن نصف به واقع اللغة العربية في المغرب. فهي لغة، طالما حاربها مواطنوها، أو بعض مواطنيها، ممن ينتمون إليها بالاسم، لكنهم يحرِصون على إبادتها، بغيرها من اللهجات والألسن، التي بدت لهم، أنّها هي ما يصلح للعلم والمعرفة، وأنّ العربية، هي، كما يصفونها، بنوع من السخرية والازدراء المضمرين (لغة كلاسيكية) أي لغة تنتمي إلى الماضي، أو لغة وقفت في زمن انتهى، [وهو] ما يعني أنها هي أيضًا انتهت".

إن الكتاب ثري عميق التناول متعدد جوانب المعالجة، وإن من العسير أن أزوي ستة الأبواب، ولذا سأكتفي بذكر العنوانات الدالة على الغرض محصورة بأهلة وعلامات اقتباس.

يتبين من الباب الأول أن (الوجود باللسان)، ولذا فإن "ازدراء العربية ازدراء للذات"، وإنما هو كذلك لأن "العربية أنا وأنا العربية"، ولا غرو فهي "اللغة التي بها نحيا" منذ كانت "اللغة هي الإنسان"، وحري بنا إذن أن نعرف "ما يشُلّ اللغة ويُعطبها".

ولعل من أشد ما يشلّ اللغة ويعطبها ما يتناوله الباب الثاني المعالج لغياب إدراك (الأفق الجمالي للغة العربية) فهو جهل بهذا "التاريخ الجمالي للغة العربية" وهو غفلة عن "السياق الجمالي

للغة العربية"، هذا وغيره مما يضافره ويُسعده معاول أسهمت في "جراح اللغة وخدوشها"؛ ولكن نعود إلى القول إنما "الوجود باللسان".

ولما كان الوجود باللسان بيَّنَ المؤلف في الباب الثالث (أخطر النعم) فظهر أن "اللغة أخطر النعم"، وأن "اللسان المستعار" ليس هو السبيل للتقدم بين الأمم، بل مردّ ذلك إلى "حيوية اللغة بين الإبداع والاتباع"، فإذا كان الأمر كذلك فإن "العربية لغة إبداع".

ولغتنا لغة إبداع لأنا نجد في الباب الرابع أن (العربية لغة بشرية) فهي لغة ثرية بإنتاجها الإبداعي والفكري، وهو ما عبر عنه المؤلف بقوله "مواطن الماء في اللغة"، وهذا الثراء هو ما جعل "العربية لغة بشرية" نابضة بالحياة فـ"العربية ليست لغة ميتة" كما يدعي قوم، و"العربية ليست لغة كلاسيكية" كما يتوهم آخرون، ومعنى ذلك أن "العربية ليست لغة منكوبة".

ولكنها ستكون منكوبة إن أفرغت من معناها كما في الفصل الخامس (لسان بدون لسان)، فما في اللغة التراثية من تعدد الرؤى واختلاف الأقوال ليس من قبيل "انشقاقات اللغة وتصدعاتها"، وما شجر من جدل حول العامية هو جهل بها؛ لأن "العامية أرقى مما تظنون" ففيها من ألوان الإبداع ما يمكن أن يضاف إلى الفصيحة التي يجب أن تكون لغة التعليم حتى لا يكون لدينا "لسان بدون لسان"؛ لأنا إن استبدلنا بها غيرها فكتبنا بالفرنسية أو الإنجليزية وعلّمنا بهما أو بإحداهما أفضينا إلى "غربة اليد واللسان".

وهذه الغربة مطلب (أعداء العربية) وهذا سادس أبواب الكتاب، وفيه حديث عن "مأزق العربية بين التأصيل والاستئصال" حيث يعرض المؤلف في هذا الإطار موقفين متطرفين؛ "موقف الآتين إلى اللغة من خارجها، أي من ألسنة أخرى، هي في نظرهم، لغة العلم والمعرفة، ولغة التطور والحداثة، وموقف المقيمين في ماضٍ، ليس بالضرورة ماضي اللغة"، فهؤلاء "يربطون تاريخ المعرفة عند العرب، وتاريخ لغتهم، بالدين، أي بمجيء الإسلام، وما قبله ليس سوى هباء". فمن هم "أعداء العربية"؟ يقول المؤلف "هم أشخاص لا يعرفون العربية، ولا علاقة لهم بها، كما لا يعرفون حتى العامية، التي هي لغة الشعب، وهم لم يخرجوا من هذا الشعب، ولم يعيشوا معه، لأنهم كانوا يعيشون، خارج الوطن، لغة، وفكرًا، وثقافة، وتعليمًا، وهذا من الأمور التي تجعلهم يدعون لتعليم أبناء المغاربة كل اللغات، إلا العربية، التي اعتقدوا أو توهموا أنها لغة ثانوية، أو لغة ميّتة، كما يتصورونها"، ولا بد لنا "على سبيل التوطئة" إن أردنا الإصلاح أن نحاول أن نجيب عن هذا السؤال المستحق "من نكون"؟

كتاب جدير بالقراءة.

معجم ما استعجم

جاء في خطبة (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع) "وقد قال أبومالك الحضرميّ: رُبَّ علمٍ لم تُعْجَمْ فُصُولُه، فاستَعجَمَ مَحْصولُه"[١]، وأعجم الشيءَ يُعجمه أزال عجمته، ومن دلالات (أفعل) السلب والإزالة، تقول أشكيته أزلت شكاته، وأقذيته أزلت قذاه، وأخفيته أزلت خفاءه، وأعتبته أزلت عتَبه، وأما (استعجم) فصار أعجم، والأعجم المبهم ذو العُجمة، وقد يراد باستعجم بلغ غاية العُجمة، مثل استعصم، قال الزمخشري "الاستعصام: بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها. ونحوه استمسك واستوسع الفتق واستجمع الرأي واستفحل الخطب"[٢]، وقال "اسْتَيْأَسُوا يئسوا. وزيادة السين والتاء في المبالغة نحو ما مرّ في استعصم"[٣].

وهكذا وجد عبدالله بن عبدالعزيز البكريّ الأندلسيّ (ت٤٨٧هـ) كثيرًا من أسماء البلاد والمواضع الواردة في التراث العربي قد نالها التحريف والتصحيف فاستعجمت أي استبهمت، وكل مبهم معمًّى أعجم، قال "فإنِّي لَمَّا رأيتُ ذلك قد استعجم على الناس أردتُ أن أفصحَ عنه، بأنْ أذكرَ كُلَّ موضعٍ مبيَّنَ البناءِ، معجَّم[٤] الحروف، حتَّى لا يُدْرَك فيه لَبْسٌ ولا تحريفٌ"[٥]. ولتحقيق ذلك

---

(١)البكري، معجم ما استعجم، تحقيق: الغنيم والمانع، ١: ٢.
(٢)الزمخشري، تفسير الكشاف، ٢: ٤٦٧.
(٣)الزمخشري، تفسير الكشاف، ٢: ٤٩٤.
(٤)هكذا في المطبوع ولعله خطأ طباعي صوابه (معجَم) بلا تشديد، وأما المعجّم بالتشديد فهو المعضّض.
(٥)البكري، معجم ما استعجم، تحقيق: الغنيم والمانع، ١: ٢.

ذهب البكريّ يسمي الحركات ويعين الحرف المعجم، أي المنقوط، والحرف المهمل، مثال قوله "{آرَةُ}: بفتح أوَّله ومدِّه، وفتح الرَّاء المهملة، على وزن فَعْلَة"[١]، ونص البكريّ على الوزن بيان منه أن المدة منقلبة عن أصل. ولما اتصف به معجم البكري من الضبط الفريد صار عمدة غيره من المعجمات وكتب الأدب والتاريخ والبلدان.

نالت عناية المحدثين هذا المعجم، فحقق ونشر ثلاث مرات، الأولى ألمانية سنة ١٨٧٠م، والثانية مصرية سنة ١٩٤٥م، والثالثة لبنانية سنة ١٩٩٨م، ثم تُوّجت هذه العناية بهذه النشرة السعودية سنة ٢٠١٩م، وهي نتيجة تضافر عالمين من أشهر علماء هذا العصر، أستاذنا أ.د. عبدالله بن يوسف الغنيم، أستاذ الجغرافيا بجامعة الكويت، وأستاذنا المحقق أ.د. عبدالعزيز بن ناصر المانع، أستاذ الأدب بجامعة الملك سعود، وصدر المعجم في خمسة أجزاء، أصدره مركز حمد الجاسر الثقافي وكرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها.

ومن البديهيّ أن يكون السؤال: ما الذي أجاء الأستاذين إلى إعادة تحقيق كتاب حقق ثلاث مرات؟ وهو سؤال دعاهما إلى القول "والإجابة تتطلب منا البحث فيما يلي:

١)النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها المحققون الثلاثة من حيث القدم والكمال والصحة والضبط والوضوح وصلتها بالنسخة الأم.

٢)صحة القراءة، والتثبت من النصوص؛ تجنبًا للتصحيف أو التحريف الذي قد ينشأ عن الاعتماد الكامل على نسخة معينة

---

(١)البكري، معجم ما استعجم، تحقيق: الغنيم والمانع،١: ٩٦.

والرجوع بشكل عشوائي إلى النسخ الأخرى، وهذا يوهم القارئ بأن المحقق قد اطلع على جميع النسخ، وهو عيب تحققنا منه في عملنا بهذا المعجم.

٣)مدى الاستفادة من الاستدراكات التاريخية والجغرافية المهمة التي كتبها عدد من العلماء الذين أفادوا من ذلك المعجم وحققوا مواضعه، ويأتي في مقدمة أولئك ما كتبه الشيخ حمد الجاسر، رحمه الله، من بحوث وتعليقات في المجلات العلمية المختلفة، أو فيما حققه من كتب تتصل بجغرافية شبه الجزيرة العربية وتاريخها وآدابها، وما قام به من دراسات ميدانية واسعة لغرض تحديد الأماكن الواردة في المعجم المذكور"[١].

وقد تبين بعد التدقيق في أمر النشرات الثلاث واستعراضها "أن تلك الطبعات ينقصها الإلمام بمخطوطات المعجم في العالم أو عدم الاستفادة مما تيسر منها لكل محقق"[٢]، وضربا مجموعة من الأمثلة لذلك، ثم إن آخر محقق، كما ذكرا، لم يستفد من الدراسات التاريخية الجغرافية التي استدركت على المعجم. ومع توقف المحققين في أمر النشرات الثلاث لم يهملاهن كل الإهمال بل استفادا من خير ما فيهن بعد مراجعته ومقابلته بجميع المخطوطات.

لم يصف المحققان طريقتهما في التحقيق، ولا ما بذلاه من عناء في تتبع مفردات هذا العمل الجليل؛ ولكن هذا يتبين للقارئ من الصفحة الأولى وما في حواشيها من مقابلات بين المطبوعات والمخطوطات ومن إشارات إلى تعليقات المحققين وتعليقات

(١)الغنيم والمانع، مقدمة معجم ما استعجم للبكري، ١: ٣.
(٢)الغنيم والمانع، مقدمة معجم ما استعجم للبكري، ١: ١٨.

الشيخ حمد الجاسر. والتزم المحققان بالترتيب المعجمي المغربي الذي وضعه البكري فلم يرتبا المعجم حسب الهجائية المشرقية كما فعل بعض المحققين، وأحسن المحققان بوضع كشافات فنيّة تعين على الوصول السريع إلى المطلوب.

ولعلنا نرى في المستقبل معجمًا جغرافيًّا بالخرائط يضم هذه الأسماء قديمها وحديثها معينة مواقعها بالطول والعرض.

معك

"إننا لا نحيا لنكون سعداء.

عندما قلتَ هذه الكلمات في عام ١٩٣٤ أصابني الذهول، لكنني أدركت الآن ماذا كنت تعني، وأعرف أنَّه عندما يكون شأن المرء شأنَ طه، فإنه لا يعيش ليكون سعيدًا وإنما لأداء ما طلب منه. لقد كنا على حافة اليأس، ورحت أفكِّر: (لا، إننا لا نحيا لنكون سعداء، ولا حتى لنجعل الآخرين سعداء)، لكني كنت على خطأ؛ فلقد منحتَ الفرح، وبذلتَ ما في نفسك من الشجاعة والإيمان والأمل. كنتَ تعرف تمامًا أنَّه لا وجود لهذه السعادة على الأرض، وأنَّك أساسًا، بما تمتاز به من زهد النفوس العظيمة، لم تكن تبحث عنها، فهل يُحظر عليّ الأمل بأن تكون هذه السعادة قد منحت لك الآن؟"(ص٢٥).

بهذا بدأت السيدة سوزان (الفرنسية) زوجة الأديب العربي الدكتور طه حسين[١] كتابها (معك) الذي جعل له عنوان تفسيري (من فرنسا إلى مصر "قصة حب خارقة" سوزان وطه حسين ١٩١٥-١٩٧٣)، وهو كتاب حياة عاشقين جمعتهما أسباب الدراسة وظروف الحرب العالمية، قهرا معًا كل الظروف واحتملا الحياة بلحظاتها السعيدة وبلحظاتها التعيسة، سعدا بنجاحاتها وتحملا خيباتها، كتاب حياة أسرة صغيرة متحابّة، نالها النجاح بفضل قوة عزيمة كل فرد منها، طه حسين وزوجه سوزان وابنته أمينة وابنه

(١)اسمه الكامل: طه بن حسين بن علي بن سلامة، ولد في ١٣٠٦ هـ، وتوفي في ١٣٩٣هـ.

مؤنس. وهو كتاب حياة أمّة تعاورتها الصراعات الخارجية في حقبة الملكية التي عصفت بها الثورة وحلت محلها الجمهورية.

يعرف القارئ طه حسين بقراءة كتبه الأدبية والإبداعية، ويفتنه أسلوب جميل تفرد به، يحيل اللغة إلى معزوفة موسيقية مدهشة، لست أنسى كتابه (الأيام) الذي قُرّر علينا في الجامعة مع غيره من الكتب مادة للقراءة، فافتتن الطلاب بلغة الكتاب، وذهلوا عن مضمونه، حتى إذا جاءهم سؤال عن المضمون في الاختبار النهائي لم يجيبوا بشيء.

كتاب (معك) سجل لتفاصيل دقيقة من حياة طه حسين وأسرته، وقد أخلصته السيدة سوزان لوصف ما عاشته مع طه حسين معبرة عن عاطفة قوية ومحبة وفخر بهذا الرجل العظيم الذي بذل نفسه للعلم والتعليم ولكل ما يراه خيرًا لبلده، وباسمه ارتبطت مجانية التعليم، هذا الكتاب سِجل لعلاقاته وصداقاته لأسماء مشهورة في دنيا الثقافة والعلم الغربي والشرقي مثل كازانوفا، وبرجشتراسر، وماسينيون وأولمان، وليتمان، وبلاشير، ونللينو، وطاغور. نالته شهادات تكريم ومؤتمرات احتفاء من ذلك شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة ليون ١٩٣٣م. ومن جامعة مونبلييه١٩٤٦م. ومن جامعة أكسفورد في ١٨ نوفمبر ١٩٥٠م. وتروي لنا السيدة سوزان بعض الزيارات والاجتماعات التي تعقد في بيته، يزوره القادمون إلى البلاد وأرباب الفكر والسياسة من أهل مصر، تقول سوزان "ولسوف ألتقي بنساء رائعات؛ ففي مايو ١٩٥٢ كانت هيلين كيلر تزور القاهرة، وطلبت أن تلتقي بطه؛ كانت قد قالت عن هذا اللقاء: (سيكون لقائي مع طه حسين أجمل يوم في حياتي). وكنّا نشعر بانفعال شديد حين ذهبنا، طه ومؤنس وأنا، إلى

فندق سميراميس، ونتساءل كيف سيدور الحديث مع امرأة لم تكن عمياء فقط، وإنما صماء بكماء أيضًا. والحق أن ذلك لم يكن صعبًا على نحو ما انتظرنا؛ أوّلًا لأنَّ هذه المرأة كانت بشوشة بقدر ما كانت لطيفة، كما كانت ذكية إلى حدّ خارق، ثم لأنه كان بالقرب منها سكرتيرة مدهشة ... كانت تعرف بالطبع لغة الصمّ والبكم في مثل هذه الحالة الخاصة إلى حدّ كبير، كانت تنقل الأسئلة والأجوبة بسرعة من طرف إلى آخر، وذلك بضغطة تقوم بها على حنجرة هيلين، أو بمسٍّ قبضتها"(ص١٧٠).

من المواضع التي استوقفتني حديث (سوزان) عن كتاب دونالد روبينسون (أهم مائة شخصية في العالم)، قالت "لم نكن نعرف إطلاقًا أن روبينسون كان يفكِّر في هذا الكتاب. كنّا قد تعرفنا بهذا الكاتب الأمريكي خلال اللحظة الدرامية في أثناء حريق القاهرة؛ كان يقوم برحلة إلى مصر بصحبة زوجته، وكان ينزل في فندق شبرد، واحترق الفندق فأضاعا كل حقائبهما، لكنهما لم يفقدا مرحهما. كنت قد وعدتهما باصطحابهما إلى سقارة، وذهبنا إليها برغم كل شيء ... وعدنا معًا للغداء في البيت. في ذلك اليوم تحدث طه كثيرًا مع دونالد، وها نحن نعلم دَهشين أن طه يمثل لا بين الشخصيات المائة المختارة فحسب، بل ضمن التصنيف الأضيق؛ بين الرجال العشرة الذين طبعوا عصرهم أيضًا، مع برتراند رسل وتشرشل، وأينشتين ... كان هذا الاختيار بالطبع تعسفيًّا، وكان هناك بالطبع كثير من الأسماء الغائبة، على أنَّ ما أراده الكاتب هو (أن يشير في كلِّ ميدان من ميادين الفعالية الإنسانية إلى الإنسان الذي كان يصنع الغد). وقبل عدّة سنوات أُعيد طبع هذا الكتاب ثانية، فأضيفت إليه بعض الأسماء وحذفت منه أسماء أخرى، أما طه فقد بقي اسمه ماثلًا فيه"(ص١٧٦-١٧٧).

تدرك حين تقرأ هذا الكتاب كيف عاش طه حسين حياة حافلة بالإنجاز، وأن هذا ما كان ليتحقق في الصورة التي تحقق بها لولا رعاية كريمة حانية محبة تمتلئ بالفخر برجل لم تعقه عاهته عن الإبداع العلمي والعملي، فاستحوذ على محبة آلاف الناس وعلى تقديرهم واحترامهم لشخصه، لم يكن ليتمكن من هذا الإنجاز لولا تحمل هذه المرأة الصبور واحتمالها كثيرًا من أعباء الحياة عن زوجها الذي كانت عينه المبصرة وأداة تصله بما حوله وصلًا دقيقًا شافيًا، لولا هي ما توافر له من الوقت للتحصيل والبحث وإنجاز مكتبة ضخمة أثْرت المكتبة العربية وأسهمت في تشكيل عقول كثير من المثقفين. قد يتوقف بعض الناس في بعض أقواله وآرائه متأثرين بمقولات خصوم سياسيين في المقام الأول؛ ولكن النَّصَفة تدعو لاحترام شجاعة هذا العالم الأديب المفكر المبدع الذي أمتع عقولنا بما وهبنا من كنوز معرفة خالدة.

هذا كتاب (معك) الذي كتبته سوزان طه حسين، وترجمه بدر الدين عرودكي، وقدمت له أمينة طه حسين، ووضع حواشيه زينا ويجان وبرونو رونفار، وراجعه محمود أمين العالم، وأعادت طباعته مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة في ٢٠١٥م، وهو بحق كتاب جدير بالقراءة.

منزلة الحرف في التفكير النحويّ العربيّ

بين القدماء والمحدثين

لحروف المعاني أهمية ومنزلة عالية في كل لغة؛ فهي قسيمة الاسم والفعل في القسمة الكبرى للكلم، وتظهر أهمية هذه الحروف في اختلافها عن قسيميها في الدلالة؛ إذ دلالة الأسماء والأفعال معجمية خاصة، أما الحروف فدلالتها وظيفية سياقية عامة، ولذلك عرّف النحويون الحرف بأنه ما يكون له معنى في غيره، ولا تستوي دلالات كثير من التراكيب إلا بحروف المعاني، إذ بها يكون التوكيد والنفي وبها يكون الاستفهام والشرط، وبها يكون العطف والجر والاستثناء، والتعليل والتشبيه والنداء، ومن أجل ذلك نالت الحروف عناية علماء اللغة القدماء والمحدثين، واختلفت طرائقهم في درس قضايا الحروف وصفًا واستقراءً وتحليلًا واستنتاجًا، ومن المهم معرفة المنطلقات المعرفية والفكرية التي وجهت هذه الجهود التراثية والمعاصرة، ومن هنا يأتي هذا العمل الذي أقدمه.

الدكتور معاذ بن سليمان الدخيّل عرفته أول ما عرفته في منتدى الفصيح الذي كان يشارك فيه باسم مستعار، ثم زادت معرفتي به حين ابتعث إلى قسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود، وتبين لي من مناقشاته ومراجعاته لبعض اجتهادات شاركت بها في المنتدى أو عرضتها في الفصل الدراسي عمق معرفته التراثية، وحسن صدوره عنها، ووضوح الفكر، واقتدار على الصياغة المتسمة بالسلامة اللغوية، ولمست منه بعد ذلك رغبة شديدة في توسيع دائرة الاهتمام المعرفي؛ إذ لم ينكفئ على التراث أو يقنع به، ولذلك

انطلق يقرأ ما أتيح له من منجزات اللسانيات مؤلفًا أو مترجمًا واستطاع أن يتمثله خير تمثل، ولم يكن غرضه استبدال لسانيّ حديث بتراثيّ قديم بل كان غرضه أسمى من ذلك، وهو الانتفاع من خير ما في المنجزين انطلاقًا من أن لّيس كل قديم مطّرح لقدمه، وليس كل حديث مقبول لحداثته، وانطلاقًا من أنّ المعرفة الإنسانية مبنية على التراكم الإيجابي، وعلى أنّ من الخير سدّ الفجوة بين القديم والحديث وربط أسباب العتيق بالعتيد، نجح في استثمار ثقافته اللسانية ومعرفته التراثية في معالجة موضوع رسالته لدرجة الماجستير وهي «منزلة معاني الكلام من علم الإعراب: شرح الرضيّ على الكافية أنموذجًا».

تنبه الباحثُ أثناء إعداده تلك الرسالة إلى أهمية الحرف ومنزلته وهو أحد أقسام الكلم في العربيّة، وإلى أثره في بناء النظريّة النحويّة العربيّة المفسرة للعلاقة بين المعنى والمبنى، ومن ذلك الكلمة؛ أقسامها وسماتها بناؤها وإعرابها، أو جمودها وتصرفها، أو تنكيرها وتعريفها، إفرادها وتركيبها، توحيدها وجمعها، وغير ذلك من صفاتها. وتبين له من معالجات القدماء للظواهر اللغويّة أنّ الحرفيّة سمة قد تظهر في كلمات، أو تراكيب لا تنتمي إلى الحرفيّة انتماءًا صرفًا، فتكون في جملة من الأسماء، أو الأفعال، أو التراكيب، ويختلف ظهور هذه السمة قوة وضعفًا، قربًا وبعدًا، وهو أمر يجده المتتبع نصوص القدماء المتأمّلها.

ويأتي هذا الكتاب الذي هو ثمرة رسالة الدكتوراه «منزلة الحرف في التفكير النحويّ العربيّ بين القدماء والمحدثين» متابعة لما تنبه إليه في عمله السابق وتعميقًا لقسم مهم من أقسام الكلم هو الحرف بتنوعاته وتعدد وظائفه المؤثرة في جعل الكلم كلامًا به

يكون التواصل الإنساني وإبداعه وفكره. وظهر من العنوان اتجاهه نحو مدّ الجسور بين الدرس اللسانيّ الحديث والتراث النحويّ العربيّ.

ومن أجل تحقيق غايته أدار بحثه حول ثلاثة محاور هي فصول الرسالة الثلاثة، أولها (المحدّدات النظريّة الموجّهة للقدماء والمحدثين في قضايا الحرف)، وثانيها (منزلة الحرف الطرازيّة ضمن نظريّة أقسام الكلم التراثيّة)، وثالثها (المظاهر الطرازيّة المسيّرة لعلاقة الحروف بعضها ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف).

رأى الباحث في الفصل الأول للنظريّة النحوية جملة من الملامح تحدّد اتجاه معالجة القدماء قضايا الحرف، وهي ملامح نظريّة تتضافر في بناء معالم الحرف في التراث النحويّ العربي، منها التجريد الذي يفسره بقوله "إذ إنّهم قد جعلوا البناء النظريّ لما شاع واطّرد من هذه الوقائع، ثم محاولة ضبط ما ندَّ عنه من الوقائع اللغويّة، وردِّهِ إلى هذا البناء النظريّ بالاتّكاء على الجانب العقليّ التجريديّ كما نجده في مناقشتهم قضايا تعدّي الأفعال بحروف الجرّ، أو ضبطهم بنية الحرف الشكليّة". وأما عندي فالتجريد من لوازم التنظير والتقعيد للظاهرة اللغويّة، صوتًا أو صرفًا أو تركيبًا، فعلى الرغم من تعدد أشكال نطق الصوت جعلوا له رمزًا واحدًا، فرمز الألف واحد في ترقيقها أو تفخيمها أو إمالتها، وانتخبوا كلمة تعبر عن بنية الكلمة الصرفية التي تشارك بها غيرها، وهو ما يسمى الميزان الصرفي، ونرى كيف ردّد النحويون جملة (ضرب زيد عمرًا)؛ كأنها الميزان التركيبي للجملة الفعلية، وللحروف دلالات وظيفية

عرفت من جمهرة استعمالهم وفسر ما خالف هذا بالتضمين أو استعمال حرف بمعنى حرف آخر.

ومن هذه الملامح أنّ الحروف ذات الوظيفة العامة المشتركة تختلف في قربها وبعدها عن الاتصاف بتحقيق هذه الوظيفة ولذا سموا أقربها وأوفاها بذلك (أمَّ الباب)، أي أمًّا للمجموعة الحرفية، كما سموا (كان) أمًّا للأفعال الناسخة، ومن هذه الملامح القياس العقلي (قياس الشبه) في الظاهرة اللغويّة، كتفسيرهم نصب (إنَّ) الاسم ورفع الخبر بمشابهتها الأفعال مبنًى ومعنًى.

وثمة بعض المؤثّرات في تكوين الملامح النظريّة للحرف في التراث النحويّ العربي كعلم المنطق والفلسفة، ونجد من ذلك تفسير بعض قضايا الحرف بالحمل على النقيض؛ كذلك الأثر المنطقي في النظر إلى الحرف وموقعه في العمل ضمن أقسام الكلم الثلاثة، ومن المؤثرات علم الكلام الذي نجد أثره في التأطير النظريّ لعمل الحروف، ومنها الفقه وبخاصة المذهب الظاهريّ.

أما المحدثون فوقف الباحث القارئَ على المحدّدات النظريّة الموجّهة لهم وفاق دراساتهم المختلفة، فالدراسات المصنّفة ضمن سياق عصر النهضة فظهر فيها استشكال المعايير التراثيّة المُعتمدة في تصنيف الأدوات النحوية المؤدية للمعاني، وكانت الدعوة إلى الانطلاق من واقع اللغة في وضع القواعد، وأما الدراسات المتأثّرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيّات التاريخيّة فبين أصداءها في قراءات المحدثين، وأظهر اعتماد النموذج التاريخي أداة تفسيرٍ وترجيحٍ في دراسة الظاهرة اللغوية، ومنه التفسير التطوّري للظاهرة اللغوية والتفسير الزمني لها، ثم الانحياز إلى مبدأ الربط بين

اللغة والعرق في تفسير الظاهرة اللغوية وبين الإشكالات المنهجية في اللسانيات التاريخية، وأما الدراسات المتأثّرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيّات البنيوية فوقف على أصدائها في قراءات المحدثين لقضايا الحرف والنّزوع إلى الوصف المُتّكئ على الجانب الاستعمالي للظاهرة وتنكّب الرؤية النظريّة التفسيريّة، وبين ما آل إليه هذا من القطيعة مع النحو العربي التراثي بوصفه معياريًّا قائمًا على المنطق والفلسفة، وأبرز ما أثير أقسام الكلم الذي سعت هذه الدراسات إلى تجاوزه بزيادة أصناف قادرة على ضبط الوحدات اللغوية المُشكِلة، ولم تلتفت هذه الدراسات إلى أن أقسام الكلم في النحو أكثر من ثلاثة؛ ولكن القسمة النحوية قسمة شجرية؛ فالاسم أقسام والفعل أقسام. وأما الدراسات المتأثّرة بالفرضيّات السائدة في اللسانيّات التوليديّة فكان فيها مراجعات لمبادئ اللسانيات البنيوية وتعديلها وبيان للإشكالات المعرفية فيها، وكذلك الإشكالات الإجرائيّة فيها، ثم بين التحوّل المعرفيّ مع الاتّجاه التوليديّ في ضبط مفهوم علم اللسانيّات، ووقف على البحوث العربيّة التي تجاوزت المسلّمات البنيويّة في قراءتها للتراث ممثّلًا بالجهود التي قدّمها عبد القادر الفاسي الفهري فأبرز نزوعه إلى النموذج التحويليّ في دراسة الرتبة في العربية كما أبرز نزوع مازن الوعر إلى هذا النموذج في دراسة نظام اللغة العربية. وأما الدراسات المتأثّرة بالفرضيّات السائدة في النحو الوظيفي، فوقفنا على مشروع أحمد المتوكّل وموضوع علم اللسانيّات في فرضيّات النحو الوظيفي، وأثره في تناولهم لقضايا الحرف، والاتّكاء على الجانب الوظيفيّ في تفسير الجوانب التركيبيّة والاستدلال بالكلّيات اللغويّة في تفسير ظاهرة العطف.

وأما الفصل الثاني فعالج فيه منزلة الحرف الطرازيّة ضمن نظريّة أقسام الكلم التراثيّة، وبدأ بمدخل نظريّ وقفنا فيه على

منزلة المبادئ العرفانيّة ضمن النظريّات اللسانيّة، وعلى تعديل فرضيّة استقلال البنية اللغويّة، وإعادة صياغتها، ثم على إعادة النظر في فرضيّتي اعتباطيّة العلاقة بين الدالّ والمدلول، والفصل بين النحو والدلالة، ثم وقفنا على الأسس النظريّة العرفانيّة في نظريّة الطراز (prototype)، وعلى سيادة التصوّر الأرسطيّ وهو منوال الشروط الضرورية والكافية وأوضح أمر التصنيف بين التصوّرين الأرسطيّ والعرفانيّ؛ فالحديث عن التصنيف في منوال الشروط الضروريّة والكافية والتصنيف في المنوال الطرازيّ وفرضيّات التصنيف المقوليّ فيه. وانتهى إلى بيان الفرضيّات المُعتمدة في دراسته.

وعالج في هذا الفصل أيضًا القسمة الثلاثية للكلم مبينًا موقف القدماء والمحدثين من ضبط حدود الحرف ضمنها، فوقف على مواقف القدماء ومنهم أحمد بن فارس، وأبو عليّ الفارسيّ والبطليوسيّ، وأما المحدثون فمنهم إبراهيم أنيس، وتمّام حسّان في كتابيه (مناهج البحث في اللغة)، و(اللغة العربيّة معناها ومبناها)، وعبد الرحمن أيوب، ثم فاضل الساقي.

وعالج في هذا الفصل أيضًا الحرف وعلاقته بالاسم والفعل في التفكير النحويّ العربيّ في ضوء منوال الطراز فبين علاقة الحرف بالاسم وتأثيره فيه ممثِّلًا بـ(كلا وكلتا) وشبههما بالحرف، وبالبناء في الموصولات وتفاوت أفرادها بين الحرفيّة والاسميّة، ومثّل بـ(أيّ) ومشابهتها الحرف وبالرتبة الطرازيّة في اقتراب الموصولات من الحرف، وعرض لقضية بناء الظروف بين الحرفيّة والاسميّة، فبين الظروف التي يكون البناء فيها عارضًا ومنزلتها بين الحرفيّة والاسميّة ممثِّلًا بـ(حيثُ). ومنزلتها بين الحرفيّة والاسميّة.

وعالج علاقة الحرف بالفعل وتأثيره فيه مبينًا أصناف الفعل الثلاثة ومدى اقترابها من الحرف وابتعادها عنه، وكذلك مساوقة الأفعال الحروف ومتابعتها إياها بالشبه المفضي إلى انتقالها من التصرّف إلى الجمود ممثِّلًا بفعل التعجّب وعلاقته بالحرف، وبفعلي المدح والذمّ ومظاهر الحرفيّة فيهما، وبعسى، وليس، ومنزلتهما الطرازيّة بين الحرفيّة والفعليّة.

وأما الفصل الثالث فعالج فيه المظاهر الطرازيّة المسيّرة لعلاقة الحروف بعضها ببعض في ضوء منوال محمد صلاح الدين الشريف، فبدأ بشرح منواله، وبيان منزلة الحرف فيه، ثمّ فصل منطلقاته المعرفيّة التي انتظمتْ في حدودها أطروحته، ومبادئه النظريّة التي تصوّر بها اللغة، وخلص إلى ما انتهى إليه مشروع محمد صلاح الدين الشريف وهو البنية الحدثيّة أي الحدث والمحدث المناظر للمسند والمسند إليه عند القدماء.

ويمضي الباحث في نحو تفصيلي للمظهر الطرازي لثلاثة أحرف هي في اصطلاح القدماء أمّات أبواب، بدأ بالمظهر الطرازيّ لـ(الواو) في وسمها المحلّ الواويّ في حدود علاقتها بواسمات العطف، ثم فصّل المظهر الطرازيّ لـ(إنْ) الشرطيّة في وسمها المحلّ الإنشائيّ في حدود علاقتها بواسمات الشرط مبينًا واسمات معنى الشرط الاسميّة وحدود علاقتها الطرازيّة بأمّ الباب، وكذلك الرتبة الطرازيّة بين واسمات معنى الشرط الحرفيّة، وانتهى إلى تفصيل المظهر الطرازيّ للحرف (لا) النافية في وسمها المحلّ الوجوديّ في حدود علاقتها بواسمات النفي، وعالج في هذا الإطار وسم معنى النفي بالحرفين (لم) و(لمّا) وحدود العلاقة بين هذين الحرفين في أداء المعنى، ووسم معنى النفي بالحرفين (لا) و(لن) وحدود العلاقة

بين هذين الحرفين في أداء المعنى، ثمَّ النفي بـ(ما، ولا) وحدود العلاقة بينهما في سماتهما الدلاليّة عند وسمهما معنى النفي.

وختم الباحث عمله بأهم النتائج التي انتهى إليها، وهو أمر ما كان ليتحقق لولا ما اتصف به من معرفة عميقة بالتراث عزّزها حسن اتصال باللسانيات الحديثة، وكان زاده في إحكام هذا التضافر جملة من المصادر والمراجع التراثية والحديثة استطاع أن يمتح من خيرها وأن يصطفي ما يحقق غرضه، فكان قارئًا بصيرًا ناقدًا يستقري ويستنتج من غير أن يسرف في نقل النصوص، وليس يتيسر مثل هذا التأليف بين القديم والحديث من غير تنافر أو تشاجر إلا لأولي العزم والفهم من الباحثين أمثال الدكتور معاذ بن سليمان الدخيّل وفقه الله.

النحو المرتب

هذا كتاب أتحفني به الصديق أ.د. عبدالمحسن أحمد الطبطبائي أستاذ اللغة العربية رئيس قسم اللغة العربية في جامعة الكويت، وهو من منشورات دار آفاق عام ٢٠١٨م.

يأتي هذا الكتاب في ساقة سلسلة من الكتب التعليمية التي عرفتها العربية في العصر الحديث، منها (النحو الواضح) لعلي الجارم ومصطفى أمين، و(النحو الوافي) لعباس حسن، و(النحو المصفى) لمحمد عيد، و(النحو الكافي) لأيمن أمين عبد الغني، و(النحو الميسر) لحمدي محمود عبدالمطلب، و(النحو الجامعي) لمحمد أبوالفتوح شريف، و(النحو التطبيقي) لخالد عبدالعزيز، و(النحو الوظيفي) لعبدالعليم إبراهيم، و(النحو المبسط) لمحمد ياسين ربابة، و(النحو الأساسي) لأحمد مختار عمر ومصطفى النحاس زهران ومحمد حماسة عبداللطيف، و(النحو الشافي) لمحمود حسني مغالسة، و(النحو العصري) لسليمان فياض. وأما كتابنا هذا فما لدي منه الجزء الثاني منه وكتب عليه (المستوى الثاني) أُجتُزئ بهذا عن وصفه بالجزء الثاني؛ لأنه مخصص لهذا المستوى من الدراسة في القسم.

لا يبدأ كتاب المستوى الثاني بمقدمة؛ لأنه صلة لكتاب المستوى الأول، وخصص هذا الجزء من الكتاب للجملة الاسمية، وجعل في بابين أولهما عن المبتدأ والخبر، وآخرهما عن نواسخ المبتدأ والخبر.

يبدأ الكتاب بحديث عن الجملة الاسمية يستصحب حديثًا عن الجملة الفعلية، ويصف الاسمية بأنها تبدأ باسم في موضع رفع، ولعله يقصد باسم مرفوع أو في موضع رفع، ونجده في حديثه عن ركني الجملة الفعلية وصف الفعل بالتمام، ويفهم من هذا أن الأفعال الناقصة التي تنسخ المبتدأ والخبر لا تجعل جملتهما لتصدرها جملة فعلية خلافًا لابن هشام[1].

ويفصل الكلام عن ركني الجملة الاسمية فيبدأ بالخبر مبينًا صوره، فهو يأتي اسمًا صريحًا، أو اسمًا غير صريح، أي: ضميرًا أو اسم إشارة أو اسمًا موصولًا أو اسم شرط أو اسم استفهام، وقد يأتي مصدرًا مؤوَّلًا، وقد أحسن بذكر أنماط المصدر المؤوَّل، فذكر (أنْ) المصدرية والفعل، وهمزة التسوية والفعل، وفاته (أنّ) وما دخلت عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [٣٩-فصلت]؛ ولكن ذلك يرد عند الحديث عن (إنَّ). ولا يفوت المؤلف أن يشير إلى أن المبتدأ قد يرد مجرورًا لفظُه بعد حرف زائد أو شبيه بالزائد، وهما حرفان لا يتعلقان بفعل أو وصف، ثم ينهي القول بصور المبتدأ بالكلام على استعمال الوصف مبتدأ معتمدًا على استفهام ونحوه، حسب البصريين، أو غير معتمد على شيء، حسب الكوفيين، نحو: أقادم أخواك/ قادم أخواك، والمؤلف متبع في إقراره هذا للشائع من النحو المالكي (نسبة إلى ابن مالك)، ولست مع ذلك؛ فقولنا: أقادم أخواك أو قادم أخواك أو قادمان أخواك أو أقادمان أخواك كله، عندي، على تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وأما ترك

(١)قال ابن هشام في (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، ص: ٤٩٢ "والفعلية هِيَ الَّتِي صدرها فعل،كقام زيدٌ، وَضُرب اللصُّ، وَكَانَ زيد قَائِمًا، وظننته قَائِمًا، وَيقوم زيد، وقمْ".

المطابقة في بعض تلك المُثل فلتقدم الخبر وتعينه للمبتدأ الذي جاء بعده، كالفعل الذي يتجرد لتأخر الفاعل وتلزمه علامة المطابقة إن تقدم الفاعل، مثل: قدِم أخواك، وأخواك قدِما. وتحدث عن الخبر فذكر صوره كما ذكر صور المبتدأ، فذكر أنه يأتي مفردًا، ويأتي جملة فعلية أو اسمية، ولا بد لهذه الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ كالضمير العائد، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ [٥-الرعد] أو لفظ المبتدأ ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة] أو اسم الإشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [٢٦-الأعراف]، وعندي أن هذا من إعادة لفظ المبتدأ، وهو المشار إليه المحذوف اجتزاءً، فالتقدير: ذلك اللباس، ومن الروابط لفظ العموم نحو (زيد نعم الرجل)، هذا مذهب النحويين كابن هشام(١)، ولكني أرى الرابط ضميرًا مستترًا هو خلف من زيد بعد تقدمه فأصل الجملة (نعم الرجل زيد)، ثم صارت (زيد نعم الرجل هو)، قال الشاطبي "واقْتَضى جوازَ بُروُز المخصوص بعد الفاعل في نحو: زيدٌ نعم الرجلُ، فيقال: زيدٌ نعم الرجلُ هو"(٢). ووقفنا على الصورة الثالثة من الخبر وهو أن يكون حرف جر ومجرور أو ظرفًا، وتابع ابن هشام وغيره في تسمية ذلك بشبه الجملة، ولكن الصواب أنه لا يسمى شبه جملة حتى يكون مُتَعَلَّقُه المقدر وصفًا.

ومضى المؤلف يبين أحكام المبتدأ والخبر من إعراب وذكر وحذف وتقديم وتأخير، ثم أفضى إلى نواسخ الجملة الاسمية، فتحدث عن كان وأخواتها ثم الأحرف المشبهات بليس، ثم ذكر كاد

---

(١)ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١١٩.
(٢)الشاطبي، المقاصد الشافية شرح ألفية ابن مالك، ٤: ٥٤٤.

وأخواتها، وليست عندي من النواسخ، ولا تثريب على المؤلف فهو متابع لما في كتب النحو التعليمية، ووقفنا على الحروف الناسخة وهي (إنَّ وأخواتها) و(لا النافية للجنس)، ثم انتهى المؤلف إلى ظن وأخواتها منبهًا إلى أنها أفعال تامة، فالجملة الاسمية التي دخلت عليها هذه الأفعال لم تعد جملة اسمية كما كانت مع كان وأخواتها؛ إذ استحال ركناها إلى مفعولين لظنّ ولأخواتها؛ والكتاب متابع لمفردات مقررات هي في الغالب معتمدة على موضوعات الألفية؛ ولذا أرجئ أمر التفصيل في مواقع الجملة الاسمية من الإعراب، وهي مواقع نجدها مفرقة في أبواب النحو، ومر في هذا الكتاب كونها تأتي خبرًا.

يتميز هذا الكتاب بالترتيب فهو اسم على مسمى وهو كتاب جميل الطباعة والتنسيق والورق، يشجع القارئ على القراءة بما فيه من جداول ميسرة، والكتاب تميز بالتوثيق العلمي الذي يبعث القارئ على الاطمئنان. وأحسن المؤلف في الجمع بين المُثل والشواهد من آيات وأحاديثَ وأشعار، وأحسن بما ذكره من أمثلة الأعاريب المهمة، وجعل من التدريبات المتنوعة المتدرجة ما يُذكي مهارة الطالب ويعزز معرفته بالقواعد النحوية.

وَجْد وقطعة الحلوى المرة

"تذوقت ذات مَرّة قطعة حلوى مُرّة، في تاريخ ١٤٣٦/٦/٦هـ، وسوف أحكي لكم عن مشاعري حين تذوقتها، ولا تسألوني عن سبب بكائي المتكرر".

بهذه الفاتحة بدأت وجد بنت عبدالله السحيباني كتيبها الرائع (قطعة الحلوى المرة)، لتأخذنا معها برفق وأناة في رحلة معاناتها مرض السكريّ.

بكت وجد كثيرًا، وحُقَّ لها أن تبكي؛ إذ "فجأة ودون سابق إنذار تصبح (وجد) على خمول واكتئاب وكثرة شرب الماء وانخفاض مفاجئ بالوزن؛ حيث نزل وزنها (٦) كيلوجرامات في خلال أسبوعين!! يأتي يوم ميلادها وتأتيها أنواع الشوكلاته والمفرحات ولا تشتهي منها شيئًا وتقول (ماما أحس بخمول). تعتقد أمها أنه نقص بعض الفيتامينات، وعندما اشتكت لابنة خالها:

وجد فيك سكر؟

جاوبت قائلة: بسم الله عليّ".

بكت وجد كثيرًا، وبكيت معها كثيرًا وأنا أقرأ كلماتها المؤثرة، وهي توجه كلمات فخر لأفراد أسرتها "الذين قام كل فرد منهم بطريقته الخاصة"، ورحلة التشخيص والبدء بالوخز بالإبر بما فيها من معاناة نفسية وجسدية، ثم حين "عدت للمنزل وتفاجأت بوجود خالاتي يستقبلنني بتصفيق حار، والتصفير من جهة،

والكلمات الجميلة، وبدء تلقيي بـ(سكّرة). وهنا وضعتُ في عقلي وقلبي (أستطيع)".

ستقرأ في هذا الكتيب الرائع عن (أول زيارة لطبيب السكر)، وعن (أزمة سكري) حين حاولت التمرد عليه، فإذا بالنوبة تداهمها فتنقلها أختها الكبرى نورة إلى المستشفى لتعالج بمحلول ملح وأونسلين، ولكنها تروي لنا كيف تعلمت من السكري أنه لا مستحيل، وأنه علمها كيف تكون أكثر فصاحة، وكيف تحتسب أجرها عند الله، وعلمها كيف تكون صحيّة وتمارس الرياضة، وعلمها الشجاعة أمام الحقنة، وأيقنت أن السكري جعلها أقوى وأن لها أهدافًا تحققها. وتفصل القول في أثر السكري في زيادة ثقتها، تقول "استطعت أن أثبت لمحيطي وقريبًا للعالم أن السكر ليس عائقًا للأحلام؛ بل محفّز"، وتقول "كما كانت كتابة (كتاب) حلمًا من صغري؛ ولكن ما كان لدي حكاية، وأصبح السكر حكايتي وحقق حلمي بعد الله".

تناقش بلطف وهم الناس عن علاقة مريض السكري بالأكل، تحت عنوان (لا، لا، لا تأكل. أنت مصاب بالسكر!!)، وترى "اعتقاد أن مريض السكر أو بالأصح صديق السكر لا يستطيع الأكل أو ممارسة الرياضة أو السفر والكثير من الأنشطة اعتقاد خاطئ، فأنا أفعلها مثل ما تفعلها أنت تمامًا". وبينت (كيف تحقنين نفسك كل يوم عددًا من المرات؟) وليس بيانها للكيفية العملية بل للتقبل النفسي للحقن.

لم تنس وجد في غمرة شرح تجربتها أن تقول (حمدًا لله على وطن عظيم) فتسطر آيات الشكر والعرفان لدولتها المملكة العربية السعودية التي تتكفل بعلاج الناس على أرضها، وتخص بشكرها

المركز الذي (صنع بحب)، وهو مركز الخدمات الطبية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وبعد وصف كل معاناتها أدركت بأَخَرَة أنه خير، فكتبت (تمنيت لو كنت أعلم) "تمنيت لو كنت أعلم أنْ هناك خيرًا في كل ذرة في هذا العالم؛ لأن الله معنا".

يصعب أن أنقل ما زواه الكتيب من المشاعر الرقيقة الصادقة في عنوانات ذكية معبرة وأسلوب رائع، وأحسب أنه إن نشر في مصحاتنا سيجد إقبالًا من المهتمين بهذا وقبولًا لما ضمه من تجربة شخصية هي أدنى إلى العلاج النفسي لمن أصيب بالسكري.



فصل الرجال

أبو أيمن أسعد عبده الأستاذ الصديق

في صباح يوم من أيام ذي الحجة عام ١٣٨٢هـ شهد بيتنا حركة نشطة غير معتادة، في ذلك الصباح كانت وجبة الإفطار تعدّ لزوار وفدوا إلى بلدتنا (المذنب) التي لم يكن فيها في ذلك الوقت فندق أو شقق تؤجر؛ ولكن أخي محمد أطال الله عمره أحسن استقبالهم وهيأ لهم مبيتًا في المبنى الوحيد المسلح في (المذنب) وهو المدرسة السعودية التي كان أخي مديرها في ذلك الوقت، رأيت الزوار في بيتنا، رأيت شبابًا بثيابهم البيضاء الأنيقة، وبروحهم المرحة المتوثبة النشطة، علمت أنهم من طلاب قسم الجغرافيا (جامعة الملك سعود)، ومعهم أستاذهم الدكتور يوسف أبو الحجاج، جاء هؤلاء في رحلة علمية ليطلعوا بأنفسهم على ما حدث من تغير فجائي في سطح الأرض في هذه البلدة، في منطقة الصفراء منها الواقعة في غرب من البلدة بينها وبين ضاحيتي العين ونبعة، شهدت تلك المنطقة خسوفًا أرضيًّا في غير موضع، فانهارت القشرة الأرضية مخلفة فجوة كبيرة، وبعد أشهر من هذه الزيارة وصلت إلى أخي مستلة تضم مقالًا لطيفًا كتبه الدكتور يوسف أبو الحجاج، عنوانه (ذكريات عطِرة في المذنب الفيحاء) قرأه علينا أخي محمد فسعدنا بما سمعناه، وجاء فيه "وفي أوائل العام الحالي الدراسي ترامى إلى سمعنا نبأ الخسفِ الذي حدث قرب البلدة، فاستأذنت السيد مدير جامعة الملك سعود –وهو بهذه المناسبة من أبناء القصيم[١] - تنظيم رحلة إلى المذنب لطلاب السنة الثالثة بقسم الجغرافية كلية الآداب ليشهدوا ويدرسوا هذا الحدث الخطير في علم الجغرافية

---

(١)هو أستاذنا الدكتور عبدالعزيز الخويطر رحمه الله.

الطبيعية. فأذن مشكورًا، وكانت بذلك رحلتنا الثانية بين الخامس والثامن من شهر ذي الحجة"[١].

وحين انتظمت في كلية الآداب علمت من أخي محمد أن الدكتور أسعد عبده الذي هو أستاذ في الكلية هو أحد الشباب الذين تفضلوا بزيارة بيتنا وسلمني صورة جماعية لهم.

لم أعرف أستاذنا الدكتور أسعد عبده معرفة كافية، وإن كنت أراه غاديًا رائحًا؛ لأني كنت في قسم اللغة العربية، فلم أتشرف بالتعلم عليه، ولكني تفاجأت في يوم بأنه يستدعيني لمكتبه، وكان فيما بلغني أنّه وقع الاختيار على طالبين ليرشح أحدهما لجائزة الطالب المثالي في الكلية، وكنت أحد الطالبين، وأما الآخر فمن قسم الجغرافيا، فلعل أستاذنا أراد أن يوازن بيني وبين الطالب الذي يعرفه، جلست إليه في مكتبه ولم أكن أعلم ما سأواجه، سألني جملة من الأسئلة عن اهتماماتي، فأفضت في الحديث حتى ذكرت له كيف ساعدت أحد طلاب قسم الجغرافيا وهو من بلدتنا على إنجاز بحثه، وذلك بتصوير المواقع والمعالم الجغرافية التي كان يدير بحثه حولها، وانتهزت الفرصة لأذكره بزيارته بلدتنا وأعطيته الصورة الجماعية، ولست أنفي نيّة خفيّة لاستمالته إليّ، ولكني على يقين أنه وافق على اختياري اطمئنانًا إلى جدارتي بالترشيح.

تقدمت للإعادة في قسم اللغة العربية، كنا مجموعة قليلة من المتقدمين للإعادة، وكان علينا أن تقابلنا لجنة على مستوى الجامعة، وكانت اللجنة مدير الجامعة أستاذي الدكتور عبدالعزيز الفدّا، وأمين الجامعة أستاذنا الدكتور أسعد عبده. سألني الدكتور

---

(١)محمد بن ناصر العبودي، المعجم الجغرافي-القصيم، ٦: ٢٢٣١.

أسعد عن أهمية دراسة اللغة العربية والتخصص في دراستها فأجبته بما حضرني من أمر سعتها وما تتضمنه من ظواهر لغوية دقيقة لا يطيقها سوى المتخصص فيها، وضربت مثلًا بهيهات ولغاتها التي تصل إلى أربعين لغة، وسألني أستاذي الفدّاء، وهو يبتسم، عن بلدي (المذنب) هل من طرائف تتعلق بتسميته؟ فلم أزد على أن ذكرت تفسير معنى (المذنب)، وهو تفسير كنت سمعته من أخي محمد ينسبه إلى العلامة حمد الجاسر، وهو أنّ المذنب هو نهاية الوادي، وكان المذنب مصب جملة من الأودية منها (نسر) و(الوُدَيّ) و(مظيفير)، وقلت إن من أهلها من يروق له تسميته بفيحان. والتفسير الذي ذكرته هو ما نجده في (المعجم الجغرافي- منطقة القصيم) للعلامة محمد بن ناصر العبودي ٦: ٢٢٣٨.

بعد عودتي من البعثة وانتقال الجامعة إلى مقرها الجديد كنت أسكن في الحارة العاشرة أول حارة على يمين الداخل من بوابة السكن الشمالية، ويسكن الدكتور أسعد عبده في الحارة المقابلة أي أول حارة على شمال الداخل، وكان جوار بيتي ساحة نصبت فيها أراجيح للأطفال، فكنت أرى أستاذنا بين حين وآخر بأبوته وحنانه يلاعب أبناءه، فلم يكلهم إلى غيره من الخدم.

جمال في المظهر والمخبر هو ما تلقاه من أستاذنا، في كل لقاء جمعنا مصادفة في مطعم الجامعة أو غيرها أجد منه لطف المعاملة وهدوء الطبع وإشعار بالمحبة والثقة، وفي لقاء قبيل بدء إعلان أسماء الفائزين بجائزة الملك فيصل راح يحدثني أحاديث طريفة جدًّا عن الأسماء والتسمية وقد علم اشتغالي بالأسماء.

وفي يوم لقيته متوجّها للكلية وهو عائد للبيت فتوقفنا للمصافحة والسلام، وفاجأني بالثناء على ما قدمته من أبحاث

الترقية التي عرضت على مجلس الكلية، وذكر بحثًا ربما أثاره عنوانه وهو (الإشمام: الظاهرة ومفهوم المصطلح)، كان كلامه مشجعًا بعث في نفسي السكينة والاطمئنان.

يشعرنا أستاذنا الدكتور أسعد عبده حين نلقاه بلطفه وابتسامته وحديثه الهادئ بأنه الصديق بل الأب الحنون، وكان من محاسن الصدف أن كانت زوجته الأستاذة القديرة آمنة العقاد زميلة لنا في قسم اللغة العربية، علّمت فيه كما علّمنا، وتحملت أعباء إدارة القسم النسائي فترة من الزمن، وجمعتها الزمالة بزوجتي الدكتورة وسمية المنصور فنشأت بين أسرتينا صداقة، وبين أبنائنا زمالة وصداقة، وكانت حفلات الأعياد تجمع هؤلاء الأبناء. والآن أرى الدكتور أيمن أسعد عبده والدكتور أوس إبراهيم الشمسان زميلين وصديقين متعاونين على الخير، وأثر التربية الصالحة ظاهرة كل الظهور على أبناء هذه الشجرة المباركة، فلست أنسى ليلة تكريم ثلوثية المشوح أستاذنا بعد انتهاء الكلمات والمداخلات حين أقبلت من آخر المجلس للسلام على أستاذنا استقبلني الابن البار الدكتور أيمن يعرف بنفسه ويقبل رأسي، فبارك الله هذا الابن وأخوته ووالديه، ووفّق الله أستاذنا وأمدّ عمره بالصحة والرضا.

إلى جنة الخلد الرحيل؛ أستاذنا عبدالله الحقيل

أول مرة رأيت فيها أستاذنا الأديب الرحالة عبدالله بن حمد الحقيل في دارة الملك عبدالعزيز، دخلت عليه مكتبه هناك، ولا أنسى ابتسامته المشرقة وهيأته البهية التي حرَص طوال عمره أن يظهر فيها، الثياب الناصعة البياض، اللحية الصغيرة السوداء، الابتسامة اللطيفة، توالت اللقاءات في مؤتمرات وندوات، منها في المدينة المنورة في مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر، وفي البحرين مؤتمر البابطين عن ابن المقرب، ولقيته غير مرة في خميسيات مركز حمد الجاسر وغيرها، كان رحمه الله حريصًا على إظهار الحفاوة بي والفرح لرؤيتي، وكنت أسمع منه من الثناء على شخصي المتواضع ما يشدّ أزري ويبهج نفسي. تكرم عليّ كثيرًا بإهدائي نسخًا من كتبه، فكانت مادة دسمة كتبت عنها في مداخلاتي المتواضعة، منها مداخلة (تراحيل أستاذنا الحقيل) عن جملة كتب له في الرحلة، وقد أبدى رحمه الله إعجابه الشديد بهذا العنوان، ومنها (ديرة عثمان) عن كتابه عن المجمعة حاضرة سدير، ودعاني رحمه الله إلى زيارته في بيته في حي المعذر، وكانت جلسة استمتعت فيها إلى حديث ذكرياته في العمل والإدارة وبخاصة الفترة التي كان فيها مديرًا لمدرسة اليمامة الثانوية، حدثني عن جهوده العظيمة في تحويل المزرعة المهجورة في جوار المدرسة إلى فناء للمدرسة ومتنفس لطلابها، وكنت من طلاب هذه المدرسة بعد سنوات من ترك الحقيل إدارتها، وكنا نخرج إلى هذا الفناء الذي يضم مقصفًا صغيرًا فكنا نتجول في أرجائه.

وجدت في كتابتي عن بعض أعمال أستاذنا الحقيل أنها على الرغم من كونها مجموعة مقالات متفرقة كتبت في الصحف؛ يمكن أن تأتلف وتنتظم، وهذا ما سهّل عليّ أمر الكتابة الشاملة عن كتابه بسرد عنوانات الكتاب بروابط قد لا يحس القارئ معها أنّ هذه المحصورة بين علامات الاقتباس إنما هو عنوانات الكتاب. وكان مما قلته "حين تقرأ ما دونه أستاذنا الشاعر الأديب المربي عبدالله بن حمد الحقيل في رحلاته تجد نفسك راحلًا معه، رفيقًا لدربه، يهديك إلى المكان بأسلوب شائق، ويطرّز لك حديثه بأبيات من الشعر له أو لغيره بما يناسب الموقف ويبسط لك جانبًا من المشاعر"، وكذلك "ما يكتبه أستاذنا عبدالله بن حمد الحقيل شاهد على العصر، جامع بين الماضي والحاضر، ليس فيه جفاف الرصد التقريري ولا إنشائية الأديب الممعنة في الخيال؛ بل هي كتابة ممتعة تطرزها الأشعار المختارة التي تميز كتابة أستاذنا وحديثه فهو لا يكتب أو يتحدث إلا استشهد بقول شاعر".

في مساء يوم الثلاثاء ٤/ ٦/ ١٤٣٩هـ كنا في ثلوثية الدكتور محمد المشوح أثناء الاحتفاء بالدكتور محمد بن عبدالرحمن الهدلق، رأيت أستاذنا عبدالله بن حمد الحقيل يدخل متأخرًا بعض التأخر ويجلس في الجانب الأيمن من المجلس، فكان في الصفّ المقابل لي، كانت تنازعني نفسي أن أنهض وأتوجه إليه بالسلام؛ ولكني آثرت أن تنتهي مراسم الاحتفاء؛ ولكن يبدو أن أستاذنا استدعاه ما جعله يخرج، ولم ألحظ هذا، فكانت هذه آخر رؤية، وكنت عزمت على الاتصال به للاطمئنان عليه؛ ولكن صوارف حالت دون ذلك فلم أره، ويصادف أن كان يوم الثلاثاء أيضًا ١٤٤٠/٠٢/٢١هـ يوم وفاته رحمه الله، وكنت على سفر، ففاتني أن

أشهد الصلاة عليه، رحم الله أستاذنا الأديب الجم خلقه، اللطيف تعامله، الهادئ طبعه، الرصين سمته.

سليمان الذييب

قبيل انعقاد ندوة الاحتفال بمرور ربع قرن على إصدار مجلة جامعة الملك سعود (الآداب)، في ١٨ ،١٤١٦/٧/١٩هـ الذي شاركت فيه ببحث (أسماء الناس في المملكة العربية السعودية) وجدت في صندوق البريد في القسم كتابًا ألفه الدكتور سليمان الذييب وعليه إهداء بخطه. لم أكن أعرف سليمان وما لقيته قطّ لتقصير مني بمعرفة زملائي في الأقسام الأخرى، سارعت إلى مقابلته لشكره على تفضله بإهداء الكتاب، وجلسنا نتحدث في هموم العربية وتراثها، وكان يلوم الزملاء في قسم اللغة العربية على عزوفهم عن الاهتمام في الكتابات والنقوش التي هي رافد من روافد تراث العربية، وحاولت الاعتذار لهم بغياب معرفتهم بأسرار تلك النقوش والكتابات وما قد يعرفه بعضهم هو ثقافة يسيرة لا تعينه إلى مثل ما يريد ومثلت له بنفسي فكل ما عرض لي دروس قليلة في النقوش الثمودية والصفوية قرأناها مع أ.د. السيد يعقوب بكر رحمه الله.

كان كتاب الذييب الذي أهداه إليّ هو (دراسة تحليلية لنقوش نبطية قديمة في تيماء)، قرأت الكتاب وتعلمت منه، وجاء في تمهيد بحثي اعتمادًا عليه قولي "وهي [الأسماء] مجال لعالم الآثار؛ وذلك أن الآثار تتضمن نقوشًا هي في لغة معظمها أعلام تعد مصدرًا مهمًّا للمعلومات عن الأقوام الحاملين لهذه الأسماء؛ فمثلًا أسماء الأعلام النبطية قادت المختصين إلى إثبات أن أصول هذه القبائل عربية مهاجرة من داخل الجزيرة، كما أنَّ الدراسة اللغوية للأسماء الشخصية تضيف الكثير من المفردات والألفاظ الجديدة للغة التي يتحدث بها أصحاب هذه الكتابة، وتعطينا معلومات عن مفاهيمهم الاجتماعية". ومنذ ذلك اليوم نشأت صداقة وأخوة بيننا عرفت

فيها عمق معرفته وجده في العمل وحرصه على إتقان ما يصنع ابتداءًا من العمل الميداني المجهد إلى الاستقصاء وجمع المعطيات والبحث في الأصول التراثية عرفت فيه رجلًا متواصل العطاء، ومن اليسير على من يطلع على سيرته العلمية أن يرى غزارة الإنتاج وتعدد الأعمال العلمية بحثًا ومناقشة وإشرافًا وتعليمًا، عرفت فيه غيرته على اللغة العربية وحرصه الشديد على السلامة اللغوية؛ فلا أعلم أنه نشر كتابًا أو بحثًا قبل أن يتأكد من سلامته، فهو على علو مهاراته اللغوية وقوة معرفته بلغته لا يرضى حتى يعرض عمله على من يثق بهم من المتخصصين بالنحو والصرف، فهو يدرك أن عينًا ترى ما لا ترى أخرى. تعلمت من معاجمه التي أصدرها واحتججت بها في مناقشاتي لرسائل درست الأسماء، من ذلك أن (بر) الذي تصدر به بعض الأعلام هو مشترك سامي بمعنى (ابن) وليس كما توهم الباحثون من قبيل إبدال النون راءًا، ومن ذلك الاسم (عمْرو) فالواو فيه موروث نبطي، وليست مجتلبة للتفريق بينه وبين الاسم (عمَر).

كتب سليمان الذييب كثيرة، منها ما هو متخصص في معالجة ما وقف عليه من النقوش والكتابات، ومنها ما هو معتمد على درس شامل عميق للغة تلك النقوش والكتابات، وهو ما يناسب القارئ المتخصص وغير المتخصص، ومن هذه الكتب (المعجم النبطي)، و(مدخل إلى قواعد النقوش النبطية)، و(الأوجاريتيون والفينيقيون: مدخل تاريخي)، و(منطقة الرياض: التاريخ السياسي والحضاري القديم)، و(معجم المفردات الآرامية القديمة: دراسة مقارنة)، و(الكتابة في الشرق الأدنى القديم من الرمز إلى الأبجدية)، و(قواعد اللغة النبطية)، وثمة كتب مترجمة وعدد من البحوث ولا أجد حاجة لتعدادها فهي محصورة في سيرته الذاتية المفصلة في موقعه

الشبكي وقد أحسن أن زوّد الموقع بنسخ مصورة من أعماله كلها، وهو بهذا يتيح للقارئ في أرجاء المعمورة أن يقتني هذه الكتب والبحوث من غير عناء ولا مؤونة.

نالت أستاذنا جملة من الجوائز ودروع التكريم وشهاداته، كان آخرها ما شهدناه من تكريم منتدى ثلوثية بامحسون له في يوم الثلاثاء ٣ شعبان ١٤٣٧هـ، وفيها ألقى أستاذنا أ.د. أحمد الزيلعي كلمة رائعة زوى فيها جهود أ.د. سليمان الذييب مشيرًا إلى جهود زملاء آخرين في هذا الميدان وريادة أستاذنا الرائع الدكتور عبدالرحمن الأنصاري.

وحق لنا أن نفخر برجل من رجالات العلم والفكر في بلادنا هو سليمان الذييب.

عبدالله الوشمي

كان من نعم الله عليّ ومن حسن حظي معرفة الدكتور أبي فراس عبدالله بن صالح الوشمي الأمين العام لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

أول مرة رأيته كانت في نادي الرياض الأدبي قبل أن يتولى رئاسته، ولكني لم أعرفه حق المعرفة في ذلك الوقت فلم أكن أديم الاختلاف إلى النادي، ولكن الحظ أسعدني بلقائه حين جمعنا أول لقاء للجنة الاستشارية للمركز، ثم رأيته في الجلسة الثانية أمينًا للمركز يدير سير أعمال اللجنة، ومضت ثلاث سنوات انتهت عضويتي بهذه اللجنة ولكني رشحت لعضوية مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات، وهكذا جمعنا العمل مدة سنوات سعدت فيها بمعرفة هذا الرجل العظيم، رأيت في هذه السنوات الست كيف استطاع أن يمكن للمركز وكيف يبني هيكله الإداري ويستقطب الخبراء، رأيته كيف سعى لنشر عمل المركز في أرجاء العالم ورأيته كيف يهتم بتفاصيل كثيرة يصعب على الفرد العادي امتلاك ناصيتها.

كانت العربية وأعمال المركز المتصلة همه الأول، سخر نفسه لها، وعكف على العمل الدؤوب لإنجازها، حتى رأيت كيف أضر ذلك بصحته، فاضطر إلى أن يلبس طوقًا حول رقبته مدة غير يسيرة، وهو رغم ذلك لا يكف عن العمل وهو لا يكف عن الابتسام والتسامي فوق آلامه.

لم يكن تحقيق ما أراد بالأمر الميسور السهل؛ فطالما واجه العقبات، فأمر الاتصال بالناس والسعي إليهم لدعم أعمال المركز

هو أمر ثقيل على النفس لا يتحقق في سهولة ويسر، رأيته والندوات تدار لا يكف عن الاتصال والمتابعة، ورأيته وأنا جالس إلى جانبه في الطائرة لم ينقطع عن موالاة كتابة التقارير. وإني لأعجب كل العجب كيف تزوى له كل الأمور فيفكر فيها ويخطط لها وينفذها على تعددها واختلافها، تدرك ذلك وهو يتلو منجزات المركز في مرحلة من مراحله، وهو لا يغفل في غمرة انشغاله بأعمال المركز عن ما يموج في المحيط العلمي والأدبي وهو متابع لما تفيض به وسائل التواصل الاجتماعي، وأذكر مثالًا أنه قرأ تغريدة كتبتها أهنئ بها أحد طلابي نوقشت رسالته للدكتوراه فاتصل بي يبدي رغبة المركز في نشر هذه الرسالة لما قرأه من ثنائي عليها.

كان جدول العمل في اللجنة الاستشارية أو لجنة الأمناء حافلًا بالموضوعات التي يستغرق إنجازها الساعات الكثيرة العدد، ولكن الدكتور عبد الله الوشمي بحكمته وحسن إدارته كان يستغرق مع فريقه الإداري وجملة من الخبراء معالجة الموضوعات وتقديمها بصورة واضحة جلية ليسهل على أعضاء اللجنتين إبداء الرأي والتوصية بما يرون، وكان ذلك يختصر كثيرًا الوقت والجهد.

حين تسمع الدكتور عبدالله الوشمي يتحدث عن مشروع أو تقرير أو إنجازات تحققت يروعك بلغته الفصيحة المسترسلة فلا تناله حبسة ولا يعوقه إرتاج، وربما ظن من لا يراه أنه يقرأ من ورقة، وهو مع ذلك يحسن تخير الكلمات ويضعها في مواضعها.

رأيته جم الخلق أريحيًّا يلقى الوفود القادمين من البلاد المختلفة للقاءات التي ينظمها المركز أو الدورات التعليمية أو الندوات والمؤتمرات، يلقى أولئك لقاء الصديق لا تفارق الابتسامة شفتيه.

أما في اللقاءات غير الرسمية فتنكشف لك شخصية الدكتور عبدالله الوشمي بأبعادها الإنسانية والفكرية والأدبية، تجده يشيع روح المرح بمداعباته اللطيفة وبما يرويه من طرائف التراث والمعاصرين، وهو شديد الحفظ للشعر العربي يطوّف بك في أرجائه، وهو لمّاح لأمور ربما لا تخطر بالبال إذ يلقي على الحضور سؤالًا مشكلًا أو قضية فات الناس الوقوف عليها أو جانبًا بحثيًّا أهمل أمره.

والدكتور عبدالله الوشمي شاعر ابن شاعر ابن شاعر، وهو شاعر حين يسمعك شعر غيره فيتخير ما يؤنس ويطرب، وهو لا يعوزه الاستشهاد بما استظهره من أشعار العرب، وهو شاعر في لغته التي يحدثك بها وهو شاعر في سلوكه وتعامله الذي يلقى به من حوله، هو شاعر يسعدك أن تعمل معه وتجله وتحترمه. وأما شعره فهو آيات بينات على امتلاكه ناصية اللغة واقتداره، لم يمنعه استهلاك المعاني الشعراء عن طرقها طرقًا ذكيّا مختلفًا، استثمر جميل محفوظه في تطريز قصائد جياد تملك على القارئ أو السامع نفسه وتلامس شغاف قلبه.

يغادر الدكتور عبدالله الوشمي مركز اللغة، لا اللغة، بعد أن اطمأن إلى توطد أركانه واستقامة قنواته ووضوح رؤيته واعتدال أمره وسلامة خططه وصلابة كيانه وقوة بنيانه، ولا شك أنه بطريقته وبتفانيه وطاقاته الخلاقة سيتعب من بعده إن أراد مجاراته، وأحسب المركز وهو يراه مغادرًا كما قال ابن زريق:

وكم تشفّعَ بي أن لّا أُفَارِقَهُ...وللضروراتِ حالٌ لا تُشفّعُهُ

تحيات لأبي فراس من القلب ودعاء له بالتوفيق في كل درب.

لن أنساك أستاذي محمود حجازي

لن أودعك أستاذي؛ لأنك لن تفارقني، فأنت في ذهني وخيالي، كل حرف أقرؤه كل حرف أكتبه يذكرني بك، بإشاراتك، بحركاتك، بصوتك الهادئ، بابتسامتك الرائعة، بسرعتك الفائقة في قراءة ما بين يديك واستيعاب مضمونه والتعبير عنه وتجاوزه بملاحظاتك الدقيقة القيمة.

رأيتك تكتب بخط واضح له سماته الجمالية الخاصة، فإذا عدلت عن لفظ عدتّ عليه بقلمك تدير عليه بدوائر متداخله تلغيه، فلا يشاغب ما في السياق.

حين دخلت عليك في قسم اللغة العربية (جامعة القاهرة) أول مرة ألفيتك جالسًا إلى جوار النافذة المطلة على فناء الجامعة، حيث تظهر كلية الحقوق وجزء من مبنى إدارة الجامعة، رأيتك والنور يشع من وجهك، استقبلتني بابتسامتك، ورحبت بي ترحيبك بصديق قديم، وحين تحلقنا حولك، أنا وزملائي الذين أذكر منهم معيض العوفي وعبدالحميد الأقطش وإبراهيم بركات ومصطفى المتولي وعبدالعزيز سفر، كان شعور البهجة والترقب يستولي على أنفسنا، توهمنا في ذلك اليوم أن نتلقى دروسًا نظرية أو أمالي تزوي جوانب الدروس؛ ولكن رأيناك تحمل كتاب سيبويه بنشرة بولاق، وتقِفنا لأول مرة على باب الإدغام، وهكذا أدخلتنا بلطف وعمق إلى الدراسات الصوتية منطلقًا من تراثنا العريق، وكأنما تقول إن ما سنذكره من جهود المحدثين إنما هو في ساقة جهود أولئك العظماء، كم أكبرت هذا الموقف العملي، لم تتكلم عن ذلك؛ ولكنك جعلتنا بحسن تصرفك ننتهي إليه، كان الكتاب نقطة الانطلاق حيث كلفتنا الكتابة عن القضايا التي عالجها سيبويه ابتداءًا من ترتيب الأصوات

وتعداد أنواعها وصفاتها ومخارجها، ورأيناك كيف توسع دائرة القول بأن وقفتنا على أعمال المحدثين منبّهًا إلى الأصيل منها وضعًا والمأخوذ من غيره سطوًا، وقفتنا على ترتيب القضايا في كتب المؤلفين وعلة ذلك، كانت إشاراتك تسبقها أسئلتك لنا عن مّا نعرفه من ذلك فكنا ربما أجبنا مجتهدين وربما تحيرنا في الجواب فأسعفتنا.

لن أنسى أستاذي زياراتنا لبيتك أنا وزوجتي وسمية التي كانت طالبة في كلية البنات جامعة عين شمس، كانت تعدّ رسالة "صيغ الجموع في القرآن الكريم"، وكنت أستاذي تنوب متطوعًا للإشراف عليها؛ لأن مشرفها أعير لجامعة عربية، كنا نرى مجلسكم المتصل بمكتبتكم العامرة يغَصّ بالطلاب والطالبات من الجامعات المصرية ومن جامعات عربية مختلفة، كلهم يقصدك للاستشارة، وكنت تبذل وقتك لهم سعيدًا بهم مرحبًا؛ لأنك كنت تحمل هموم العربية وهموم طلابها وهموم البحث العلمي في قضاياها.

لن أنسى أستاذي يوم سمعت بمرضي فعدتني في بيتي، ولم ترض حتى أخذتني إلى زميلك الدكتور الجراح محمد البتنوني في شارع التحرير في الدقي، وعرضت في ذلك اليوم أن تتحمل تكاليف الجراحة المقررة.

لن أنسى يوم طلبت منك أن تزودني بسيرتك الذاتية، فأخذت الورق، وبقلم ذي خط سميك بعض السمك بدأت تدون من حفظك أهم مراحل تكوينك العلمي وإنجازك العملي، فعدتُّ معي وثيقة قيمة كانت عمادي حين دونت سيرتك في أحد مواقع الشابكة (الفصيح).

لن أنسى الكتيب الذي زوى تاريخ العربية في نحو مدهش (اللغة العربية عبر القرون)، كان من أوائل الكتب التي اقتنيتها أول قدومي للقاهرة صيف ١٩٧٤م.

لن أنسى أنك أطلعتني على مسودات ترجمة تاريخ التراث العربي لفؤاد سزگين وفرحك بموافقة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على ترجمته ونشره.

لن أنسى أنك تفضلت بقبول مناقشة رسالتي للدكتوراه، وأنه حين وصل الدكتور عبده الراجحي غاضبًا ساخطًا؛ لأنّ من أرسلناه لاستقباله لم يوفق إلى ذلك، رأيتك كيف أحسنت استقباله وأسكت عنه غضبه، وفثأت سَورته.

لن أنسى أنك حين رشحت لجائزة الملك فيصل في المرة الأولى وبعثت بإنتاجك الغزير شرفتني بأن أحمله إلى إدارة الجائزة.

لن أنسى أنّ إدارة إعداد موسوعة السلطان قابوس لأسماء العرب أرادت تعييني خبيرًا لها في المملكة العربية السعودية، فلما عرّدتُّ هيبة؛ كتبتَ إليّ بيدك الكريمة رسالة تدعوني للمشاركة، فعلمت أنك عضو في الهيأة العلمية، وأنك من رشحني ابتداءًا، فطابت نفسي وما كان إلا التلبية.

لن أنسى أنك شرفتني في مؤتمر "تعليم اللغة العربية في المستوى الجامعي:١٨-٢١ أبريل ١٩٩٢م، جامعة الإمارات العربية المتحدة/ العين" بأن قدمتني لعرض بحثي "أخطاء الطلاب الصرفية والاستفادة منها في التعليم الجامعي" وعقبت عليه تعقيبًا علميًّا نادر المثال.

لن أنسى ما تعلمته من خلقك وأدبك وبذْلك نفسك للعلم ولطلابه بأريحية لا حدود لها.

لن تنساك جامعات افتتحتها أو درّست فيها، أو حاضرت فيها أو كُرّمت فيها، ولن تنساك معاهد لتعليم العربية أسستها ووضعت مناهجها، ولن تنساك أروقة مجمع القاهرة ولا جامعة القاهرة أو غيرها فقد ملأتها بعبق علمك.

لن ينساك طلابك في مشارق الأرض ومغاربها الذين تخلقوا بخلقك، وساروا على دربك، واهتدوا بهديك، وعلموا طلابهم ما ثقفوه على يديك وما اقتبسوه من نورك.

لن ينساك طالباي ياسر قائد ومنصور الوليدي يوم لقيناك في الملتقى التنسيقي الخليجي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي نظمه مركز الملك عبدالله العالمي لخدمة اللغة العربية (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، قدمتهما إليك ليتشرفا بالسلام عليك، وقلت لك، ذلك اليوم، هذان حفيدان من أحفادك، فإن يكن العلم رحم بين أهله فما أكثر أبناءك وما أكثر أحفادك. ودعوتك ذلك اليوم للغداء مع أسرتي؛ ولكنك اعتذرت بلطف بالغ ووعدت بزيارة مع زوجك السيدة النبيلة الأستاذة فردوس التي طالما استقبلتنا في بيتكم بكرم ومودة، ولكن الأيام تجرّمت ولم يأذن الله بذلك.

لن يكون هذا اليوم الأربعاء ٢٠١٩/١٢/١١م يوم رحيل؛ بل يوم انتقال من دار فناء إلى دار بقاء في جنة الفردوس، وأنت في قلوبنا وعقولنا؛ ولذا:

لن أودعك ولن يودعوك؛ لأن أحدًا منا لن ينساك.

ما بيني وبين جاسر

لو لم يكن الدكتور جاسر الحربش طبيبًا لكان أديبًا بما رزقه من مواهب وملكات هي من مقومات الأديب بمعناه العام؛ ولكن عناية الله وجهته إلى الطب فلم تدركه حرفة الأدب.

بيني وبين أبي عدي مشتركات؛ فنحن أدركنا حياة البسطاء المستوري الحال، فأدركنا لذة النعمة التي أفاء الله بها علينا، وما حرمنا كنز القناعة، كلانا درس حتى المرحلة المتوسطة في القصيم، هو في الرس وأنا في المذنب، وكلانا درس الثانوية في مدرسة اليمامة الثانوية في حي المربع، وكان من أرقى أحياء الرياض في ذلك الوقت، وكلانا درس في القسم العلمي؛ وهو استكمل مشواره العلمي ليكون طبيبًا، أما أنا فآثرت أن أكون أديبًا، تربى في بيت أخيه الأكبر سليمان وتربيت في بيت أخي الأكبر أبي سليمان.

ولاختلاف طريقينا ما عرفته، وإن كان في وقت من الأوقات في جامعة الملك سعود كلية الطب.

وفي يوم من الأيام وجدت ابني أوسًا يحدثني عن والد زميله عدي، وكيف وجده قارئًا متميزًا مهتمًّا بالعلوم العربية والأدب، وأنّ لديه مكتبة عامرة بالكتب الثقافية، واقترح عليّ أن أهديه بعضًا من كتبي، فسرّني ذلك سرورًا عظيمًا؛ لأن كتب التخصص من نحو وصرف مرغوب عنها. وأنهى أوس دراسته الجامعية وعين مع زميله عدي معيدين في الجامعة، ولما كنّا ندرك أنا ووالدته أنه مقبل على السفر للدراسات العليا؛ ولأنه بلغ من العمر والنضج ما يؤهله لتكوين أسرة بدأنا نقترح عليه أن نخطب له، وكلما اقترحنا واحدة صرفنا عنها بحجة أو بأخرى، فلما أدرك أنا استيأسنا من أمره، وأنه

حيّرنا فاجأنا بأنه تخيّر الأسرة التي يريد أن يصهر إليها، فطلب منا أن نخطب أخت زميله ابنة جاسر الحربش، وهكذا استأذنت من الدكتور بالزيارة، ويومها وجدت حفاوته بي حفاوة من يعرفني سنوات طويلة، وكان حديثنا في معظمه حديث علم وأدب وهموم تعليم، ومنذ ذلك اليوم بدأت معرفتي بالدكتور جاسر الحربش عن قرب، منذ أول لقاء رأيت كيف يثري المجلس بثقافته العريضة المتنوعة، وكيف يحسن إدارة الحديث بين الجالسين.

ولما زرت أختي لأبشرها بخطبة أوس وكانت مهتمة بذلك راحت تسرد علي أخبار زياراتها القديمة لعيادة الدكتور الحربش التي ذاع صيتها واشتهرت بين الناس، ووصفت لي كيف يجمع الدكتور جاسر إلى مهارة الطبيب حسن معاملته مرضاه وروح الدعابة التي تخفف من هيبة الطبيب، كانت تشتكي معدتها، فسألها عن أكل الفلفل، فأنكرت، قالت: لا آكل الفلفل، فالتفت إلى زوجها وقال: اسمعْها تقول لا آكل الفلفل، ولم تحلف بالله أنها لا تأكل الفلفل. ومما سمعته منها أنه سألها لما قرأ اسمها: هل لكم صلة بأوس إبراهيم الشمسان؟ فقالت أنا عمته فهو ابن أخي، فأثنى عليه ثناءً عاطرًا، وقال إن أوسًا صديق ابنه عدي.

ترك الدكتور جاسر العيادة ليتخفف من أعباء إدارتها وعنت الالتزام التام بشؤونها، وعاد هذا الأمر عليه بالخير أن وجد مزيد وقت للقراءة التي هي من أهم هواياته التي يرضي بها نهمه لمعرفة التاريخ والجغرافيا والاجتماع والأدب والسياسة والفكر والفلسفة، وأسعده إتقانه للغة الألمانية والإنجليزية لينهل من الثقافة الغربية ما يضافر به ثقافته العربية، ثقف من الألمان الدقة والانضباط والصرامة من غير أن يجور ذلك على ثقافته العربية التي ظل وفيًّا

لها كل الوفاء، فلم تستهوه الفنون الموسيقية الغربية بل ظل يطربه محمد عبده بأغانيه الشعبية القديمة، وهو من المؤمنين بالعروبة إيمانًا حقيقيًا لا إيمان شعارات مرددة، ظل محبًا للغته العربية مدركًا لأهمية تطويرها والحفاظ عليها، لا تسمعه في حديثه يخلط بين العربية وغيرها بل يتحدث بها خالصة بينة فصيحة.

ومن المشتركات بيننا أنا نكتب في صحيفة الجزيرة، ومن يقرأ له يجد الثقافة العريضة التي يستند إليها والفكر الثاقب الذي يصدر عنه، قد لا يعلم من يقرأ له أنه الطبيب جاسر الحربش لما يراه من تمكن في التحليل والاستنباط وإبداء الرأي الحر الجريء.

الصراحة سمة من سماته عرفتها حين اتصلت حياتي بحياته، وهي صراحة ربما تزعج بعض الناس؛ ولكنها تريح آخر الأمر لما تتصف به من الصواب وتحمله من الخير وحسن التدبير وجمال المآل.

ولغزارة ثقافته وسعة طيفها لم يحصر نفسه في تخصصه وإن كان له في ذلك كتابات مشهودة، وأما نصائحه الطبية فقد وجدت اهتمامًا منه في مقالاته الصحافية؛ إذ تناقلتها وسائط التواصل الاجتماعي، تراه يكتب في السياسة والاجتماع وعينه على ما يقلق المجتمع ويهم أبناء بلده، فتراه يحلل تحليل الخبير ويصف العلاج وصف الطبيب. ولا تقل مشاركاته المسموعة والمرئية عن كتاباته عمقًا وإحاطة ووضوح رأي وجلاء بصيرة.

ومن المشتركات بيننا شهادتنا مجلس مركز حمد الجاسر الثقافي، والمشاركة في ندواته إلقاءًا وإدارة، سمعت مداخلاته الكثيرة وأدهشني كثيرًا أنه يداخل في موضوعات توهمت أنها بعيدة عن

تخصصه أو اهتمامه، فإذا تحدث ناقش من الأمور ما لم يلتفت إليه غيره، وأما في الحديث في اللغة فإنه، وإن لم يكن من المتخصصين بالعلوم العربية، يعجبك إتقانه إياها وتمكنه منها تمكنًا أراه يفوق كثيرًا من المتخصصين، حتى قلت يومًا: لا أطمع من طلاب التخصص عندنا بأكثر من لغة الدكتور جاسر الحربش.

لهذا الرجل اقتدار يجعله قدوة في رعاية أسرته وبناء شخصية أبنائه ورعاية بيته؛ إذ نجح الدكتور جاسر في بناء أسرة علمية جمعت الأدب والطب، فأبناؤه الثلاثة عدي وأوس ومعن أطباء، ويجمع عدي كوالده بين الطب والأدب؛ إذ فازت مجموعته القصصية (حكاية الصبي الذي رأى النوم) بجائزة كتاب العام برعاية نادي الرياض الأدبي وبنك الرياض، وأما بناته الثلاث فتخرجن في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها.

وآخر ما أختم به من المشتركات ذكر ما أنعم الله علينا به من الأحفاد (ميس وإبراهيم وخالد وسارة) أبناء أوس إبراهيم الشمسان ورغد جاسر الحربش، وفي كل أسبوع أسعد بزيارتهم أول النهار يملؤون بيتي بهجة وسعادة ثم يمضون إلى بيت بابا جاسر كما يقول الصغار الأبرياء فيقضون سحابة يومهم مستمتعين برعايته وحفاوته وحبه.

تحية وتقدير لأخي جاسر الذي أنعم الله علي بمعرفته. وألف شكر للمجلة الثقافية والقائمين عليها الدكتور إبراهيم التركي وزملائه لاحتفائهم بهذا الرجل العظيم.

مرزوق وصنيتان وتنباك

لن تجد غرابة في الاسم مرزوق لشيوعه بين أسماء الناس اليوم؛ ولن يشغلك أمره فأنت تعرف أنه منقول من اسم المفعول من الفعل (رَزَقَ) أو من الرزق، وأنه إنما سمي به رجاء أن يكون له نصيب من الرزق، وهكذا كان فقد أنعم الله عليه، فرزقه الخلق والعلم والمال والولد؛ ولكنك ستقف عند (صنيتان) شيئًا الذي ليس من أسماء الناس الشائعة اليوم؛ ولكنه كان اسمًا بدويًا مشهورًا قبل نصف قرن، وهو من جملة أسماء مشتقة من الفعل (صَنَتَ) وهو استعمال أهل الجزية للفعل (نَصَتَ) بتقديم الصاد على النون، جاء في معجم المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٨/ ٢٩٦) "نَصَتَ الرَّجُلُ يَنْصِتُ نَصْتًا وأنْصَتَ وهي أعْلَى سَكَتَ وفي التنزيل {فاستمعوا له وأنصتوا} الأعراف ٢٠٤". ومن هذه الأسماء الوصف (صَنَتٌ)، و(صنّات)، و(صنتا) و(صنتاء)، و(صنتين)،و(مصنت)، و(صنتان)، الذي لعله أخذ منه بالتصغير (صنيتان)، وكان من عادة البدو استنفاد إمكانات الفعل الاشتقاقية، أما (تنباك) فهو أقل من (صنيتان) شيوعًا بل لعله من الأسماء النادرة جدًا، جاء في تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل لأحمد السعيد سليمان ص٥٥-٥٦ "التنباك في التركية (تومباق) و(طومباق) وهي من أصل هندي تطلق على النحاس أو البرنز المخلوط بالذهب أو المطلي به. "وهو جالس في ديوانهم المخصوص بالقرب من سويقة اللالا وهو يشرب في النارجيلة التنباك" جبرتي ٤/٢٢٨. قلت: إن كان التنباك في العبارة من صفات النارجيلة فهو هذا المعدن الذي تحدثنا عنه وإن كان مفعولًا به فهو من الكلمة الفرنسية Tabac بمعنى التبغ، وقد دخلت هذه الكلمة في التركية عن الطليانية (تَنباكو) بفتح التاء. ودخلت العربية بصيغة (تنباك) بضم التاء". وكان التنباك مما أولع

به بعض شباب البادية تقليدًا للأتراك، وهم قد يسمون أبناءهم على ما يستطرفونه من ألفاظ البيئة المحيطة من شجر وحجر وطير وزواحف ووحوش.

عرفت مرزوقًا أول ما عرفته حين كان طالبًا في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، عرفته برسمه لا باسمه يرافقه زميل له ذو سمت ووقار، يدخلان الفصل معًا ويخرجان معًا، كانا مرزوق بن صنيتان بن تنباك وعوض بن حمد القوزي، عرفت ذلك بعد عودتي من البعثة، أما قبل ذلك فقد كانا طالبين في القسم وكنت معيدًا في القسم، وأذكر أن مرزوقًا تقدم إليّ يومًا وكنت خارجًا من مكتب العميد أستاذنا عبدالرحمن الطيب الأنصاري، سألني عن معاني حروف الجرّ أين يجد حديثًا عنها، لا أدري لم قصدني بهذا ولم يتوجه به إلى أستاذنا حسن شاذلي فرهود رحمه الله، لم يخطر ببالي هذا الخاطر في تلك الساعة فقد كان لدي ما يشغلني، ولكني أذكر أني تناولت ورقة صغيرة وكتبت عليها (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام)، لا بد أنها ثقة منه بي جعلها الله، وهذا ما سمعته منه غير مرة بعد أن أصبحنا أعضاء تدريس في قسم اللغة العربية.

كان مرزوقًا دماثة الخلق، يلقاك مبتسمًا فتحس ألفته، ولا تجد حرجًا من مخاطبته أو محاورته، كنا جارين في سكن الجامعة الجديد، وفي ليلة أحسست ألَمًا شديدًا في أسفل بطني وتعرقًا غير معتاد ففزعت إليه لينقلني إلى المستشفى، ومن غير تردد أو تلبث ترك كل شيء ومضى بي بسيارته إلى إسعاف مستشفى الملك خالد، وبقي معي حتى فحصت، وتبين أنها حصاة تحركت من الكِلية فكان لحركتها كل ذلك الألم.

درس مرزوق التراث العربي شعره ونثره وتمثله تمثلًا جعله في منزلة عالية من نفسه، جعلته أميل إلى التعصب له وللحياة التي كانت تمثله، فاللغة الفصيحة التي هي نتاج تخير واصطفاء لأعلى خصائص لهجات القوم في ذلك الزمان والمكان هي عنده المقدمَة التي لا تهاون في الذب عنها، ورأى الناس كيف كتب كتابًا كبيرًا يفضح فيه التوجه الإعلامي نحو نشر الأدب العامي، هو كتابه (الفصحى ونظرية الفكر العامي) الذي طار ذكره في الآفاق، ونالته به جائزة مكتب التربية العربي لدول الخليج عام ١٤٠٨هـ، وهو في هذا الكتاب لا يهاجم الأدب العامي، وهو من العارفين به المتذوقيه، ولكنه لا يرضى أن ينشر ويشهر حتى ينافس العربية الفصيحة لغة الدين والمسلمين والعرب وخزانة التراث العربي الذي هو به حفيّ، وأخطر من ذلك تمكين ما يمثله هذا الأدب العامي من فكر ضيق لا يناسب إنسان هذا العصر.

ونرى شغف مرزوق بالتراث يظهر في إشرافه على موسوعة ضخمة هي "موسوعة القيم ومكارم الأخلاق العربية والإسلامية"، كان لي شرف مراجعة شيء من أعمالها مراجعة لغوية، والقيم التي زوتها تلك الموسوعة هي قيم بيئات وظروف مختلفة عن البيئات الحاضرة، وظروفها مختلفة اختلافًا ظاهرًا، والأخلاق نسبية تحكمها ظروف المكان والزمان، فما هو من الأخلاق في مكان أو زمان قد يكون نقيض الأخلاق في مكان أو زمان آخر، ولكن هذا المحتوى وافقتَه أو خالفتَ عن شيء منه لا يعاند الغرض النبيل الذي من أجله صنعت تلك الموسوعة، وهو أننا لسنا أمة جاهلية بل لنا من القيم ومكارم الأخلاق ما يستحق الذكر والتأمل والاقتداء بخير ما فيه.

ولعل من هذه الرغبة القوية لديه للنظر إلى التراث بعين الرضا والتطهير أن ذهب إلى معالجة قضية وأد البنات، فكتب وحاضر في محاولة تغيير فهمنا لمعنى الوأد، وفي ذلك كتب كتابه (الوأد عند العرب بين الوهم والحقيقة)، وليس عبثًا تقديم الوهم وتأخير الحقيقة، وهو لا ينكر الوأد ولكنه يتوقف في معنى الموؤودة فيوسع دائرة فهمه التي حصرها المفسرون والمتأولون في البنت، قال "إن هذه العادات المستحكمة عند العرب تحمل المعنى الذي أشار إليه القرآن وعبر عنه بالدس بالتراب مجازًا يستعمله الناس، وليس حقيقة الأمر". والموؤودة في نظره هي النفس بعامة من ذكر وأنثى، وهي التي قتْلها بغير حقّ هو كقتل الناس جميعًا.

وقضية معالجة الوأد من القضايا المعبرة عن الشجاعة والجراءة في الحق اتصف بها مرزوق، ونراها تظهر في آراء أخرى تعاند المألوف وتصادم السائد، من ذلك رأيه في إغلاق الأسواق لكل صلاة، يقول "أرى أن إغلاق المحالّ في المدن الكبرى ذات المصالح الاقتصادية الضخمة مثل الرياض وجدة لا يستند إلى دليل شرعي".

كنت أسمع عن أحديّة المبارك، ولكني لم أشهدها مرّة ولا أعرف مكانها، حتى هاتفني أخي مرزوق وأبلغني بلطف ومودة رغبة إدارة الأحدية في مشاركتي فلم أجد بدًّا من الموافقة، وذهبت في الموعد لأتحدث عن تجربتي في دراسة أسماء الناس في المملكة العربية السعودية.

ترسخت مع الأيام والزمالة في القسم معرفتي بأخي مرزوق، وكان من أهم ما وثق صلاتنا مزاملتنا معًا للدكتور عوض القوزي الذي كان زميله وصديق عمره، درسا في الكلية وابتعثا ثم عادا فتزاملا وتلازما؛ إذ إنهما قد يشاركان معًا في المؤتمر الواحد، لقيتهما معًا في

غير مؤتمر من مؤتمرات إندونيسيا، وكنت أنا وعوض معلمي نحو وصرف، حتى إذا توفاه الله رأيت جزع أخي مرزوق الذي لم تخفه قوة تجمله، ورأيته يفتح باب بيته للمعزين، ثم هو بعد ذلك يتولى شؤون مكتبه في القسم، فيلملم أوراقه ويودع كتبه في كراتين ليحملها إلى بيت أهل صاحبه، وهو يشارك في ندوة تأبينه التي نظمت في مجلس حمد الجاسر الثقافي، وندوة التأبين التي عقدها قسم اللغة العربية، ولما اقتُرحت فكرة كتابة كتاب تذكاري يصدره القسم عن صاحبه كان من المبادرين إلى تنفيذ ذلك، ولكن هذه الدعوة لم تبلغ غايتها، ولم تجد لها من الروافد ما يقيم صلبها، ولم ينشط القسم إلى فعل ذلك كما لم ينشط من قبل في حق نحوي سابق هو أستاذنا جميعًا حسن شاذلي فرهود، فقد عُرض على القسم أن ينشر كتابًا تكريميًا فلم يلق العرض أذنًا صاغية، وكاد أمر الكتاب عن عوض رحمه الله ينسى أمره ويطوى خبره، ولكني مضيت إلى أخي مرزوق وراجعته في أمر الكتاب وأن نشترك معًا في إصداره على حسابنا، فلم يتردد في الموافقة وشجعني على المضي في ذلك، وأُعلن في مجلس القسم غير مرة عن هذا، ودعي الزملاء للمشاركة، ومضت الأيام دون أن نتلقى سوى أشياء قليلة، ولكن مضينا في أمرنا حتى اجتمعت مادة الكتاب، وطلب مني مرزوق الاطلاع على مسودة العمل وزارني في مكتبي لذلك، فلما رأى ما أنجزت من جمع مفردات الكتاب وصفّه أعجبه ذلك وأكبره، وطلب أن أكرمه بأن ينفرد بالإنفاق على الكتاب.

الهلابي جمال الخلق وقوة الحق

حين عدت من البعثة كان أستاذنا الدكتور عبدالعزيز الهلابي يعمل في قسم التاريخ بكلية الآداب في جامعة الملك سعود، وكلانا درس في قسم واحد هو قسم اللغة العربية في هذه الجامعة؛ ولكنه حين أنهى دراسته في أوربا بتخصص التاريخ عيّن في فرع جامعة الملك عبدالعزيز في مكة المكرمة الذي صار بعد ذلك جامعة أم القرى، وانتقل أستاذنا كما انتقل غيره من مكة كالدكتور محمد الهدلق والدكتور عبدالعزيز المانع والدكتور ناصر الرشيد وغيرهم.

كان لي شرف معرفته في قسم التاريخ، وربما صادف أن تسايرنا خارجين من الكلية فكانت بيننا أحاديث نجتاز بها الطريق، قال لي يومًا: أنت لا تحتاج إلى تحضير مادتك فأنت متمكن منها والطلاب ضعاف، تحيرت يومها ولم أجب، ولعله لم يكن ينتظر مني جوابًا، ولكني قلت في نفسي: أما أنّ الطلاب ضعاف فحقّ مشهود، وأما أني لا أحتاج إلى التحضير فهو أمر محمول على ثقته بي، ولكني في الحقيقة مفتقر إلى التحضير والتعلم والتذكر؛ إذ أنا من أكثر الناس نسيانًا. وازدادت معرفتي به حين جمعنا العمل متعاونين في مؤسسة الدائرة التي كانت تعدّ موسوعة المغفور له جلالة الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، وكان من المحررين الأساسيين، أما أنا فكانت مهمتي المراجعة اللغوية للنصوص المترجمة، ثم تشرفت بمزاملته في لجنة جائزة وزارة الثقافة والإعلام للكتاب السعودي.

عرفت فيه هدوء طبعه وجمال تواضعه وغزارة علمه وسعة ثقافته، وهو أمر تبين لي وأنا أراقب مداخلاته على ما يلقى في مجلس حمد الجاسر من محاضرات مختلفة في تخصصاتها، وكان يدهشني بالجوانب التي يتناولها بذهنه اللماح وهو يسوق ملاحظات دقيقة

لا تخلو من قسوة الحق؛ ولكنها محوطة بهدوء الطرح وروية في الأداء، فلا تنال المحاضر بما يكدر صفوه بل تلفت انتباهه إلى جوانب غابت عنه، لست أنسى المحاضرة التي ألقاها الدكتور عبدالله التطاوي الملحق الثقافي المصري بالرياض، وكانت عن (الثقافة العربية الإسلامية والآخر)، وقد أظهر المحاضر الجوانب الإيجابية لها وبالغ في تصويرها بصورة مثالية، من مثل قوله "وتمتد حقوق الآخر في الثقافة العربية الإسلامية على اتساع دوائرها؛ بدءًا من حق الجوار إلى حقوق السلام والتعايش، إلى ما يكملها من أطر التعامل في دوائر التسامح والصفح والمساواة والإخاء، إلى تفاصيل كثيرة التقت حولها الأديان في دوائر المشترك بما يضمن للبشر سلامة مجتمع التنمية والرخاء بعيدًا عن الحروب والتصادمية، وبمنأى عن التشرذم والانقسام. وتظل حقوق الآخر محفوظة في أن يسلم من كل صور أذى غيره لسانًا أو يدًا، وأن يحتمي من بوائق السفهاء، وأن يأمن على حياته ودمه وعرضه، وأن ينال حقوقه دون بخس أو عدوان، وأن يؤدي واجبه دون قهر أو امتهان"؛ ولكن الدكتور الهلابي بيّن في مداخلته أنّ الأمر ليس كذلك، بل إن هذه الثقافة، على ما كان فيها من خير، لم تخل من الأخطاء، وضرب أمثلة لذلك مما سجله التاريخ، وذكرنا قول الكواكبي "على أنَّ هذا الطّراز السّامي من الرّياسة هو الطِّراز النّبوي المُحمَّدي الذي لم يخلفه فيه حقًّا غير أبي بكر وعمر، ثمَّ أخذ بالتّناقص، وصارت الأمّة تطلبه وتبكيه من عهد عثمان إلى الآن"[1].

ومن قوة الهلابي في الحق معالجته لبحث ما قد يحجم غيره عن بحثه، ومن ذلك بحثه (إلقاء الضوء على الدور المزعوم للقرّاء

---

(١)طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص: ٣٤.

في معركة صفين)، وهو موضوع لا يخلو من الحساسية كما يظهر من عنوانه، وقد أحس ذلك فنبه بقوله "وبما أنّ هذه المرحلة غاية في الحساسية، والحديث عنها يلامس عواطف كثير من المسلمين؛ فالباحث يعلن أنه لا يقصد، في بحثه، الانتصار لفئة، أو الغضّ من أخرى؛ فليس هذا من شأنه"[١]. وأما كتابه "عبدالله بن سبأ: دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة"[٢] فقد أثار بعض معانديه في الرأي.

وإن يكن للإنسان من اسمه نصيب فلعل من ذلك اسم أسرة أستاذنا (الهلابي) من (عيون الجواء) في القصيم، قال الشيخ محمد بن ناصر العبودي عن (الهلابي) "على لفظ النسبة إلى (الهْلاب) بإسكان الهاء. والهْلابي بلغتهم العاميّة هو الفصيح في الكلام الطلق اللسان الذي يغلب غيره بفصاحته عند الاحتجاج"[٣]. وليس هذا ببعيد من المعنى الفصيح، قال الأزهري "إِنَّه لَيَهلِبُ الناسَ بِلِسَانِهِ: إِذا كَانَ يَهجُوهم ويَشْتُمهُم، يُقَال: هُوَ هَلَّابٌ: أَي هَجّاء"[٤]، ولا يكون الهجّاء إلا فصيح الكلام طلق اللسان. وأما أستاذنا عبدالعزيز الهلابي ففصيح الكلام طلق اللسان، وما هو مع ذلك بهجّاء؛ بل هو ذو جمال في الخلق وقوة في الحق.

---

(١)مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، م٤، ١٤٠٤ /١٩٨٤)، ص١٤.

(٢)حوليات كلية الآداب/ جامعة الكويت/ الحولية الثامنة ١٩٨٦/١٩٨٧.

(٣) محمد بن ناصر العبودي، معجم أسر بريدة، ٢٣: ١٢٧.

(٤)أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، هلب.

المصادر والمراجع

ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد(ت ٦٠٦هـ):

-البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

-النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(ت ٥٧٧هـ):

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

ابن الأنباري؛ أبوبكر محمد(ت٣٢٨هـ):

الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

ابن أحمد؛ أبو عبد الرحمن الخليل (ت ١٧٠هـ):

كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،د.ت.

أحمد؛ عبدالرحيم بك وآخرون:

أدب المملي، جمعية دار الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩١١م.

الأحمدنكري، عبد النبي بن عبد الرسول (ت ق ١٢هـ):

دستورِ العلماء: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ):

تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

الأزهري؛ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ):

-التصريح على التوضيح، بتحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

-التصريح على التوضيح، بحاشية يس العليمي، دار الفكر، د.ت.

الإستراباذي الرضي؛ محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ):

-شرح شافية ابن الحاجب، عناية: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، تحقيق يحيى بشير مصري، ١٩٩٦م، ق٢، مج١.

- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، نشر: يوسف علي عمر، قاريونس، ليبيا.

الإستراباذي؛ ركن الدين حسن بن محمد (ت ٧١٥هـ):

-شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

الأُشْمُوني ، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ):

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

الأصفهاني؛ الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد(ت ٥٠٢هـ):

-محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

-المفردات في غريب القرآن،المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ.

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي(ت ٥٤٥ م):

ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

أمين؛ محمد شوقي ، وإبراهيم الترزي:

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م.

الأندلسي؛ أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ):

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

-البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: : د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

أيوب؛ عبدالرحمن محمد (ت٢٠١٣م):

دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، مصور عن طبعة ١٩٥٧م.

برجستراسر؛ جي:

التطور النحوي للغة العربية، عناية: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

البروسي؛ إسماعيل حقي مصطفى (ت ١١٢٧هـ):

تفسير روح البيان، دار الفكر، بيروت، د.ت.

البستاني؛ بطرس(ت ١٨٨٣م):

محيط المحيط، دار لبنان، بيروت ١٩٨٧م.

البصام؛ صبحي:

الاستدراك على قل ولا تقل، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٧م.

البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ):

رسالة التلميذ، نوادر المخطوطات، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٣ م.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧هـ):

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: عبد العزيز ناصر عبد العزيز المانع، عبد الله بن يوسف الغنيم. جامعة الملك سعود، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

بوسريف؛ صلاح:

اللسان الأسير: جراح اللغة وخدوشها (حلقة الفكر المغربي، عام ٢٠١٩م).

التركستاني؛ محمد بن يعقوب:

فروق لغوية مغفول عنها في فصحانا المعاصرة، جامعة المللك سعود، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

الثعالبي؛ أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ):

التمثيل والمحاضرة، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو (الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد (ت ٤٢٧هـ):

الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

الجاسر؛ حمد:

في سراة غامد وزهران (دار اليمامة:الرياض،١٩٧١م).

الجرجاني؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ):

أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ١٩٥٤م.

جلال؛ محمد عثمان(١٨٨٩م):

الروايات المفيدة في علم التراجيده، المطبعة الشرقية، ١٣١١هـ.

الجندي؛ أحمد علم الدين(ت ١٩٦٩م):

اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ):

-الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

-سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

-المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى،١٩٥٤م.

جواد؛ مصطفى(١٩٦٩م) :

قل ولا تقل، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠١م.

ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن(ت ٥٩٧هـ):

غريب الحديث، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

جونستون؛ ت.م.:

"تغير الجيم إلى ياء في لهجات شبه الجزيرة العربية"، ترجمة سعد مصلوح، مجلة مجمع اللغة العربية، مايو ١٩٧٠م، ع٢٦.

الجوهري؛ أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ):

الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

حجازي؛ محمود فهمي (٢٠١٩م):

"تيسير الكتابة العربية"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الخامس ٢١٢٧-١٥٢.

الحديثي؛ خديجة (٢٠١٨م):

المدارس النحوية، دار الأمل، أربد-الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م.

الحربي؛ أبوإسحاق إبراهيم بن إسحاق(ت ٢٨٥هـ):

غريب الحديث، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

الحربي؛ محمد الباتل:

اللهجة المحكية في حوطة بني تميم، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

الحريري؛ القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ):

درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ):

الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

حسن؛ عباس (١٩٧٩م):

النحو الوافي، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

حسين؛ سوزان طه:

معك، ترجمة: بدر الدين عرودك ،دار المعارف، الطبعة الطبعة الخامسة عشرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥م.

الحميري؛ نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣هـ):

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

ابن الخباز؛ أحمد بن الحسين (ت ٦٣٩هـ):

توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

الخطيب؛ عبداللطيف:

معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

داغر؛ أسعد خليل (ت ١٩٣٥م):

تذكرة الكاتب، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة،٢٠١٢م.

الدايل؛ عبدالله:

"كويس"، الاقتصادية الجمعة ١١مارس ٢٠١٦م.

"ناهيك بكذا أو من كذا لا ناهيك عن كذا"، صحيفة الاقتصادية، الأربعاء ١٧ فبراير ٢٠١٠م.

الدخيّل؛ معاذ بن سليمان:

منزلة الحرف في التفكير النحويّ العربيّ بين القدماء والمحدثين، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ٢٠١٩م.

الدسوقي؛ عمر (ت ١٩٧٦م):

نشأة النثر الحديث وتطوره، دار الفكر العربي، الطبعة: ٢٠٠٧م.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ):

جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م

ابن الدهان، أبومحمد سعيد بن المبارك (ت٥٦٩هـ):

باب الهجاء، تحقيق: فايز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

الدومنكي؛ مرمرجي (ت ١٩٦٣م):

-"أصل كلمة تلميذ"، مجلة الثقافة، مصر، ع٦٤٢، ١٦ إبريل ١٩٥١م.

-المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية،

ديره؛ المختار أحمد:

دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء (ط١، دار قتيبة/ بيروت، ١٩٩١م)

الرازي؛ زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦هـ):

مختار الصحاح، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ):

مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

رضا؛ الشيخ أحمد(ت ١٩٥٣م):

قاموس رد العامي إلى الفصيح، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

الزَّبيدي؛ محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (ت ١٢٠٥هـ):

تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ):

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

الزجاجي؛ أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ):

-الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ١٩٨٤م.

-اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ):

البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.

زعبلاوي؛ صلاح الدين:

معجم أخطاء الكتاب، دار الثقافة التراثية، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

الزعبي؛ آمنة صالح:

في علم الأصوات المقارن التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، ٢٠٠٨م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت ٥٣٨هـ):

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

-المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

-مقامات الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

زيدان؛ جرجي (ت ١٩١٤م):

الفلسفة اللغوية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيـع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م

السامرائي؛ إبراهيم(ت٢٠٠١م):

-"ألنا مدارس نحوية؟"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٣م، ع٢١/ ٢٢،

-الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

-المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦هـ):

الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت

أبوسعد؛ أحمد:

معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م)

ابن سلام؛ أبو عُبيد القاسم (ت ٢٢٤هـ):

الغريب المصنف، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جـ ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٥/١٤١٤هـ، جـ ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦ / ١٤١٧هـ.

سليمان؛أحمد السعيد:

تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ):

نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

أبو سليمان؛ صادق عبد الله:

منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=2683

السمين الحلبي؛ أبو العباس أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ):

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ):

الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

ابن سيده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ):

-المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

-المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ):

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

سيف؛ سهير إبراهيم أحمد:

الزيادة في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ):

-شرح شواهد المغني، عناية: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

-النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠ هـ):

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

الشريشي؛ أبوالعباس أحمد بن مؤمن القيسي (ت٦١٩هـ):

شرح مقامات الحريري، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٩٢م.

الشريف الرضي، أبي الحسن محمد بن الحسين (ت ٤٠٦هـ):

المجازات النبوية، عناية: كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

الشريف المرتضى؛ علي بن الحسين (ت ٤٣٦ هـ):

أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى، ١٩٥٤م.

شطناوي؛ منير سمير :

"تطور (ها) إلى (همزة) في أداة التعريف العربية (أل) في ضوء ظاهرتي التعريف والإشارة في اللغات السامية"- العلوم الإنسانية الاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج٣٢، ع٢، ٢٠٠٥م.

الشلال؛ عبدالله وآخرون:

دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.

الشمسان أبوأوس إبراهيم:

-الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، الرسالة ١٨٦ الحولية الثانية والعشرون، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

-أسماء الناس في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

"التخلص من المتماثلات لفظًا"، الشاذليات، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٧م.

-"جوانب الدرس التصريفي للفظ(آية)"، دراسات لغوية، كرسي عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، ١٤٣٣هـ.

-معجم أسماء الناس في المملكة العربية السعودية، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرّار (ت ٢٠٦هـ):

الجيم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

ابن الصائغ، محمد بن حسن (ت ٧٢٠هـ):

اللمحة في شرح الملحة، تحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

الصاعدي؛ عبدالرزاق:

تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

الصغاني؛ الحسن بن محمد (ت ٦٥٠ هـ):

التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : مجموعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

الضبيب؛ أحمد بن محمد:

حمد الجاسر والتراث: قراءات في فكره ومنهجه، دار ملامح، الشارقة، ٢٠٢٠م.

ضيف؛ شوقي(ت ٢٠٠٥م):

تيسيرات لغوية، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٩٠م.

الطبطبائي؛ عبدالمحسن أحمد:

النحو المرتب، دار آفاق، ٢٠١٨م

أبو الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي (ت ٣٥١هـ):

الإبدال اللغوي، تحقيق: عزالدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٠م.

عباس؛ فضل حسن:

لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن (ط١، دار النور/ بيروت، ١٩٨٩م)

العبد، فريال زكريا:

الميزان في أحكام تجويد القرآن، دار الإيمان، القاهرة.

عبدالرحيم؛ ياسين:

موسوعة العامية السورية، الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٢م.

عبده؛ داود:

-أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.

-دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

عبده؛ محمد(ت ١٩٠٥م):

الأعمال الكاملة، تحقيق: محمد عمارة (ط١، دار الشروق/ القاهرة، ١٩٩٣م.)

العبودي؛ محمد بن ناصر :

-معجم أسر بريدة، دار الثلوثية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

-المعجم الجغرافي-القصيم، دار اليمامة للبحوث والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

العدناني؛ محمد:

معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (ت ٦٦٩هـ):

الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ):

-شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

-المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.

علي؛ أسعد أحمد:

تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، دار السؤال للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

علي؛ جواد:

المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

عمر؛ أحمد مختار(ت١٤٢٤هـ):

-معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

-معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

-من قضايا اللغة والنحو عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.

العمري؛ عمر بن عبدالله:

واو الثمانية، https://bit.ly/2NdBM4m

العنيسي؛ القس طوبيا (ت ١٩٥٠م):

تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه، مكتبة العرب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٣٢م،

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ):

-فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد، تحقيق: محمد بن محمود فجال، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار

السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

الغلاييني؛ مصطفى (ت١٩٤٤م):

جامع الدروس العربية،المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ):

مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ):

-الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

-المسائل الشيرازيات، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ):

معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأول، د.ت.

ابن فرحون، بدر الدين أبو محمد عبد الله بن محمد (ت ٧٦٩هـ):

العدة في إعراب العمدة، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة الأولى، د. ت.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت ٨١٧هـ)

القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ):

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ):

أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

ابن القطاع، ابن الصقلي (ت ٥١٥ هـ):

أبنية الأفعال والأسماء والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩ م.

القيرواني؛ أبو الحسن علي بن فَضَّال (ت ٤٧٩هـ):

النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

الكرباسي؛ محمد جعفر الشيخ إبراهيم (ت ٢٠١٦م.):

نظرات في أخطاء المنشئين، مطبعة الآداب- النجف- حي عدن- ١٩٨٣م.

الكِرمِلي؛ إنستانس ماري (ت ١٩٤٧م):

نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، المكتبة العصرية، القاهرة، ١٩٣٨م.

المازري؛ أبو عبد الله محمد بن علي (ت ٥٣٦هـ):

المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر: المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨ م، والجزء الثالث ١٩٩١م.

ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ):

-إكمال الإعلام بتثليث الكلام، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

-إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

-شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة

والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
-شرح الكافية الشافية،تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

المانع؛ عبدالعزيز بن ناصر:

"من اسمه (حمد) من الشعراء والأدباء والعلماء"، مجلة العرب، مركز حمد الجاسر الثقافي، ج٧ و٨، س٤٢، محرم وصفر ١٤٢٨هـ (شباط- آذار/ فبراير-مارس ٢٠٠٧م)، ص٤٣٣، ج٩ و١٠، ٤٢، الربيعان، ١٤٢٨هـ (نيسان-أيار/ أبريل-مارس ٢٠٠٧م). ص٦٢٨.

المؤيد، أبوالفداء عماد الدين إسماعيل(ت ٧٣٢ هـ):

الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.

المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ):

المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

المجدوب؛ عزالدين محمد:

مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، جامعة القصيم، بريدة، ١٤٤٠هـ.

المحبي؛ محمد أمين بن فضل الله (ت ١١١١هـ):

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر دار صادر،بيروت، د.ت.

المحلي؛ جلال الدين (ت ٨٦٤هـ)، و السيوطي(ت٩١١هـ):

تفسير الجلالين الميسر، تحقيق: فخرالدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤٢٣هـ.

محمد؛ جودة مبروك:

المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

محمود؛ زكي نجيب (ت١٩٩٣م.):

"مقدمة المعرب" لكتاب فنون الأدب لـ(هـ. ب. تشارلتن)، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٥م.

المديني؛ أبو موسى، محمد بن عمر(المتوفى: ٥٨١هـ):

المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، جـ ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، جـ ٢، ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)

المزيني؛ حمزة بن قبلان:

التحيز اللغوي وقضايا أخرى، كتاب الرياض ع ١٢٥، الرياض، ٢٠٠٤م.

مشكور؛ محمد عبد:

"أداة التعريف في اللغة العربية و اللغات السامية : دراسة لسانية مقَارنة"، مجلة الآداب/ ملحق العدد ١٢٣ (كانون الأول)، جامعة بغداد- كلية الآداب، ٢٠١٧م.

المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

-الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن (ت ٤٢١ هـ):

شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

المطلبي؛ غالب فاضل:

"أداة التعريف في اللغة العربية دراسة تاريخية"، المورد مج١٩، ع١٩٩٠،٢م.

المعري؛ أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت ٤٤٩هـ):

رسالة الملائكة، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

المقري، أَبُو جَعْفَر شهاب الدين أحْمَد (ت ٦٩١هـ):

تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، تحقيق: عبد الملك بن عيضة الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (ت ٧١١هـ):

لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ):

شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

النَّحَّاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ):

إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي (ت ٤٣٣هـ):

إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ):

-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

-المسائل السفرية في النحو، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

بن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ):

شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

Wrightm W. A Grammar of the Arabic Language, 3rd edition. Cambridge University Press, 1896. Vol.1,p. 270،.

أخطاء طباعية في كتاب مقال وكتب ورجال

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
الغلاف	٣تحت	راجعه قدمه	راجعه وقدمه
١٥	٦	كلَّها	كلُّها
١٥	٦	بعضَها	بعضُها
٢٧	٧	ذمٍّ	ذمَّ
١٠٥	ح٥	أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ٤: ٤٢.	جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص٥٩.
١٠٥	ح٦	جرجي زيدان، الفلسفة اللغة، ص٥٩.	أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ٤: ٤٢.
١٢٥	٢تحت	الذين	الذي
٢٩٥	٢تحت	الكِلية	الكُلية

مقال وكتب ورجال

يضم هذا الكتاب ثلاثة فصول، جعل الفصل الأول عن المقال، وهو جملة المعالجة اللغوية لألفاظ وتراكيب وأحكام وقضايا في شؤون اللغة عامة، ولذلك قسمت فصل المقال هذا ثلاثة أقسام، أولًا: مقال في الألفاظ والتراكيب. وثانيًا: مقال في الأحكام اللغوية. وثالثًا: مقال في شؤون اللغة. والفصل الثاني يضم ما كتبته من قراءة لبعض الكتب، وأما الفصل الثالث فهو عن الرجال وهو ما كتبته بما أعرفه عن هؤلاء الرجال العظام، أرجو أن يجد القارئ ما يمتعه وينفعه.

أبو أوس إبراهيم الشمسان



رقم الإيداع: ١٤٤٢/٩٥٣
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٥٥٥٥-٦